آراء
حول الخليج
العدد 199
يوليو 2024

منظمة شنغهاي تدرس إنشاء صندوقا استثماريًا للتعاون بين الأعضاء

ملف العدد:

عقدان على مبادرة إسطنبول (ICI): علاقة دول الخليج والناتو وضرورة التطوير

- ٤ معوقات تعترض طموح قادة الناتو والمبادرة قائمة لكن انحسر عنها الضوء
- الناتو: فرص جديدة لإعادة تحديد الأهداف ولدول الخليج سلطة اختيار المشاريع
- السعودية لا ترغب في التحالفات ومبادرة صينية من ٦ نقاط للخروج من المأزق
- عدم إحراز تقدم أمريكي تجاه الشرق الأوسط يوجب إعادة تقييم مبادرة الناتو
- لا تجد مبادرة الناتو اهتمامًا خليجيًا كبيرًا كركيزة ضمن حساباتها الاستراتيجية

مركز الخليج للأبحاث

المعرفة للجميع

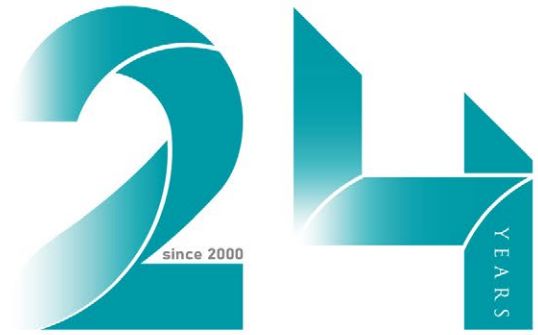

Gulf Research Center

Knowledge for All

WWW.GRC.NET

@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

قسيمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم: .....

جهة العمل: .....

القسم: .....

العنوان: .....

صندوق البريد: .....

الدولة/المدينة: .....

يرسل هذا الطلب إلى:
مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩+
فاكس : ٩٦٦ ١٢ ٦٥٣١٣٧٥+
البريد الإلكتروني : info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث
رقم الحساب: ٤٤٣٦٤٠٧
اسم البنك: مجموعة سامبا المالية
رمز الحساب: SAMBSARI
ايبان: SA٩٧-٤٠٠٠-٠٠٠٠-٠٠٠٠-٠٤٤٣-٦٤٠٧
مدينة جدة
المملكة العربية السعودية

آراء

حـــول الخليـــج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

مدير التحرير
جمال أمين همام

سكرتير التحرير
سليمان ماردیني

التصميم الفني
ياسر صالح كردي

الهيئة الاستشارية
أ.د. صالح بن محمد الخثلان
أ.د. باقر سلمان النجار
د. فاطمة الشامسي
د. هيله حمد المكيمي
د. عهود بنت سعيد البلوشي
د. خالد الجابر

افتتاحية العدد

بعد عقدين: مستقبل مبادرة إسطنبول وضرورة التطوير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر 4

دراسة العدد

انطلاق قمة زعماء دول منظمة شنغهاي للتعاون في عاصمة كازاخستان
السفير ماديار مينيلبيكوف 6

قضية العدد

علاقات دول الخليج و"الناتو": تحليل وتقييم شامل لطبيعة المبادرة وآفاقها
د. كريستيان كوخ 8

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الالكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

رقم الإيداع 8509/1443 ISSN: 1658-9262 العدد (27)

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية:	٣٥ ريـالاً
الإمارات العربية المتحدة:	٣٥ درهمًا
مملكة البحرين:	٣,٥ دينارًا
دولة قطر:	٣٥ ريـالاً
دولة الكويت:	٣,٥ دينارًا
سلطنة عمان:	٣,٥ ريـالاً
الأردن:	٤,٥ دينارًا

الاشتراك السنوي

الدول العربية:	١٠٠ دولارًا
الدول الأوروبية:	١١٠ دولارًا
بقية دول العالم:	١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة
مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة
الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

ملف العدد

لواء ركن د. محمد قشقوش 13
د. العنود إبراهيم الصباح 19
السفير د. السيد أمين شلبي 22
أ.د. علي الدين هلال 29
د. هادي بن علي اليامي 34
عميد ركن بحري متقاعد/عمرو العامري 38
أ.د.أحمد سليم البرصان 43
لواء د. محمد علام سيد 48
العميد الركن. سعد بن سليمان الشهري 54
د. أشرف محمد كشك 59
د. ظافر محمد العجمي 64
العميد المختار بن نصر 69
الدكتور الصادق الفقيه 75
أ.د. نـورهان الشيـخ 81
د. محمد مجاهد الزيات 87
د. غانم علوان الجميلي 91
د. عبد الله باحجاج 96
د. عبد الرزاق غراف 100
أ.د. مصطفى صايج 107
أ.د. وانغ قونغدا ــ د. لجين سليمان 112
آمنة موصلي 117
د. رافائيل هيرنانديز دي سانتياغو 121
بسام البني 125
د. جمال عبد الجواد 131
د. غالب الخالدي 136
أ.د. محمد البنا 139
السفير. اليساندرو مينتو ريزو 145
د: شاهيناز العقباوي 149

وقفة

النظام العالمي ما بعد الحرب الروسية / الأوكرانية
جمال أمين همام 158

الإسهامات

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

في هذا العدد الماثل بين أيدي القراء من مجلة (آراء حول الخليج) والذي يحمل رقم (١٩٩) من سلسلة الإصدار الشهري للمجلة، والصادر في الأول من يوليو (٢٠٢٤م)، يطرح قضية مهمة لمنطقة الخليج والمنطقة العربية و دول حلف شمال الأطلسي "الناتو"، وهي قضية (٢٠ عامًا على مبادرة إسطنبول: واقع ومستقبل علاقة دول الخليج بالناتو) وجاءت دراسات ومقالات العدد توضح أهمية هذه المبادرة، وما أسباب إعلانها، وماذا يمكن أن تقدم لدول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك ما هي مكاسب حلف الناتو من وراء إعلان هذه المبادرة، ولما تحفظت المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان على التوقيع والانضمام للمبادرة.

وفي البداية استعرضت دراسات ومقالات الملف تاريخ حلف "الناتو" وأهميته وقوته وتطوره وتحول استراتيجيته بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وتفكك حلف وارسو مطلع تسعينيات القرن العشرين واختفاء العدو التقليدي والأخطر للغرب وهو المعسكر الشيوعي، كما تم استعراض استراتيجية " الناتو" في التوسع شرقًا وضم العديد من دول شرق أوروبا إلى عضويته خصوصًا الدول التي كانت أعضاء في حلف وارسو السابق، واقتراب الحلف من حدود روسيا الاتحادية كما هو الحال في محاولات ضم أوكرانيا الملاصقة إلى روسيا وهو الأمر الذي اعتبرته موسكو يهدد الأمن القومي الروسي وعلى إثر ذلك اشتعلت الحرب الروسية ـ الأوكرانية في فبراير ٢٠٢٢م، وفي هذه الحرب انضم "الناتو" لدعم أوكرانيا في حرب ما زالت مستمرة وقد تكون بمثابة حرب استنزاف للجانبين الروسي والغربي.

وبخصوص تقييم مبادرة إسطنبول التي صدرت في اجتماع قمة دول الناتو في تركيا عام ٢٠٠٤م، والتي تستهدف التعاون مع دول الخليج خاصة ودول الشرق الأوسط عامة، انقسم الباحثون إلى فريقين، فريق يرى أنها مهمة انطلاقًا من الأهداف الخمسة المعلنة للمبادرة خصوصًا في التعاون مع دول الخليج في مجالات تدريب وتأهيل قوات جيوش دول مجلس التعاون، والأمن البحري ومحاربة الإرهاب والقرصنة وتأمين ممرات الملاحة الدولية، وإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، وحل القضية الفلسطينية وتنفيذ حل الدولتين وفقًا للمبادرات الدولية وما توصلت إليه اللجنة الرباعية الدولية.

الفريق الآخر يرى أن هذه المبادرة لم تحقق أهدافها وأنها صدرت من جانب "الناتو" بمفرده دون استشارة الدولة الخليجية، ولم تساهم في تثبيت الأمن البحري الذي تعرض للتهديد كثيرًا خاصة في البحر الأحمر وخليج عدن وباب المندب بعد الاعتداءات الحوثية على هذا الممر الملاحي الدولي الهام والشريان الحيوي للتجارة الدولية، وكذلك لم يتحقق هدف إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل ولم يكن لدول الناتو أي دور ملموس تجاه الملف النووي الإيراني، وكذلك لم يتحقق شيئًا على صعيد حل القضية الفلسطينية، بل أن دول الناتو وقفت إلى جانب إسرائيل في حرب الأخيرة على غزة مما أغضب الرأي العام العربي وأصحاب هذه الآراء يرون أنه من الضروري تعديل بنود هذه المبادرة بالتشاور مع الدول الخليجية المعنية وأن يكون الحوار في الاتجاهين وليس اتجاهًا واحدًا وذلك لإقناع دول مجلس التعاون التي ترفض من الأساس سياسة الأحلاف والمحاور وتحافظ على استقلالها وحرية قرارها وتفضيل الشراكات على الأحلاف.

كما أن هذا الفريق يرى أن مسيرة العشرين عامًا من عمر هذه المبادرة كشفت أن النتائج متواضعة ولا تكاد تذكر باستثناء إنشاء معهدًا للتدريب في الكويت عام ٢٠١٧م، وكذلك عدة زيارات لقيادات "الناتو" للمنطقة، ومن ثم يطالبون بحوار مشترك أكثر انفتاحًا لتطوير المبادرة لتحقيق نتائج أكثر إيجابية وفائدة للطرفين

محاور العدد المقبل

يتناول العدد المقبل رقم (٢٠٠) من سلسلة إصدارات المجلة والذي سيصدر بمشيئة الله تعالى مطلع شهر أغسطس المقبل (٢٠٢٤م) في الملف الرئيسي (دور القانونية والمحاكم الدولية في مواجهة القضايا العالمية)

وتضع المجلة شروط الكتابة والتي تتمثل فيما يلي:

ـ لا يُلتفت للمقالات التي تصل المجلة دون تنسيق مسبق ودون تحديد محور المقال.

ـ الالتزام بإرسال المقالات والدراسات في موعد أقصاه منتصف كل شهر قبل صدور العدد.

ـ لا يزيد عدد الكلمات عن ٢٥٠٠ كلمة للمقال، ولن يتم التعامل مع المقالات التي تتجاوز عدد الكلمات المحدد

ـ المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من مقالات.

ـ مراعاة الكتابة بلغة عربية سليمة وليست باللهجات المحلية، مع الاهتمام بالجودة ولن يلتفت للمقالات التي لا تلتزم بالجودة، والمنقولة من مواقع الإنترنت.

ـ المقالات تعبر عن رأي كاتبها وليست بالضرورة تعبر عن رأي المجلة.

ـ احترام ثوابت المجتمع والمعتقدات الدينية والأخلاقيات العامة

بعد عقدين: مستقبل مبادرة إسطنبول وضرورة التطوير

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

أولت دول مجلس التعاون الخليجي ومنذ فترة سابقة على صدور مبادرة إسطنبول للتعاون وما بعدها، اهتمامًا كبيرًا للتعاون مع حلف شمال الأطلسي "الناتو" لأسباب كثيرة منها العلاقات التاريخية التي تربط دول المجلس مع الدول أعضاء الحلف، وللقرب الجغرافي وتشابك التحديات والتهديدات الإقليمية والدولية، إضافة إلى طبيعة التسليح الغربي السائد في دول مجلس التعاون، لذلك لم يكن مستغربًا أن يطرح "الناتو " مبادرة إسطنبول للتعاون عام ٢٠٠٤م، مع دول الشرق الأوسط بصفة عامة ودول مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة، وفي هذا السياق قام مركز الخليج للأبحاث بمجهود كبير للمساهمة في زيادة أواصر التنسيق والتعاون بين دول المجلس و"الناتو" ونظم وما زال ينظم فعاليات وبرامج كثيرة وزيارات ولقاءات للدفع بهذه العلاقة إلى الأمام لقناعته بأهمية التعاون بين الجانبين.

ثم جاءت مبادرة إسطنبول للتعاون عام ٢٠٠٤م، وانضمت إليها أربع دول خليجية هي :"الكويت، البحرين، قطر، والإمارات"، ولم تنضم حتى الآن المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، وتضمنت المبادرة خمسة أهداف هي: رفع مستوى الاستقرار الأمني القائم على الحوار، ومواجهة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، والتدريب في المجال الأمني والعسكري، والعمل على إيجاد الحل العادل للقضية الفلسطينية بناءً على خارطة الطريق التي أعدتها اللجنة الرباعية الدولية في ذلك الوقت، إضافة إلى التنسيق والتشاور السياسي بين دول مجلس التعاون و"الناتو". وبالفعل تمخض عن المبادرة عدة خطوات مهمة ومنها "لجنة الشراكات والأمن التعاوني" و "المركز الإقليمي لحلف الناتو" بالكويت الذي تم افتتاحه في يناير ٢٠١٧م، إضافة إلى العديد من الاجتماعات وزيارات قادة الناتو إلى دول مجلس التعاون الخليجي.

وبعد مرور ٢٠ عامًا على إعلان هذه المبادرة (٢٠٠٤. ٢٠٢٤م) نعتقد أنها تحتاج إلى تقييم شامل لما حققته من الأهداف المدرجة

والمأمولة، ومعرفة هل ما تحقق يرضي الأطراف المعنية بالمبادرة، أم ما زالت دون الطموحات، وكذلك هل المبادرة قادرة على تحقيق التعاون بين الجانبين على ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية وانشغالات " الناتو" والتحديات التي يواجهها، وكذلك التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون ومنطقة الشرق الأوسط. وبنظرة موضوعية نجد أن كثيرًا من المتغيرات طرأت على المنطقة والعالم وحركت كثيرًا من المياه الراكدة منذ الإعلان عن المبادرة وحتى الآن، ونجد أن المبادرة على أهميتها لم تقدم المأمول لدول مجلس التعاون وقد يكون ذلك لأسباب متعددة ، منها ما يمر به "الناتو" من توسع في ضم دول شرق أوروبا، والحرب الروسية / الأوكرانية، والعقيدة الدفاعية للناتو التي تنص على أن الحلف يدافع عن أعضائه فقط وعدم خروجه من منطقته، وكذلك غير خفي الخلافات بين الدول أعضاء الحلف وتباين الرؤى تجاه نفقات التسليح وما تبع ذلك من تباينات أوروبية / أمريكية خاصة في ظل ما أثاره الرئيس الأمريكي السابق ترامب وهو ما يمكن أن يتجدد في حال عودته المحتملة للبيت الأبيض في الانتخابات المقبلة.

وفي غضون ذلك لم تجد دول مجلس التعاون دورًا فاعلًا للناتو في منطقة الخليج والشرق الأوسط سواء على مستوى حل القضية الفلسطينية وإقامة الدولتين، بل أن دول الناتو تؤيد إسرائيل في حربها على قطاع غزة، وكذلك لا يوجد دور أمني جماعي فاعل للحلف في تأمين الملاحة الدولية في البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن باستثناء جهود فردية من الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، وكذلك لا يوجد للناتو دور يذكر تجاه البرنامج النووي الإيراني، أو تجاه ما يحدث في اليمن، أو سوريا، أو العراق، ولم نجد له دورًا فاعلًا في محاربة الإرهاب والقرصنة والهجرة غير الشرعية، باستثناء تدخله في ليبيا وقد يكون ذلك لأسباب تتعلق بأمن دول "الناتو" لقرب ليبيا من أوروبا .

ولذلك نعتقد أن المبادرة تتطلب إعادة تقييم شامل وصياغة جديدة لتحقيق شراكة فاعلة في صالح جميع الأطراف، وقائمة على المصالح المشتركة للجانبين، خصوصًا مع توجه دول مجلس التعاون إلى بناء وتطوير القوة الذاتية وإعادة بناء جيوشها المجهزة بأحدث الأسلحة، كما أنها اتجهت إلى الشراكات مع العديد من دول العالم المتقدمة دون حساسية، أو تبعية وقطعت شوطًا كبيرًا في توطين التكنولوجيا المتقدمة ونهضت بقطاع الصناعات العسكرية الوطنية، بل في طريقها للاكتفاء الذاتي بتوفير الكثير من المعدات والذخائر. كما أن دول الخليج تعلم أن المبادرة لم ولن تكن بوابة للانضمام لعضوية "الناتو"، أو عضوية برنامج الشراكة الأوروبية ولن تكون بديلًا للترتيبات الأمنية القائمة في المنطقة، إضافة إلى أن المبادرة لا تتعامل مع دول مجلس التعاون الخليجي ككتلة واحدة، بل تقوم على التعاون الفردي مع كل دولة خليجية على حدة ، مما لا يشجع مجلس التعاون الخليجي كوحدة واحدة في التعامل مع حلف شمال الأطلسي، وعلى ضوء ذلك فإن تحفظات المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان التي منعت الدولتين من التوقيع على المبادرة مازالت قائمة، والمطلوب بعد ٢٠ عامًا من صدور هذه المبادرة إعادة تقييمها وأن يتم وضع نصوصها بالشراكة بين الجانبين وليس من طرف واحد كما فعل "الناتو" عندما أعلن عن تلك المبادرة، أي يجب أن تكون الشراكة متكافئة وقائمة على الحوار السياسي في الاتجاهين وليس في اتجاه واحد حتى يتفهم "الناتو" مطالب دول مجلس التعاون والتحديات التي تواجه المنطقة، خاصة فيما يتعلق بأمن الممرات البحرية وحماية خطوط الملاحة العالمية في البحر الأحمر بصفة خاصة، وإنهاء مأساة حرب غزة ،وإقامة السلام العادل الذي يضمن حل الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية جنبًا إلى جنب، ومعالجة معضلة الملف النووي الإيراني، ومواجهة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، والصراعات في القرن الإفريقي وغير ذلك من التحديات التي يجب أن تكون ضمن أهداف مبادرة الناتو تجاه الشرق الأوسط ومنطقة الخليج.

وبدون هذه الخطوات العملية ستظل المبادرة تراوح مكانها وتظل قاصرة على التدريب واللقاءات والزيارات في حين التكتلات العالمية تتحرك لملء الفراغ في شتى بقاع العالم، والمنافسة محتدمة على تشكيل النظام العالمي الجديد وتبعاته على الأرض.

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

انطلاق قمة زعماء دول منظمة شنغهاي للتعاون في عاصمة كازاخستان

اقترح رئيس كازاخستان إنشاء صندوق استثماري مشترك لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الأعضاء

تنطلق قمة زعماء دول منظمة شنغهاي للتعاون في عاصمة كازاخستان في الفترة ٣-٤ يوليو الجاري وترأست كازاخستان هذه المنظمة منذ العام الماضي وخلال فترة رئاستها تمكنت من تركيز الجهود المشتركة للدول الأعضاء على تحويل المنظمة إلى منصة أكثر فعالية وتعزيز القدرة على ضمان الأمن والاستقرار في فضاء المنظمة وتعميق العلاقات في مجال الاقتصاد والتجارة.

السفير ماديار مينيلبيكوف

إن الارتفاع غير المسبوق للتوترات الجيوسياسية يزيد الوعي بأهمية الحفاظ على تطور مستقر للعلاقات بين الدول ولذلك اقترحت كازاخستان مبادرة الوحدة العالمية من أجل السلام والوئام التي تقدم نموذجًا جديدًا للأمن والبيئة الاقتصادية العادلة.

وكانت التهديدات الأمنية التقليدية في بؤرة تركيز المنظمة ومن المقرر اعتماد برنامج التعاون الهادف إلى مكافحة الإرهاب والنزعات الانفصالية والتطرف للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٧م، وكذلك استراتيجية مكافحة المخدرات للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٩م، في قمة أستانا.

ويتطلب ضمان النمو المستقر للاقتصاد العالمي اتباع نهج ابتكاري.

لقد اقترح رئيس جمهورية كازاخستان إنشاء الصندوق الاستثماري المشترك بين الدول الأعضاء في المنظمة والذي يعزز التعاون الاقتصادي والاستثماري. كما من المقرر اعتماد مبادرة إنشاء شبكة شركاء من الموانئ الاستراتيجية الكبيرة والمراكز اللوجستية خلال رئاسة كازاخستان للمنظمة، وهذه الشبكة تكشف عن إمكانات النقل العابر في المنطقة وتطور ممرات نقل جديدة. الجدير بالذكر أنه بمبادرة من كازاخستان أعلنت منظمة شنغهاي للتعاون عام ٢٠٢٤م، عامًا للبيئة وخلال هذا العام، وتتعهد جميع الدول الأعضاء بأنشطة مشتركة في مجال حماية البيئة.

لا شك أن منظمة شنغهاي للتعاون ليست منظمة ثابتة بل تتطور على أساس مبادئ المساواة والثقة المتبادلة واحترام تنوع الثقافات، وتساهم كازاخستان بنشاط في هذه العملية. لقد قدمت أستانا للدول الأعضاء رؤية استراتيجية لتطوير المنظمة على المدى المتوسط من خلال اعتماد استراتيجية التنمية لمنظمة شنغهاي للتعاون.

الجدير بالذكر أن المملكة العربية السعودية تشترك في منظمة شنغهاي للتعاون بصفة "شريك حوار" منذ العام الماضي وأنشئت المنظمة الدولية في عام ٢٠٠١م، وتضم في الوقت الحالي ٩ دول وهي (الصين، وروسيا، والهند، وكازاخستان، وإيران، وأوزباكستان، وباكستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان).

ويمكن اعتبار المنظمة عامل دعم لمناقشة القضايا الدولية والإقليمية.

اقترحت كازاخستان مبادرة الوحدة العالمية من أجل السلام والوئام التي تقدم نموذجًا جديدًا للأمن والبيئة الاقتصادية العادلة

وفي إطار التحضير للقمة استضافت أستانا الأسبوع الماضي اجتماعاً دورياً لمجلس وزراء خارجية المنظمة رأسه نائب رئيس الوزراء -وزير خارجية كازاخستان مراد نورتلو.

حيث وافق المشاركون على قائمة بالموضوعات والوثائق التي سيتم تقديمها إلى القادة للنظر فيها، بما في ذلك مسودة إعلان أستانا من قبل قادة الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون، ومبادرات منظمة شانغهاي للتعاون بشأن الوحدة العالمية من أجل السلام العادل والوئام، ومسودة خارطة طريق لتطوير التفاعل مع شركاء حوار منظمة شانغهاي للتعاون، وعدد من الوثائق الأخرى.

كما ناقش الوزراء تطوير التعاون داخل المنظمة، ولا سيما في مسارات مثل حماية البيئة، والتبادلات الإنسانية والثقافية، والربط البيني في مجال النقل، والأمن الغذائي، والأمن الاقتصادي، وأمن الطاقة. وأولى الوزراء اهتماماً خاصاً بتوسيع عضوية المنظمة، وتحديداً استكمال عملية انضمام جمهورية بيلاروس، وتطرقوا إلى الجهود المشتركة مع البلدان المهتمة الأخرى والمنظمات الدولية الشريكة.

* سفير فوق العادة ومفوض لجمهورية كازاخستان في المملكة العربية السعودية

علاقات دول الخليج و"الناتو": تحليل وتقييم شامل لطبيعة المبادرة وآفاقها

لا تلقى مبادرة إسطنبول اهتمامًا واسعًا لدى دول الخليج كركيزة أساسية ضمن حساباتها الاستراتيجية

بمناسبة مرور عشرين عامًا على مبادرة إسطنبول للتعاون التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو)، بات من الضروري إجراء تحليل وتقييم شامل لطبيعة المبادرة وآفاقها المستقبلية، إلى جانب أثرها على البلدان الخليجية ومنظومتها الأمنية. وذلك ليس فقط على صعيد إسهاماتها الملموسة في سبيل دعم استقرار المنطقة الخليجية، بل أيضًا في ضوء تغير المعطيات والظروف المحددة للبيئة الأمنية الراهنة عما كانت عليه قبل ٢٠ عامًا.

د. كريستيان كوخ

الناتو ومبادرة إسطنبول للتعاون-كشف حساب

طُرحت مبادرة إسطنبول للتعاون في عام ٢٠٠٤م، وذلك أثناء انعقاد قمة حلف الناتو في مدينة إسطنبول، باعتبارها آلية لتعزيز التعاون الأمني على أساس ثنائي بين الحلف الأطلسي ودول مجلس التعاون الخليجي. وفي الوقت الذي أعلنت كلًا من مملكة البحرين، والكويت، وقطر، والإمارات انضمامها إلى المبادرة، قررت سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية عدم الانضمام والبقاء خارج إطار عمل رسمي، مكتفية عوضًا عن ذلك، بالمشاركة في أنشطة مُختارة تتيحها المبادرة.

اتخذ التعاون العملي بين حلف الناتو وشركاء مبادرة إسطنبول للتعاون العديد من الصيغ والأنماط المختلفة مع التركيز على التعاون العسكري بين جيوش دول المبادرة، والحرب ضد الإرهاب، وتهديد أسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى الأمن الحدودي، والجهوزية المدنية. كما تم وضع خطط عمل فردية مع الدول الأربعة المُشار إليها أعلاه، مع التركيز على التحول الدفاعي، وقابلية التشغيل المتبادل، والتعاون المدني-العسكري. كما ساهمت دول مجلس التعاون الخليجي في المهام والعمليات التي يقودها حلف الناتو، بما في ذلك مساهمة كل من البحرين والإمارات في "قوات المساعدة الدولية لإرساء الأمن في أفغانستان"(إيساف)، وانضمام الكويت إلى" آلية الوعي المشترك لتفادي الاشتباك " (SHADE) من أجل مكافحة أعمال القرصنة في المحيط الهندي. فضلًا عن، مشاركة دولتي قطر والإمارات في عملية "الحامي الموحد "في ليبيا عام ٢٠١١م، علاوة على ذلك، يشارك شركاء مبادرة إسطنبول للتعاون بشكل منتظم في التدريبات التي يُجريها حلف الناتو.

على المستوى المؤسسي، تقوم مجموعة مبادرة إسطنبول للتعاون، التي تم إنشاؤها بعد إطلاق المبادرة مباشرة، بتنسيق التفاعلات والمشاركات التي تتم بصورة منتظمة. تُعرف المجموعة الآن باسم "لجنة الشراكات والأمن التعاوني". كما تم إنشاء المركز الإقليمي لحلف الناتو ومبادرة إسطنبول للتعاون في الكويت خلال عام ٢٠١٧م، من أجل "تحسين الفهم المشترك للتحديات الأمنية، وتمكين التعاون الوثيق من خلال زيادة قابلية التشغيل البيني والتوحيد القياسي". وما يفوق ذلك أهمية، أن أنشطة المركز الإقليمي لحلف الناتو ومبادرة إسطنبول للتعاون متاحة ليس فقط لأعضاء المبادرة، بل أيضًا لسلطنة عمان، والمملكة العربية السعودية ومجلس التعاون الخليجي.

فيما يتعلق بالاستقرار والأمن الإقليميين، يُمكن القول بأن مبادرة إسطنبول للتعاون لعبت دورًا مؤثرًا، وإن كان غير مباشر، في تعزيز التفاهم المشترك بين الأطراف حول التهديدات والمخاوف الأمنية المشتركة. وتجلى ذلك من خلال توفير المبادرة منصة فعالة للحوار والتشاور بين حلف شمال الأطلسي ودول

أهمية تحويل مبادرة إسطنبول إلى شراكة ثنائية الاتجاه تُشارك فيها دول الخليج بشكل فعّال في تطوير المفهوم الاستراتيجي للمبادرة

مجلس التعاون الخليجي، حيث أتاحت المبادرة مناقشة التحديات الأمنية الملحة في المنطقة وتبادل وجهات النظر وتقاسم أفضل الممارسات. ويشمل ذلك، التبادلات والاجتماعات المنتظمة التي تجرى على مستوى رؤساء الدول، والحكومات والسفراء، أو الخبراء، والموظفين. إحدى الآليات التي يجب تسليط الضوء عليها هي المشاركة والمساهمة في الدورات التدريبية التي تعقدها كلية الدفاع التابعة لحلف الناتو في العاصمة الإيطالية روما. ويشمل ذلك دورة التعاون الإقليمي التي يعقدها الحلف بهدف تطوير التفاهم المتبادل حول القضايا محل الاهتمام المشترك بين دول مبادرة إسطنبول للتعاون، والحوار المتوسطي، والحلف الأطلسي.

يمكن القول بأن هناك أساس منطقي قوي لتوثيق العلاقات بين حلف الناتو ودول الخليج، فإن قائمة التهديدات التي بوسع البلدان الخليجية وحلف الناتو ممارسة دور جوهري في مجابهتها واسعة النطاق. وتشمل الملاحة البحرية، والصواريخ الباليستية، والانتشار النووي، ودور الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تنتهج العنف، والأمن السيبراني، والتطرف، وأمن الحدود، على سبيل المثال لا الحصر. يتشارك حلف الناتو ودول مجلس التعاون الخليجي المخاوف ذاتها حيال كافة القضايا المشار إليها، وفي حين أن التحالف الغربي يتمتع بمجموعة واسعة من الأدوات والخبرات، فبإمكانه مساعدة دول مجلس التعاون الخليجي في التخطيط الدفاعي واستراتيجيات منع الاشتباك.

في الوقت ذاته، ينبغي الاعتراف بأن الدافع المنطقي المتوفر للتضافر من أجل مكافحة هذه التهديدات المستمرة لم يترجم بالضرورة إلى علاقة فعالة. يبرز هذا التساؤل جليًا بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث لم يتم بعد إثبات القيمة المضافة الملموسة التي يقدمها حلف الناتو كمنظمة أمنية تساهم في تعزيز الأمن الإقليمي. ويُعد مجال الأمن البحري مثالاً واضحًا على ذلك، إذ لم ينفذ حلف الناتو بنفسه أي مهمة بحرية في المياه المحيطة بشبه الجزيرة العربية للتصدي للعديد من التحديات التي تعيق الملاحة الآمنة، سواء أكانت أعمال القرصنة أم هجمات إيران على السفن عبر مضيق هرمز أم الهجمات الحوثية الأخيرة على الملاحة في البحر الأحمر. إن تداعيات هذه الاضطرابات وخيمة، إذ تؤدي إلى تعطل سلاسل التوريد وارتفاع تكاليف التأمين وزيادة طول طرق الشحن لتجنب المناطق المضطربة. مع ذلك، جاءت الاستجابات ضد هذه التهديدات

لم ينفذ الناتو بنفسه أي مهمة بحرية في المياه المحيطة بشبه الجزيرة العربية للتصدي لتحديات الملاحة البحرية

بشكل فردي من قبل بعض الدول الأعضاء بحلف الناتو مثل: الولايات المتحدة، من خلال تزعمها القوات البحرية المشتركة، وأحدث العمليات المعروفة باسم عملية "حارس الرخاء"، أو عن طريق الجانب الأوروبي من خلال عملية "أتالانتا"، وهي مهمة التوعية البحرية الأوروبية في مضيق هرمز، وكذلك عملية "أسبيدس" في البحر الأحمر. الأمر اللافت للانتباه هو غياب تام لأي مهمة يقودها حلف الناتو بصفته منظمة أمنية في هذا الإطار. علاوة على ذلك، فإن مهام الناتو الأخرى، مثل قواته البحرية الدائمة وعملية "حارس البحر"، تنشط في مناطق بعيدة عن اهتمامات دول مجلس التعاون الخليجي، مثل البحر الأبيض المتوسط واستجابةً لغزو روسيا لأوكرانيا.

ثانياً، يُنظر إلى حلف الناتو في منطقة الخليج على أنه كيان مثقل يعاني من البطء والتعقيد في اتخاذ القرارات، وذلك بالنظر إلى ضرورة موافقة جميع الدول الأعضاء بالإجماع على أي قرار يتخذه الحلف. وقد تجسد هذا الإشكال جليًا في عملية انضمام فنلندا والسويد الأخيرة إلى الناتو، حيث تأجلت بسبب اعتراض تركيا. ولم يمضِ الانضمام قُدُمًا إلا بعد شهور من المناقشات السياسية والمقايضات التي جرت بين الأطراف. كما تكرر مشهد عدم التوافق بين الدول الأعضاء في حالة ليبيا، حيث وقفت فرنسا وإيطاليا على طرفي نقيض، ودعمتا أطرافًا متصارعة داخل البلاد. يُظهر هذا التباين انعدام الأولويات الأمنية المشتركة، إذ تخضع تقييمات التهديدات إلى اعتبارات سياسية مختلفة لدى الدول الأعضاء في الناتو.

ثالثًا، لا تلقى مبادرة إسطنبول للتعاون، في الوقت الراهن، اهتمامًا واسعًا لدى دول مجلس التعاون الخليجي باعتبارها ركيزة أساسية ضمن حساباتها الاستراتيجية الإقليمية. وعلى الرغم من الإعلان عن برامج عديدة، بل وحتى تنفيذ ومتابعة العديد منها، إلا أن نطاق هذه البرامج يُنظر إليه على أنه نابع من حسن النية وليس مساهمات جوهرية وملموسة. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم تقييم فعالية التدابير القائمة بشكل كاف، ولم تُبذل جهود واضحة لبناء استراتيجية شاملة لتحديد النتائج المرجوة. وعليه، يظل نطاق عمل المبادرة محدودًا وغير مترابط إلى حد ما.

من العوامل التي تلعب بالتأكيد دورًا في عدم النظر إلى حلف الناتو باعتباره خيار استراتيجي في هذه اللحظة الراهنة وبعد مرور عشرين عامًا على طرح مبادرة إسطنبول للتعاون، هو أن العديد من التهديدات المشتركة التي تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي لا تزال مستمرة دون هوادة في ظل تأثير محدود للبرنامج المطروح ضمن إطار مبادرة إسطنبول للتعاون، في تقليص نطاق هذه التهديدات. فقد تم بالفعل ذكر ملف الأمن البحري أعلاه، لكن هذا يشمل أيضًا المخاوف المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني أو دور الجهات الفاعلة غير الحكومية النشطة في المنطقة التي تنتهج العنف، والتي يتلقى الكثير منها دعمًا مباشرًا من جانب إيران. يتم تقييم فعالية أي آلية تعاون في نهاية المطاف من خلال قدرتها على تحقيق أهدافها وغاياتها المعلنة. وفي حالة مبادرة إسطنبول للتعاون ومن منظور خليجي، هناك تساؤلات حول ما إذا كانت تلك الأهداف قد تحققت بالفعل.

الناتو ومجلس التعاون الخليجي-أوجه القصور

على الرغم من أوجه القصور والمآخذ التي تم تحديدها، لا تزال دول مجلس التعاون الخليجي مهتمة بتطوير العلاقات مع حلف الناتو. وبالنظر إلى أن البيئة الأمنية في منطقة الخليج والشرق الأوسط الأوسع لاتزال غير واضحة على نحو كبير في ظل التهديدات المحدقة والمتمثلة في تصعيد إقليمي أوسع نطاقًا جراء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وتواصل دول مجلس التعاون الخليجي جهودها الدؤوبة في سبيل إرساء منظومة أمنية شاملة تُعيد الاستقرار إلى المنطقة بعد ان شهدت ازديادًا ملحوظًا في حدة الاضطرابات. ويظلّ دور حلف شمال الأطلسي في هذه المعادلة غامضًا حتى الآن، ممّا يثير تساؤلات حول مدى مساهمته المحتملة في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليميين.

وجدير بالتنويه بأن مبادرة إسطنبول للتعاون لا يُقصد بها منذ البداية أن تكون بديلاً عن الترتيبات الأمنية القائمة أو الجاري بحثها بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي. فعلى صعيد العلاقات الأمنية تظل الولايات المتحدة الشريك الأكثر أهمية ومحورية لدول مجلس التعاون الخليجي، ومن غير المرجح

ضرورة بلورة إطار استراتيجي موحّد يعكس تصورات ومخاوف كل من حلف الناتو ومجلس التعاون الخليجي

ينبغي الاعتراف بأن الدافع المنطقي المتوفر للتضافر من أجل مكافحة التهديدات المستمرة لم يترجم بالضرورة إلى علاقة فعالة

أن يتغير هذا في المستقبل القريب. وفي حين أن حلف الناتو يضم أيضًا الولايات المتحدة، فإن الالتزام الأوسع من جانب الناتو بأمن الشرق الأوسط ومنطقة الخليج لا يُنظر إليه على أنه بديل للعلاقات الدفاعية والأمنية الحالية مع واشنطن. من ثم، فإن مبادرة إسطنبول للتعاون هي قيمة مضافة محتملة، ولكنها ليست خيارًا بديلًا.

بدايةً، سيكون من المجدي الاستثمار في الآليات التي يمكن من خلالها تبادل وجهات النظر والتصورات حول كيفية معالجة التحديات الأمنية في المنطقة على أفضل وجه. إن عنصر الحوار السياسي المذكور أعلاه، يمثل أحد الجوانب التي يمكن العمل من أجل توسيعها وتكثيفها نظرا للحاجة إلى مناقشات أمنية متعمقة بين الشركاء الذين يجمعهم مخاوف متزايدة بشأن العديد من التهديدات الأمنية. وخلال قمة حلف "الناتو " في وارسو عام ٢٠١٦م، اتفق الجانبان بالفعل على زيادة تبادل المعلومات وإجراء حوارات سياسية بوتيرة أكثر انتظامًا. ومع ذلك، كان التقدم الفعلي محدودًا وغير متسق مع عدم استخدام المركز الإقليمي لمبادرة إسطنبول للتعاون في الكويت بشكل كاف لهذه الأغراض. ومع تزايد نفوذ دول مجلس التعاون الخليجي وقدرتها على التصرف في كافة الأمور المتعلقة بالتطورات الأخيرة في الشرق الأوسط، فلابد الآن من إجراء حوار سياسي استراتيجي مؤسسي على فترات زمنية محددة.

بالنظر إلى العديد من التطورات التي كان لها تأثير على منطقة الشرق الأوسط خلال الآونة الأخيرة، والتي تؤكد أن الوضع الأمني الشامل في منطقة الخليج لايزال عرضة لمزيد من التقلبات، ينبغي على حلف الناتو مواصلة التأكيد على أن التزامه بأن أمن المنطقة لا يزال أحد محاور تركيزه رغم العديد من التطورات الأخرى التي استحوذت على اهتمامه في السنوات الأخيرة. يأتي في مقدمة هذا بالطبع، الصراع المستمر بين روسيا وأوكرانيا والذي وصفه الناتو بأنه "الصراع الأكثر أهمية بالنسبة للمنظمة في الوقت الحالي، والعنصر الرئيسي وراء وجود الناتو في المقام الأول". ونتيجة لذلك، فإن كافة الأولويات والخطط الأخرى لحلف الناتو ترتكز على تأمين الجناح الشرقي للناتو وضمان قدرة أوكرانيا على الدفاع عن نفسها ضد روسيا. كما يخشى الحلف أن عدم تلبية كافة احتياجات أوكرانيا الدفاعية من الممكن أن يُشكّل محفزًا لتصعيد روسي محتمل، يفضي في نهاية المطاف إلى صدام عسكري مباشر على أراضي دول أوروبا الشرقية.

إلى جانب ذلك، فإن المنافسة المتصاعدة بين الصين والولايات المتحدة تمارس دورًا في التأثير على فكر التحالف الغربي على الرغم من عدم وجود رغبة هنا لدى الدول الخليجية في أن توضع في موقف يضطرها للاصطفاف إلى جانب طرف دون الآخر. وفي حين أنه من المفهوم أن حلف شمال الأطلسي هو في المقام الأول منظمة أمنية ذات توجه غربي، فإن برامج مثل مبادرة التعاون الدولي يُنظر إليها داخل دول مجلس التعاون الخليجي على أنها غير مرتبطة أو مشروطة بالضرورات والاعتبارات الجيوسياسية الأكبر التي لا ترتبط بالوضع الأمني على الأرض. إن توسيع الحوار السياسي من شأنه أن يشكل إحدى السبل لضمان بقاء دور حلف شمال الأطلسي ووظيفته مركزين على الأهداف المحددة التي تم تعريفها في البداية. ويمكن القول الشيء ذاته عن التطورات الحالية فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، وطموحات إيران النووية، ودور الأمن البحري، فضلًا عن دعم حلف الناتو لإسرائيل. تعتبر كافة هذه القضايا اعتبارات رئيسية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند قيام دول مجلس التعاون الخليجي بتحديد كيفية هيكلة علاقتها المستقبلية مع حلف شمال الأطلسي.

وفي حين سبق وأن نوقش البرنامج النووي الإيراني ودوره في الأمن البحري أعلاه، فإن موقف حلف الناتو من الحرب على قطاع غزة يحتاج أيضًا إلى مزيد من التوضيحات. فقد سبق وأن أدان الناتو بشدة هجمات ٧ أكتوبر التي شنتها حركة المقاومة الفلسطينية حماس ضد إسرائيل، ووصفها بأنها أعمال إرهابية مروعة. وأعرب الأمين العام لحلف الناتو ينس ستولتنبرغ ومسؤولون آخرون في الناتو عن تضامنهم مع إسرائيل، مؤكدين أن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها. بالإضافة إلى ذلك، حث الناتو على اتخاذ تدابير للحيلولة دون المزيد من التصعيد في المنطقة مع الاستمرار في دعم إسرائيل وسط ردها على الهجمات. في الوقت ذاته، تنظر دول مجلس التعاون الخليجي

مهام الناتو تنشط بعيدًا عن اهتمامات دول الخليجي مثل البحر الأبيض المتوسط واستجابةً لغزو روسيا لأوكرانيا

إلى التحرك الإسرائيلي الغاشم ضد الفلسطينيين كمثال واضح يتسبب في انعدام الاستقرار الإقليمي، وخطر ينذر باحتمالات وقوع المزيد من التصعيد. بالإضافة إلى ذلك، يُنظر إلى رد الناتو حتى الآن على أنه يفتقر إلى حل سياسي للصراع حيث لم يشر إلى الحاجة إلى حل الدولتين الشامل والمستدام الذي يتعين على إسرائيل الإقرار به. وبالتالي، فإن أزمة قطاع غزة تضرب مثالًا آخر على أن حلف شمال الأطلسي ودول الخليج لديهم وجهة نظر مختلفة حول ما ينبغي أن يكون عليه النهج الصحيح والأفضل للمضي قدمًا.

الآفاق المستقبلية

عقدان من الزمن مرّا على إطلاق مبادرة إسطنبول للتعاون، مما يستدعي مراجعة استراتيجية لمشاركة حلف الناتو مع دول مجلس التعاون الخليجي. ولتحقيق مساهمة جوهرية في أمن الخليج، بات من الضروري بلورة إطار استراتيجي موحّد يعكس تصورات ومخاوف كل من حلف الناتو ومجلس التعاون الخليجي. ويتطلب ذلك تحويل مبادرة إسطنبول إلى شراكة ثنائية الاتجاه تُشارك فيها دول المجلس بشكل فعّال في تطوير المفهوم الاستراتيجي للمبادرة. كما يجب إيجاد سبل لضم المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان إلى المبادرة، وذلك تعزيزًا للتمثيل الخليجي وتوسيع نطاق التعاون. وقد صرح الأمين العام لحلف الناتو ينس ستولتنبرغ خلال زيارته إلى المملكة العربية السعودية في ديسمبر ٢٠١٣م، وهي الزيارة الأولى على الإطلاق للأمين العام للحلف، أنه " ثمة إمكانات هائلة للقيام بالمزيد من العمل مع المملكة العربية السعودية نظرًا للتحديات المشتركة التي تواجهنا".

وفي الوقت الذي كان الأمين العام لحلف الناتو واضحًا في إشارته إلى ملفات الأمن البحري، وحماية البنية التحتية الحيوية، ومكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى الابتكار والتعليم العسكري كمجالات يجب التركيز عليها، فمن الواضح أن الخطوة الأولى هي ترتيب إدراج المملكة ضمن البنية الهيكلية لـ مبادرة إسطنبول للتعاون التي تم إصلاحها. بشكل عام، فإن مبادرة إسطنبول للتعاون في حاجة إلى العمل على زيادة مواءمة جوانبها العامة والخاصة على نحو أفضل. وعلى المستوى الأوسع لتبادل المعلومات والخبرات، تبرز الحاجة إلى إنشاء آليات مؤسسية منتظمة توفر تقييمًا شاملًا للقضايا التي تلعب دورًا في منطقة الخليج، والشرق الأوسط الأوسع، وشمال إفريقيا، وكذلك منطقتي القرن الإفريقي والساحل الإفريقي. ينبغي أيضًا تقريب الحوار بين مبادرات الناتو للحركة المتوسطية ومبادرة إسطنبول للتعاون بحيث لا يمكن فصل العديد من التحديات التي تواجه المناطق عن بعضها البعض. وفيما يتعلق بالمحاور المحددة، ثمة حاجة إلى أن يكون الإطار الاستراتيجي الموحد أكثر تفصيلًا ووضوحًا فيما يتعلق بطبيعة الالتزام الأمني وأين تكمن القيمة المضافة للعلاقة بين الجانبين. ولابد من التركيز على التدريب المشترك، وبناء القدرات، وتنسيق إجراء المناورات، وخاصة على جبهة الأمن البحري. وسيكفل هذا النهج -إذا تم تنفيذه كاملا- استمرار اضطلاع مبادرة إسطنبول للتعاون بدورها على مدار العشرين عاما المقبلة.

* مدير الأبحاث ـ مركز الخليج للأبحاث

التعاون الأطلنطي / الشرق أوسطي - الخليجي: مبادرة إسطنبول في عشرين عامًا

عدم إحراز تقدم أمريكي تجاه أزمة الشرق الأوسط يوجب إعادة تقييم مبادرة الناتو بما لها وما عليها

في الثامن والعشرين من يونيو ٢٠٢٤م، تُكمل مبادرة إسطنبول للتعاون، عشرين عامًا على إنشائها، حيث تأسست للتعاون بين دول منظمة حلف شمال الأطلنطي وبين دول إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وضمنه أربعة دول خليجية من دول مجلس التعاون الخليجي الستة. حيث التوسع المتتالي لحلف الأطلنطي الذي واكب تفكك الاتحاد السوفيتي وزوال حلف وارسو. مرورًا بأحداث ١١ سبتمبر وما تلاها من غزو العراق، والربيع العربي، وزيادة وتنوع النشاط الإرهابي الدولي، وهو ما يحتاج وقفة تقييم للمبادرة بما لها وما عليها، وبما حققت من مكاسب تناسباً مع التهديدات الدولية والإقليمية في المجال الجيو استراتيجي والجيوسياسي للمبادرة، سواء في طور التمدد أو الثبات أو الانكماش، مع نظرة مستقبلية لما هو آت.

لواء ركن د. محمد قشقوش

ويحتوى المقال على ستة محاور(أهداف إنشاء مبادرة إسطنبول ،والرؤى المتبادلة بين حلف الأطلنطي ودول الشرق الأوسط – تأسيس وتوسع حلف الأطلنطي ارتبطًا بالموقف الدولي وخاصة في شرق أوروبا والبلطيق – نتائج المبادرة خلال ٢٠ عامًا، وأهمية تفعيلها الآن في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية الجديدة – الاستفادة المتوسطية والخليجية المستقبلية من المبادرة في ظل المتطلبات الأمنية والعسكرية –الرؤى المستقبلية للمبادرة تجاه دول المنطقة، وأمن الممرات المائية وطرق الملاحة البحرية – المبادرة والتعاون التدريبي والتأهيل الأكاديمي بين الناتو والأكاديميات العسكرية في الشرق الأوسط ومجلس التعاون).

أولًا: أهداف إنشاء مبادرة إسطنبول والرؤى المتبادلة بين حلف الأطلنطي ودول إقليم الشرق الأوسط

مهدت الأحداث الدولية والإقليمية الشرق أوسطية الهامة، إلى خروج فكرة مبادرة إسطنبول إلى حيز الوجود، وكان أهمها قبل المبادرة بدء تعافي روسيا من فترة الضعف التي تلت تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو، ثم أحداث ١١ سبتمبر ٢٠١١م، التي اتخذتها الولايات المتحدة –من وجهة نظرها– كزريعة لغزو العراق باعتبار أن تلك هي الخطوة الصحيحة لمحاربة الإرهاب.

ثم أحداث الربيع العربي الذى أضر بمعظم الدول العربية والخليجية المشكلة لمعظم إقليم الشرق الأوسط، مما أوجد علاقة ومصلحة مشتركة لمزيد من التعاون والشراكة بين الإقليم من جهة، وبين حلف الأطلنطي الآخذ في النمو والتوسع ،وعينه على الصحوة الروسية والنمو الإيراني من جهة، والتحدي والتهديد العربي والشرق أوسطي والقضية الفلسطينية من جهة أخرى، مما مهد إلى مزيد من مفاهيم الشراكة والتعاون وخاصة بين الدول العربية ومنها الخليجية، في شكل علاقات ثنائية مع الحلف، ومتعددة الأطراف عربيًا وإقليميا، بهدف نشر الأمن والاستقرار الإقليمي كالآتي

١ – المصالح المشتركة بين الحلف ودول الشرق الأوسط.

٢ – رغم أنها مبادرة منفصلة، إلا أنها تأخذ في الاعتبار مصالح دول المنطقة وتكمل المبادرات الأخرى كالحوار المتوسطي للحلف، والشراكة من أجل السلام، مع استكمالها لمبادرات دولية أخرى، كالاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٣ – تفضيل التعاون مع الناتو وخاصة في مجالات الأمن.

٤ – لا يجب أن تعتبر المبادرة كتمهيد للانضمام إلى الحلف أو مجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية أو الشراكة من أجل السلام، وليست وسيلة للحصول على ضمانات أمنية.

٥ – مراعاة الجهود الدولية الأخرى لإصلاح مجالات الديموقراطية والمجتمع المدني.

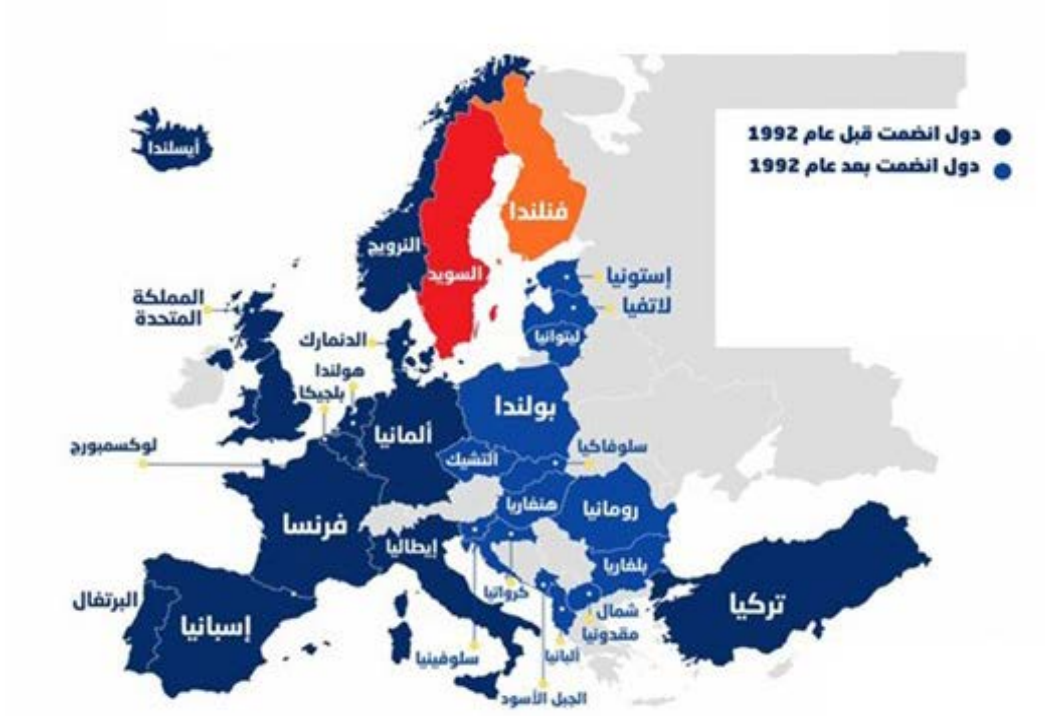

مضمون وأهداف المبادرة

١ – تعزيز التعاون العسكري والعملياتي والقدرة على المشاركة مع قوات الناتو ضمن احترام ميثاق الأمم المتحدة. ٢ – دعوة الدول المهتمة بالحضور كمراقب مع الحلف، وكذلك قوات حفظ السلام.

٣ – تشجيع الدول من خارج الناتو على المشاركة في محاربة الإرهاب تحت مسمى (المسعى النشط).

٤ – مع استكشاف صيَغ أخرى للتعاون ضد الإرهاب والدفاع عن النفس.

٥–التعاون في الخطط المدنية للطوارئ لمواجهة التهديدات في البحر والجو وعلى الأرض، وإمكانية التعاون مع الشركاء لمواجهة الكوارث.

ولا يوجد للمبادرة إطار جغرافي محدد، بل متاحة للجميع وخاصة في محاربة الإرهاب والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل.

تنفيذ المبادرة

١ – المشاركة السياسية وصناعة الرأي لصالح قرارات الحلف الحالية والمنتظرة ومراعاة وجهات نظر الدول المهتمة من خارج الحلف.

٢ – الالتزام بالأنشطة المشار اليها في المبادرة لكل مشارك من الخارج على حدة بصيغة (٢٦+١) وهو عدد أعضاء الحلف إبان إطلاق المبادرة. والتي يمكن أن تكون الآن (٣٢+١).

٣ – مراعاة الخبرات المكتسبة منذ الإعداد للمبادرة وحتى تحرير هذا المقال.

٤ – أهمية التعاون العسكري وبُعده العملياتي، للمشاركة الفعالة في التدريبات المختلفة وخاصة الجانب العملياتي الميداني كشرط للمشاركة، مع الأخذ في الاعتبار الخبرات المكتسبة والاتصال بين الدول، مع دمج الخبرات المكتسبة من الحوار المتوسطي والمتعدد الأطراف.

ثانيًا: تأسيس وتوسع حلف الأطلنطي ارتبطًا بالموقف الدولي وخاصة الحرب الروسية على أوكرانيا وتوسع الأطلنطي في حوض البلطيق

تأسست منظمة حلف شمال الأطلنطي (ناتو) في الرابع من أبريل ١٩٤٩م، حيث وقعت ١٢ دولة على معاهدة إنشاء الحلف وضمت كل من الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والبرتغال، والنرويج، وهولندا، ولوكسمبورج، وإيطاليا، وأيسلندا، وفرنسا، والدنمارك، وكندا، وبلجيكا.

وبعد التأسيس بثلاث سنوات، بدأت دول أخرى في الانضمام إلى الحلف في خمسينيات القرن الماضي وهي اليونان وتركيا عام ١٩٥٢م، ثم ألمانيا عام ١٩٥٥م، كما لم تنضم أي دول للحلف خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي (لوجود حلف وارسو الذي يضم معظم دول أوروبا الشرقية). وإسبانيا التي انضمت للحلف

المبادرة منفصلة لكن تأخذ في الاعتبار مصالح دول المنطقة وتكمل المبادرات الأخرى كالحوار المتوسطي للحلف والشراكة من أجل السلام

عام ١٩٨٢م، وكانت الأولى بعد تفكك الاتحاد السوفيتي.

وفي عام ١٩٩٩م، (بعد زوال الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو) انضمت ٣ دول للحلف هي التشيك، والمجر، وبولندا. وفي عام ٢٠٠٤م، شهد الحلف انضمام ٧ دول هي بلغاريا، وإستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا.

وجدير بالذكر أنه في عام ١٩٩٠م، ومع إعادة توحيد ألمانيا، توسع الناتو ليشمل الأراضي السابقة لألمانيا الشرقية. بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٧م، أُنشأت منتديات أوسع للتعاون الإقليمي بين الناتو وجيرانه، بما في ذلك منظمة الشراكة من أجل السلام ومبادرة الحوار المتوسطي ومجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية.

بعد التوسيع الرابع في عام ١٩٩٩م، تشكلت مجموعة فيلنيوس لدول البلطيق وسبع دول من أوروبا الشرقية في مايو ٢٠٠٠م، للتعاون والضغط من أجل مزيد من عضوية الناتو. وانضمت سبعة من هذه البلدان إلى التوسيع الخامس في عام ٢٠٠٤. (حيث واكب ذلك إنشاء مبادرة إسطنبول للتعاون) وانضمت الدولتان المطلتان على البحر الأدرياتيكي ألبانيا وكرواتيا إلى التوسيع السادس في عام ٢٠٠٩م، والجبل الأسود في عام ٢٠١٧م، ومقدونيا الشمالية في عام ٢٠٢٠م. وأصبح من بين الدول الأعضاء البالغ عددها ٣٢ دولة، هناك ٣٠ دولة في أوروبا واثنتان في أمريكا الشمالية، منهم ثلاث دول نووية هي الولايات المتحدة بريطانيا وفرنسا.

ومؤخرًا وحتى ٧ مارس ٢٠٢٤م، وبعد الحرب الروسية على أوكرانيا، انضمت دولتا الجناح الشمالي لبحر البلطيق فنلندا ثم السويد، لاستكمال الإقليم الاسكندنافي بعد الانضمام السابق لكل من النرويج والدنمارك، ليتحول بحر البلطيق إلى بحيرة للناتو يتخللها ساحل محدود لروسيا عند ميناء سان بطرسبرج وإقليم (كيلن جراد) الذي اقتطعته روسيا من بولندا بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥م.

هذا وتنقسم منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) إلى مؤسسات مدنية وعسكرية. ويعد المقر الرئيسي للمنظمة هو أعلى مؤسسة مدنية في الناتو، ويعمل كمركز سياسي استراتيجي، يُمكن لمندوبي الدول الأعضاء التشاور مع بعضهم البعض، والتوصل إلى قرارات توافقية في مجلس شمال الأطلسي، وهو الكيان النهائي لصنع القرار في حلف الأطلنطي.

كما ستظل السمة الرئيسية لحلف الناتو هي فلسفة الدفاع الجماعي الذي يُلزم جميع أعضاء الحلف بالنظر إلى أن أي هجوم مسلح على أي دولة عضو بالحلف، يعتبر كهجوم على جميع الدول الأعضاء بالحلف.

ثالثًا: نتائج المبادرة خلال ٢٠ عامًا وأهمية تفعيلها الآن(٢٠٢٤) يظل المتغيرات والمعطيات الدولية والإقليمية الجديدة

بعد تأسيس مبادرة إسطنبول في ٢٨ يونيو ٢٠٠٤م، وتحديد المحاور الستة لمجالات العمل لكل من - إعداد الدفاعات وإعداد الميزانيات الخاصة بها - والتعاون والتدريب العسكري - والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب - ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل - وضمان أمن الحدود، وأخيرًا الخطط المدنية للطوارئ والمشاركة في التدريب والتأهيل للإنقاذ في حالة الكوارث. بالإضافة إلى نشاط التبادل الاستخباراتي لمحاربة الإرهاب وبناء الأجهزة الأمنية، وتهديد التدخلات الإيرانية المباشرة أو من وكلائها في الإقليم، وكذلك مخاطر الفراغ الالكتروني.

تعاقبت الفعليات بكثافة منذ العام ٢٠٠٥م، حيث عقد في مارس ٢٠٠٥م، مؤتمر الناتو والشرق الأوسط الذي حضره ١٠٠ من الخبراء يمثلون الناتو ودول من الشرق الأوسط ودول خليجية، وتم إنشاء مركز التدريب والتأهيل الإقليمي للناتو في الكويت، وبدأ يؤدى بكفاءة عالية عادت بالفائدة على الإقليم والحلف أيضًا، ولكن بعد عشرين عامًا من انطلاق المبادرة وفى العام الحالي ٢٠٢٤م، نجد أن الخط البياني الحالي للمبادرة لا يرتفع إلى أعلى كسابق عهده بل التراجع أو الثبات دون تقدم على أحسن الأحوال، ويمكن أن نلخص ذلك فيما يلي

١ - ميل الناتو للتعامل مع دول الخليج الأربعة المنضمة للمبادرة (الكويت-البحرين-قطر-الإمارات) بشكل فردى-حتى ولو انضمت السعودية وعُمان-وليس بشكل جماعي، رغم أن دول مجلس التعاون الخليجي تمثل نسق جيواستراتيجي وجو سياسي واحد ومتسق، رغم تفاوت القوى الشاملة لوحداته القُطرية كل على حدة. مما أوجد نوعًا من عدم الاتساق (الأطلنطي-الخليجي).

٢ - لم تكن حدود المشاركة واضحة بين أعضاء المبادرة من الأطلنطي ودول الخليج الأربعة، وأيضًا باقي الشركاء الخليجيين والشرق أوسطيين.

٣ -عدم رضا بعض مسؤولو الناتو عن أداء المبادرة مع مضي الزمن، كما قال أمين عام الحلف الأسبق(راسموسن) نصًا" مبادرة

لا يجب اعتبار المبادرة تمهيدًا للانضمام للحلف أو مجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية أو الشراكة من أجل السلام وليست وسيلة للحصول على ضمانات أمنية

إسطنبول بدأت واعدة عام ٢٠٠٤م، ولكن السنوات الأخيرة أثبتت صعوبة أكبر في تكثيف تعاوننا العملي ونحن بصراحة لم نقترب من تحقيق إمكانات شراكتنا" وأضاف راسموسن "لنكن صريحين، بعدما كانت البداية مشجعة، يبدو الأمر غير سهل بالسنوات الأخيرة، ونحن لم نقترب من تحقيق إمكانات شراكتنا "

٤ – كما أن البعض يرى تراجع اهتمام الناتو من قلب الشرق الأوسط ثم من حوافه في الخليج، بالانسحاب الأمريكي من المنطقة كما تم من العراق ثم من أفغانستان (وبشكل غير لائق) مع زيادة الاهتمام بالأطراف في الاندوباسيفيك وجنوب وشرق آسيا. كامتداد لحرب باردة جديدة.

ونرى أن تقييم مبادرة إسطنبول بعد ٢٠ عامًا، يمكن أن يكون إضافة لمحصلة التعاون والشراكات المختلفة، بتلافي المنظور الفردي والتركيز على المنظور الجماعي، خاصة في المرحلة المقبلة لتطور أزمة الشرق الأوسط وحلحلة الصراع العربي الإسرائيلي حيث يمكن أن تلعب الدول العربية والخليجية القوية دورًا هامًا في ذلك وخاصة بعد تصاعد أزمة غزة، خاصة أن حلف الأطلنطي منغمس وما زال في الحرب الروسية على أوكرانيا، حيث تتحرك روسيا حثيثًا إلى الأمام، مستغلة الموقف في أوكرانيا والشرق الأوسط والانتخابات الأمريكية المرتقبة.

رابعًا: الاستفادة المتوسطية والخليجية المستقبلية من مبادرة إسطنبول، في ظل المتطلبات الأمنية والعسكرية التي تواجه المنطقة مع زيادة المخاطر الدولية والإقليمية

إن زيادة المخاطر وعدم الاستقرار الدولية والإقليمية الحالية والمتوقعة، والتي ينعكس جزء كبير منها أمنيًا وعسكريًا على معظم دول إقليم الشرق الأوسط وكل دول الخليج العربي وفى قلبه دول مجلس التعاون الخليجي، سوف تكون مؤشرًا دالًا على حجم ونوعية الاستفادة العائدة من مبادرة إسطنبول للتعاون الإقليمي بشكل عام، والمتوسطي والخليجي بشكل خاص.

١ –فإذا نظرنا إلى المخاطر والأزمات الدولية الحالية وخلفياتها وتداعياتها، نجد أن أغلبها يتشكل حول المحيط الخارجي لقلب العالم القديم، مثل أزمة الحرب الروسية على أوكرانيا وتصاعدها بالتوازي مع موقف حلف الأطلنطي، وكذلك الصراع الامريكي / الصيني وفى قلبه تايوان وكوريا الشمالية وتداعيات ذلك على إقليم الإندوباسيفيك، والتنافس الذي وصل إلى مرحلة من الصراع بين الشرق والغرب على الثروات والمواد الخام في إفريقيا.

٢ –اما الصراع الفلسطيني/ الإسرائيلي، فقد يبدو دوليًا بالدرجة الأولى عند النظر إليه من خلال الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين المعنيين بسياسة التوسع الإسرائيلي على حساب الأرض والشعب الفلسطيني، أكثر منه كما يبدو من خلال باقي القوى الكبرى الأخرى. كما قد يبدو إقليميًا في حالة النظر اليه من خلال الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ودول القوى الإقليمية متوسطة القوة من خارج الدول العربية كإيران وتركيا.

٣ –فى المجال الإقليمي العربي على وجه التحديد، تظهر الأزمات القُطرية إما ازدواجية ثنائية كما في ليبيا والسودان واليمن، وإما تأخذ منحى تفتتي متعدد الأطراف كما في سوريا والعراق والصومال. لتبقى الكتلة العربية الأكثر تماسكًا رغم التحديات الأمنية العسكرية والاقتصادية والجيوسياسية لكل من الشمال المغاربي العربي–والوسط المصري الأردني–والشرق الخليج لدول مجلس التعاون.

المبادرة والمتطلبات الأمنية العسكرية في المنطقة العربية وخاصة الخليجية

تتداخل المبادرة مع حلف الأطلنطي فيما يخص تلك التهديدات المستهدِفة الشرق الأوسط وإقليمه الفرعي في الخليج العربي، ولعل أهمها الآتي

١ – التهديد الإسرائيلي: وهو جوهر التهديد منذ قرار التقسيم الجائر لفلسطين بين اليهود والعرب طبقًا لقرار الامم المتحدة ومجلس الأمن رقم ١٨١ في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧م، والجوْر الواضح حيث أعطى للغالبية الفلسطينية الكبيرة، المساحة الأقل بنسبة ٤٣٪ والعكس لإسرائيل التي حظيت بنسبة ٥٦ ٪ليبقى ١٪ موحد للقدس. لتنهي بريطانيا الانتداب على فلسطين في ١٤ مايو ١٩٤٨م، ليعلن قيام دولة إسرائيل في اليوم التالي، لتولد الأزمة والتوسع الإسرائيلي الذي ابتلع فلسطين فيما يعرف حتى الآن بالصراع العربي / الإسرائيلي أو أزمة الشرق الأوسط. الباقية بدون حل عادل حتى الآن، رغم التفاقم مؤخرًا في غزة.

٢ – التهديد الإيراني: واكب قيام ثورة ١٩٧٩م، بدءًا بالصراع مع العراق أو احتلال أراضٍ عربية إماراتية، وانتهاءً –حتى

لا يوجد للمبادرة إطار جغرافي محدد بل متاحة للجميع وخاصة في محاربة الإرهاب والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل

الآن-بالصراع مع العديد من الدول العربية، إما بتهديد إيراني مباشر، أو من خلال وكلاء إيران في كل من سوريا-ولبنان-وغزة - والعراق-واليمن الآخذ في التوسع بالتوازي مع أزمة غزة.

٣ - الانقسان والتفتت العربي: السودان وقد انقسم إلى دولتين، وجار صراع مسلح بين القوات الحكومية وميليشيات منشقة تصارع على السلطة والخاسر هو السودان. ثم الانقسام والازدواج الليبي لكيان الدولة ومؤسساتها وثرواتها بين شرق وغرب ليبيا. وأيضًا الانقسام اليمني بين الدولة والميليشيات الحوثية -وكذلك التفتت الصومالي. حيث تصنف بعض تلك الدول كدولة فاشلة، أو في طريقها إلى الفشل.

وإذا كانت هناك جهودًا مؤسسية وتجمعات نوعية ومشاركات دولية ومنها حلف الأطلنطي وما ينبثق عنه من مبادرات كمبادرة إسطنبول، ولكن تبقى معظم الحلول مرهونة بالتوحد العربي والإرادة العربية كمحصلة للقوى الشاملة لدول الإقليم العربي، سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا ومجتمعيًا.

خامسًا: الرؤى المستقبلية للمبادرة لاستقرار المنطقة وأمن الممرات المائية وطرق الملاحة البحرية

تعتبر الممرات المائية بمثابة شرايين الحركة والملاحة البحرية سواء المدنية للأساطيل التجارية، أو العسكرية لأساطيل القتال البحري فوق وتحت سطح الماء. كما تمثل المضايق البحرية نقاط اتصال وسيطرة بين البحار والمحيطات، ويزخر العالم القديم (أوروبا-وآسيا -وإفريقيا) بغالبيتها حيث البحار والخلجان الداخلية الهامة المتحكمة في حركة التجارة العالمية أو الأساطيل العسكرية.

وتحظى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأهم تلك البحار والمضايق حيث البحرين الأبيض والأحمر والخليج العربي، ارتباطًا بمضايق جبل طارق وباب المندب وهرمز وقناة السويس، حيث أغلب طرق التجارة العامة وكذلك النفط. بين الشرق والغرب. وقد زخرت تلك المنطقة وخاصة جنوب البحر الأحمر وخليج عدن والخليج العربي بالعديد من الأزمات، سواء المحلية كالقرصنة الصومالية، أو إقليمية كتهديد القاعدة المتقطع، والتهديد الحوثي وكيل إيران أو إيران ذاتها، وما استتبع ذلك من مقاومة دولية .

ولعل الأخطر حاليًا بالتوازي مع أزمة غزة (الفلسطينية-الإسرائيلية) هو التهديد الحوثي للملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن، بدعوى استمرار قصف إيلات بالصواريخ والمسيرات (لم تصب إيلات حتى الآن) ومهاجمة السفن الإسرائيلية أو التابعة أو التي ترفع أعلام موالية. وقد استتبع ذ لك تعديل البحرية الأمريكية التابعة للقيادة المركزية (البحرية) لموقف مجموعات القتال أرقام ١٥٠- ١٥١- ١٥٢ التي تعمل في مناطق خليج عمان-وخليج عدن - والبحر الأحمر، مع دعم من مجموعتين من المسيرات الجوية والبحرية.

تم تشكيل مجموعة عمل متعددة الجنسيات(١٥٣) تحت قيادة الأسطول الخامس الأمريكي في الخليج العربي(بالبحرين) لتسيير دوريات بين البحر الأحمر وخليج عدن خلال الممر المائي بين مصر والسعودية عبر مضيق باب المندب، وحتى قبالة الحدود اليمنية-العمانية. الفرقة الجديدة تضم عددًا من٢ إلى ٨ سفن. كما جاء في تصريح نائب قائد الأسطول الخامس الأمريكي براد كوبر.

وقد وسعت الميليشيات الحوثية من دائرة الاستهداف البحري التي طالت العديد من السفن بما فيها البريطانية والأمريكية بدرجات متفاوتة، مما أثر بالسلب على حركة الملاحة والتجارة الدولية وخاصة عبر البحر الأحمر وقناة السويس التي انخفض دخلها مؤخرًا إلى ٤٠-٥٠٪. ويمكننا اعتبار أجزاء من تلك التشكيلات البحرية الأمريكية / الغربية جزء من قوات الناتو في الخليج العربي والبحر الأحمر وبالتالي جزء من مبادرة إسطنبول ولو بشكل غير مباشر..

سادسًا: المبادرة والتعاون التدريبي والتأهيل الأكاديمي بين الناتو وبين الأكاديميات العسكرية في الشرق الأوسط ومجلس التعاون الخليجي)

اهتمت مبادرة إسطنبول اهتمامًا بالغًا بما يخص التدريب بمختلف أنواعه ومستوياته، سواء التدريب الأكاديمي النظري وما يبنى عليه من التدريبات العملية والتكتيكية الميدانية مع التركيز على الجانب العملياتي ومحاكاة ما يتم وما قد يتم مستقبلًا، ليتماشى مع التطورات الميدانية المتلاحقة والمتغيرة وخاصة في مجال محاربة الإرهاب، بتعاون وثيق بين حلف الناتو الممثل في أكاديميته المتخصصة في بروكسيل بلجيكا، التي تطورت لتغطي متطلبات أكاديمية استراتيجية عسكرية ومدنية لمستوى البكالوريوس والماجستير.

كما تطورت الأكاديميات المتنوعة في الشرق الأوسط وخاصة

في الدول العربية، والتي بدأتها مصر في ستينيات القرن الماضي، ثم توسعت لتشمل العديد من الدول العربية وخاصة الخليجية في مجالات كليات الحرب والدفاع الوطني، مع تطور ملحوظ في المجالات العملية ومحاكاة المباريات الحربية والسياسية بما يواكب التطور النوعي في مقاومة الإرهاب والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل ومقاومة الكوارث الطبيعية وغيرها.

ولا شك أن اشتراك الدول الخليجية الأربعة (الكويت-والبحرين-وقطر والإمارات) في المبادرة عسكريًا ودبلوماسيًا، قد أعطى دفعة إقليمية خليجية زادت بمشاركة السعودية وسلطنة عمان في الفعاليات حتى ولو من خارج عضوية مبادرة إسطنبول، وكذلك مصر والأردن والمغرب والعراق وموريتانيا. ولكن الدفعة القوية جاءت من الكويت كما سيلي.

مركز التدريب الإقليمي للناتو بالكويت

حيث كوّنه مقر تدريبي استشاري تخصصي، تحت إشراف ممثل في كل المجالات الفنية والحكومية لدول الخليج الأربعة السابق ذكرها. حيث ووفق على إنشائه في مؤتمر شيكاغو بالولايات المتحدة في ٢٠ مايو ٢٠١٢م، وتم افتتاحه في ٢٣ يناير ٢٠١٧م، حيث توالت الفعاليات بكثافة، مستهدفة شبكة واسعة من الشركاء في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال الحوار المتوسطي وأُطر الشراكة لمبادرة إسطنبول.

وقد بدأ الكويت بتخصيص ٥٠٠٠ متر مربع لإقامة مركز التدريب الإقليمي للناتو بالكويت، ودارت العجلة بسرعة ليكون لدى المركز حتى عام ٢٠١٧م، (شريحة زمنية) عدد ٢٥٠٠ خريج-٤٨ برنامج تدريبي-٤٠ فعالية من ورش العمل والمؤتمرات على مستوى السفراء والمناصب العليا العسكرية والمدنية كمثال. حيث يحتوى المركز على ثلاثة محاور هي، التدريب العسكري-والحوار السياسي-والدبلوماسية العامة.

كما استحدث المركز سلسلة (أحاديث الناتو) التي تضم أربعة فعليات في العام، وكل فعالية تخص موضوع واحد مع جهة واحدة مثل قيادة قوات مسلحة لدولة ما، حيث يشارك السفراء والملحقين العسكريين وكذلك المتقاعدين من الرتب الكبيرة (فريق ولواء) لنقل الخبرات. وكذلك التعاون في المجال البحثي كما تم بين المركز والجامعة الأمريكية بالكويت في مجالات الأمن البحري وأمن الطاقة، مع عدم إغفال التغيرات المناخية كمثال.

ونخلص إلى

إن مولد مبادرة إسطنبول، واكب تغيرًا كبيرًا في البيئة الجيواستراتيجية، فدولياً كانت زيادة وتيرة توسع حلف الناتو على حساب معظم دول حلف وارسو السابق ودول شمال البلطيق، حيث زادت هواجسهم تجاه التهديد الروسي المنتظر وخاصة مع الحرب الروسية على أوكرانيا. أما إقليميا فكان هناك تفاوت في أداء الحلف بعد أحداث سبتمبر والربيع العربي، مع دعم أطلسي للخليج، اعقبه فراغ خليجي لانسحاب الولايات المتحدة من الكويت ثم أفغانستان على حساب زيادة تواجدها في الاندوباسيفيك. وقد ظل الحلف على نهجه بالتعامل الخليجي بشكل فردى، مما قلل من المردود المؤسسي الخليجي والعربي الشرق أوسطي، حيث عدم إحراز تقدم أمريكي تجاه أزمة الشرق الأوسط رغم التصاعد في مأساة غزة، مما يحتاج إعادة تقييم المبادرة بما لها وما عليها.

* مستشار أكاديمية ناصر العسكرية العليا ـ عضو اللجنة الاستشارية للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية ـ مستشار المجلس المصري للشؤون الخارجية

٢٠عامًا على انطلاقة مبادرة إسطنبول: تشاور ومشاركة وتدريب وماذا بعد؟

خمسة محاور رئيسية لمبادرة إسطنبول تلبي احتياجات الجانبين ضمن إطار للتعاون

نحتفل هذا العام ٢٠٢٤م، بمرور ٢٠ عاماً على انطلاقة مبادرة إسطنبول للتعاون والتي أقرت خلال اجتماع حلف شمال الأطلسي (NATO ICI)الذي عقد في مدينة إسطنبول في عام ٢٠٠٤م، وجاء الهدف الأساسي للمبادرة هو الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة. وقد انضمت ٤ دول من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للمبادرة وهي دولة الكويت، ومملكة البحرين، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر لتحقيق الهدف الذي نشأت من أجله هذه المبادرة وهو التعاون وتبادل المعلومات والآراء للتعامل مع التحديات الجارية آنذاك في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص.

د. العنود إبراهيم الصباح

كما يعلم الجميع بالتحديات التي كانت تمر بها المنطقة بعد أحداث ١١ من سبتمبر ٢٠٠١م، ودخول الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في عدة حروب ونزاعات في المنطقة ومنها حربها على الإرهاب وحربها في العراق في السنوات التي سبقت انطلاقات هذه المبادرة والتي من رأينا هي أحد الركائز التي ساهمت في العمل على إنشاء مثل هذه المبادرة والتي من أحد أهدافها كذلك التواصل مع دول الخليج وما نسميه بالدول المنضمة إلى المبادرة (٤) تحت مظلة الشراكة وفيها محاور تحاكي احتياج الجانبين من خلال إطار تعاون دول حلف الناتو (٢٦) + (١) كل دولة على حدة أو دول حلف الناتو (٢٦) + (٤).

وفي البداية نلقي الضوء على المحاور الرئيسية للمبادرة وتهدف إلى ما يلي

١- رفع مستوى الاستقرار الأمني مبني على الحوار والتشاور المستمر.

٢- مواجهة التحديات منها الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

٣- إحراز تقدم ووضع الحلول للصراع الفلسطيني / الإسرائيلي، الحلول المبنية على احترام والتطبيق الكامل لـ"خارطة الطريق" التي أعدتها اللجنة الرباعية الدولية والتي تعد عنصراً أساسياً في الجهود الدولية الرامية إلى حل للصراع الفلسطيني ــ الإسرائيلي بناء على حل الدولتين، بحيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب بسلام وأمن.

٤- الاستفادة من خبرة دول حلف "الناتو" ودول المنطقة في المجال السياسي من خلال التشاور، في المجال الأمني من خلال تبادل المعلومات، وكذلك في المجال العسكري من خلال التعاون والتدريب وتطوير نظم التشغيل البيني (Interoperability).

٥- التدريب في عدة مجالات منها: أمن الحدود، مكافحة الإرهاب، خطط المدينة للطوارئ، وإدارة الأزمات وغيرها من مجالات لتبادل الخبرات ولرفع مستوى الجهوزية في التعامل مع التحديات التي تعيشها المنطقة.

دولة الكويت ومبادرة NATO ICI

دولة الكويت تدرك أهمية حلف الشمال الأطلسي الناتو كونه أكبر حلف عسكري دفاعي والذي تحول مؤخراً إلى حلف سياسي/ أمني /عسكري، والذي لايزال اليوم أهم صرح دفاعي يضم أقوى منظومة دفاعية عسكرية أمنية واستخباراتية في العالم وتحظى بعلاقات متميزة من دول مجلس التعاون لدول

نشأت مبادرة إسطنبول للتعاون وتبادل المعلومات والآراء للتعامل مع التحديات في الشرق الأوسط عامة ومنطقة الخليج خاصة

الخليج العربية كل دولة على حدة ومن المهم جداً أن يكون التعاون في عالمنا اليوم على مستوى متعدد الأطراف خاصة أن تحرير دولة الكويت أتى بقرارات مجلس الأمن وعمل لتحالف عسكري شمل دول كثيرة في عام ١٩٩١م.

وإيماناً بنجاح السياسة الخارجية الكويتية ودورها المتوازن في التعاطي مع قضايا المنطقة، ارتأت حكومة دولة الكويت الانضمام لهذه المبادرة (وكانت أول دولة تنضم) حيث أنها ترى أن المبادرة تمثل الآلية المناسبة للتحاور وتبادل المعلومات والآراء حول التحديات والتهديدات التي تواجه دول المنطقة بشكل مباشر وأيضًا فهم بعض السياسات والقرارات التي يتم اتخاذها في دول الحلف فهي تعتبر آلية عمل تحترم آراء وخبرات الجميع وتطمح لإيجاد حلول ورفع مستوى الجاهزية للدفاع والتعامل مع المتغيرات السريعة في العالم.

ومنذ انضمام دولة الكويت لهذه المبادرة ٢٠٠٥م، فقد استضافت العديد من الاجتماعات والمؤتمرات والتي تم عقدها لأول مرة خارج أراضي حلف الناتو (على مستوى سفراء الحلف) واجتماعات المجموعة الاستشارية لسياسة مبادرة إسطنبول للتعاون PAG ICI عدة مرات لخلق المزيد من الفرص للتشاور . كما أنها دعت المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية للمشاركة في بعض الاجتماعات التشاورية لتقارب وجهات النظر في كل المجالات والتحديات التي شهدها وقد تشهدها المنطقة ومنها أمن الطاقة والأمن البحري ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وحث الدول المنضمة للحلف للحصول على دورة الـ OCC العسكرية لخلق التكافل والتشغيل البيني في العمل العسكري كما حدث في الأزمة الليبية في العمليات التي شاركت فيها عدة دول من خارج حلف الناتو حيث تعتبر دولة الكويت خارج هذا السرب حتى الآن.

ولاستكمال الدور الناجح لسياسة دولة الكويت قررت حكومة دولة الكويت في ٢٠٠٩/٢٠١٠م، العمل على إنشاء مركز تابع لحلف الناتو في دولة الكويت بإشراف جهاز الأمن الوطني (هي الجهة التي كانت تشرف على ملف من الناتو من ٢٠٠٤-٢٠٢٣م) وذلك ليكون مركزاً إقليمياً للشراكة والتعاون بين دول حلف شمال الأطلسي ودول منطقة الخليج العربي من خلال

المركز الإقليمي للناتو بالكويت درب ١٢٤٢ متدربًا في ٥٠ دورة وعقد أكثر من ٤٠ فعالية بحضور ومشاركة ما يقارب ١٣٠٠ شخص

الحوار السياسي، التدريب والتعليم، والدبلوماسية العامة، وذلك للاستفادة من الخبرة وإتاحة الفرصة لدول حلف الناتو التقرب جغرافيًا وفكريًا إلى المنطقة، وتمت الموافقة على هذا المقترح في قمة الحلف في شيكاغو عام ٢٠١٢م، ومن بعدها عمل الجهاز جاهداً على إنشاء مبنى متكامل لتحقيق الهدف من عمل المركز حيث تم الافتتاح في يناير ٢٠١٧م، بحضور الأمين العام وبرعاية رئيس الوزراء الكويتي، حيث تم توقيع اتفاقية المركز خلالها، كما أن لدى دولة الكويت اتفاقية عبور (٢٠١٦م) واتفاقية سرية المعلومات (٢٠١٢م).

المركز الإقليمي لحلف شمال الأطلسي ومبادرة إسطنبول للتعاون

نحتفل أيضًا بمرور ٧ أعوام على افتتاح المركز الذي قام بتدريب أكثر من ١٢٤٢ متدربًا من دول المبادرة ودول الخليج بالإضافة إلى الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك بمشاركتهم فيما يقارب ٥٠ دورة وعقد أكثر من ٤٠ فعالية بحضور ومشاركة ما يقارب ١٣٠٠ شخص، وتلك الدورات والفعاليات كانت في المجالات التالية: الدفاع السيبراني وإدارة الأزمات والدفاع الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي الـ CBRN والأمن الغذائي والمرأة في السلام والأمن ودورات ذو طابع عسكري ودروسها المستفادة. وخلال العمل كمديرة للمركز من سبتمبر ٢٠٢١ حتى يناير ٢٠٢٣م، قام المركز بتوسع المجالات والانفتاح وإشراك دول المبادرة أكثر في عملية اختيار الدورات والعمل على وضع استراتيجية لعمل المركز والتي يتم تحديثها كل عامين وحيث أنها تتيح لنا قياس النجاح واختيار المواضيع المطلوبة في المستقبل، كما قام المركز بالتعاون مع معاهد ومراكز عديدة تابعة للحلف مثل (NATO Strategic Direction-South HUB NSD-S HUB) حيث تم نشر بحث مشترك بين المركز والجامعة الأمريكية في الكويت في مجال أمن الطاقة والتعاون في عقد العديد من الفاعليات المشتركة كما وأنه قد تم أيضًا التعاون مع منظمات دولية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مجال تطبيق القانون الإنساني في العمليات السيبرانية، ومن وجهة نظري بأن مجلات أمن الطاقة والدفاع السيبراني وتفرعاته هم من أكثر الدورات والمجالات المطلوبة الآونة الأخيرة.

الآفاق المستقبلية

ومن منظور شمولي، من المهم جداً النظر إلى رؤية حلف الناتو (٢٠٢٤م) ورؤية الأمنية الخليجية (٢٠٢٤م) وإيجاد التوافق بينهم واعتبارها كركيزة جديدة لمبادرة الـICI حيث أنها تحاكي التحديات التي تواجه الجانبين في الوقت الحالي، خاصة أن التحديات تغيرت من حيث النوع والسرعة والتقدم التكنولوجي المستمر حيث يصعب عملية التكهن والردع أو الاستجابة السريعة ولكنها بالتأكيد ستكون أساس متين لتطوير هذه العلاقة في آلية جديدة ٣٢+ ١ أو ٣٢ + ٤، وربما ينضم بقية دول مجلس التعاون الخليجي لهذه المبادرة وذلك لاستمرار العمل على مكافحة الإرهاب ورفع مستوى الدفاع السيبراني ودعم الاستقرار الأمني ضد الجماعات الخارجة عن السيطرة وحماية الطاقة والمياه الإقليمية وغيرها من تحديات مذكورة في الرؤيتين كما أنه من الضروري جدًا المشاركة ودعم عمل المركز الإقليمي لحلف الشمال الأطلسي لمبادرة إسطنبول للتعاون وذلك لاستفادة الكل من وجود آلية لتبادل المعلومات والتدريب والتركيز على موضوع الدبلوماسية العامة للجانبين. وفي الختام أتمنى أن أرى لحلف الناتو دورًا إنسانيًا وسياسيًا وعسكريًا فعال فيما يخص أهم قضايا نشهدها اليوم وهي القضية الفلسطينية والوضع الإنساني الصعب خاصة وأنها كانت أحد المحاور الرئيسية لهذه المبادرة.

* مدير إدارة الارتباط في جهاز الأمن الوطني الكويتي ومدير المركز الإقليمي لحلف شمال الأطلسي سبتمبر ـ يناير2023م، وحصلت على درجة الدكتوراه في التاريخ من جامعة بومبيو فابرا برشلونة ـ وحصلت على درجة الماجستير في الدراسات الصينية من نفس الجامعة ولديها 17 عاماً من الخبرة العملية في مجال العلاقات الدولية والأمنية في العديد من المؤسسات الحكومية في دولة الكويت.

العالم العربي في تحولات النظام العالمي

النظام العالمي الجديد يقدم للعرب أفضل الخيارات ويفرض عليهم التنسيق للمشاركة في صياغته

عقب انهيار الاتحاد السوفيتي أوائل التسعينات، انتهت الحرب الباردة بين القوتين العظمتين، وبرزت أمريكا باعتبارها القطب الأوحد التي لا تنافسها قوى أخرى، غير أن هذا لم يمنع مؤرخين وباحثين تناقشوا عما اذا كانت أمريكا ستظل محتفظة بهذه المكانة ظهر في الجدل مدرستان: تقول الأولى أن أمريكا مازالت تحتفظ بقواها العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، وإن كانت هذه المدرسة تتحفظ بأن هذا مشروط بمعالجة أمريكا لقضايا داخلية: التعليم، الصحة، البنية التحتية، ونظامها السياسي، وأما المدرسة التي اعتقدت أن أمريكا في تراجع نسبي إزاء صعود قوى جديدة وفي مقدمتها الصين. في هذا السياق ظهر محليون يتحدثون عن " عالم بلا أمريكا" "عالم اللاقطبية" وإزاء تطورات السنوات الأخيرة خاصة الحرب الروسية/الأوكرانية، والحرب على غزة، ومواقف القوى المختلفة، بدأ البعض يعتقد أن النظام العالمي، يمر الآن بالسيولة والفوضى وعدم اليقين.

السفير د. السيد أمين شلبي

يعالج هذا المقال ما لحق بالنظام العالمي منذ نهاية الحرب الباردة حتى اليوم والجدل الذي ثار حول مستقبل مكانة أمريكا وصعود الصين اقتصادياً وعلميًا، وأخيراً يناقش تعامل العالم العربي مع هذه البيئة الدولية المتغيرة.

هل أمريكا في اضمحلال "وجهتي نظر"

مثلماً ربط عالم السياسة الأمريكي بول كيندي في عمله "صعود وسقوط القوى العظمى" الذي صدر عام ١٩٨٧م، والذي فحص فيه بعض الإمبراطورات الكبرى في التاريخ، بما فيها روما، وإسبانيا، وبريطانيا، ونتائج آثار انحدارهم كان موضوعة الأساسي: أنه مع نمو الامبراطوريات فأنها تصبح أكثر طموحاً وتبالغ في الثقة في نفسها أو تحاول أن تمد وجودها وإلى حد كبير من خلال القوى العسكرية والغزو والسيطرة. ويعمل الاتفاق على التسلح والحفاظ على الامبراطورية على تفتت القوة الداخلية الاقتصادية وأن التمدد الإمبريالي imperial overseas يؤدي إلى الانحدار الداخلي، وفي المقام الأول اقتصادياً ولكن حتمًا اجتماعياً وسياسياً بدورة يعصف بالتالي قوة البلد الدولية " واليوم نستعيد وجه النظر أن تتنبأ "باندحار" وتعتبر أن جوهر المشكلة الأمريكية هو الانحدار الاقتصادي لان معظم القوة والنفوذ الأمريكي كان نتيجة ثروتها الاقتصادية الضخمة. وتركز وجهة نظر هذه على العجز في الميزانية الأمريكية وتعتبر أن هذا العجز هو جانب واحد من "العجرة التؤام" twin Decline وتقصد كذلك بالعجز التجاري فالعجز التجاري شأنه شأن العجز في الميزانية هو نتيجة عيش الأمريكيين بأكثر من إمكانياتهم يضاف إلى هذا مشكلات الأمن الاجتماعي والرعاية الصحية ومن مؤشرات نهاية القرن الأمريكي عند هذه المدرسة نهاية الوفرة والمساواة. Affluence and equality فمع بداية "القرن الأمريكي" ١٩٤١م، كانت الولايات المتحدة ملتزمة بكل من النظام الداخلي والعالمي الذي يقوم على التحرر من الحاجة والخوف وقد بدت هذه المبادئ في مقال هنري لوس محرر مجلة تايم" الذي كان ينشر فيه " القرن الأمريكي" وكذلك في بيانات هامة من الرئيس فرانكلين روزفلت في نفس العام وكان يعاد تقريرها وتوضيحها من كل رئيس في فترة ما بعد الحرب وكان الالتزام الأمريكي بالحرية، والمساواة والرخاء، أكثر من إنجازات البلد في هذه المجالات، إلا أنه كان أحد مكونات الجاذبية الأمريكية عبر العالم وقوتها التي لا تضارع ونفوزها في القرن العشرين. ولكن مع بداية القرن الواحد والعشرين، فإن الخطاب الأمريكي لم يعد يتماشى مع الواقع لا في الداخل والخارج، فالمستويات المرتفعة لكل من الفقر وعدم المساواة في الولايات المتحدة وضعت البلد في ضوء في غير صالحها مقارنة بغيرها من الدول المتقدمة

بل وتحت مقارنة ببعض دول العالم الثالث، وكان فشل الولايات المتحدة في الإنجاز قد أثر على جهودها وسمعتها في مخاطبة هذه المشكلات عالمياً وأكثر من هذا فتت صورة البلد عالمياً.

غير أن عالم السياسة الأمريكي جوزيف ناي من بين الذين تصدوا لنظرية بول كيندي والمدرسة التي تشكلت حوله وعرفت بمدرسة الاضمحلال Delimits والتي اعتبرت أن الولايات المتحدة بفعل تمددها الامبريالي وتأثيرها السلبي على عناصر قوتها الاقتصادية سوف تلقى مصير قوى عظمى سابقة مثل البرتغال، وفرنسا، وبريطانيا، وقد شارك جوزيف ناي في هذا الجدل بكتابه "مقضي عليها أن تقود" bound to lead . حيث اعتبر أنه رغم التراجع النسبي في قوة أمريكا الاقتصادية إلا أنها مازالت تمتلك عناصر القوة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية مما لا تملكه بشكل مجتمع، قوى أخرى.

وفي كتابه "هل انتهى القرن الأمريكي" يستعرض جوزيف ناي مقومات القوة الأمريكية العسكرية، والاقتصادية والتكنولوجية وقوتها الناعمة، يخلص إلى أن القرن الأمريكي سوف يستمر لحقب قادمة، غير أن ناي لا يتوقع ذلك بشكل مطلق ويجعل له متطلبات تحتاجها الولايات المتحدة لكي تضمن استمراره فعنده أن دوام "القرن الأمريكي" سوف يعتمد على مجموعة من التحالفات، فكيف ستحصل عليها إذا ما تصورت الدول الأخرى أن الولايات المتحدة تتحول إلى الداخل؟ وكيف ستمنع إعادة توجهها إلى آسيا من أضعاف التزاماتها في مناطق أخرى مثل أوروبا والشرق الأوسط؟ وفي آسيا حيث التنافس وكذلك التعاون مع الصين جوهري، سيكون من المهم تفادي المبالغة في عسكرة السياسة. ورغم إقرار ناي أن القوة ستظل مكوناً هاماً للنفوذ، ولكن باعتبار أن القوة أداه فظة. فإنه من الخطأ أن توازي القيادة بالعمل العسكري المنفرد. كما ينبه إلى أنه رغم أن الاستراتيجية الأمريكية التي حفظت التوازن في أوروبا وشرق آسيا كانت هامة للقرن الأمريكي، إلا أن محاولة احتلال والتحكم في السياسات الداخلية للشعوب ونزعاتها القومية في ثورات الشرق الأوسط يمكن أن يقصر من أجل القرن الأمريكي. هذا فضلاً عن أن القوة العسكرية لا تفيد في التعامل مع القضايا عابرة القارات مثل الانترنت، والتغير المناخي أو الاستقرار المالي، في ضوء هذا يعتبر ناي أنه إذا أرادت أمريكا إطالة أمد القرن الأمريكي عليها أن تصيغ البيئة الدولية وتخلق دوافع للآخرين من خلال التجارة، والتمويل والثقافة والمؤسسات. وأن تدرك أن القوة ليست هي الهيمنة، وعلى أمريكا أن تستمع من أجل أن تجعل الآخرين يشتركون فيما اسمته هيلاري كلينتون "عالم متعدد الشركاء" كما يذكر جوزيف ناي الولايات المتحدة أنه حتى في قلب "القرن الأمريكي" فإن نفوذ الولايات المتحدة لم يمكن مطلقاً، ويستعيد تحديداً عام ١٩٥٦ حين لم نستطع أن نمنع القهر السوفيتي والثورة في المجر، وفقدان فرنسا لفيتنام أو غزو حلفاء لها: فرنسا، انجلترا و إسرائيل للسويس ويخلص جوزيف ناي في النهاية أنه مع نفوذ أقل، ومع عالم اكثر تعقيداً، فإن

القرن الـ ٢١ سيكون عالمًا بدون قطب أو قوة بعينها ولأول مرة في التاريخ سيكون عالم قائم على الاعتماد المتبادل وبدون حارس عالمي

الولايات المتحدة سوف تحتاج إلى استراتيجيات ذكية في الداخل والخارج إذا ما أرادت أن تحافظ على وضعها ويستخلص جوزيف ناي أن استمرار القرن الأمريكي لن يبدو كما كان في القرن العشرين، فنصيب الولايات المتحدة من الاقتصاد العالمي سيكون نصف ما كان عليه في منتصف القرن الماضي، كما أن التغيير الذي يمثله صعود قوى جديدة وكذلك الدور المتزايد للفاعلين غير الدوليين سوف يجعل من الأكثر صعوبة لأي أحد أن يمتلك نفوذًا منفرداً.

عالم اللاقطبية

مع نهاية التسعينيات استقر رأي المحللين والباحثين والخبراء أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أصبحت تمتلك القدرات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية مجتمعة بما لم يتحقق لأية قوة أخرى، ومن هنا ظهر أن العصر هو عصر القطب الواحد الذي لا تنافسها فيه قوى أخرى حدث هذا مع نهاية ولايتي الرئيس الأمريكي بل كلينتون (١٩٩٤- ٢٠٠٠) غير أنه مع مجيئ إدارة جورج بوش الابن، ميراث تتصرف على هذا الأساس. على أن السنوات الثماني الأخيرة وما تخللها من حروب خاضتها الولايات المتحدة التي أطلقتها ضد الإرهاب وتوسعها العسكري في العالم والتكلفة المادية ٣. تريليونات دولار والتكلفة الأخلاقية التي نالت من صورة وعلاقات أمريكا مع العالم، وتوازي هذا مع بزوغ قوى تحمل إمكانات أن تصبح أقطابًا دولية مثل الصين وروسيا والهند. هذا التطور الذي لحق بالوضع الدولي للولايات المتحدة بشكل أخل بنظام القطب الواحد هو ما دعا خبيرًا استراتيجيًا مثل ريتشارد هاس Richard Hass الذي سبق أن رأس إدارة التخطيط السياسي بالخارجية الأمريكية ويرأس حاليًا مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي، إلى أن يعيد التفكير في خريطة العالم وقواه، وانتهى ريتشارد هاس من دراسته التي نشرتها مجلة Foreign Affairs في عدد مايو - يونيو ٢٠٠٨م، أن العالم المقبل هو عالم اللا قطبية Non Polar System ، وفي تفصيل ذلك اعتبر ريتشارد هاس أن العلاقات الدولية سوف تتميز في القرن الحادي والعشرين باللاقطبية وانتشار القوة بدلا من تركيزها. وسوف يتضاءل تأثير الدولة القومية في حين يتزايد تأثير الفاعلين من غير الدول. وأن السمة الأساسية للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين هي التحول إلى اللاقطبية. عالم تسيطر عليه ليس قوة واحدة ولا اثنتان أو أكثر قليلاً وإنما مجموعة من اللاعبين يمتلكون ويمارسون أنواعًا عديدة من القوة. وهذا يمثل تحولاً بنيويًا. وعلى عكس التعددية القطبية، والتي تتضمن عدة أقطاب مختلفة تتركز فيهم القوة، يتسم النظام اللاقطبي بوجود مراكز متعددة تحوز قوة كبيرة. وفي تقدير ريتشارد هاس أنه قد يبدو للوهلة الأولى أن العالم الآن متعدد الأقطاب، حيث تبدو فيه الصين والهند واليابان، وروسيا والولايات المتحدة تحوز أكثر من ٥٠٪ من سكان العالم، و٧٥٪ من الناتج العالمي و٨٠٪ من الإنفاق على الدفاع عالميًا. وإن أهم سمات النظام العالمي، المعاصر هو تلاشي سيطرة دور الفاعلين من الدول على احتكار وفي أحيان أخرى فقدانهم لسيادتهم.

ويضيف هاس أنه إضافة إلى القوى الست الرئيسية، هناك قوى إقليمية عديدة مثل البرازيل، الأرجنتين، تشيلي، المكسيك، فنزويلا، نيجيريا، جنوب إفريقيا، مصر، إيران، إسرائيل، السعودية، باكستان، أستراليا، إندونيسيا، كوريا الشمالية، والعديد من المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتحاد الإفريقي، والجامعة العربية.

في هذا العالم ستبقى الولايات المتحدة هي المركز الرئيسي للقوة فهي تنفق أكثر من ٥٠٠ بليون دولار سنويًا على التسلح. وأكثر من ٧٠٠ بليون دولار، مع تضمين العمليات في أفغانستان والعراق والدول الخارجية والقوة البحرية التي تعد الأقوى في العالم. ويصل حجم الناتج القومي الإجمالي إلى ١٤ تريليون دولار وهو الأكبر في العالم. أيضًا هي أكبر مصدر للثقافة من خلال أفلام السينما الأمريكية والتلفاز، ثورة المعلومات، الابتكار. لكن قوة الولايات المتحدة في العالم لا يجب أن تعمينا عن حقيقة التراجع النسبي في مكانة الولايات المتحدة في العالم ويتوازى مع هذا التراجع النسبي انخفاض موازٍ في التأثير والاستقلالية ومقارنة بمعدلات نمو الاقتصاديات الأخرى بخاصة الآسيوية التي يزداد معدل نموها بمقدار ثلاثة أمثال معدل نمو الاقتصاد الأمريكي الآن، ومع توقع استمرار تراجع مشاركة الولايات المتحدة في واردات العالم بنسبة ١٥٪. مما يضاعف من ذلك أن السيادة الأمريكية تبدو مهددة بأشكال أخرى، مثل الفاعلية العسكرية والدبلوماسية. فمقاييس الإنفاق العسكري لا يعكس بالقدر نفسه مقاييس للقدرة العسكرية. فقد أبرزت أحداث الحادي عشر من سبتمبر كيف أن مجموعة صغيرة من الإرهابيين يمكن أن تسبب خسائر مادية وبشرية كبيرة جدًا. ويعتبر ريتشارد هاس أن القوة والتأثير ليسا مترادفين في زمن اللاقطبية. فقد أسهمت

الغـرب يجـب أن يسـتعد ويرحـب بالتنـوع السياسـي والتعدديـة الحتميـة وعلى القـوى الصاعـدة أن تعمـل بشـكل بنـاء وسـلمي مـع الغـرب

الحـرب علـى العـراق في خفـض مركـز الولايـات المتحـدة في العالـم فقـد أثبتـت الحـرب أنهـا حـرب باهظـة الثمـن عسـكريًا، اقتصاديًـا، ودبلوماسـيًا كذلـك بشـريًا.

ويضيـف هـاس أن العالـم اللاقطبـي ليـس ناتجًـا عـن ظهـور دول أخـرى أو منظمـات أو فشـل وغبـاء سياسـة الولايـات المتحـدة، وإنمـا هـو نتيجـة حتميـة للعولمـة. لقـد زادت العولمـة مسـتوى، سـرعة، وأهميـة التدفقـات عبـر الحـدود لـكل شـيء، مـن الأدويـة ورسـائل البريـد، الغـازات الصديقـة للبيئـة، السـلع المصنعـة، والبشـر وحتـى إشـعاعات التلفـاز والراديـو والفيروسـات والأسـلحة.

ويخلـص هـاس إلـى أن العالـم اللاقطبـي سـوف ينعكـس بشـكل سـلبي علـى الولايـات المتحـدة وكذلـك علـى بقيـة دول العالـم. مـع العالـم اللاقطبـي وسـعي كل قـوة لحيـازة القـدرات المختلفـة والتأثيـر في العالـم، سـوف يكـون مـن الصعوبـة العمـل الجماعـي عبـر المؤسسـات الدوليـة وبنـاء رد فعلـى جماعـي. إن اللاقطبيـة سـوف تزيـد مـن المخاطـر والتهديـدات التـي تواجـه دولـة مثـل الولايـات المتحـدة. ويمكـن أن تتمثـل هـذه التهديـدات في شـكل الـدول المارقـة، جماعـات إرهابيـة، منتجـي الطاقـة الذيـن يحـددون ويحجمـون مـن إنتـاج كميـات الطاقـة أو مـن خـلال اتخـاذ إجـراءات معينـة في البنـوك المركزيـة الأمـر الـذي سيؤثـر بالطبـع في الـدولار الأمريكـي. ويضـرب مثـلاً علـى ذلـك بإيـران، فسـعيها الحثيـث لكـي تصبـح دولـة نوويـة هـو نتيجـة لحالـة اللاقطبيـة، بفضـل صعـود أسـعار البتـرول، حـازت القـوة وتؤثـر علـى الأحـداث في العـراق ولبنـان وسـوريا والأراضـي الفلسـطينية وأبعـد مـن ذلـك.

وينتهـي ريتشـارد هـاس إلـى أن اللاقطبيـة سـوف تكـون خطيـرة وصعبـة، ولكـن درجـة أكبـر مـن التكامـل العالمـي سـوف تدعـم الاسـتقرار العالمـي وعنـده إن تأسـيس مجموعـة Core group مـن الـدول والحكومـات وغيرهـم الملتزميـن بالتعـاون الدولـي سـوف يعـد خطـوة مهمـة للأمـام، يمكـن تسـميتها اللاقطبيـة المنسـقة Concerted non polarity– وإن لـم تلـغ اللاقطبيـة ولكنهـا سـتساعد في حسـن توجيههـا وتزيـد مـن فـرص عـدم انهيـار وتفـكك النظـام الدولـي.

غيـر أن عالـم السياسـة Sher les Kupchen أسـتاذ العلاقـات الدوليـة في جامعـة جـورج تـاون والزميـل في مجلـس العلاقـات الخارجيـة الأمريكـي في كتابـه No one's world يتحـدى وجهـة النظـر هـذه ويجـادل أن العالـم مقبـل علـى تنـوع سياسـي وأيديولوجـي، وأن القـوى الصاعـدة لـن تخضـع لقيـادة الغـرب ولـن تتحـول إلـى طريـق الغـرب. فقـد كان صعـود الغـرب نتيجـة ظـروف اجتماعيـة واقتصاديـة فريـدة بالنسـبة للغـرب والولايـات المتحـدة، ومـع صعـود المناطـق الأخـرى فهـم يتبعـون طرقهـم الخاصـة للحداثـة ويثبتـون مفاهيمهـم الخاصـة للنظـام الداخلـي والدولـي كذلـك يجـادل كوبشـنا أن النظـام الغربـي لـن يسـتبدل بقـوة عظمـى أخـرى أو نمـوذج سياسـي مسـيطر. فالقـرن الـ ٢١ لـن يتبـع أمريـكا أو الصيـن أو آسـيا أو أي قـوة أخـرى فسـوف يكـون عامًـا لا يتبـع قطبًـا أو قـوة بعينهـا، فلأول مـرة في التاريـخ فـإن عالمًـا يقـوم علـى الاعتمـاد المتبـادل interede pendence سـيكون بـدون مركـز جاذبيـة أو حـارس عالمـي ولا يقتصـر كوبشـان علـى مجـرد تشـخيص مـا يقـع في المسـتقبل، ولكنـه يقـدم اسـتراتيجية لعقـد صفقـة بيـن الغـرب والآخريـن The Rest الصاعـد بصياغـة توافـق حـول قضايـا الشـرعية والسـيادة والحكـم.

ويسـتخلص كوبشـان أن التحـول العالمـي القـادم يحمـل إمكانيـة أن يأتـي معـه بأخطـار جيوبولويتيكيـة، ولهـذا السـبب فـإن الغـرب والقـوى الصاعـدة يجـب أن يواجهـوا بشـكل عاجـل كيـف يمكـن إدارة هـذا الانتقـال بشـكل سـلمي.

أمـا عـن اسـتعادة الولايـات المتحـدة لقيادتهـا، فـإن كوبشـان يبـدأ مـن أن الولايـات المتحـدة سـيكون لديهـا الكثيـر لتقولـه حـول شـكل التحـول العالمـي أكثـر مـن أي أمـة أخـرى، سـوف تبقـى الولايـات المتحـدة أكثـر قـوة في العالـم وبلـدا ذا نفـوذ حتـى لـو أن بيئـة بزغـت بشـكل تدريجـي عبـر هـذه الحقبـة والحقبـة التاليـة بيئـة متعـددة الأقطـاب. ولكـن الولايـات المتحـدة عليهـا أن تصلـح بيئتهـا إذا كانـت سـتكون قـادرة، مـع حلفائهـا الأوربييـن، لإرسـاء الانتقـال القـادم في النظـام العالمـي. وعلـى العكـس، فـإن جهـود الإبقـاء علـى الهيمنـة في معظـم مناطـق العالـم سـوف تزيـد مـن تـآكل التأييـد الداخلـي لسياسـة الأمـة الخارجيـة، وتثتثيـر الاسـتقطاب وعـدم الاسـتقرار. كذلـك فـإن اسـتراتيجية السـيطرة سـوف تنفـر القـوى الصاعـدة والتـي يعتبـر تعاونهـا جوهريـا لإدارة التحـول العالمـي. ومنـذ هجمـات ١١ سـبتمبر ٢٠٠١م، انشـغلت الولايـات المتحـدة بتهديـد الإرهـاب والحـروب التاليـة في أفغانسـتان والعـراق. وكانـت النتيجـة عسـكرية دراماتيـة لحـرب ضـد الإرهـاب وهـو مـا أدى إلـى اسـتنفاذ زائـد للمـوارد ورأس المـال السياسـي. وبدلاً مـن هـذا فـإن الولايـات المتحـدة يجـب أن تسـتخدم القـوة بطريقـة جراحيـة لمحاربـة الإرهابييـن ولكـن تبقـى بعيـدًا عـن جهـود احـتلال وإعـادة بنـاء الـدول الفاشـلة، ومـا بـدا في العـراق وأفغانسـتان، فـإن بنـاء الـدول Nation building

لا تعرف نهاية.

في ضوء هذا ينصح كوبشان أن الصفوة الأمريكية ستكون حكيمة بأن تبدأ في وضع الأساس الداخلي لمفهوم أكثر تواضعًا لدور أمريكا في العالم. ولدهشتهم فإنه جمهورًا أكثر من مستعد من المحتمل أن يتحمل أعباء أقل وأن يشارك في مساواة أكثر مع القوى الصاعدة في مسؤوليات الإعداد للعالم القادم. وقد أظهر استطلاع للرأي في نهاية ٢٠١٠م، أن ما يقرب من ثلثي الأمريكيين ينظرون بشكل إيجابي لصعود أمم أخرى لأنهم سيكونون أقل اعتمادًا على قوة الولايات المتحدة وتلعب دوراً أعظم في التعامل مع التحديات العالمية، وعلى الأقل الآن، فإن الرأي العام الأمريكي يعلم أفضل من قادته ويذهب كوبشان بناء على هذا التحليل أن الغرب أيضًا يجب أن يستعد، وأن يرحب في النهاية، بالتنوع السياسي والتعددية التي تبدو بالحتم في الأفق. ومن جانبهم فإن القوى الصاعدة الأخرى عليها أن تصل إلى مفاهيمها الخاصة عن العالم الجديد وأن تعمل بشكل بناء مع الغرب للوصول إليه بشكل سلمي.

عالم ما بعد أمريكا

كان فريد زكريا Fareed Zakaria، الكاتب والمحلل الأمريكي – الهندي الأصل في مناقشة مؤشرات التراجع decline الأمريكي، وتزايدت الأصوات التي تتحدث عن هذه الظاهرة وانعكاساتها على مكانة أمريكا الدولية، وعن مدى احتفاظها بمكانة القوة الأعظم الوحيدة في العالم وهو الوضع الذي بلغته الولايات المتحدة في عام ٢٠٠١م، باعتراف الأصدقاء والخصوم، غير أن ما واجهته الولايات المتحدة بعد ذلك من إخفاقات، سواء في وضعها الداخلي واقتصادها، أو في سياساتها الخارجية، جدد الحديث عن تراجع الدور الأمريكي، وهو الوضع الذى شارك في مناقشته فريد زكريا في كتابه "عالم ما بعد أمريكا The Post-American World. وكما يوحي عنوان الكتاب، فإن زكريا بالإضافة إلى تحليله لمقومات القوة الأمريكية، يركز على تصور ما سيكون عليه العالم بعد أن أصبحت الولايات المتحدة ليست هي الدولة الوحيدة التي تقود وتوجه النظام العالمي، ويفصل زكريا ذلك من خلال استعراضه لإمكانيات وقدرات قوى مثل الصين والهند واليابان وكانت نقطة البداية عند زكريا هي الأزمة المالية التي حدثت عام ٢٠٠٨م، وهو يعتبر أنها كانت أسوأ انهيار مالي منذ العام ١٩٢٩م، وأفضى إلى أسوأ تباطؤ اقتصادي منذ الكساد الكبير، حتى إن جميع الأحداث التي وقعت فيه كانت غير مسبوقة، ضياع ما يقارب ٤٠ تريليون دولار من قيمة الأسهم في الاقتصاد العالمي وتأميم أكبر مؤسسات الرهن في أمريكا: وأضخم إفلاس في التاريخ ليمان براذرز واختفاء البنك الاستثماري وخطط إنقاذ وتحفيز

كتاب زكريا لا يظهر انحطاط أمريكا بقدر ما يظهر عن نهوض جميع الأمم الأخرى. إنه يلقي الضوء على التحول الكبير الذي يجري في العالم اليوم: تحول بالرغم من أنه يحظى بنقاش واسع، فإنه لم يُفهم بعد بشكل جيد. وهذا طبيعي في الواقع، فالتغيرات –حتى تلك التي تحدث للبحار –تجري بصورة تدريجية. فالعالم لم يبد لنا مألوفًا، بالرغم من أننا نتحدث هنا عن حقبة جديدة. لكنه، في حقيقة الأمر، عالم مختلف إلى حد بعيد.

وعنده أن ثمة مظهر آخر متصل بهذه الحقبة الجديدة ألا وهو انتقال القوة من الدول إلى لاعبين آخرين. إن البقية الناهضة اليوم تتضمن لاعبين غير حكوميين، ومنظمات وأفراد تنامت قوتهم على حساب تقوض التراتبية والمركزية والسيطرة في العالم. إن الأنشطة والوظائف التي كانت ذات يوم تقع تحت سيطرة الحكومات أصبحت الآن تجرى بمشاركة هيئات دولية مثل منظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي. ثمة شركات ورؤوس أموال تنتقل من مكان إلى آخر بحثًا عن المكان الأمثل للقيام بمشاريعها، مكافأة بعض الحكومات ومعاقبة الأخرى. والإرهابيون وتجار المخدرات، والمتمردون والميليشيات من كل الأصناف، كل هؤلاء يجدون حيزًا لممارسة أنشطتهم في زوايا وشقوق النظام الدولي. إن القوة تنتقل من الدول في كل الاتجاهات. وفي هذا الجو أصبحت الاستخدامات التقليدية للقوة الوطنية –الاقتصادية والعسكرية معًا ـ أقل تأثيرًا.

وعلى هذا فمن المرجح أن يكون النظام الدولي الناشئ مختلفًا تمامًا عن الأنظمة التي سبقته فمنذ مائة عام، كان هناك نظام متعدد الأقطاب تديره مجموعة من الحكومات الأوروبية، مع تغير دائم في التحالفات والمنافسين والحسابات غير الصحيحة والحروب. ثم جاء نظام الحرب الباردة ذو القطبين الرئيسيين؛ وكان أكثر استقرارًا في كثير من النواحي، ولكن مع مبالغة كلتا القوتين العظميين في رد فعلهما على كل خطوة تقوم بها القوة الأخرى. منذ العام ٢٠٠١م، عشنا تحت سيطرة أمريكية مطلقة، عالم أحادي القطب فريد من نوعه توسع فيه الاقتصاد العالمي المفتوح وتسارع بشكل دراماتيكي. وهذا التوسع يقود الآن التغير التالي في طبيعة النظام الدولي. على المستوى العسكري –السياسي يعتبر زكريا أننا لا نزال نعيش في عالم القوة الواحدة. لكن توزع القوة في جميع المستويات الأخرى –الصناعية المالية، التعليمية الاجتماعية الثقافية –يتحول بعيداً عن الهيمنة الأمريكية، وهذا لا يعنى أننا ندخل عالماً معاديًا لأمريكا، لكننا ننتقل إلى عالم ما بعد أمريكا، عالم يحدد معالمه ويرسم توجهاته الكثير من الأشخاص في الكثير من الأمكنة. ويتساءل زكريا: ما أنواع الفرص والتحديات التي تقدمها هذه التغيرات؟

وما الذي تنذر به هذه التغييرات بالنسبة إلى الولايات المتحدة؟ وكيف ستبدو هذه الحقبة الجديدة فيما يتعلق بالحرب والسلم الاقتصاد والأعمال، الأفكار والثقافة

باختصار، ماذا يعنى أن نعيش في عالم ما بعد أمريكا

يجيب زكريا تفصيلاً عن هذا السؤال معتبراً أن الكثير من المراقبين والمعلقين قد نظروا إلى حيوية هذا العالم الناشئ واستنتجوا أن الولايات المتحدة وصلت إلى نهاية أيامها. ويعبر أدى جروف، مؤسس شركة إنتل، عن هذا الأمر بصراحة شديدة قائلاً: "تواجه أمريكا خطر السير على خطى أوروبا باتجاه الانهيار. وأسوأ ما في الأمر أن لا أحداً يعلم بذلك. إنهم جميعًا يعيشون حالة من الإنكار، يربتون على ظهور بعضهم بينما تتجه التايتانيك مباشرة نحو جبل الجليد وبأقصى سرعتها". ويقول جابور شتاينغارت -محرر في صحيفة دير شبيغل الألمانية -في كتابه الشهير: العولمة تنتقم. خسرت الولايات المتحدة صناعتها الرئيسية، وتوقف شعبها عن توفير المال، وتزداد حكومتها اقتراضًا من المصارف المركزية الآسيوية، في حين أن منافسيها يزدهرون

وعلى هذا فإن أمريكا ستواجه منافسة اقتصادية لم تشهد مثل شدتها من قبل. وبالرغم من وضوح الإصلاحات المطلوبة، فإن النظام السياسي الأمريكي غير قادر على القيام بها لأنها تتطلب تحمل الألم الآن بغية الحصول على المكاسب على المدى البعيد، علمًا بأن النظام الاقتصادي والاجتماعي الأمريكي يعرف كيف يستجيب ويتأقلم مع مثل هذه الضغوط. لكن التحدي الأصعب الذي تواجهه الولايات المتحدة هو التحدي الدولي، فهي تواجه نظاماً عالميًا مختلفًا تمامًا عن ذاك الذي اعتادت على التحرك ضمنه. صحيح أن الولايات المتحدة لا تزال اللاعب الأكثر قوة في الوقت الحاضر، لكن الميزان يتغير مع كل عام ينقضي.

في هذا يبدو مصطلح صامويل هانتينغتون "أحادية متعددة الأقطاب: uni-multipolarity أو ما يدعونه الإخصائيون الصينيون في الجغرافيا السياسية قوى عديدة وقوة عظمى واحدة، يعبر عن النظام الدولي الحالي بصورة أكثر دقة. اللغة المشوشة تعكس واقعًا مشوشاً. باختصار، تبقى الولايات المتحدة القوة العظمى في العالم، ولكن عالمًا يحوي عدة قوى كبرى وهامة أخرى، هو عالم تزداد فيه فعالية وثقة جميع اللاعبين. وهذا النظام الدولي الهجين -الأكثر ديمقراطية، وديناميه، وانفتاحاً وتواصلاً -هو على الأرجح، النظام الذي سنعيش في ظله خلال عدة عقود قادمة من الأسهل علينا أن نعرف ما هو موجود من أن نعرف ما هو غير موجود.

يؤكد زكريا في النهاية أهمية استعادة أمريكا الثقة في نفسها وهي تواجه التحولات الدولية الجديدة، فيعتبر أنه قبل أن تصبح الولايات المتحدة قادرة على تنفيذ أي من هذه الاستراتيجيات، لا بد لها من أن تقوم بتعديل أوسع بكثير. إنها بحاجة إلى التوقف عن الخوف. إنه الخوف الذي أنتج جوًا من الشك والذعر في الولايات المتحدة، والخوف الذي جعلها ترتكب أخطاء استراتيجية، بعد أن أقنعنا أنفسنا بأنه يجب أن نتصرف بسرعة ولوحدها -بشكل استباقي ومن جانب واحد -نجحت في القضاء على عقود من النوايا الطيبة الدولية، ونفرت الحلفاء وتجرأ الأعداء، ولم تحل سوى القليل من المشكلات الدولية الكبرى التي نواجهها. وكي تستعيد الولايات المتحدة مكانتها في العالم عليها أولا أن تستعيد
ثقتها بنفسها.

ومؤخراً أعاد فريد ذكريا تقييمه لواقع ومستقبل الولايات المتحدة لقوة أعظم وحيدة، فقد كتب مقالاً في محله Foreign Affairs الأمريكية عدد يناير - فبراير ٢٠٢٤م، تحت عنوان: the self – doubting super power يستهل بالقول إن معظم الأمريكيين يعتقدون أن بلدهم في حالة من الانحدار، وبذلك بعدد من الاستطلاعات فيها ما أجراه جهد PEW تساءل فيه كيف يتصور ما سوف يكون عليه بلدهم عام ٢٠٥٠م، أجاب ٥٤٪ من الذين جري استطلاعهم أن الاقتصاد الأمريكي سوف يكون أضعف وأن نسبة أكبر، ٦٠٪ وافقوا أن الولايات المتحدة ستكون أقل أهمية في العالم. ويصف زكريا أن هذا ليس مفاجئا، فالمناخ العام يسوده أن أمريكا تتجه إلى الطريق الخطأ، ووفقًا للاستطلاع لمعهد جالوب أن نسبه الأمريكيين الذين يشعرون بالرضى عن الطريق الذي تتجه إليه أمريكا أقل من ذلك. وعلق زكريا في مقاله أن أمريكا لا يجب ان تتخلى عن العالم الذي صنعته.

الخلاصة: العالم العربي وتحولات النظام العالمي

رغم عدم تبلور ورسوخ النظام المتعدد الأقطاب حيث مازال يمر بحالة من السيولة Liquidity والذي جعل بعض الباحثين إلى وصفه "باللاقطبية" None polarity إلا أن الخبرة الدولية تظهر العالم العربي أنه حين تطور النظام إلى انفراد قوة واحدة هي الولايات المتحدة بالقوة كانت آثاره سلبية، بل ومدمرة على النظام العربي وتفككه، على العكس من بدايات ظهور قوى دولية ابتداء من العقد الماضي قدم هذا حرية حركة وبدائل لدول عربية وإمكانيات توسيع قاعدة علاقات دولية، ظهر بوضوح بالنسبة لمصر في مرحلة حرجة من تاريخيها بعد ٣٠ يوليو ٢٠٢٣م، اتجهت بعد تجربة صعبة مع القوة كانت تعتمد عليها خاصة في

مجال التسلح، إلى قوى أخرى شرقية مثل، روسيا والصين، ودول غربية مثل فرنسا وهو نفس النمط الذي اتبعته دول الخليج وبشكل خاص المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات المتحدة حيث بدأ تبني علاقات متطورة مع قوى مثل روسيا والصين في مجالات هامة مثل السلاح والطاقة غير أن توجه مصر، والسعودية ودولة الإمارات إلى تعدد علاقاتها الدولية لم يكن على حساب علاقاتها التقليدية مع قوة مثل الولايات المتحدة حيث بعد فترة من التوتر في علاقات مع الولايات المتحدة عادت العلاقات إلى مسارها الطبيعي، شهدت زيارات كل من ولي العهد السعودي لواشنطن والتقارير الإيجابية التي ظهرت عنها، كما زارها الرئيس عبد الفتاح السيسي وسط أجواء إيجابية للغاية، ولعله ما يستوقف نظر المراقب فيما يتعلق بقرار كل من السعودية ومصر توسيع قاعدة علاقاتهما الدولية، أن الأجواء التي أحاطت بزيارة كل من الرئيس السيسي لواشنطن في أبريل من هذا العام وزيارة الرئيس الأمريكي ترامب للسعودية، لم تؤثر على علاقات البلدين مع قوة مثل روسيا، ففي أعقاب زيارة ترامب للمملكة السعودية مباشرة، زار ولي العهد السعودي سمو الأمير محمد بن سلمان موسكو في ٢٨ مايو والتقى بالرئيس الروسي حيث ناقشا قضايا حيوية لعلاقات البلدين الثنائية مثل الطاقة، والإقليمية مثل الأوضاع في اليمن، وسوريا وتداخل العامل الإيراني، وتردد أن ثمة إعداد لزيارة العاهل السعودي لموسكو وبالتوازي مع ذلك تقريباً شهدت القاهرة اجتماع وزير خارجية ودفاع كلا من مصر وروسيا في نطاق صيغة ٢+٢ وهو اللقاء الذي كان معناه المباشر هو استمرار وتجديد الشراكة المصرية الروسية.

نخلص من هذا الاستعراض لأنماط النظام الدولي وآثاره على العالم العربي وقضاياه وخبراته مع كل نمط، أن ما يتجه إليه النظام الدولي، بفعل عوامل وقوى موضوعية وتوزيع القوة العالمية، من نظام تتعدد فيه القوى، ولا تنفرد فيه قوة واحدة بقرار السلام والحرب وفرض أجندتها الخاصة، إنما هو أنسب النظم للدول الصغيرة والمتوسطة مثل الدول العربية حيث تقدم لها البدائل والخيارات التي تتفق مع مصالحها الأمر الذي يعتقد أن على هذه الدول أن تعمل من خلال حركتها الدولية والمنظمات الدولية والإقليمية على التمكين لهذا النظام الجديد الذي يقدم أيضًا صيغة صحية ومتوازنة لتناسق دولي وليس الهيمنة.

وفي التقدير أنه باعتبار حالة الاضطراب وربما الفوضى التي يعيشها النظام العالمي، وباعتبار أن ما سألنا كيف تأثر العالم العربي بحالة النظام العالمي وعلاقات قواه في كل محل، وهو ما يفرض على العالم العربي، وخاصة قواه الرئيسية أن تحتفظ بأعلى درجات التنسيق والمواقف المشتركة، وحبذا لو قامت بهذا" الدول النواة" التي تتحدث بصوت واحد، وأن يكون لها الحق في أن تشارك في صياغة النظام العالمي الذي يجري تشكيله.

* سفير مصري سابق

عشرون عامًا على مبادرة إسطنبول: السياق المتغير

٤ معوقات تعترض طموح قادة "الناتو" والمُبادرة قائمة لكن الضوء انحسر عنها

في ٤ أبريل ١٩٤٩م، اجتمع ممثلو ١٢ دولة في مدينة واشنطن العاصمة الأمريكية، ووقعوا اتفاقية تأسيس حلف شمال الأطلنطي والذي اشتهر باسم "الناتو"، أصبح رمزًا للتكامل العسكري والأمني بين أوروبا وأمريكا عبر الأطلنطي. كان ذلك في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتبلور معالم الحرب الباردة بين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة، والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي، والذي قام كرد فعل على إقامة "الناتو" بإنشاء حلف وارسو في ١٤ مايو ١٩٥٥م.

كان الهدف الأساسي من حلف الأطلنطي، هو احتواء الاتحاد السوفيتي وضمان أمن دول غرب أوروبا في مواجهة أي تهديد سوفيتي محتمل. فكان اعتماده الرئيسي على استراتيجية الردع والدفاع الجماعي، وفقًا للمادة الخامسة من ميثاق الحلف، والتي تنص على أن أي عدوان مسلح ضد واحدة أو أكثر من الدول الموقعة على المعاهدة يعد عدوانا ضدها جميعًا.

أ.د. علي الدين هلال

كان الهدف الأساسي من حلف الأطلنطي، هو احتواء الاتحاد السوفيتي وضمان أمن دول غرب أوروبا في مواجهة أي تهديد سوفيتي محتمل. فكان اعتماده الرئيسي على استراتيجية الردع والدفاع الجماعي، وفقًا للمادة الخامسة من ميثاق الحلف، والتي تنص على أن أي عدوان مسلح ضد واحدة أو أكثر من الدول الموقعة على المعاهدة يعد عدوانا ضدها جميعًا.

وعلى مدى الحقب الأربعة التالية، كان الشغل الشاغل للحلف هو الحفاظ على الأمن الأوروبي. ولكن مع ثورات دول شرق أوروبا ضد حكم الأحزاب الشيوعية في عام ١٩٨٩م، وانهيار حائط برلين في نوفمبر من نفس العام، وإعادة توحيد ألمانيا في أكتوبر ١٩٩٠م، وسقوط الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١م، تغيرت البيئة الأمنية في أوروبا والعالم. وصارت الغلبة للتحالف الغربي وذراعه العسكري حلف الأطلنطي، الذي زاد عدد أعضائه في ذلك الوقت إلى ١٦ دولة.

ولفترة بدى أن الحلف فقد مبررات وجوده، بتفكك حلف وارسو وانهيار الاتحاد السوفيتي، وأنه لم يعد هناك تهديدات ذات حيثية للأمن الأوروبي. لم يقبل مسؤولو الحلف هذا الرأي، وقاموا بمراجعة عقيدته وإعادة تفسير رسالته ومهامه وذلك في اتجاهين. أولهما، الاهتمام بالقضايا والتحديات السياسية الجديدة العسكرية وغير العسكرية التي تؤثر على أمن دول الحلف، والتي ناقشتها قمة واشنطن عام ١٩٩٩م. وعبر البيان الصادر عن القمة عن تحول دور الحلف من منظمة دفاعية إلى تنظيم عسكري سياسي، وركز على نهج يعتمد على إدارة الأزمات والنزاعات الإقليمية في العالم قبل استفحالها، وقام بإرسال قوات حفظ سلام إلى كوسوفو.

وثانيهما، توسيع النطاق الجغرافي لاهتمامات الحلف وأنشطته، فتبنى مبادرات لتوسيع هذا النطاق، وبناء شراكات وعلاقات مع دول من غير أعضاء الحلف في مناطق الجوار الجغرافي لأوروبا، ولكن تربطها بها مصالح اقتصادية وجيوسياسية. في هذا السياق، انفتح الحلف على دول "حوض البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط الموسع"، فيما سمى بمبادرة إسطنبول للتعاون، التي تم إقرارها في مؤتمر قمة "الناتو" الذي انعقد بتركيا في يونيو ٢٠٠٤م.

لم يأت إقرار هذه المبادرة من فراغ أو بدون مقدمات، بل كانت تتويجًا لحوار مع هذه الدول استمر لعشر سنوات. كانت المحطة الأولى انطلاق الحوار المتوسطي في ١٩٩٤م، بمشاركة خمس دول هي: مصر وإسرائيل وموريتانيا والمغرب وتونس،

التقييم الموضوعي لعائد أنشطة مبادرة إسطنبول على مدى عشرين عامًا يصل إلى أنها كانت أقل من الوقت والموارد التي استثمرت فيها

والتي شجعها توقيع اتفاقية أوسلو والآمال المتزايدة وقتذاك للوصول إلى تسوية سلمية للمشكلة الفلسطينية، وانضم الأردن إلى الحوار في ١٩٩٥م، وتم وضع أول برنامج عمل سنوي لأنشطة للحوار في ١٩٩٧م، واتخذت قمة الحلف في واشنطن في ١٩٩٩م،عدة قرارات لدعم الحوار، ثم انضمت الجزائر إليه في ٢٠٠٠م، وقام رئيسها عبدالعزيز بوتفليقة بزيارة مقر الحلف في بروكسل في ٢٠٠١ م، وأقرت قمة الحلف في براغ في ٢٠٠٢م، توسيع الأبعاد السياسية والعملية للحوار. وأثمرت هذه الخطوات في دعوة دول الحوار لحضور قمة الحلف في إسطنبول في ٢٠٠٤م، لتدشين المرحلة الجديدة وهي التحول من الحوار إلى المشاركة، والتي تضمنت دعوة هذه الدول إلى بناء علاقات وشراكات أقوى فيما بينها ومع الحلف.

ومع أن مبادرة إسطنبول أشارت إلى هذه الدول السبع بالاسم، فقد دعت القمة دول المنطقة الأخرى الراغبة للانخراط في المبادرة، وكان الهدف من هذه الإشارة هو دول الخليج العربية.

أولًا: أهداف المبادرة

من واقع تحليل النص الذي تبنته قمة إسطنبول للمبادرة، يتضح أنها نبعت من إدراك الحلف للتحديات الأمنية التي تربطه بدول المتوسطية والشرق الأوسط عمومًا. والتي حددها في، الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والدول الفاشلة، وشبكات الجريمة المنظمة. مما يتطلب، التنسيق لتطوير ردود فعل مشتركة.

ومن وجهة نظر الحلف، فإن التنمية المتعثرة في عديد من دول حوض البحر المُتوسط وما يرتبط بها من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، يمثل مصدرًا لتهديد الأمن الأوروبي، بما يؤدي إلى انتشار التنظيمات المُتطرفة، والهجرة غير الشرعية. وتشير رؤية الحلف أيضًا إلى الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وتأثيرات استمراره على حالة الأمن في المنطقة. ومن ثم،

القضية الفلسطينية أبرزت انقسامات في مواقف دول الناتو وهذه الظروف أبعد ما تكون مُشجعة للاحتفال بالذكرى العشرين لمبادرة إسطنبول

أهمية العمل على الوصول إلى حل عادل وشامل ودائم، وأن يحتل موقعًا متقدمًا في اهتمامات دول المنطقة والعالم. أضف إلى ذلك، أمن الطاقة وذلك باعتبار أن ٦٥٪ من واردات النفط الأوروبية تمر عبر البحر الأبيض المتوسط. كان من شأن هذه الاعتبارات، تأكيد الاعتقاد بالعلاقة الوثيقة بين الأمن الأوروبي وأمن الجوار الجنوبي، فهما يتداخلان ويتقاطعان مع بعضهما البعض.

وبناء على ذلك، سعت مُبادرة إسطنبول إلى تحقيق عدة أهداف سياسية وعسكرية وإعلامية. فمن الناحية السياسية، تسعى المبادرة إلى دعم الاستقرار والأمن الإقليمي، وتحسين علاقات الصداقة بين هذه الدول بعضها والبعض الآخر، وتطوير العلاقات الثنائية مع الحلف على أساس المنافع المتبادلة. ومن الناحية العسكرية، تهدف المبادرة إلى تشجيع التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، والتعاون في مجال التدريبات العسكرية والدورات التعليمية، وتسهيل قدرة الجيوش في دول المبادرة على العمل المشترك مع "الناتو". ومن الناحية الإعلامية، سعت المبادرة من وجهة نظر الحلف-إلى تبديد الأفكار الخاطئة والتصورات المسبقة عن الحلف، وشرح "ما هو الناتو وما يفعله ودوافعه"، وبناء الثقة والتفاهم بين دول المبادرة. وذلك من خلال أنشطة الدبلوماسية العامة وتنظيم الندوات والمؤتمرات، التي يدعو إليها "الناتو" أو منظمات غير حكومية أو مراكز بحثية، واستخدام الصحافة ووسائل التواصل الاجتماعي.

ثانيًا: تنفيذ المبادرة

اشتملت آلية الحوار المتوسطي مبادرة إسطنبول على عدد ٢٦ مجالًا للتعاون تشمل دائرة واسعة من الموضوعات، كإصلاح نظم الدفاع بكل جوانبها التسليحية والفنية والاقتصادية والتمويلية، ونزع السلاح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتأمين الحدود وإدارة المجال الجوي، والجوانب الفكرية والتخطيطية والعملياتية لعمليات حفظ السلام، والأمن والسلام من خلال العلم والتدريب، وغيرها. ويكون من حق كل دولة اختيار المجالات الأكثر مناسبة لها للتعاون مع الحلف بشأنها.

بدأ تنفيذ المبادرة في سنة الإعلان عنها. ففي نوفمبر ٢٠٠٤م، اجتمع رؤساء أركان حرب جيوش دول المبادرة، أو ممثليهم مع نظرائهم في "الناتو" بمقر الحلف في بروكسل. وفي ديسمبر، اجتمع وزراء خارجية دول المبادرة مع نظرائهم في "الناتو" في بروكسل. وقام سكرتير عام الحلف "ياب دي هوب سخيفر" في نهاية ٢٠٠٤، وبداية ٢٠٠٥ م، بجولة شملت زيارات للدول السبع، التقى فيها بقادتها، وكبار المسؤولين فيها للاتفاق على برامج وخطط التعاون.

وفي عام ٢٠٠٥م، أيضًا، نظم المغرب مناورة بحرية مع الحلف، شارك فيها ما يقرب من ألف جندي وسفن حربية وغواصات، ونظمت الجزائر مناورة بحرية مع الحلف وشاركت في أنشطة الحلف في مكافحة الإرهاب في جنوب المتوسط والتي تسمى "المسعى النشط". وفي أكتوبر، استقبل وزيرا الدفاع والخارجية في مصر الأمين العام السابق للحلف.

ترافق مع اهتمام "الناتو" على توثيق العلاقات مع الدول السبعة الشريكة في المبادرة، عمل مماثل لتشجيع دول الخليج على الانضمام إليها. وفي شهر أبريل ٢٠٠٤م، -قبل الإعلان الرسمي عن المبادرة في يونيو-نظم الحلف مؤتمرًا في قطر بعنوان "تحولات الناتو والأمن في الخليج

وفي مارس ٢٠٠٥م، نظمت إدارة الدبلوماسية العامة بالحلف وكلية الدفاع التابعة للحلف في روما، مؤتمرًا كبيرًا بالعاصمة الإيطالية، شارك فيه مسؤولون وأكاديميون وبرلمانيون وعسكريون من دول الحلف ودول مجلس التعاون، كان من بينهم ولي عهد البحرين، وذلك لشرح مزايا التعاون مع الحلف لهذه الدول، والمزايا التي يمكن أن تجنيها من جراء ذلك. وجديرًا بالذكر، أنه في حديثه إلى المؤتمر، ولتشجيع الدول الخليجية على الانخراط في المبادرة، ذكر سكرتير عام الحلف أن هناك حكمة عربية قديمة مفادها أنه "في صحراء الحياة، يسافر الرجل الحكيم مع القافلة، بينما يفضل الأحمق أن يسافر وحده".

تقدم "الناتو" بدعوات إلى هذه الدول للانضمام إلى مبادرة إسطنبول. ومع حلول عام ٢٠٠٧م، كانت أربع دول وهي الكويت والإمارات وقطر والبحرين قد انضمت. ووقعت ثلاث دول اتفاقيات أمنية مع الحلف وهي قطر في فبراير ٢٠٠٤م، والكويت في ديسمبر ٢٠٠٦م، والبحرين التي أبرمت اتفاقية التكامل الأمني والازدهار الاقتصادي في سبتمبر ٢٠٢٣م. كما استضافت قطر المؤتمر الاستراتيجي للشراكة العسكري في مارس ٢٠٢٣م.

في يناير ٢٠٠٧م، نظم الناتو في السعودية ندوة بعنوان " الناتو ودول مجلس التعاون الخليجي: التعاون ضمن إطار مبادرة إسطنبول"، افتتحها وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل ونائب

لمبادرة إسطنبول مساران لحركة الناتو في المنطقة مسار حوض البحر المتوسط ويشمل ٥ دول عربية وإسرائيل والمسار الخليجي ويضم ٤ خليجية

الأمين العام للحلف. وفي مارس من هذا العام، صرح الأمير سعود الفيصل، أن السعودية طلبت توضيحًا من الحلف حول سياسة دوله حيال قضايا المنطقة قبل اتخاذ القرار بشأن انضمامها للمبادرة، وأن مثل هذا التعاون يعتمد على أكبر درجة من الشفافية، والثقة المتبادلة وعدم ازدواجية المعايير. وظلت المملكة وسلطنة عمان خارج المبادرة. وفي يونيو من نفس العام، نظم الناتو بالتعاون مع وزارة الإعلام في البحرين مؤتمرًا بعنوان " الإعلام في عالم متغير بين رؤيتي الخليج والناتو".

وهكذا، فقد أصبح لمبادرة إسطنبول مساران لحركة الناتو في المنطقة العربية، مسار حوض البحر الأبيض المتوسط والذي يشمل خمس دول عربية وإسرائيل، والمسار الخليجي الذي يضم أربعة دول من أعضاء مجلس التعاون الخليجي.

بخصوص المسار المُتوسطي، فقد سبق الإشارة إلى التعاون العسكري المُبكر للمغرب والجزائر، نظم الحلف عددًا من الدورات التدريبية التي دُعي إليها إعلاميون وباحثون من دول المُبادرة للتعرف على تنظيم الحلف وأنشطته وأهدافه. وحصلت تونس في عام ٢٠١٥ م، على وصف "حليف مُميز" خارج الناتو. وفي عام ٢٠٢٢م، تم تجديد الاتفاقية الخاصة ببناء القُدرات الدفاعية للأردن والتي وقعت أصلًا في عام ٢٠١٤ م، وتم تجديدها لأول مرة في ٢٠١٧م، وكانت الأردن وموريتانيا هُما الدولتان الوحيدتان من غير أعضاء الحلف اللذين تم دعوتهما للمشاركة في قمة مدريد عام ٢٠٢٢م، هذا في الوقت الذي ارتبطت فيه إسرائيل بعلاقة خاصة مع الناتو الأمر الذي يسر لها الحصول على وصف حليف رئيسي من خارج الحلف.

أما بالنسبة للمسار الخليجي، استضافت دولة الإمارات اجتماعًا رفيع المُستوى لممثلين من دول حلف الأطلنطي في عام ٢٠٠٩م، وذلك لدراسة إمكانات التعاون المشترك مع الحلف في إطار مُبادرة إسطنبول. وفي يناير ٢٠١٧م، تم افتتاح المركز الإقليمي لحلف الناتو ومبادرة إسطنبول للتعاون في الكويت، وذلك في ضاحية العبد الله الجابر وحضر حفل الافتتاح رئيس الوزراء وزير الخارجية الكويتي والسكرتير العام للحلف. كما استضافت الكويت في عام ٢٠١٩م، الاحتفال الذي أقيم بمناسبة مرور ١٥ عامًا على تدشين المبادرة. وبخصوص السعودية التي لم تنضم إلى المُبادرة، فقد استقبلت السكرتير العام للحلف في عام ٢٠٢٣م، ضمن جولة له في المنطقة وكانت هذه أول مرة يزور فيها الأمين العام للحلف المملكة.

ثالثًا: تقييم المبادرة

تعددت الأنشطة التي نظمها الحلف مع الدول المشاركة في المبادرة، ربما نجحت هذه الجهود في تطوير التعاون في مجالات مثل تبادل المعلومات عن الأمن البحري في المتوسط، ومكافحة الإرهاب والاتجار في البشر، والاستفادة من البرامج والدورات التعليمية التي يقدمها الحلف، وتنظيم تدريبات مشتركة في إدارة الأزمات، وأمن الحدود وخدمات الطوارئ، وعمليات الإغاثة الإنسانية والبحث والإنقاذ. ولكن هذه الجهود واجهتها بعض المعوقات، كنقص الموارد المتاحة لدى الحلف، وبطء تنفيذ بعض مشروعات التعاون العملي، وعدم وضوح أهداف المبادرة لدى الأطراف الأخرى.

قد تكون الإشارة إلى هذه المعوقات صحيحة، ولكن الملاحظة الرئيسية على هذه الجهود، هي أنها لم تؤد إلى تكامل أو التقاء في الرؤى الاستراتيجية بين حلف "الناتو" وأغلب الدول المشاركة في المبادرة، باستثناء إسرائيل. والأرجح، أن أي تقييم موضوعي لحصيلة أنشطة المبادرة على مدى عشرين عامًا، سوف يصل إلى أن "الحصيلة" أو "العائد" من المبادرة كان أقل من الوقت والموارد التي استثمرت فيها.

هذه النتيجة لا ينبغي أن تكون مفاجئة لأحد. فقد أدركها مسئولو الحلف مبكرًا، وحتى قبل تدشين المبادرة. ففي قمة إسطنبول٢٠٠٤م، وهي لحظة الانتقال من آلية الحوار المتوسطي الذي استمر عشر سنوات إلى آلية المبادرة والشراكة، كان تقدير السكرتير العام للحزب في خطابه، بأن عملية الحوار لم تكن مثمرة بقدر كاف وكان "ينبغي أن تتمخض عن أكثر من ذلك".

فلماذا لم تتحقق النتائج التي طمح إليها قادة "الناتو" على مدى ثلاثين سنة عشرة في آلية الحوار المتوسطي، وعشرين في آلية المبادرة-؟ وهل يرجع ذلك إلى معوقات فنية، أم إلى أسباب أعمق تتعلق بطبيعة الحوار والاختلاف في الأهداف والتطلعات بين الحلف من ناحية والدول المنخرطة في المبادرة من ناحية أخرى؟

أولًا، اختلاف جوهري بشأن طبيعة التهديد الموجه إلى دول المبادرة ومصدره، فوفقًا لوثائق "الناتو" فإن مصدر التهديد الرئيسي يكمن في السياسات العسكرية، التي تتبعها روسيا والاقتصادية التي تنتهجها الصين، وتعتبرها في حالة الأولى عدوانًا وتهديدًا مباشرًا للأمن الأوروبي، وفي حالة الثانية مصدرًا

اشتملت آلية الحوار المتوسطي ومبادرة إسطنبول على ٢٦ مجالًا للتعاون تشمل دائرة واسعة من الموضوعات

لعدم استقرار العلاقات التجارية والمالية في العالم. أما كل الدول العربية المشاركة في المبادرة فإنها تتبني موقفًا مختلفًا، ولا تعتبر روسيا والصين مصدرين رئيسيين لتهديد أمنها. وبينما صوتت أغلب الدول العربية لصالح إدانة روسيا لتدخلها العسكري في أوكرانيا في فبراير ٢٠٢٢م، فإنها لم تتماشَ مع موقف دول حلف الأطلنطي في تجميد عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وحافظت على علاقاتها الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية معها. وينطبق نفس الشيء على علاقات الدول العربية مع الصين، والتي نمت العلاقات التجارية معها بشكل متزايد، حتى أن الصين أصبحت ابتداءً من عام ٢٠٢٢م، هي أكبر دولة شريك تجاري للدول العربية.

ثانيًا، الاختلاف بين الطرفين بشأن الصراع الإسرائيلي / الفلسطيني. فبينما تدعم أغلب دول الحلف وعلى رأسها أمريكا وبريطانيا مواقف إسرائيل عمومًا، وتوفر لها الغطاء العسكري والسياسي لممارساتها، فإن الدول العربية تعتبر إسرائيل أحد المصادر الرئيسية للتوتر وعدم الاستقرار ولتهديد الأمن الإقليمي. وكانت هناك مخاوف لدى الرأي العام في دول المبادرة، أن هدف الحلف منها هو إيجاد منصة للتعاون بين الدول العربية وإسرائيل دون أن تفي الثانية بالتزاماتها الدولية وتطبق قرارات الشرعية الدولية.

زاد هذا الخلاف مع تطور أحداث الحرب على غزة من أكتوبر ٢٠٢٣م، والتي تُعتبر نموذجًا صارخًا لاستخدام القوة المفرطة، وقتل المدنيين، وتدمير المباني والبنية التحتية، ومنع وصول إمدادات الإغاثة الإنسانية والطبية إلى المدنيين. هذا في الوقت الذي استخدمت فيه الولايات المتحدة حق النقض في مجلس الأمن أربع مرات على الأقل، للحيلولة دون إصدار قرار وقف إطلاق النار، ولمنع إصدار قرار بقبول فلسطين عضوًا كامل العضوية في المنظمة الدولية، وقدمت لإسرائيل الأسلحة المتقدمة التي احتاجتها لاستمرار حربها في غزة شملت القنابل الارتجاجية والذكية، والصواريخ الاعتراضية التي يطلقها نظام القبة الحديدية، إضافة إلى المعلومات الاستخباراتية ذات الحساسية العالية، وكذلك ألمانيا التي زودت إسرائيل بمُعدات مُتقدمة للاتصالات، ومُكونات لأنظمة الدفاع الجوي، وكميات هائلة من الذخائر.

ثالثًا، اختلاف في التوقعات بين أطراف المبادرة، فبينما ركز "الناتو" على موضوع الحوار السياسي والتقارب بين العرب وإسرائيل، تطلعت الأطراف الأخرى إلى الاستفادة التقنية من الخدمات التي قدمها الحلف في المجالات المتنوعة التي سبق الإشارة إليها.

رابعًا، مشكلة التوفيق بين الالتزامات الثنائية لبعض الدول أطراف المبادرة مع دول أعضاء في الحلف مثل أمريكا وبريطانيا وفرنسا ترتب عليها إقامة قواعد وتسهيلات عسكرية على أراضيها، وبين الموافقة على التزام جديد مع الحلف في إطار المبادرة. وهكذا، فإن الأمر يتطلب التوفيق بين الالتزامات القائمة وأية التزامات جديدة مع الحلف.

أضف إلى ذلك، استمرار الصورة السلبية للحلف بين قطاعات من الرأي العام العربي، والتي ارتبطت تاريخيًا بالسياسات الاستعمارية للدول الأوروبية في المنطقة، وصعوبة الاقتناع بأن الحزب قد تغير دوره، وذلك في ضوء الأدوار التي قام بها الحزب في أفغانستان٢٠٠١م، والعراق ٢٠٠٣م، وليبيا ٢٠١١م، وترتب على ذلك، استمرار المخاوف من الأهداف الحقيقية للحلف في طرحه لآليتي الحوار المتوسطي ومبادرة إسطنبول، والضغط على الحكومات العربية لعدم التوسع في هذه العلاقة، إلا بالحد الأدنى الذي يسمح لها بالاستفادة في الأمور الفنية واللوجستية.

المُبادرة ما زالت قائمة ولكن الضوء انحسر عنها بسبب اختلاف الظروف والسياق، والاختلافات التي ظهرت بين الحلف ودول المُبادرة من حيثُ الأهداف، وخصوصًا بعد تفاقُم الصراع الإسرائيلي / الفلسطيني وعودة القضية الفلسطينية إلى تصدر قائمة الاهتمامات العربية وفي كثير من دول الحلف. أبرزت هذه الأزمة الانقسامات في مواقف الدول أعضاء الحلف، ما بين الولايات المُتحدة والدول الأوروبية.

وباليقين، فإن هذه الظروف أبعد ما تكون مُحبذة أو مُشجعة للاحتفال بالذكرى العشرين لمبادرة إسطنبول.

* أستاذ العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

مبادرة إسطنبول للتعاون .. الواقع والمأمول

تركيز "الناتو" على الاتفاقيات الثنائية مع دول الخليج أعاق منجزات المبادرة وحدّ من التفاعل الجماعي

تولي دول مجلس التعاون الخليجي أهمية كبرى لإرساء واستقرار الأمن في منطقتها، انطلاقًا من إدراكها للعديد من المعطيات والحقائق التي يأتي في مقدمتها ما تنعم به هذه الدول من نهضة اقتصادية لافتة انعكست على ارتفاع مستوى معيشة شعوبها للدرجة التي جعلتها قبلة للمستثمرين الأجانب الذين باتوا يتسابقون على العمل فيها للاستفادة من بنيتها التحتية المتكاملة وتزايد الفرص الاستثمارية الجاذبة، وتفشي الأمن والأمان في ربوعها كنتيجة طبيعية للاستقرار السياسي الذي أتاح المجال للقطاع الخاص للانطلاق والمساهمة الإيجابية في تطور الاقتصاد الوطني.

كذلك فإن دول مجلس التعاون الخليجي تقع في محيط مضطرب وتشهد كثير من دول المنطقة العديد من الاضطرابات الأمنية

د. هادي بن علي اليامي

وفي مقدمة ذلك القضية الفلسطينية التي تنظر لها دول المنطقة على أنها قضية العرب والمسلمين المركزية التي لا يمكن الوصول لسلام عالمي مستدام إلا بعد وضع الحلول العادلة التي تعيد للشعب الفلسطيني حقوقه المسلوبة في ظل إصرار دولة العدو الإسرائيلي على مواصلة اعتداءاتها السافرة بحق الشعب الأعزل ومصادرة أراضيه وقتل أطفاله وتخريب مؤسساته المدنية.

وللوصول إلى حالة سلام دائم فإن كافة الدول الخليجية تحرص على اتباع سياسات خارجية متوازنة، وتتمسك بسياسة حسن الجوار وعدم التدخل السالب في شؤون بقية الدول، مع الإبقاء على تواصلها الإيجابي مع الدول الأخرى ومد أياديها بالمساعدات الخيرية لكافة الأشقاء والأصدقاء، وهو ما أكسب هذه الدول مكانة مرموقة على المستوى العالمي، وجعلها بمنأى عن أي توترات أمنية.

مواجهة الأيديولوجيات السالبة

حرصت الدول الخليجية على محاربة الأيديولوجيات الحزبية الضارة التي تجمع ولا تفرق، والتي تمثّل اللبنات الأساسية لحركات العنف والغلو والإرهاب، وتوافقت على حظر جميع الحركات التي تتسبب في ذلك مثل جماعة الإخوان المسلمين التي صنفتها غالبية دول المنطقة على أنها جماعة إرهابية وحظرت أنشطتها وقاومت كافة المحاولات لانتشارها. لذلك فقد استطاعت الدول الخليجية تحقيق نجاحات لافتة في حربها على كيانات التطرف والإرهاب مثل تنظيمي داعش والقاعدة، ووجّهت لها ضربات استباقية ساحقة دفعتها للتواري في جحورها المظلمة.

ورغم كافة هذه الإجراءات والمعالجات، إلا أن الشرق الأوسط يظل منطقة استهداف للعديد من القوى العالمية التي تريد الاستحواذ عليها أو على الأقل ضمها إلى صفوفها، ويبرز في هذ الصدد تزايد التنازع الدولي على شواطئ البحر الأحمر الذي يشكل عصب الحياة للاقتصاد الدولي، حيث يستحوذ على قرابة ٤٠٪ من التجارة العالمية، لذلك فقد أولت دول الخليج اهتمامًا كبيرًا بتطوير القدرات الذاتية وتعميق الشراكات للحفاظ على الأمن البحري وأمن الممرات المائية، لا سيما منطقة البحر الأحمر عن الصراعات الدولية والتجاذبات السياسية.

مقاربات دفاعية خارجية

إضافة إلى كل هذه الإجراءات الداخلية فقد تبنت بعض دول الخليج مقاربة أخرى على الصعيد الدولي، تقوم على تعزيز التعاون الأمني مع المجتمع الدولي من أجل تحقيق الأمن والاستقرار العالميين والعمل على حل كافة النزاعات عبر الوسائل السلمية، وبما يتوافق مع قواعد القانون الدولي وميثاق

الأمم المتحدة، وتتمثل أبرز هذه المحاولات في "مبادرة إسطنبول للتعاون"، التي تنص على التعاون في المجالات العسكرية بين دول الخليج والناتو، والتي تم توقيعها في يونيو ٢٠٠٤م.

وتحظى هذه المبادرة المتميزة بأهمية قصوى، لأنها تمثل لكل الأطراف فرصة ذهبية للانخراط بفعالية في شراكات وحوارات استراتيجية مشتركة، لا سيما وأن الحزب الذي يعد التحالف العسكري الأكبر في العالم ينطلق في تعاونه مع دول منطقة الخليج العربي من نظرة ثابتة وإيمان راسخ بأن أمن دول الخليج شرط أساسي لأمن دول التحالف، ذلك أن استقرار منطقة الشرق الأوسط تمثل مدخلًا رئيسيًا لاستقرار وثبات الاقتصاد العالمي.

الترابط والقواسم المشتركة

هذه المساعي لا ينبغي النظر إليها على أنها إقرار بالضعف الخليجي أو عدم القدرة على الدفاع عن النفس، فهذه النظرة – إن وجدت – ستكون دليلًا على عدم الفهم والإدراك، فالدول الخليجية ولله الحمد تمتاز بقوة الترابط بين شعوبها، وتعدد القواسم المشتركة التي تجمعها، للدرجة التي جعلتها تبدو وكأنها دولة واحدة، وذلك بسبب حكمة قادتها وشيوخها، والثقافة التي تجمع بين أبنائها، وتركيبتها السكانية المتجانسة، ورغبة حكوماتها في تحقيق التقدم الاقتصادي لشعوبها.

كما أن دول الخليج لم تقف موقف المتفرج في خضم سباق التسلّح الذي تشارك فيه كل الدول، فدول الخليج تمتلك القوات الكافية والأسلحة المتطورة والجيوش التي تم تدريبها على أعلى المستويات، وذلك من واقع مشاركاتها في العديد من المناورات مع أقوى الدول في العالم. هذه الجهود ليست موجّهة بطبيعة الحال نحو الاعتداء على الآخرين، بل تفعيلًا لكافة جوانب العمل المشترك للاستجابة لتحديات الأمن الإقليمي، في ظل ما يشهده محيط الخليج من صراعات وبؤر ملتهبة، وتغليبًا للتفاهم الراسخ بين هذه الشعوب بأن وحدة مواقفها واتفاق كلمتها هي الضامن الأساسي لأمنها القومي جميعًا لأنه وحدة واحدة لا تتجزأ.

صعود القدرات الخليجية

لعبت هذه المبادرة طيلة العشرين سنة الماضية دورًا محوريًا في تعزيز الفهم الجماعي للجانبين، مما ساهم بفاعلية في تعزيز وترسيخ وأهمية التعاون بين التحالف ودول المنطقة، وقد كان لها دور فعال في تعزيز القدرات العسكرية الفردية للدول الخليجية وتطويرها.

ولم تكتف دول الخليج بتعزيز دفاعاتها العسكرية فقط، بل امتلكت القدرة الكاملة على تشكيل قوة ردع فاعلة، إضافة إلى مواصلة مسيرتها نحو تحقيق الأمن والرخاء العالميين، استنادًا على رؤية واضحة بأن استمرار التنمية والازدهار والاستقرار يمثل ضمانة حقيقية لاستتباب الأمن، لذلك أصبح لمجلس التعاون صوتاً قوياً على الساحة العالمية وشراكات قوية مع جميع

دول الخليج وشعوبها تنتظر تغيير عقلية التعامل والنظر إلى الأمور بشكل مختلف ومن منظور يستصحب الواقع ويراعي مصالح كافة الأطراف

القوى الرئيسية في العالم، مما أتاح لها المساهمة في حل بعض الصراعات الإقليمية والدولية.

تعزيز التوجهات السلمية

مع أن دول الخليج العربي عرفت على الدوام بجنوحها نحو السلم وعدم الرغبة في استخدام القوة العسكرية في حل الخلافات التي واجهتها بعض دولها في السابق ولا زالت تواجهها في الوقت الحالي، على غرار احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، ووجود بعض النزاعات الحدودية التي ترغب دول الخليج في حلها عبر الطرق القانونية الدولية، إلا أن تلك القناعات لم تمنعها من تطوير منظوماتها العسكرية والدخول في تحالفات وتوقيع اتفاقيات دفاع عسكرية مع بعض القوى الدولية، وذلك لأن امتلاك القوة العسكرية الكافية يمكن أن يشكل عامل ردع فاعل ضد القوى الإقليمية التي لا زالت لديها مطامع في هذه الدول وتسعى للسيطرة عليها وابتلاع ثرواتها الضخمة التي حباها بها الله تعالى. لذلك فإن امتلاك هذه القوة يخدم قضية السلام والاستقرار الإقليمين والعالمين.

ولا تقتصر بنود مبادرة إسطنبول للتعاون على توفير الحماية لدول الخليج العربي، بل تشمل مجالات متعددة مثل تحليل المشهد الأمني السياسي الإقليمي الراهن، وإقامة مؤتمرات وندوات عن النهج الإقليمي للأمن والدفاع، وقضايا الأمن البحري وأمن الطاقة وتغير المناخ، والأمن السيبراني، ومكافحة الإرهاب، ومواجهة التهديدات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، والحد من انتشار الأسلحة، وإجراء التدريبات العسكرية والتعليمية، وطرق إدارة الأزمات، والتعامل مع الكوارث، وتعزيز دور المرأة في تحقيق الأمن والسلام، وغير ذلك من المشاورات الدبلوماسية والفعاليات الفكرية والثقافية.

بؤر النزاع المتعددة

ولأن الحروب لم تعد مقصورة على الجوانب العسكرية فقط، فقد ظهرت أسلحة جديدة غيّرت الشكل التقليدي للصراعات بين الدول وأدخلت إليها لاعبين جدد، مثل الحروب السيبرانية التي تهدف لتعطيل حركة الاقتصاد عبر التسلل الإلكتروني وتهكير المواقع، فالمرافق الحكومية الحسّاسة في كل دول العالم أصبحت عرضة لأخطار الاختراقات الأمنية، وهي مخاطر لا تكاد أي دولة تكون بمنأى عنها بفعل تطور استعمال تقنيات المعلومات والاتصالات.

ولأن العالم يواجه في الوقت الراهن تحديات جمة لم يشهدها في تاريخه، وتتزايد تلك التحديات في منطقة الشرق الأوسط حيث تتواصل فصول أبشع مأساة في العصر الحديث في ظل تواصل الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في غزة منذ السابع من أكتوبر الماضي، فقد تزايدت الحاجة لتعزيز هذه المبادرة وتطويرها وتفعيلها، فالأزمة في فلسطين تلقي بظلال سالبة على الأمن العالمي، لا سيما بعد استمرارها ووصول ضحاياها إلى قرابة ٤٠ ألف قتيل من النساء والأطفال والشيوخ، ومئات الجرحى والمعاقين، في ظل صمت دولي مريب.

كما تتفاقم الأزمة السياسية في لبنان والعراق، إضافة إلى حالة عدم الاستقرار في سوريا والتحديات التي وجدتها جماعة الحوثيين في اليمن وتهديداتها المتواصلة لحركة الملاحة البحرية، وما يشهده السودان من حرب مدمرة، وكل ذلك يتطلب من الجميع زيادة التعاون، وتكثيف التنسيق لمواجهة هذه التحديات الأمنية غير المسبوقة.

تواضع المنجزات الفعلية

لكن للحقيقة والإنصاف، فإن مبادرة إسطنبول للتعاون، رغم ما سقته من تأكيد للأهمية التي تمثّلها لكافة الأطراف الموقعة عليها، لكنها لم تحقق معظم الأهداف المرجوة منها والتي تتناسب مع التحديات التي يشهدها العالم أجمع ومنطقة الشرق الأوسط على وجه التحديد، حيث اقتصر نشاطها على الجوانب التدريبية والنظرية فقط، دون وجود أثر حقيقي على أرض الواقع، ولعل ذلك هو السبب الرئيسي في أن معظم الخليجيين لم يسمعوا بها، حتى المثقفين منهم لا يملكون معلومات كافية عن الإنجازات التي حققتها.

ومن أكبر الأسباب التي أعاقت وجود منجزات فعلية للمبادرة هو تركيز حلف الناتو على الاتفاقيات الثنائية مع الدول الخليجية، وهو ما حدّ كثير من قيمة الفعل الجماعي المطلوب، لا سيما وأننا نعيش عصر التكتلات والتحالفات الاقتصادية والعسكرية.

كذلك فإن التقاطعات السياسية التي تتكرر بسبب المواقف المنحازة لدول حلف الناتو المؤيدة لدولة العدوان الإسرائيلي وإمدادها بالأسلحة الفتاكة ضد المدنيين الفلسطينيين العزّل ربما شكّل صعوبة عملية وأوجد حواجز نفسية حالت دون تقوية علاقاتها مع الدول الخليجية والتي هي جزء أصيل من النسيج العربي والإسلامي.

تغير قواعد اللعبة

لـم تكتـف دول الخليـج بتعزيـز دفاعاتهـا بـل امتلكـت القـدرة الكاملـة على تشـكيل قـوة ردع فاعلـة مـع تحقيـق الأمـن والرخـاء

ولا ننسى بطبيعة الحال أن هناك مراكز قوى عالمية مؤثرة باتت تمتلك صناعات عسكرية متطورة ومتقدمة وأفلحت في إحداث اختراقات تسللت بها إلى الكثير من الدول العربية، مثل روسيا والصين التي تساند بعض المواقف العربية دخل مجلس الأمن. هذه المساندة – حتى وإن كانت شكلية في بعض الأحيان أو تنطلق من مواقف سياسية معينة – إلا أنها تشكّل عنصر ضغط في مواجهة الإصرار الغربي على الوقوف إلى جانب دولة الاحتلال في كل الظروف وإمدادها بأدوات الموت التي تحصد بها أرواح الشباب العربي.

لذلك فإن نجاح "مبادرة إسطنبول للتعاون" يستلزم من جانب حلف الناتو المسارعة إلى إنجاز الكثير من المتطلبات إن أراد لها الاستمرار والبقاء، ومع التسليم بأن الحلف هو القوة العسكرية الأبرز في العالم إلا أنه بطبيعة الحال ليس الوحيد فهناك العديد من اللاعبين المؤثرين الآخرين، وعلى قادته إدراك أنه بمثل ما حققت دول الخليج العربي من مكاسب من هذه المبادرة فإن مكاسبه هو الآخر تبقى الأكبر، لذلك فإن دول الخليج وشعوبها تنتظر تغيير عقلية التعامل والنظر إلى الأمور بشكل مختلف ومن منظور حديث يستصحب الواقع ويراعي مصالح كافة الأطراف.

نحتاج بسرعة إلى تفعيل بنود المبادرة والإسهام بفاعلية في تطوير القدرات العسكرية الخليجية وفق أحدث الأسلحة والتقنيات العسكرية، فهذه التقنيات تشتريها دول الخليج بأموالها ولا تحصل عليها من الدول الغربية عن طريق الهبة أو الإهداء، فسوق السلاح العالمية باتت مفتوحة على مصراعيها لمن يملك الثمن، لذلك لن يكون مقبولًا أن تتحفظ تلك الدول على بيع بعض الأسلحة للدول الراغبة

* عضو مجلس الشورى ـ عضو لجنة الصداقة الأوروبية ـ المملكة العربية السعودية

مبادرة إسطنبول لم يعد لديها ما تقدمه بعد تغير التحالفات والتحديات والأولويات

مبادرة إسطنبول لم تعد تلبي التعقيدات الراهنة وبحاجة للتطوير وتحديد أهداف أكثر فاعلية

متغيرات كثيرة حدثت منذ شهر يونيو للعام ٢٠٠٤م، (وهو العام الذي أطلقت فيه مبادرة إسطنبول للتعاون مع دول الشرق الأوسط) بين مجموعة دول حلف الناتو ودول الشرق الأوسط مع إعطاء الأولية لدول مجلس التعاون الخليجي، متغيرات كثيرة جدًا حدثت على الساحة الإقليمية والعالمية، وتبدلت ونشأت تحالفات أخرى، حتى أننا نستطيع القول إن العالم اليوم لم يعد ذات العالم الذي كان عشية الرابع من يونيو في العام ٢٠٠٤م، العام الذي أطلقت فيه مبادرة إسطنبول للتعاون.

ورغم تلك المتغيرات الكبيرة التي حدثت خاصة تلك التي حدثت في شبه جزيرة البلقان وفي أفغانستان وفي مناطق مختلفة من الشرق الأوسط، إلا أن مجموعة (مبادرة إسطنبول) لم تقدم الكثير من التفاعل في هذا المجال على الأقل لدول مجلس التعاون.

عميد ركن بحري متقاعد/عمرو العامري

ويرى الكثيرون من الخبراء ومنهم السيد (ل .كويف) كبير الباحثين في معهد (هدسون) والمختص بشؤون أوراسيا والشرق الأوسط في مقال له بجريدة عرب نيوز بتاريخ ٢٩ ديسمبر للعام٢٠٢٣م، بعنوان (من مصلحة الناتو والدول العربية تعميق العلاقات) ويرى السيد كويف أن القليل جدًا قد تحقق من هذه المبادرة، ويرى أن الوقت قد حان على التركيز والتوسع في قضايا رئيسيه كالتوسع في مجال الأمن البحري، وزيادة فاعلية الدفاعات الجوية بعد أنتشار تهديدات الصواريخ الجوالة والطائرات المسيرة، إضافة إلى مواجهة كافة أشكال الإرهاب والتطرف في المنطقة.

وبالتالي أعتقد أن هذه المبادرة لم تعد تلبي تعقيدات الوقت الراهن وما تغير، وهي لم تقدم الكثير على مدى العشرين سنة الماضية، وبقيت في نطاقها اللوجستي والاستشاري وعبر فعاليات محدودة اختصت بها بعض دول مجلس التعاون الخليجي ليس من بينها المملكة العربية السعودية، وهي بحاجة إلى تطويرها على المستوى السياسي أولًا إذا ما أريد لها الاستمرار وتحديد أهداف أخرى لهذه المبادرة، أهداف ملموسة وأكثر فاعلية.

مستجدات عالمية

منذ معاهدة إسطنبول وحتى الآن حدثت متغيرات غيرت العالم، كغزو العراق، واحداث ما سمي بالربيع العربي، وتنامي ظاهرة الإرهاب لتغدو مشكلة عالمية ثم عاصفة الحزم من أجل إعادة الشرعية لجمهورية اليمن وبعد ذلك غزو روسيا لجمهورية أوكرانيا ومغادرة الولايات المتحدة لأفغانستان، وكل واحدة من هذه الأحداث أدت أو قادت إلى سلسلة من الأحداث وعلى طريقة نظرية أحجار الدومينو.

فقد أدى الغزو الأمريكي للعراق ثم ظاهرة ما سمي بالربيع العربي إلى تفاقم ظاهرة الإرهاب محليًا وعالميًا، والذي أدى في النهاية إلى ضرب أوروبا في أعماقها كما حدث في تفجيرات بروكسل ولندن وباريس، ثم تشكلت ما سمي بالدولة الإسلامية (داعش) والتي احتلت أجزاءً واسعة من العراق وسوريا وكان لها امتدادات وعلاقات واسعة مع جماعات أخرى في دول وسط آسيا .

كذلك أدى غزو روسيا لجمهورية أوكرانيا إلى توسع دول حلف الناتو شرقًا بعد أن انضمت له دول البلطيق (السويد، الدنمارك، والنرويج) ورغبة الصين المعلنة في لعب دور أكبر على المسرح العالمي خاصة في جنوب المحيط الهاديّ، وكل هذه الأحداث أعادت تشكيل التحالفات وخلق أخرى جديدة ولا أظن أن (مبادرة إسطنبول للتعاون) لعبت أو ستلعب دورًا مستقبليًا في مثل هذه التحالفات وفي عالم متغير ومتعدد الأقطاب.

ريادة وتنامي دور المملكة العربية السعودية

لعل المملكة العربية السعودية أدركت مبكرًا محدودية وفاعلية هذه المبادرة، لذلك لم تبادر بالانضمام إلى هذا المنتدى والمشاركة في فعالياته، ويرى السيد بيري (رازكس) كبير الباحثين في كلية دفاع الناتو ومقرها مدينة روما في ورقة بحثية قدمها إلى الكلية (يرى) أن غياب المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان عن هذه المبادرة أضعف أداءها، ويرى السيد (بيري) أن الخطأ كان منذ البداية عندما لم تستشر المملكة العربية السعودية أولًا في هذه المبادرة، وبالتالي لم تكن متحمسة للانضمام إلى هذه المبادرة.

إضافة إلى أن المملكة لا تفضل الالتزام بأي اتفاقيات قد تؤدي إلى تواجد أجنبي على أراضيها وهو ما ترفضه المملكة، ويذهب السيد (بيري) إلى القول إن دول الخليج تفضل التفاهمات الثنائية كلاً على حده، كالتفاهم مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على سبيل المثال.

والحقيقة أن في وجهة نظر السيد (بيري) الكثير من الحقيقة، فالمملكة العربية السعودية دولة محورية وفاعلة في الشرق الأوسط وفي المنطقة ويتنامى دورها كل يوم، وهي لن تقبل بأي حال أن يتم تجاوزها أو أن تكون جزءًا من تفاهمات لم تكون هي المبادرة بها أو الفاعل الرئيس فيها، كما فعلت عندما سعت إلى إنشاء التحالف الإسلامي لمحاربة الإرهاب بقيادتها والذي تشكل بتاريخ ١٥ ديسمبر للعام ٢٠١٥م، ومقره الرياض.

وحلف الناتو يدرك جيدًا وزن وتأثير المملكة في مثل هذا التفاهم بين الحلف ودول الخليج ومن أجل ذلك قام رئيس الحلف السيد: ينس" ستولتنبرغ" في شهر ديسمبر من العام ٢٠١٩م، بزيارة إلى المملكة والتقى بسمو وزير الدفاع الأمير خالد بن سلطان في محاولة لدفع المملكة إلى الانضمام لهذه المذكرة، غير أن مصادر الحلف تقول إنه لم يتم الكثير في هذا المجال.

وخلاصة القول إن مبادرة إسطنبول وبعد عشرين عامًا لم يعد لديها الكثير لتقدمه في عالم تغيرت فيه التحالفات والتحديات والأولويات كما سنتطرق إلى ذلك.

دول الخليج العربي والأمن الإقليمي

عندما أعلن معالي الأمين العام لدول مجلس التعاون الخليجي، عن رؤيته للأمن الإقليمي في اجتماعها الوزاري بتاريخ ٣/٢٧ /٢٠٢٤م، بمقر الأمانة العامة في الرياض ، جاء من ضمن بنوده (تعزيز القدرات الذاتية وتعميق الشراكات الإقليمية والدولية ودعم آليات التعاون والتنسيق على الصعيدين الإقليمي والدولي لتعزيز مفهوم ربط المصالح الاستراتيجية في سبيل الحفاظ على الأمن البحري وأمن الممرات المائية والتصدي

توجد حاجة ماسة لإعادة وضع سياسات وأسس للمبادرة تضع في الحسبان الثقل السياسي والعسكري للسعودية والمتغيرات الدولية

للأنشطة التي تهدد خطوط الملاحة البحرية والتجارة الدولية وإمدادات الطاقة، ومكافحة عمليات التهريب بأنواعها ومساراتها، وضمان تنسيق الجهود الإقليمية والدولية.) وهذا يوضح بجلاء الرغبة لدى دول المجلس في تفعيل شراكات حقيقة (مشتركة) تدعم الأمن الإقليمي وترسخ مفهوم السلام في المنطقة، وبالتالي هناك إمكانية حقيقة في تفعيل مبادرة إسطنبول ودعمها للقيام بدور إيجابي في ظل التوترات والتغيرات التي تشهدها المنطقة خاصة بعد أحداث غزة الأخيرة.

ولكن هذا (التفعيل) إذا صحت التسمية بحاجة إلى إحلال السلام في المنطقة أولًا وذلك عبر حل القضية الفلسطينية حلًا شاملًا وعادلًا ومستدامًا عبر إنشاء كيان فلسطيني مستقل، (حل الدولتين) وهو ما تعمل المملكة العربية السعودية جاهدة على فرضه من خلال العمل الدبلوماسي ومن خلال استغلال قوتها ومصداقيتها وقبولها وثقلها لدى المجتمع الدولي.

وقد أدى هذا العمل الدؤوب والمستمر إلى اعتراف العديد من دول العالم بما في ذلك دول أوروبية بفلسطين كدولة، وما زالت الاعترافات تتوالى في سابقة تاريخية وانتصار للشعب ا لفلسطيني .

ذلك أن المملكة تدرك أن أي مبادرات تتجاهل أو تتجاوز حل مشكلة الشعب الفلسطيني ستبقي بذور التوتر قائمة، وستعطي الذرائع للجماعات الإرهابية والجهادية في تفخيخ مسارات السلام وتعطيل مسارات التفاهمات والمعاهدات وسينعكس ذلك على تعطيل مسارات التنمية، علمًا أن (التنمية) هي الهاجس الأول لدول الخليج العربي.

وخلاصة القول إن هناك إمكانية في احياء وتفعيل المبادرة، ولكن قبل ذلك يجب العمل على منح العدالة للشعب الفلسطيني، وعدا ذلك فستظل مثل هذه المبادرة ومبادرات أخرى محدودة الفاعلية وهو ما ترفضه دول المنطقة.

دول مجلس التعاون وقدرتها الوطنية

لن ينس السعوديون تخاذل العالم عن دعمهم والوقف معهم أثناء عاصفة الحزم من أجل إحلال الشرعية في اليمن، رغم أن السعوديين ودول التحالف ذهبوا إلى تلك الحرب مستندين إلى قرار دولي من أجل إعادة الشرعية ولأنه كان هناك تهديدًا للسلام العالمي (وما زال) حسب ما يوضحه الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

بل أنه وعندما كانت جماعة الحوثي المدعومة من إيران ووكلائها في المنطقة تستهدف محطات التحلية ومحطات توليد الكهرباء ومصافي النفط والمطارات في المملكة (وهي كلها منشآت مدنية معلنة ومعروفة ويحرم القانون الدولي استهدافها)، ورغم ذلك جرى استهدافها بالصواريخ والمسيرات، وعوضًا عن الوقوف بادرت الولايات المتحدة بتقييد صادرات الأسلحة الدفاعية إلى المملكة العربية السعودية في هذا الوقت الحرج

ومن أجل ذلك فإن المملكة ودول الخليج قد تعلمت الدرس جيدًا، ولن تندفع نحو أي مبادرات أو معاهدات أو اتفاقيات مالم تمتلك هي قدراتها الذاتية للدفاع عن أراضيها ومصالحها وثرواتها الوطنية بغض النظر عن هذه المعاهدات والاتفاقيات، وتفعيل اتفاقية الدفاع المشترك (باعتبار أمن دول مجلس التعاون كل لا يتجزأ)

ولهذا تسعى المملكة ودول الخليج الأخرى إلى إنشاء منظوماتها الدفاعية المتكاملة، وتأمين وتطوير قدراتها العسكرية المتنامية، ومن خلال امتلاك القدرات الذاتية سواء محلية أو من جميع الدول التي تؤمّن لها ذلك، وعبر عقد صداقات وتحالفات (موثوقة) تخدم مصالحها واستقلالية قرارها.

وفي حال جرى إعادة صياغة وتطوير اتفاقية إسطنبول ومنحها المزيد من القدرة والفاعلية فلن تمانع منظومة دول مجلس التعاون الخليجي من الاستمرار في ذلك.

عالم يتغير

تغيرت رؤية المملكة العربية السعودية ودول الخليج من حيث استفادتها من المبادرات والشراكات الإقليمية ومقدار ما يصب في ناتجها المحلي وينعكس على أمنها القومي ويرسخ لديها القاعدة العلمية والتقنية، وقد طبقت المملكة العربية السعودية ذلك في كل مشاريعها الآنية والمستقبلية من أجل المسارعة في نقل وتوطين هذه التقنية وحتى تكون دولة رائدة في الصناعات الدفاعية (وهو أحد أهداف رؤية ٢٠٣٠) للتقليل من فاتورة الإنفاق العسكري والذي يشكل عبئًا كبيرًا على الناتج المحلي.

كذلك خطت دول الخليج خطوات كبيرة في مجالاتها التصنيعية وقاعدتها العلمية وقدراتها الدفاعية ورؤيتها نحو أي اتفاقية أو مبادرة.

ولأن كان هاجس هذه الدول هو الأمن إلا أن التنمية والسمو بشعوبها نحو الأفضل هو ما يؤرق قادة هذه الدول وأن تكون

جزءًا فاعلًا من العالم لتكون أوروبا الجديدة كما صرح سمو ولي العهد.

ومن أجل ذلك اتجهت هذه الدول شرقًا لتكون جزءًا من مبادرة الحزام والطريق الصينية، وأسست المملكة العربية السعودية مع الهند شراكة استراتيجية تحت عنوان: مبادرة الممر ولتكون المملكة ودول الخليج جسرًا بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، وتؤمن المملكة أن مثل هذه المبادرات لن تتم ما لم ينزع فتيل أزمة الشرق الأوسط وهي تدفع نحو ذلك عبر عمل سياسي دؤوب باتجاه هذا المجال.

وبالتالي لا اعتقد أن مبادرة إسطنبول قد قدمت الكثير لدول الخليج العربي تحديدًا في مثل هذه المجالات (التنمية) وحان الوقت نحو تطويرها لتكون شراكة أعمق تخدم الدول المشاركة وتواجه التحديات المتصاعدة خاصة في مجالات الأمن البحري وحرية الملاحة، كذلك مواجهة الجماعات الإرهابية والمتطرفة، والتي باتت تهديدًا حقيقًا للأمن الإقليمي بعد امتلاكها قدرات تسليحية نوعية ورعاية من بعض دول المنطقة.

أعضاء مبادرة إسطنبول وتحديات تأمين الملاحة

كان لسقوط الحكومة الشرعية في صنعاء في سبتمبر عام ٢٠١٤م، انعكاسه السلبي على حرية وسلامة الملاحة في جنوب البحر الأحمر وبحر العرب بعد أن مارست الجماعة الحوثية وبدعم مباشر من إيران تحديًا للمجتمع الدولي وذلك بمهاجمة السفن المدنية وتلغيم المضائق والممرات البحرية، وعدم الاعتراف بكل المعاهدات والمواثيق الدولية في هذا المجال. وقد واكب كل هذه الأحداث صمت وتجاهل دولي يكاد يصل إلى حد التواطؤ.

وقد حملت المملكة العربية السعودية والدول المشاركة ضمن عاصفة الحزم وحدها تأمين سلامة الملاحة في هذه الممرات وتطهيرها من الألغام البحرية خاصة في شواطئها وبحارها الإقليمية، وقد أظهرت تلك الأحداث حاجة المجتمع الدولي إلى العمل بجهد أكثر من أجل تكريس القانون الدولي وتشكيل تحالف دولي تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ورغم صدور قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٢٠١، والمتخذ بالإجماع في ١٥ فبراير ٢٠١٥م، والذي يحث فيه الحوثيين على الانسحاب من مقرات الدولة والانخراط في عملية سلمية إلا شيئًا من ذلك لم يحدث.

وقد مكن هذا التراخي الجماعة الحوثية من التمادي وتهديد الملاحة البحرية ليس في منطقة مضيق باب المندب ولكن في أجزاء واسعة من جنوب الجزيرة العربية، ثم تزايد في الوقت الراهن بحجة دعم غزة، مما أدى إلى تدني المرور من وإلى قناة السويس بما يزيد على (٥٠٪) وضاعف فاتورة الشحن ومقدار التأمين البحري بأرقام كبيرة.

ورغم إنشاء تحالف (حارس الازدهار) وهو تحالف بحري

السعودية أدركت مبكرًا محدودية فاعلية هذه المبادرة لذلك لم تبادر بالانضمام إلى هذا المنتدى والمشاركة في فعالياته

متعدد الجنسيات تقوده الولايات المتحدة إلا أن تأثير هذا التحالف ظل محدودًا، بل وأظهر عدم جدية هذه الدول في معالجة الأزمة وذلك عبر عقيدة عسكرية غير واضحة تقوم على التصدي للصواريخ والطائرات المسيرة دون استهداف وتحييد مصادر التهديد.

وقد أدركت المملكة ودول الخليج عدم وضوح أهداف هذا التحالف، ونأت بنفسها بعيدًا عنه.

ولعلنا نتساءل هنا عن دور دول (مبادرة إسطنبول) في أحداث كهذه الأحداث والتي انعكس أثرها على الاقتصاد العالمي ومسارات الملاحة البحرية وسلاسل التوريد، وتجاهل احترام ورعاية المعاهدات الدولية

نحو الريادة

في العشر سنوات الأخيرة خطت المملكة العربية السعودية ودول الخليج عمومًا خطوات كبيرة نحو التحديث، وأظهرت رغبتها المعلنة لتلعب دورًا محوريًا في المنطقة والعالم، وهي تمتلك كل القدرات اللازمة نحو ذلك. كما أنها تمضي حثيثًا نحو التحديث والابتكار متلمسة ما يحتاجه المستقبل وبرؤية سبقت أكثرية الدول المتقدمة في هذه المجالات، وعلى سبيل المثال فالمملكة العربية السعودية تعد اليوم من الدول الرائد في الذكاء الصناعي وهو ما سيلعب دورًا كبيرًا في الوقت الراهن و المستقبلي.

وقد "حصلت السعودية على المركز الأول عالميًا في مؤشر الاستراتيجية الحكومية للذكاء الاصطناعي، وهو أحد مؤشرات التصنيف العالمي للذكاء الاصطناعي الصادر عن (تورتويس انتليجينس) و الذي يقيس أكثر من ٦٠ دولة في العالم، فيما حلت ألمانيا ثانيًا والصين ثالثًا في هذا المؤشر". وهذا مثال واحد على ما وصلت إليه دول الخليج، وبالتالي فقد تجاوز طموحها كثيرًا ما تقترحه مجموعة دول الناتو كالمشاركات في كليات أو مؤتمرات أو حلقات بحوث ، وبالتالي تشعر هذه الدول وخاصة المملكة العربية السعودية أن مشاركتها في هذه المبادرة لن تحقق لها الكثير وفي اعتقادي أن مجموعة دول الناتو بحاجة إلى تقديم ما هو أكثر، وما يتوافق مع ما ذكره الأمين العام لمجلس دول التعاون الخليجي أثناء طرحة لرؤية المجلس للأمن الإقليمي لأن التحديات أكثر إلحاحًا الآن خاصة بعد أنتشار المجموعات الإرهابية وامتلاكها قدرات نوعية في مجال الأسلحة كالصواريخ والطائرات المسيرة الزهيدة الثمن وقدرتها على تهديد الدول ويجب أن تكون هذه التهديدات أولوية على كل دول العالم الحر الدعوة إلى التصدي لها.

وماذا بعد؟

تسعى كل الدول إلى صنع تحالفات ومبادرات تفاهم وتبادل أنشطة كقوة ناعمة بين بعضها ومن أجل تحسين العلاقات واكتساب الخبرات ومن أجل أمنها الوطني.

ومبادرة تفاهم مع مجموعة قوية كحلف الناتو فيها الكثير من الفائدة والخبرات المرجوة وتوسيع أفق التعاون خاصة في الجانب الأكاديمي وتمارين المشبهات والحروب الافتراضية

غير أن محدودية أدائها وبقاء المملكة وسلطنة عمان كل هذه الفترة خارج إطار هذه المبادرة يحد من الاستفادة من هذه الإمكانيات ويجعلها تدخل في إطار المبادرات الثنائية وليس العمل الجماعي.

ولعل هناك حاجة ماسة إلى إعادة وضع سياسات وأسس لهذه المذكرة، واضعة في الحسبان الثقل السياسي والعسكري للمملكة العربية السعودية وكذلك المتغيرات الدولية. إضافة إلى ضرورة توسيع التعاون في المجالات ذات الأهمية كموضوع الأمن البحري وحرية الملاحة في الممرات الدولية وسلامة السفن التجارية وفرض أسس القانون الدولي.

وفي حال لم يتم تطوير فعال في أسس وقواعد هذه المبادرة فستبقى أقرب إلى المبادرات الثنائية بين مجموعة الناتو والدول التي أعلنت انضمامها، كذلك من الصعب إطلاق مسمى مبادرة الشرق الوسط في حال بقاء المملكة العربية السعودية خارج إطار هذه المذكرة.

وخلاصة القول فإن مبادرة إسطنبول لم تعد بذات الأهمية منذ انتقل مركز التهديد إلى مناطق أخرى. ويكاد يبرز للعلن تحالف مضاد لحلف الناتو، حلف يتكون من روسيا والصين وكوريا الشمالية وهو حلف يرى المتحدث باسم وزارة الدفاع الصينية أنه: يستعد جنباً إلى جنب مع الجيش الروسي للدفاع عن العدالة في العالم.

* خبير في الشؤون العسكرية ـ المملكة العربية السعودية

حلف الناتو: من الدفاع عن أوروبا إلى التوسع والتدخل في الشرق الأوسط

يتحدد مستقبل "الناتو" بنهاية الحرب الأوكرانية وتناقض المصالح يفشل تحقيق الأمن البحري

تأسس حلف شمال الأطلسي (NATO) عام ١٩٤٩م، مع بداية الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي الذي سيطر على دول شرق أوروبا وبين الولايات المتحدة وحلفائها في غرب أوروبا، وقد وقع على اتفاقية الحلف آنذاك ١٢ دولة، الولايات المتحدة وكندا وعشرة دول أوروبية، واليوم مع عام ٢٠٢٤م، بلغ عدد دول الحلف ٣٢ دولة آخرها السويد التي انضمت للحلف هذا العام، بعد أن عارضتها تركيا ثم تراجعت ووافقت على انضمامها لأن قرار الحلف دائمًا منذ بداية التأسيس تتم بإجماع الأعضاء، وشهد الحلف موجات من التوسع منذ إنشائه ففي عام ١٩٥٢م، ضمت تركيا للحلف ثم تبعتها موجات التوسع، ويشمل اتفاق حلف أطلسي دول غرب أوروبا وأمريكا الشمالية وهي كلها دول نصرانية والدولة الوحيدة التي تم ضمها تركيا وهي دولة آسيوية مسلمة وبحكم موقعها الجغرافي ولها حدود مع الاتحاد السوفيتي وذات أهمية استراتيجية

أ.د.أحمد سليم البرصان

والمثير للدهشة أن تركيا دعيت للحلف ولكن طلبها للانضمام للاتحاد الأوروبي قد رفض منذ عقود ، فعندما يتعلق الأمر بالدفاع العسكري وأن يقاتل الأتراك لحماية أوروبا فيتم دعوتها للانضمام ولكن الاتحاد الأوروبي مشروع اقتصادي في جوهره فيتم رفض تركيا لأن انضمامها يستفيد منه المواطن التركي، فعندما يضحي الأتراك بأرواحهم عن أوروبا يرحب بها وعندما تطلب الانضمام للاتحاد الأوروبي لفوائد اقتصادية يرفض طلبها فهو نادي للدول الأوروبية وبدون خجل يصرح بعض ساسة أوروبا بأن الاتحاد لدول نصرانية ويتم التغاضي عن ذلك عند الانضمام للناتو لأن الجيش التركي هو ثاني جيوش الناتو عددًا بعد الولايات المتحدة الأمريكية، جيوبوليتيكيا تركيا حيوية لحلف الناتو .

وكرد فعل على تأسيس الناتو شكل الاتحاد السوفيتي حلف وارسو ١٩٥٥م، بثمانية دول في شرق أوروبا ولكن مع التحولات السياسية التي شهدتها دول شرق أوروبا وخروجهم عن السيطرة السوفيتية فقد تم في اجتماع وزراء حلف وارسو في فبراير ١٩٩١م، الإعلان عن التخلي عن الدفاع المشترك وتم رسميًا نهاية حلف وارسو في يوليو ١٩٩١م، ومع نهاية العام انهار الاتحاد السوفيتي نفسه، وإذا كان حلف وارسو قد كتبت نهايته مع نهاية الحرب الباردة، فإن حلف الناتو استمر وتوسع بانضمام أعضاء جدد وبمهام عسكرية وسياسية جديدة.

حلف الناتو من الجبهة السوفيتية إلى الجبهة الجنوبية المتوسطية

كان الهدف الأول والرئيس عند تشكيل حلف الناتو هو الدفاع عن دول غرب أوروبا، ولذلك اعتبر مهمته الرئيسة الدفاع خوفًا من الخطر السوفيتي، ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي أعلن بعض زعماء أوروبا أن هناك خطرًا جديدًا يهدد أوروبا، هو الخطر القادم من الجنوب وأعلنت رئيسة وزراء بريطانيا مارجريت تاتشر (١٩٧٩-١٩٩٠م)، أن الخطر الرئيس الذي يهدد أوروبا هو التيارات الأصولية واعتبرت أن الإسلام هو البلشفية الجديدة التي تهدد أوروبا(Islamism is the new bolshevism)، ويعلق المؤرخ البريطاني -الأمريكي نيل فيرغيسون بقوله إن المرأة الحديدية كانت صريحة باعتبار الإسلام السياسي هو شيوعية القرن الحادي والعشرين، كأيديولوجية معادية للغرب ولذلك تحتاج لاستراتيجية بعيدة المدى لمواجهتها، ولذلك لم يتدخل الناتو في مهامه الجديدة خارج أوروبا إلا في أفغانستان وليبيا وقبلهما في يوغسلافيا، وهذا يعكس تمامًا التفكير الاستراتيجي لقيادة الناتو بأن عدوها الجديد الأصولية الإسلامية، وهي تبالغ في ذلك لأنها تحتاج لعدو جديد لتبرير وجود الناتو والميزانية التي تخصص له ولأن الناتو يحقق للولايات المتحدة الهيمنة على الدول الأوروبية، ولأنها من خلال الناتو، تعتبر تحت المظلة

لم يتدخل الناتو خارج أوروبا إلا في أفغانستان وليبيا ويوغسلافيا

ما يؤكد تفكير قيادة الناتو أن الأصولية الإسلامية عدوها الجديد

الاستراتيجية لحمايتها وبالتالي لنفوذها السياسي في القارة بعد نهاية الخطر السوفيتي، وكأن لسان حالها إذا لم تجد عدوًا فعليك أيجاد عدو جديد لاعتبارات سياسية داخلية وخارجية . وقد دعم هذا الاتجاه صموئيل هنتنجتون عالم السياسة الأمريكي في مقالته التي نشرها في صيف ١٩٩٣م، عن صدام الحضارات وأكد أن الصدام المتوقع والخطر القادم من الحضارة الإسلامية ويليها الحضارة الكونفوشيوسية (يقصد الصين) وأشار إلى خطر التحالف بينهما ـ لأنه يشكل خطرًا على الغرب بقيادة الولايات المتحدة وقد تبنى نظرية صدام الحضارات المحافظون الجدد وطبقتها إدارة بوش الابن في احتلال العراق ٢٠٠٣م، وأفغانستان ٢٠٠١م، وهي حروب اختارتها أمريكا ولم تفرض عليها لتحقيق أهداف المحافظين الجدد المتحالفين مع الصهيونية؟

الناتو والتحديات في حوض المتوسط

اهتمت بعض الدول الأوروبية في غرب المتوسط بمواجهة تحديات الهجرة غير الشرعية من الجنوب والإرهاب، فتشكلت عام ١٩٩٠م، مجموعة ٥+٥ وهي تتكون من خمسة دول تشرف على حوض المتوسط من سواحله الشمالية فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال ومالطة ومن الجنوب دول شمال إفريقيا غرب المتوسط ، المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا وفي وثيقة التأسيس أكدت على تشجيع التنمية والاستثمارات للحد من الهجرة للشمال ولتوطين المهاجرين في بلدانهم الأصلية، وتشكلت أيضًا عام ١٩٩٥م، قوة التدخل السريع الأوروبية "يوروفور " من قوات فرنسية وإيطالية وإسبانية وبرتغالية للتدخل في المنطقة المتوسطية على أساس مساهمة كل دولة بخمسة آلاف جندي تحت قيادة لهذه القوة بالتناوب، مهمتها التدخل خارج هذه الدول وخاصة في الدول الإفريقية ولكن لم تكن الولايات المتحدة ترتاح لهذه القوة بسبب التنافس الأمريكي الأوروبي على خيرات القارة الإفريقية، ولأنها تفضل الناتو لتحكمها في إدارته وأنشأت عام ٢٠٠٧م، قوات القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا (USAFRICOM)، وحدث التحول في استراتيجية الناتو واهتمامه بالجنوب في قمة بروكسل ١٩٩٤م، وطرح حوار المتوسط واهتم في المرحلة الأولى (١٩٩٥-٢٠٠١م)، بمناقشة الصراع العربي الإسرائيلي وقضية العراق، وفي قمة واشنطن ١٩٩٩م، جرى الاتصال مع سفارات دول جنوب المتوسط على غرار تواصل الناتو مع دول شرق أوروبا للمشاركة في برنامج من أجل السلام (PFP)، وبقيت المشاركة

٦ أهداف للناتو من الحوار المتوسطي: مواجهة عدم الاستقرار والإرهاب والنووي وأمن الطاقة والهجرة والتنمية

على مستوى منخفض بسبب الخلافات بين دول الناتو حول حوار المتوسط بسبب اختلاف المصالح وتناقضها فبريطانيا وفرنسا مهتمة كلاهما بالمشاركة وألمانيا مترددة في الحوار المتوسطي، وجاء التحول المهم في اهتمام الناتو بالمتوسط بعد عام ٢٠٠٢م، وخاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وقد حدد سكرتير عام الناتو آنذاك الجنرال اللورد ستة أهداف للناتو من الحوار المتوسطي وهي تتمثل في احتمال عدم الاستقرار وانعكاسها على أعضاء الناتو وخاصة جنوب أوروبا ومواجهة الإرهاب والتعاون بين الدول العربية ودول الناتو والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل وأمن الطاقة وتدفقها والتعاون في مواجهة الهجرة من خلال المساعدة في مشاريع التنمية، وحدث التدخل في المتوسط لحلف الناتو عسكريًا عام ١٩٩٩م، في جمهورية يوغسلافيا، (كوسوفو) بسبب جرائم الصرب، وكان تدخلًا خارج نطاق الأمم المتحدة بسبب المعارضة الروسية والصينية، والهدف المهم للناتو من حوار المتوسط مشاركة إسرائيل في الحوار وهو تطبيع غير مباشر لأن بعض الدول العربية مشاركة في الحوار وليس لها علاقة مع إسرائيل، ولكن بقي التعاون من خلال الحوار منخفضًا وخاصة مع الدول العربية .

الناتو وقمة اسطنبول وتوسع العلاقات في الشرق الأوسط

أرادت دول الناتو توسيع علاقاتها، وهذا ما تم الإعلان عنه في قمة إسطنبول عام ٢٠٠٤م، حيث طرحت في القمة ثلاث مبادرات تمثلت في زيادة مستوى التعاون بين دول الناتو والشرق الأوسط في مجال المهمات والتدريب والتمارين المشتركة والثانية مبادرة التعاون بين دول الخليج العربي والناتو في مجال البعثات والتدريبات والمناورات والمبادرة الثالثة إنشاء أول بعثة للناتو في المنطقة، بعثة تدريب الناتو في العراق (NTM-1) واستمرت ٢٠٠٤-٢٠١١م، وكان هدفها تدريب ومساعدة قوات الأمن العراقية . كان أول تدخل للناتو في كوسوفو ثم تدخل الناتو عسكريًا في أفغانستان ٢٠٠١م، وتدخل الناتو عسكريًا في ٢٠١١م، في ليبيا تحت ذريعة حماية المدنيين ولكن كان الهدف إسقاط النظام الليبي وتم قتل العقيد القذافي، ومع أن النزاع في ليبيا كان نزاعًا داخليًا إلا أن مجلس الأمن الدولي كيف النزاع على إنه يشكل مساسًا بالأمن والسلم الدوليين مما يبرر استخدام القوة ضد النظام الليبي، وتطور علاقة الناتو بإنشاء القيادة الجنوبية للناتو ، المركز الجنوبي ومركزه في مدينة نابولي ٢٠١٧م، وتشمل مهامها الشرق الأوسط والقارة الإفريقية تحت القيادة المشتركة لقوات الناتو (AJFC)، وتم إعلان أهداف هذه القيادة في قمة بروكسل ٢٠١٨م، لربط تحالف الناتو مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني ومتابعة مراقبة التهديدات الإقليمية، وأكدت قمة الناتو على أن عدم الاستقرار وأزمات الشرق الأوسط تهدد أوروبا، وحدث تحول أكثر في قمة الناتو لندن ٢٠١٩م، فقد أكدت على ضرورة زيادة التعاون المشترك مع دول الشرق الأوسط بما فيها دول المغرب العربي والجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي وحدد ثلاثة أهداف لهذ التعاون : دعم قوة الردع والدفاع ضد التهديدات القادمة من الجنوب، والمساهمة في إدارة الأزمات في الإقليم ومشاركة الشركاء الإقليميين في الصمود غي مواجهة التهديدات للأمن والإرهاب، وتعلن قيادة الناتو في تصريحاتها أن مشكلات الشرق الأوسط تتمثل في الإرهاب والهجرة وسباق التسلح وعدم الاستقرار في اليمن وسوريا وخاصة بسبب تدخل إيران وروسيا في سوريا ودعم النظام السوري باعتبارهما تنافسا الناتو في المنطقة لأن هناك مصالح لدول الناتو في الشرق الأوسط من حيث سوق مهم لبيع الأسلحة، فخلال الفترة ما بين ٢٠١٤-٢٠١٨م، استوردت دول الشرق الأوسط نصف صادرات الأسلحة الأمريكية للخارج، و٦٠٪ من مبيعات الأسلحة البريطانية و٤٤٪ من المبيعات الفرنسية، وفي ظل هذا التنافس بين الدول الكبرى في الشرق الأوسط يعزز الناتو علاقاته مع دول المنطقة من خلال حوار المتوسط ومبادرات قمة إسطنبول والملاحظ أن قيادة الناتو لم تذكر أن إسرائيل عامل عدم الاستقرار في المنطقة، ولكن قرارات الناتو تواجه التحدي لأن قرارات المجلس الأعلى لشمال الأطلسي (NAC)، يجب أن تؤخذ بالاجماع ويمكن لأي دولة كبيرة أو صغيرة أن تعارض القرارات وتوقفها بالاضافة لعامل مهم ورئيس اختلاف المصالح بين دول الناتو ، تنافسها فيما بينها في الشرق الأوسط كالتنافس التاريخي بين فرنسا وبريطانيا، والولايات المتحدة وكليهما سواء في إفريقيا أو الدول العربية ومنطقة الساحل الإفريقي.

الناتو والتوسع شرق أوروبا والتدخل حول المتوسط

إن المشكلة الرئيسة وراء تأزم العلاقات الروسية مع الغرب هي توسع حلف الناتو وضم الجمهوريات السوفيتية السابقة إلى الحلف ، وأعتبرت روسيا التوسع تهديدًا خطيرًا ، واستغلت

الولايات المتحدة وحلفاؤها ضعف روسيا وأزمتها الاقتصادية في عهد يلستن (١٩٩١-١٩٩٩م) ، وكان وزير خارجية روسيا أندريه كوزيرف (١٩٩١-١٩٩٦م) يميل إلى توجه روسيا إلى المعسكر الغربي والتعاون معه، ولكن الدبلوماسي الروسي المخضرم يوجيني بريماكوف الذي تولى وزارة الخارجية خلفًا له (١٩٩٦-١٩٩٨م) ثم تولى رئاسة الوزارة (١٩٩٨-١٩٩٩م) كان معارضًا للتوجه غربًا والتوجه شرقًا ومعارضًا قويًا لتوسع الناتو وكان يتبنى مبدأ المثلث الاستراتيجي لمواجهة الغرب بالتعاون بين روسيا والصين والهند، وتعزيز علاقات روسيا الخارجية مع مختلف دول العالم واعتبر أورآسيا المجال الحيوي لروسيا، وعندما كان على متن الطائرة متوجهًا إلى الولايات المتحدة لبحث الأزمة اليوغسلافية وصله خبر بدء حلف الناتو بقصف بلغراد فأمر قائد الطائرة بالعودة مما أكسبه شعبية في روسيا ويعتبر الأب الروحي للسياسة الخارجية الروسية الحالية وفي ديسمبر ٢٠٢٢م، قال الرئيس بوتين مشيًا عليه "إن أفكار رجل الدولة البارز والمفكر يوجيني بريماكوف حول مستقبل النظام العالمي، استنادًا إلى تحليله العميق للعمليات الموضوعية والتوقعات العلمية، هي أشد ما يحتاج إليه العالم اليوم".

إن النخبة الروسية تعتبر أوكرانيا بالذات حيوية للأمن القومي الروسي ولن تسمح للناتو أن يكون على بوابة روسيا، فالرئيس الأمريكي جون كنيدي ، فرض حصارًا على كوبا عندما علم بوجود الصواريخ السوفيتية فيها ـ بما عرف بأزمة كوبا لأنها على البوابة الأمريكية، وبالتالي حدثت الصفقة بين خروتشوف وكنيدي بسحب الصواريخ الأمريكية جبتير Juppiter من تركيا سرًا مقابل سحب السوفييت لصواريخهم من كوبا، وقد نبه الخبراء والمسؤولون الأمريكيون من خطورة توسع الناتو شرقًا، فقد قدم خمسون من السياسيين والخبراء مذكرة للرئيس كلنتون حذروه من سياسة التوسع شرقًا ، بل قال مستشار الأمن القومي الأمريكي الراحل في عهد كارتر بريجنسكي إن روسيا لن تسمح للناتو بضم أوكرانيا لعضويته لأهميتها الاستراتيجية " بدون أوكرانيا وملايينها الـ ٥٢ من السلافيين ، فإن أي محاولة من جانب موسكو لإعادة بناء الإمبراطورية الأورآسية يمكن أن تقود إلى تورط روسيا منفردة في نزاعات طويلة " ونشطت الاستخبارات الغربية رغم التحذير في أوكرانيا وكان الهدف إضعاف روسيا وكشفت قواعد سرية للتجسس و ساعدت الاستخبارات الأمريكية بفوز فلاديمير زيلينسكي في الانتخابات الرئاسية وهو يهودي يحمل الجنسية الإسرائيلية، وكانت روسيا قد سيطرت على القرم ٢٠١٤م، وضمتها اليها لتأمين الوصول للبحر المتوسط لأهميتها الاستراتيجية الملاحية، ومع تطور الأحداث شنت روسيا الحرب على أوكرانيا فبراير ٢٠٠٢م، وشجعت الأوكرانيين من أصول روسية للانفصال في مقاطعاتهم وأخذت بعض دول الناتو وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا بإمداد أوكرانيا بالأسلحة، وتحذر روسيا حلف الناتو وتهدد باستعمال الأسلحة النووية التكتيكية في حالة التدخل المباشر علمًا بأن بعض دول الناتو لا ترغب في المشاركة في الأزمة الأوكرانية بسبب مصالحها فأوروبا لسنوات كانت تعتمد على الغاز الروسي، وتسعى واشنطن لحرب استنزاف لروسيا ولكن يؤكد معظم الخبراء أن روسيا ستكون الفائز في أي تسوية للأزمة الأوكرانية ؟

ويظهر ازدواجية المعايير الغربية في الموقف من أوكرانيا، بفرض الحصار على روسيا ومقاطعتها لدخولها الأراضي الأوكرانية وحشدت المنظمات الدولية والأمم المتحدة، ولكن عندما يتعلق الأمر بإسرائيل والاحتلال للأراضي العربية تتجاهل الولايات المتحدة ذلك وتستعمل كل نفوذها لعدم إدانة إسرائيل وتستخدم حق الفيتو ضد أي قرار في مجلس الأمن يتعلق بإدانة إسرائيل، والملاحظ أن تدخل الناتو يتركز بعد نهاية الحرب الباردة على جنوب المتوسط، خاصة الدول العربية والإسلامية من أفغانستان إلى ليبيا والعراق والتهديد بالتدخل في منطقة الساحل والصحراء، ولذلك هناك انفصام في تصرفات الناتو وسياسته العنصرية وعدم إدانته للإبادة الجماعية في فلسطين وأن يصرح الأمين العام للناتو ينس ستولتنبرج "أن إسرائيل لا تقف بمفردها" وتقوم الدول الأعضاء وخاصة الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا بتزويد إسرائيل بالسلاح والمعلومات الاستخباراتية وهذا يعكس ازدواجية الناتو في النظام الدولي بين الشمال والجنوب، بتبني السياسية البرجماتية العنصرية ويتجاهل قضايا الشعوب في إفريقيا وآسيا ويؤكد أن شعارات حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية شعارات للاستهلاك اذا تعلق الأمر بشعوب آسيا وإفريقيا .

الناتو ومنطقة الخليج العربي من خلال استراتيجية شاملة

ينظر حلف الناتو للتعاون مع دول مجلس التعاون من منظار استراتيجي عالمي، ففي حقبة الحرب الباردة كانت استراتيجية الحلف إقليمية في منطقة شمال الأطلسي لردع السوفيتي، ولكن بعدها أصبحت الاستراتيجية من إقليم المحيط الهادي –الهندي إلى غرب البحر المتوسط، شمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء وأصبح التنافس الدولي قويًا، روسيًا في منطقة الساحل بوجود قوات فاغنر وأيضًا وجود روسيا في سوريا والتنافس مع الصين، فالخليج العربي بموقعه وسط العقد في الأهمية الاستراتيجية، وكانت مبادرة قمة إسطنبول ٢٠٠٤م، لزيادة التعاون مع دول المنطقة العربية وخاصة مجلس التعاون الخليجي

وهي استراتيجية استمرارًا لاستراتيجية الحوار المتوسطي ١٩٩٤م، وانضمت أربع دول خليجية لمبادرة قمة إسطنبول (ICI) وهي الكويت والبحرين وقطر والإمارات، وكان للكويت علاقات متميزة مع حلف الناتو وتوجت العلاقة مع الناتو بإقامة المركز الإقليمي للناتو وفقًا لمبادرة إسطنبول (NATO-ICI Regional Centre) ومركزه الكويت عام ٢٠١٧م، ـ وكان الهدف التعاون الإقليمي والتدريب وإدارة الأزمات الإقليمية، ومنذ تأسيس المركز تم تدريب أكثر من ٢٥٠٠ شخص في البرامج التدريبية وفعاليات المركز وتم عقد ٤٨ برنامجًا تدريبيًا إضافة إلى ٤٠ فعالية تندرج ضمنها ورش العمل والمؤتمرات واجتماعات على مستوى السفراء والمناصب العليا العسكرية والمدنية بل ويشارك فيها من خارج دول الخليج للتدريب والبرامج .

وشاركت قوات الناتو في مقاومة القرصنة البحرية في سواحل القرن الإفريقي وخليج عدن والمحيط الهندي بناء على طلب الأمم المتحدة أغسطس ٢٠٠٩م، وقام الناتو بعملية درع المحيط لحماية السفن ورفع مستوى الأمن في المحيط الهندي، واستمرت عملية الدرع حتى ٢٠١٤م، ومع تراجع عمليات القرصنة في المحيط الهادي أنهى الناتو عملية درع المحيط في ديسمبر ٢٠١٦م، ولكنه استمر في مساعدة الدول المطلة على المحيط ببناء قواتها من أجل مقاومة القرصنة، وعقد الناتو اتفاقية تعاون مع دولة جيبوتي، ولذلك يجب النظر لتعاون الناتو مع دول الخليج بمنظار أوسع، فالمركز الإقليمي للناتو في نابولي يتولى الحوار والتعاون المتوسطي والمركز الإقليمي في الكويت يسعى لتحقيق أهداف قمة إسطنبول ، ولكن ينظر للتعاون مع الناتو من خلال مبدأ هيرميل Hermel Doctrine وزير خارجية بلجيكا السابق عندما قدم تقريرًا عام ١٩٦٧م، حول مستقبل ومهمات الناتو، أنها تقوم على استراتيجية الحوار والردع ، ويتجه الناتو للتعاون أيضًا شرقًا وهذا لا يعني ضم دول جديدة للناتو وإنما في التعاون السياسي والتعاون الأمني فقد أجرى الناتو مناورة بحرية مع اليابان لمقاومة القرصنة في سبتمبر ٢٠١٤م، في خليج عدن، وهي أول عملية تتم بينهما وبمشاركة مدمرة يابانية لمرافقة الناتو للسفن في سواحل القرن الإفريقي، وكان سكرتير عام الناتو قد وقع في مايو من نفس العام مع رئيس وزراء اليابان، اتفاقية الحوار السياسي والتعاون للمشاركة في العمليات الإنسانية والإنمائية ومقاومة القرصنة ، ويسعى الناتو بالإضافة إلى اليابان لتوسيع علاقته مع أستراليا وكوريا الجنوبية ونيوزيلندا بسبب اهتمام الناتو المتزايد بإقليم المحيط الهادي- الهندي Indo-Pacific Region ، والملاحظ أن سياسة الناتو تتفق مع الاستراتيجية الأمريكية على المستوى العالمي في مواجهة التنافس مع الصين وروسيا، ولكن الشلل الذي يصيب سياسة الناتو وقراراته أنها يجب حسب الميثاق أن تؤخذ بالإجماع ولا يمكن التوفيق بين ٣٢ دولة تتناقض مصالحها في أغلب الأحيان كما يظهر في أوكرانيا وحتى في الحرب على غزة ، وهذا ما عبر عنه جوزيب بوريل ممثل السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بقوله " يجب على أوروبا تلافي ازدواجية المعايير بشأن أوكرانيا وغزة في تطبيق القانون الدولي ومحكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية"" فالولايات المتحدة تؤيد أوكرانيا ومعها بريطانيا وألمانيا وفرنسا وترحب بقرار المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في جرائم روسيا ولكنها تنتقد محكمة العدول الدولية والمحكمة الجنائية الدولية عندما يتعلق الأمر بإسرائيل وهذه سياسية عنصرية تكشف زيف الديمقراطية الغربية، حتى وصل الأمر أن أعضاء في الكونغرس يهددون أعضاء المحكة الجنائية الدولية للقيام بواجباتهم ويتجسس عليهم الموساد الإسرائيلي ويهددهم. كما أن الانقسام بين دول الناتو ، يظهر بتحرك بعض الدول للاعتراف بالدولة الفلسطينية كما فعلت أيرلندا وإسبانيا والنرويج وتبعتهم سلوفينيا، ولا يتردد سكرتير الناتو بدعم إسرائيل لأنه يردد ما تمليه عليه واشنطن، وبشكل عام يفضل الناتو العلاقات الثنائية مع دول الشرق الأوسط وحتى لدول مجلس التعاون، ولكن مع اختلاف مصالح دول الناتو في المنطقة يصعب أن يحقق الناتو سياسة فعالة لعدم وجود الإجماع بين دوله ، وإن سياسة التكتلات الأجنبية المتعلقة بأمن الشرق الأوسط ثبت فشلها ، فبريطانيا هندست الحلف المركزي (حلف بغداد) الذي ضم بالإضافة لها كل من تركيا والعراق وباكستان والعراق (١٩٥٥-١٩٧٩م) ، ولكنه كان نقمة على العراق بسبب انقلاب ١٩٥٨م، ونهاية النظام فيه وأخرج العراق من التحالف وتكررت بنهايته فعليًا مع سقوط الشاه ١٩٧٩م، فأمن المنطقة يأتي من داخلها واليوم تظهر دعوة الناتو العربي ولكنها أيضًا تبقى شبه مستحيلة لتناقض المصالح، وأن التحديات لبعض الدول تأتي من داخلها كما أن نظرة التهديد الخارجي تختلف النظرة إليه بين دول المنطقة عدا عن انخفاض مستوى الثقة بين النخب السياسية باختلاف توجهاتها وقد يتحدد مستقبل الناتو وتحديد أهدافه مع نهاية الحرب الأوكرانية في ظل الانقسام الدولي والتعددية القطبية، وسيكون الشرق الأوسط في علاقاته وتركيبته مرتبط لما بعد الحرب على غزة، فالدول الكبرى والناتو بسبب تناقضاتها لم تستطع تحقيق الأمن البحري في البحر الأحمر وخليج عدن وحتى المحيط الهندي.

* أستاذ العلوم السياسية بجامعتي الملك عبد العزيز والحسين بن طلال سابقًا

التعليم العسكري قادر على إبقاء الشراكة بين الناتو والخليج مستمرة

مفتاح التعاون: التحالف البحري والجوي عبر منصات الاستخبارات لرصد نقل الأسلحة غير المشروعة

عشرون عامًا مضت على إعلان حلف شمال الأطلسي في يونيو ٢٠٠٤م، مبادرة إسطنبول للتعاون مع دول الشرق الأوسط، مع إعطاء الأولوية لدول مجلس التعاون الخليجي. والهدف هو عرض الشراكة لتعزيز بناء القدرات في قطاع الأمن البحري، وعمليات مكافحة القرصنة، وأمن الطاقة، وإجراء التدريبات البحرية المشتركة. ومن خلال تطوير المفهوم الاستراتيجي ورصد التهديدات يمكن التوصل إلى اتفاق متبادل لمواجهة المخاطر الأمنية في منطقة الخليج. تشكل المبادرة إطاراً يسعى الجميع من خلاله إلى تعزيز الشفافية والثقة المتبادلة بين الأعضاء، كما تمثل نقلة نوعية في أبعاد التعاون الأمني متعدد الأطراف بين دول الخليج ودول حلف شمال الأطلسي.

لواء د. محمد علام سيد

رؤية لما حققته المبادرة خلال ٢٠ عامًا

في يونيو ٢٠٠٤م، كان إطلاق مبادرة إسطنبول للتعاون بين حلف شمال الأطلسي ودول مجلس التعاون الخليجي بغرض تعزيز التعاون الأمني والاستشاري العسكري بين الطرفين. انضمت إلى المبادرة دولة الكويت وتبعتها مملكة البحرين ثم دولة قطر وأخيراً دولة الإمارات العربية المتحدة. وتشارك عمان والمملكة العربية السعودية والأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي في أنشطة مختارة في إطار المبادرة.

المبادرة لا تعني وجوداً عسكريا في المنطقة لحلف الناتو الذي يضم الآن ٣٢ دولة، وإنما تمهد للتنسيق والتعاون ونقل الخبرات لدعم وتطوير القدرات الأمنية والعسكرية للشركاء الخليجيين الأعضاء في المبادرة. ومن شأن اتفاقيات لتبادل المعلومات ونقل القوات أن يستفيد حلف شمال الأطلسي بأكثر مما تستفيد الدول الخليجية.

اقتصرت إنجازات مبادرة إسطنبول على تعاون بين الجانبين في برامج التدريب والتبادل الاستخباراتي لمواجهة الإرهاب ومخاطر الفضاء الإلكتروني. ومع شيوع الاضطرابات في الدول المجاورة لدول الخليج وتهديداتهم لأمنها وخاصة التدخلات الإيرانية وميليشياتها الإقليمية، اتجهت دول المجلس للاستفادة من خبرات حلف شمال الأطلسي في بناء الأجهزة الأمنية بالمناطق التي شهدت صراعات في أوروبا، والاستفادة من نهج تنسيق قواته، وتوزيعها لعدة أقسام بين قوات الرد السريع، وقوات الدفاع الأساسية، وقوات التعزيز، وقوات المهام المشتركة.

كان افتتاح المركز الإقليمي في الكويت كمركز للتعليم والتدريب بين حلف شمال الأطلسي وشركاء مبادرة إسطنبول للتعاون نتيجة لمسار طويل. وفي الذكرى الخامسة عشرة لتأسيس مبادرة إسطنبول للتعاون استضافت الكويت اجتماعًا موسعًا بين أعضاء مجلس حلف شمال الأطلسي والشركاء الخليجيين في المبادرة، أقيم في المركز الإقليمي وشارك في ممثلين عن السعودية وسلطنة عمان. وكان الهدف ترسيخ التعاون وتكثيف التنسيق لمواجهة التحديات المتعلقة بالإرهاب والأمن السيبراني.

مدى أهمية تفعيل المبادرة في الوقت الحاضر

يتطلع الجميع إلى ضمان وجود بنية أمنية دائمة في الخليج، لرعاية المصالح المشتركة التي يدعمها تواصل حلف شمال الأطلسي مع دول الخليج. ومن شأن الحملات الإعلامية وتبادل المعلومات والزيارات المشتركة بالتنسيق مع السلطات المحلية أن تسهم في تحسين تصور وفهم رؤية الحلف في المنطقة. كما يمكن عقد منتديات للنقاش حول قضايا الأمن والتعاون الإقليمي،

وبناء حوارات للثقافات بين دول الحلف والدول الأعضاء في المبادرة. يتوافق ذلك مع النظر فيما يتعين على الحلف تقديمه من خلال إنشاء مراكز مشتركة لمنع الأزمات، وتنسيق التعامل مع الكوارث ووضع خطط طوارئ للتدخل المحتمل في الخليج، وتعزيز بناء القدرات في قطاع الأمن البحري. وتتنوع مجالات الشراكة والتعاون بين الأمن البحري وعمليات مكافحة القرصنة، وأمن الطاقة، والتدريبات البحرية المشتركة. ويمكن لحلف شمال الأطلسي أن يساعد دول مجلس التعاون الخليجي على تطوير مفهومها الاستراتيجي، وحثها على مراجعة التهديدات ومن ثم التوصل إلى اتفاق متبادل بشأن المخاطر الأمنية في منطقة الخليج. وفي مقدور الدول الأعضاء في المبادرة أن تتبنى برنامج تعاون مع حلف شمال الأطلسي، مع اتباع نهج حذر في إعادة تشكيل الدفاع، ورفع مستوى المبادرة من شراكة تقوم على التعاون الثنائي البحت إلى شراكة مفتوحة للتعاون المتعدد الأطراف، وإدراج البعد السياسي في العلاقات بين الغرب ودول مجلس التعاون الخليجي التي يغلب عليها حاليًا توجه عسكري أمني.

أوجه الاستفادة لدول الشرق الأوسط ودول الخليج من المبادرة في المستقبل

سوف يحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الثلاثين للحوار المتوسطي والذكرى العشرين لمبادرة إسطنبول للتعاون، من خلال المنصات التي أقام الحلف معها شراكات، وهي الجزائر والبحرين ومصر وإسرائيل والأردن والكويت وموريتانيا والمغرب وقطر وتونس والإمارات العربية المتحدة. لقد عمل الكل معاً لعقود من الزمان لتلك المصالح الأمنية المشتركة التي تؤثر على المنطقة الأوروبية الأطلسية والبحر الأبيض المتوسط ومنطقة الخليج وما وراءها. كان التعاون على مر السنين مفيدًا للجميع في مجالات شملت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحة العبوات الناسفة المرتجلة، وإدارة الأزمات، ومكافحة الإرهاب، والاستعداد المدني. وأسهم حلف شمال الأطلسي بخبراته في قطاع الدفاع والأمن والتدريب والتعليم العسكري، فضلاً عن تعزيز قابلية التشغيل البيني للقوات العسكرية. وفي المقابل، ساعدت الدول الشريكة في تعميق تفهم الحلف للتحديات الأمنية الإقليمية. ومع انعقاد قمة حلف شمال الأطلسي في واشنطن، سيتفق زعماء الحلف على توصيات ملموسة لتكثيف العرض الأمني للشركاء، وضمان مستقبل للأمن المشترك أكثر فاعلية.

يشهد العالم اليوم انهياراً خطيراً في حالة الأمن تجاوزت الحدود الإقليمية إلى العالمية فالحرب الروسية / الأوكرانية سببت أضراراً لا توصف، وتخلق أكبر أزمة لاجئين في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. وتعمل أيضاً على ارتفاع أسعار

مستقبل مبادرة إسطنبول يعتمد على مستوى مشاركة الأعضاء وتصميمها على تجاوز خصوماتها وتجاوب النظام الإيراني وموقف الحلفاء الأوروبيين

المواد الغذائية والسلع الأساسية وتجعل العالم بيئة أكثر خطورة. كما يشكل الصراع المستمر وغياب الاستقرار في مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مصدر قلق كبير أيضاً. وما زالت الحرب دائرة في غزة، مع احتمالات التصعيد، وتتزايد الخطورة على الأمن البحري في البحر الأحمر. يضاف إلى ذلك أن الوجود المتزايد لروسيا والصين في مختلف أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يترك آثاره على أمن المنطقة. وتعمل بيكين على زيادة نفوذها الاقتصادي في إفريقيا، وتوسيع وجودها العسكري في المنطقة.

الاحتياجات الأمنية والعسكرية للمنطقة مع تزايد المخاطر الدولية والإقليمية

تقدم مبادرة إسطنبول للتعاون أنشطة متعددة من بينها: تقديم المشورة بشأن التحول الدفاعي والميزانية والتخطيط – التوافق في التدريبات العسكرية والتعليم والتدريب – مكافحة الإرهاب؛ – مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل – التعاون في مجال أمن الحدود؛ – التعاون في التخطيط للطوارئ المدنية. والمبادرة لا تهتم إلا بالعلاقات العسكرية داخل المنطقة، وهدفها الرئيسي هو التعاون في مجالات تقنية محددة.

تُعتبر مشاركة حلف شمال الأطلسي في الخليج عامل استقرار، ويشعر الحلف بأهمية التواجد هناك وإظهار استعداد جديد للعمل خارج المنطقة، وقد برز مجلس التعاون الخليجي باعتباره "شريكًا عمليًا" للمنطقة الأوروبية الأطلسية، ويتبنى الجانبان نهجاً متشابهاً في التعامل مع عدد معين من القضايا. فضلًا عن ذلك، فإن دول مجلس التعاون الخليجي من بين الدول الحليفة القليلة المستقرة في الشرق الأوسط العربي، وبالتالي فقد تكون شريكة مفيدة لحلف شمال الأطلسي. كما تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بدرجة كبيرة من الشرعية والدعم الشعبي، وقد أثبتت قدرتها على التكيف مع درجة كبيرة من المرونة في التعامل وفقاً للتطورات الجديدة. وقد أثمرت مبادرة إسطنبول للتعاون حتى الآن بعض الإنجازات المهمة، فقد توالى توقيع اتفاقيات لحلف شمال الأطلسي بشأن الأمن وحماية الموضوعات السرية مع الكويت وبعدها البحرين ثم الإمارات العربية المتحدة. وقبلت الإمارات والبحرين دعوة حلف شمال الأطلسي للانضمام إلى قوة المساعدة الدولية للاستقرار في أفغانستان. وعملت قطر والإمارات في عملية الحماية الموحدة في ليبيا، وأرسلت الإمارات ست طائرات F-16 وست طائرات مقاتلة من طراز ميراج أثناء التدخل، وقدمت قطر مساعدات عسكرية مباشرة للجماعات المتمردة من خلال شحنات من السلع ودعم الاتصالات. وقامت الإمارات بتعيين أول سفير لها لدى حلف شمال الأطلسي لتنشيط علاقاتها مع الحلف. كما طلبت أربع دول معدات مراقبة الحدود والمساعدة في إنشاء عمليات الأمن الداخلي المذكورة في وثائق مبادرة إسطنبول للتعاون. يعتبر التعاون في مجال مكافحة القرصنة ومجال مكافحة الإرهاب من المجالات الأكثر نجاحاً. وبالرغم من أن السعودية ليست عضوًا في مبادرة إسطنبول للتعاون فقد وقعت اتفاقيات تعاون في مجال مكافحة الإرهاب مع العديد من أعضاء حلف شمال الأطلسي بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإيطاليا وتركيا، فضلاً عن عُمان وإيران وإحدى عشرة دولة أخرى. وتعمل الإمارات والكويت والبحرين معاً على تطوير مهاراتها وقدراتها في مجال مكافحة الإرهاب. وقد استفادت عُمان، رغم أنها خارج المبادرة من المساعدات الأمنية الأمريكية لتعزيز قدرتها على مراقبة مضيق هرمز، فضلاً عن حدودها البرية، وخاصة مع اليمن. وتطالب قطر والسعودية والكويت والإمارات وعُمان بخبرة ومساعدة أمريكية أكبر في مجال الجرائم الإلكترونية. وفي حين تقوم قوة المهام البحرية العربية بدوريات على الساحل الجنوبي لدول مجلس التعاون الخليجي، تراقب عملية درع المحيط التابعة لحلف شمال الأطلسي نفس المنطقة بنحو ٤٠ سفينة حربية من جميع الدول. تستمر بنجاح دورة "التعاون الإقليمي لحلف شمال الأطلسي" في روما –وهي دورة على المستوى الاستراتيجي لمدة عشرة أسابيع– لأعضاء مبادرة إسطنبول للتعاون وكذلك المملكة العربية السعودية، وحاليًا لدى حلف شمال الأطلسي اتفاقيات لتبادل المعلومات الاستخباراتية مع الكويت والبحرين والإمارات.

لا تزال بعض العقبات التي تحول دون النجاح الكامل لمبادرة إسطنبول للتعاون قائمة، ومن هذه العقبات: – التصورات السلبية لحلف شمال الأطلسي باعتباره ذراعاً عسكرية للسياسة الأمريكية؛ – غياب السعودية وعمان عن المبادرة؛ – الافتقار إلى رؤية استراتيجية مشتركة وخاصة فيما يتعلق بإيران والعراق واليمن؛ – تفضيل الاتفاقيات الثنائية مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا بدلًا من حلف شمال الأطلسي؛ استمرار الصراع الفلسطيني وتردد البعض في الانخراط في الصراع العربي الإسرائيلي؛ – التنافس بين القوى العظمى داخل حلف شمال الأطلسي على صفقات الطاقة ومبيعات الأسلحة وبرامج

تتطلب الاستراتيجية الأمنية الفعالة لمكافحة التهديدات البحرية استثمارًا إضافيًا في الموارد البحرية وتكامل وثيق للموارد المتاحة

التعاون النووي المدني؛ - أثر تخفيضات الميزانية المالية لحلف شمال الأطلسي والتكلفة المرتفعة لبرامج الدفاع على الحد من الأنشطة المتاحة في إطار المبادرة.

تستضيف الدول الثلاث الأولى في المبادرة وسلطنة عمان قواعد عسكرية أمريكية، وتوفر الإمارات للبحرية الفرنسية قاعدة في العاصمة، وقعت الكويت اتفاقيات دفاع مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا، ووقعت قطر اتفاقيات دفاع مع فرنسا وتستضيف القيادة المركزية الأمريكية، ووقعت الإمارات اتفاقيات دفاع مع فرنسا والمملكة المتحدة.

تفعيل المبادرة في ضوء تغير المعطيات الدولية والإقليمية

ووفقًا لبعض الآراء، فإن قائمة مبادرة إسطنبول للتعاون غنية وواسعة للغاية. ومن المرجح أن تحدد مفاوضات تكاملية للجميع داخل المنطقة مجالات التعاون في مكافحة الإرهاب والتعاون الدفاعي وأمن الحدود والأمن البحري. ورغم أن مجلس التعاون الخليجي تأسس في سياق التهديد الإيراني والعراقي المحتمل، وأن مبادرة إسطنبول للتعاون انطلقت في إطار الخطط العالمية والإقليمية لحلف شمال الأطلسي، الذي أشار أيضاً في وثيقته إلى إيران باعتبارها تهديداً خارجياً لدول مجلس التعاون الخليجي، فإن دول الخليج وإيران لا تسعى إلى حل عسكري في أزمة محتملة بين إيران ومجلس التعاون، لأن الجانبين يدركان أن هذا النوع من التصعيد أو الخيار العسكري من شأنه أن يجلب عواقب سلبية. وحتى الآن، أنشأ حلف شمال الأطلسي مجلس التعاون الخليجي مع الاتحاد الروسي، وحوار حلف شمال الأطلسي مع الهند، والحوار المتوسطي مع سبع دول متوسطية، وعلاقات جيدة مع أربع دول في المحيط الهادئ، فلماذا إذن لا ينشئ منصة للتفاوض والحوار مع إيران؟ لقد تحول حلف شمال الأطلسي من منظمة عسكرية بحتة إلى جهة فاعلة دبلوماسية وعسكرية في العلاقات الدولية الاستراتيجية خلال العقود الماضية. ولا تزال الولايات المتحدة مترددة في إقامة اتصال مع إيران بشكل فردي.

برامج ومساعدات في التأهيل والتدريب والتعليم العسكري

يشكل التعليم العسكري عامل تغيير للتحول من نقل التكنولوجيا إلى اكتساب وتعزيز الخبرات البشرية المحلية. ويُعدُّ التعليم العسكري في العلاقات بين الناتو ودول الخليج، هو الناقل الأكثر فعالية للتعاون. وقد أظهرت مبادرة إسطنبول للتعاون، الدور الأكبر لبرامج الشراكة والتعاون الفردية وخاصة في مجال التعليم والتدريب العسكري. على مستوى التعليم العسكري، نظم المركز الإقليمي تدريبًا يتعلق بأمن الطاقة، ويربط بين أمن الحدود والأمن البحري. التدريب موجه نحو الهدف ويركز على الحاضر، في حين أن التعليم العسكري موجه نحو المعرفة، ويهدف إلى بناء الثقة الدائمة والوعي الثقافي. كان التعليم العسكري هو الخيط الأحمر القادر على إبقاء الشراكة بين الناتو والخليج حية على الرغم من السياق العاصف في الشرق الأوسط. فسمح بتقليل الخلافات السياسية ووفر التعاون العملي والترابط الثقافي، كما وجهت دورة التعاون الإقليمي الناجحة لحلف الناتو. ولا ينبغي التقليل من شأن دور التعليم العسكري، كمحرك قوي لبناء الثقة.

هناك العديد من البرامج بما في ذلك التدريبات العسكرية، منها حضور مقررات عن العمليات في كلية الناتو في ألمانيا ومقررات استراتيجية في كلية الناتو الدفاعية في إيطاليا. تُقدّم هذه الكلية مقرراً عن التعاون الإقليمي شارك فيه عدد كبير من ضباط الناتو والجيوش الشرق أوسطية. يستضيف المركز الإقليمي التابع لمبادرة إسطنبول للتعاون في الكويت، ضباطاً من الناتو ودول الخليج من خلال مقررات تعليمية وتدريبية تركّز على الشؤون الأمنية مثل الأمن البحري وأمن البنى التحتية للطاقة، أو الأمن السيبراني، ويقدّم المركز برامج قصيرة الأمد يحضرها مشاركون من دول مجلس التعاون الخليجي. وشملت برامج الناتو التدريبية والتعليمية في الشرق الأوسط مجال الدبلوماسية الدفاعية من خلال إنشاء شبكات دولية جديدة من القادة العسكريين.

إضافةً إلى ذلك، فيما تسعى المنظمات الإقليمية في الشرق الأوسط مثل جامعة الدول العربية أو مجلس التعاون الخليجي إلى بناء هيكليات عسكرية مشتركة، تساعد برامج الناتو الضباط العرب على استيعاب طبيعة العمل الدفاعي المتعدد الأطراف على نحو أفضل. ويتيح لهم ذلك تعزيز التعاون التشغيلي بينهم. كذلك قدّم الناتو نموذجاً يُحتذى لمجلس التعاون الخليجي، فقد شكّلت لجنة الناتو العسكرية وكلية الناتو الدفاعية مرجعيتَين استخدمهما مجلس التعاون الخليجي لتصميم قيادته المشتركة والكلية الدفاعية.

التعليم العسكري قادر على إبقاء الشراكة بين الناتو والخليج حية على الرغم من السياق العاصف في الشرق الأوسط

رفع جاهزية القوات المسلحة في المنطقة حفاظًا على الاستقرار والأمن

في سبيل تعزيز الدفاعات الجماعية لابد من بناء قدرات دفاعية جوية وصاروخية متكاملة للحماية من أية هجمات معادية من الصواريخ الطوافة والصواريخ الباليستية، والأنظمة الجوية المأهولة وغير المأهولة. وسيكون التحدي الذي تواجهه دول الخليج هو تأمين المجالين الجوي والبحري ضد التهديدات التقليدية والناشئة فضلًا عن التعامل مع التهديدات غير المتماثلة (asymmetric). وتتمثل المفاتيح الرئيسية لذلك في توفير المعدات العسكرية القابلة للتشغيل البيني، ونظام التدريبات على المدى الطويل، ولابد من الانفتاح على الجميع سواء الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أو الصين وروسيا. ولابد من الإشارة هنا أن الدفاعات الصاروخية تحتاج أن تكون متعددة الطبقات في إطار إقليمي وأن تمثل أنساقًا متتالية تجعلها فعالة ضد مجموعة التهديدات الجوية والصاروخية. كما أن هناك ضرورة لوجود شبكة من الدفاعات أرض/جو، وآليات لتنسيق القتال الجوي وتبادل المعلومات الاستخبارية والمراقبة والاستطلاع (Intelligence, Surveillance and Reconnaissance, ISR""). ويدعم ذلك اتفاقيات بين دول الخليج للسماح بالإنذار المبكر وإعادة توجيه الأنظمة ضد الهجمات المحتملة التي تكتشفها دولة ما، والاستثمار في مجموعة متنوعة من أنظمة الدفاع الجوي لتمثل أجزاءً من بنية متكاملة.

يتطلب الدفاع الجوي والصاروخي المتكامل استخدام الدول لنظام مشترك ضد التهديدات الجوية التقليدية مثل الطائرات والمروحيات والمُسَيَّرات، والصواريخ بأنواعها. ومع تزايد المَدى والأعداد وتنوع أشكال الهجوم وتطور القدرات المعادية، تواجه الأنظمة الدفاعية الوطنية اتخاذ ترتيبات دفاعية أوسع، تتعلق بالتغطية الجغرافية والفجوات في المعلومات والاستخبارات. ومن شأن النظام المتكامل أن يجعل دول المنطقة أكثر فعالية ضد أية هجمات محتملة.

إن التضامن الدبلوماسي لمثل هذه البنية يمكن أن يساعد في ردع الهجمات. ستواجه أي دولة معتدية نظاماً دفاعياً لشبكة إقليمية تعتمد فيه دول الخليج على بعضها البعض للحصول على إنذار أفضل وأكثر حداثة، واستخبارات، وأجهزة، وقدرات للدفاع ضد أي هجوم. وستعمل مثل هذه الشبكة المتكاملة أيضًا على الإعداد لحماية مواطنيها والبنية التحتية الحيوية بشكل أفضل حال نشوب صراع مستقبلي في المنطقة.

تثبيت أمن الممرات المائية وطرق الملاحة البحرية، وإنهاء أزمات الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي

تتطلب أية استراتيجية أمنية فعالة لمكافحة التهديدات البحرية استثمارًا إضافيًا في الموارد البحرية والتكامل الوثيق للموارد المحدودة المتاحة في أي وقت. وتبرز أهمية زيادة المنصات البحرية ودمجها بشكل أفضل، وتنسيق جهود إنفاذ القانون والتحليلات في جميع أنحاء المنطقة. سيعالج هذا انتهاكات القانون الدولي ويتيح زيادة التواصل بين أجهزة الأمن الداخلي، ويسمح لها بتبادل المعلومات، والمساعدة في تحديد اتجاهات الجريمة المنظمة، وخلق سبل للتدريب لتحقيق معايير مهنية أعلى في مجال إنفاذ القانون. إن إنشاء مقر مشترك لدعم إنفاذ القانون من شأنه أن يضع المنطقة في وضع أفضل لمواجهة التهديد الذي تفرضه أنشطة الانتشار النووي. إن مفتاح هذا التعاون هو بناء وعي التحالف بالمجال البحري والمجال الجوي من خلال منصات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع المتكاملة "ISR"، ورصد عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة بحرًا وجوًا. يقيم حلف شمال الأطلسي علاقات تنظيمية مع ١٠ دول عربية، ٦ منها من الحوار المتوسطي، و٤ دول من مبادرة إسطنبول للتعاون؛ ويتواصل حلف شمال الأطلسي مع جامعة الدول العربية ومع الاتحاد الإفريقي.

التعاون في أنشطة التدريب والتأهيل

استضافت كلية دفاع الحلف في روما ضباطًا من القوات المسلحة للدول الأعضاء في المبادرة للدراسة والتدريب، ولتأهيلهم وتطوير قدراتهم العسكرية في مجالات أمن الحدود وإدارة الأزمات ومواجهة تهديدات أسلحة الدمار الشامل. وتُقدّم هذه الكلية مقرراً عن التعاون الإقليمي شارك فيه عدد كبير من ضباط من الناتو والجيوش الشرق أوسطية. ويُشكّل التعليم والتدريب العسكريان حجر الزاوية في السياسة الإقليمية لحلف الناتو. يشارك متدربون من الأوسط في برامج للتدريبات العسكرية، ومقررات عن العمليات في كلية الناتو في ألمانيا.

ويستضيف المركز الإقليمي في الكويت ضباطاً من الناتو ودول الخليج من خلال مقررات تعليمية وتدريبية تركّز على

يتطلع الجميع لوجود بنية أمنية دائمة في الخليج لرعاية المصالح المشتركة يدعمها تواصل "الناتو" مع دول الخليج

الشؤون الأمنية مثل الأمن البحري وأمن البنى التحتية للطاقة، والأمن السيبراني. قدّم المركز عددًا من البرامج القصيرة حضرها مشاركون من دول مجلس التعاون الخليجي. وقد جرى تدريب عدد كبير من الضباط العراقيين، لا سيما في مجال إدارة الأزمات.

لقد تكللت برامج الناتو التدريبية والتعليمية في الشرق الأوسط بالنجاح بصورة أساسية في مجال الدبلوماسية الدفاعية من خلال إنشاء شبكات دولية جديدة من القادة العسكريين. كما تسعى المنظمات الإقليمية في الشرق الأوسط مثل جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي إلى بناء هيكليات عسكرية مشتركة، وتساعد برامج الناتو الضباط العرب على استيعاب طبيعة العمل الدفاعي المتعدد الأطراف على نحوٍ أفضل.

خاتمة

تواجه البنية التحتية للطاقة والبحرية في دول الخليج العربي تحديات متزايدة بسبب التهديدات الهجينة، ويحدث هذا بينما تستثمر في مشاريع ضخمة طويلة الأجل تتطلب مستويات عالية من توفير الأمن. ويمثل المتمردون الحوثيون في اليمن تهديدًا متزايدًا، ولا تزال الحرب الدائرة في غزة تنذر بكوارث عاصفة. من المأمول تعزيز توسيع مبادرة إسطنبول، بانضمام السعودية وعمان. وإذا أمكن تحقيق الاستقرار في اليمن، فقد يكون مرشحًا هو الآخر للعضوية على المدى الطويل. ويفيد مواصلة الحوار مع إيران باعتبارها جهة فاعلة رئيسية ينبغي إدراجها في أي بنية أمنية دائمة في الخليج، والمطلوب تعزيز الشفافية والثقة المتبادلة بين أعضاء المبادرة. إن مستقبل مبادرة إسطنبول للتعاون سيعتمد بالتأكيد على مستوى مشاركة الدول الأعضاء وتصميمها على تجاوز خصوماتها، وتجاوب النظام الإيراني لعروض مشاركة السلام والأمن، وعلى موقف الحلفاء الأوروبيين الذين تتعارض مصالحهم في بعض الأحيان.

* أكاديمي، جمهورية مصر العربية

٢٠ عامًا لمبادرة إسطنبول للتعاون: الإنجازات والتطلعات

يمكن لدول مجلس التعاون تحقيق الفوائد من المبادرة عبر الدخول في حوارات جادة ككتلة واحدة

من سمات المجتمع الدولي على مدى التاريخ تشكيل التحالفات بناء على احتياجات الدول وتوجهاتها وطريقة إدارتها لعوامل القوة وتغطية نقاط الضعف والقصور لديها. وتظهر مع تقدم الوقت مدخلات طارئة على المشهد تؤدي إلى تغيرات بنيوية على التحالفات وإلى تغيرات في توجهاتها وفي أهدافها، هذه المدخلات قد تبقي وتقوي الحلف وقد تضعفه أو تنهيه لنهاية الغرض الذي قام من أجله كما حدث لحلف وارسو.

عندما هددت النازية العالم الغربي بالتحديد وانطلقت ماكينات السيطرة الألمانية شرقًا وغربًا دخل الاتحاد السوفيتي على خط المواجهة حين بدأ التهديد النازي يطاله كما طال الدول الغربية على حد سواء، تعاضد الاتحاد السوفيتي مع الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للتخلص من العدو المشترك ألمانيا النازية وقد كان، حيث انتصر الحلفاء وأوقعوا بالألمان هزيمة لم تقم لهم بعدها قائمة.

العميد الركن. سعد بن سليمان الشهري

لم يطل الود كثيراً بين المنتصرين وما لبثت نوايا المتحالفين الأقوياء حتى تكشفت عن مطامع السيطرة وفرض النفوذ وخاصة من جانب الاتحاد السوفيتي الذي كان يبشر بمد الشيوعية على كل ما تستطيع أذرعه الوصول له في أوروبا وخارجها.

كانت هذه إرهاصات نشأة حلف شمال الأطلسي (الناتو) الحلف الدفاعي لمجموعة من الدول الغربية ضد التغول الشيوعي المتسارع في شرق أوروبا خاصة ثم في باقي دول العالم.

كانت نشأة الحلف بداية تنبع من فكرة جوهرية تتضمن منع فرص نشوء نزاع جديد في أوروبا بعد الخسائر المادية والبشرية الهائلة في الحرب المنتهية للتو لكن هذه الفكرة سرعان ما تحورت لتكون بمثابة الضمان الواقي لدول أوروبا وغيرها من تمدد الشيوعية طوال فترة الحرب الباردة حتى انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١م.

كانت بداية الحلف بتوقيع ١٢ بلدًا بالموافقة على الانضمام للحلف وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وتتابعت معظم دول أوروبا بالانضمام للحلف حتى إن مجموعة من دول أوروبا الشرقية التي كانت تحت سطوة الاتحاد السوفيتي وعضوية حلف وارسو الحلف المضاد لفكرة الناتو نفضت عن نفسها ولاءاتها القديمة وانخرطت في الحلف حتى وصل مجموع أعضائه إلى ٣٢دولة حتى الآن.

خلال مسيرة الحلف كانت المهمة الرئيسية المصرح عنها هي الدفاع عن أي دولة عضو في الحلف وحمايتها ضد أي عدوان خارجي وتشكلت هذه المهمة عبر الزمن لعدة أشكال فمن مواجهة الشيوعية في الحرب الباردة إلى مواجهة الإرهاب ثم التدخل في عدة دول تحت ذريعة نشر الديموقراطية وكان التدخل في عدة دول هو الترجمة الفعلية لتلك التغيرات مثل التدخل العسكري بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في كوريا في الخمسينات من القرن الماضي ثم التدخل في كوسوفو في التسعينات ثم التواجد في أفغانستان وأخيراً ليبيا.

كانت لحلف الناتو شراكات خارج دول الناتو أملتها عليه الظروف لدول أو مجموعات لا تستطيع وليس أولوية أن تكون عضواً في الحلف لكن الحلف يقوم بعمليات أو يقدم مساعدات عسكرية أو إنسانية لتلك الدول أو تفرض عليه المصلحة التواجد على خارطة تلك الدول إما للدعم أو التعاون أو التدخل القسري أحياناً. ومن تلك الشراكات إعلان مبادرة إسطنبول للتعاون ٢٠٠٤م، بين الناتو ودول الشرق الأوسط أو ما يدعونه الشرق الأوسط الكبير مع التركيز على دول الخليج العربي ربما لوجود شراكات مسبقة مع بقية الدول كدول البحر المتوسط. وتضمنت ديباجة المبادرة وفقاً لموقع حلف الناتو الرسمي نفسه أسباب عقد هذا المبادرة ورؤيتهم للتعاون المنشود وتوضيح بالخطوط

العريضـة للتعهـدات والالتزامات التي سـيقوم بها الحلف تجاه تلك الـدول أو يحصل عليـه منها.

بنـاء علـى هذه المبـادرة أعلنت أربع دول خليجية بشـكل منفرد الانضمـام للمبادرة وهـي الكويت والإمارات العربيـة المتحدة وقطر والبحريـن فيما لـم تعلن المملكة العربية السـعودية وسـلطنة عمان الانضمـام حتـى الآن، تلى ذلك تعيين سـفراء أو منـدوبين من تلك الـدول في مقـر الحلف في بروكسـل كمـا تم افتتاح مقـر للحلف في الكويـت كتثبيت لـدور الحلف علـى الأرض عام ٢٠١٧م.

تهتـم المبادرة بالتخطيط الدفاعي وإعـداد الميزانيات الدفاعية ومكافحـة الإرهـاب ومنـع انتشـار الأسـلحة النوويـة والجاهزيـة المدنية.

يعمـل الناتـو بالمثل مع دول أخـرى مثل الحوار المتوسـطي كما يقـدم دعماً لوجسـتياً بطلب من الحكومة العراقيـة منذ عام ٢٠١٨ م، يتضمن المسـاعدة في هيكلة القطاعـات الأمنية والتدريب.

دول مجلـس التعـاون الخليجـي تعيـش حالـة تجانـس عاليـة منـذ تأسـيس المجلـس ١٩٨١م، سياسـياً واقتصاديـاً واجتماعيـاً ولـم يكـن الجانب الأمنـي والعسـكري غائبـاً عن اهتمـام المجلس فتمت الكثير مـن الاتفاقيات لتوحيد وتقريب الممارسـات الدفاعية والأمنيـة وترجـم ذلـك بإنشـاء قـوات درع الجزيـرة كقـوة دفاعية مشـتركة دورهـا الدفاع عـن أي عضو من أعضـاء المجلس يتعرض للتهديد.

خلال عمـر المجلـس منـذ تأسيسـه إلـى الآن مـرت عليـه منعطفـات وتحديـات صعبة منها الحرب العراقيـة الإيرانية والغزو العراقـي للكويـت ١٩٩٠م، ثـم الغـزو الأمريكـي للعـراق ٢٠٠٣م، وأحـداث ما يسـمى بالربيع العربـي ٢٠١١ م، هـذه الأحداث ألقت بظلالهـا كذلـك علـى تشـكيل قـوات درع الجزيـرة ووضعتـه على المحـك في اختبـارات عديـده كمـا غيـرت نظـرة أصحـاب القرار لطريقـة بنـاء تلـك القـوة وإدارتها.

تقـوم كل دولـة مـن دول المجلـس بالتزاماتهـا تجـاه المجلـس وأعضائـه بمـا في ذلـك المسـاهمة في قـوات درع الجزيـرة فيمـا تمـارس حقها السـيادي في التخطيـط لقواتها الأمنية والعسـكرية بمـا في ذلـك بنـاء قواتهـا المسـلحة وعقـد الاتفاقـات الدولية بما فيهـا الاقتصادية والعسـكرية.

بالنظـر إلى حلـف الناتو فـإن المملكـة العربية السـعودية منذ تأسيسـها لـم تشـأ الدخـول في تيـارات الاسـتقطاب الحاد بين الأطـراف الدوليـة فأعلنـت الحياد في الحـرب العالميـة الثانية ثم أعلنـت عـن موقفهـا الواضح مـن الحرب البـاردة بين المعسـكرين الشـرقي والغربـي بانضمامهـا إلى حركـة عدم الانحيـاز ١٩٦١م.

تقـوم الـدول الأعضـاء لمجلـس التعاون وعلـى رأسـها المملكة العربيـة السـعودية بالتعامل مع الدول الغربية بشـكل مسـتقل عن مظلـة الناتـو كاتفاقيـات التـزود بمنظومـات الأسـلحة والتدريـب وإسـناد القـوات بمـا في ذلك أكبر تجربـة تعاون في تاريـخ المنطقة

السعودية لم تدخل في تيارات الاستقطاب فأعلنت الحياد في الحرب العالمية الثانية وانضمت لحركة عدم الانحياز خلال الحرب الباردة

حين قامت المملكة العربية السعودية بالاستعانة بالقوات الأجنبية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبتفويض أممي لردع القوات العراقية وتحرير دولة الكويت بعد الغزو العراقي لها عام ١٩٩٠م.

تضمنت بنود مبادرة إسطنبول للتعاون وفقاً للموقع الرسمي للناتو نفسه على نوع التعاون المراد القيام به بين الأطراف العديدة لدول الخليج العربي مع الناتو كطرف مقابل حيث تمت الإشارة إلى أهمية مراعاة أولوية إيجاد حل دائم للصراع الفلسطيني الإسرائيلي امتدادًا لخارطة الطريق المعدة من اللجنة الرباعية الدولية، والهدف لهذا التعاون هو نشر الأمن والاستقرار في أرجاء المنطقة مع مراعاة الارتباطات المتعددة والمبادرات الأخرى والعضويات التي تنتمي لها دول الخليج ، كما يمكن من خلال هذه المبادرة الحصول على دعم عملي ضد التهديدات والمساعدة في مجال التدريب وإعادة هيكلة المؤسسات الأمنية، كما تضمنت بعض التحديدات والتقييد حيث لا تعبر هذه الاتفاقية بأي حال من الأحوال بأنها مقدمة للتفاوض للانضمام إلى الحلف أو مجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية أو الشراكة من أجل السلام ولا يمكن أن تعتبر وسيلة للحصول على ضمانات أمنية .

وبعد مضي ٢٠ عاماً على المبادرة فإنه لا تظهر على السطح أي آثار ذات قيمة حقيقية بقيمة السمعة العالية للحلف حيث حضرت المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان بعض اجتماعات المبادرة التي عقدت لاحقاً لكنها لم تنضم إليها وفي المقابل لم يقدم الحلف للدول المنضمة للمبادرة سوى حزم من البرامج المساندة في التدريب فيما لا زالت التهديدات الإيرانية وتدخلاتها تذهب يميناً وشمالاً وتظهر جلية في العراق وسوريا ولبنان واليمن كما تظهر بطريقة أو بأخرى في الأحداث الداخلية في دول أخرى كما حدث في البحرين ٢٠١١ م، ولم يحرك الناتو ساكناً وقد ألزم نفسه بداية بعدم تقديم ضمانات أمنية . ولا زال التعاون الثنائي بين الدول الخليجية منفردة والدول الكبرى المصدرة للتكنولوجيا والسلاح منفردة أيضاً تحظى بقيمة أعلى واهتمام أكبر من التعاون مع منظمة دفاعية تصب جل اهتمامها لحماية أعضائها كأولوية.

بالعودة إلى سنة إبرام هذه المبادرة نراها نشأت في توقيت مأزوم بعد أحداث ١١سبتمبر والغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق وما تلاهما من الأحداث الإرهابية في كثير من الدول ومن ضمنها المملكة العربية السعودية كما تبعها في فترة لاحقة ما يسمى بالربيع العربي وحالة الفوضى السياسية والثورات الشعبية التي انتشرت في كثير من الدول العربية تحت دعوى محاربة الاستبداد والجمود ودعم الديموقراطية كان من نتائج هذه المرحلة التدخل الإيراني الصريح في أكثر من دولة عربية وتضعضع بعض الأنظمة السياسية في بعض الدول وانتقالها من حالة التماسك إلى حالة الفوضى والضعف وانتقال بعض الدول إلى تصنيف الدول الفاشلة فما الذي يمكن للناتو تقديمه لتجنيب الدول المنضمة للمبادرة آثار الأحداث الكبرى المحيطة بدول الخليج من كل جانب .

لكن مهما كانت النتائج متواضعة فهذا لا يعني التخلي بسهولة عن مثل هذه الفرصة للتعاون حيث يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي تحقيق الفوائد المرجوة من هذه المبادرة عبر الدخول في حوارات جادة ككتلة واحدة ممثلة في أمانة مجلس التعاون الخليجي حيث أن المجلس لديه القوة العسكري المشتركة المثلة في قوات درع الجزيرة ولديه من الإرث والتجارب الكثير وبما أنه قوة عسكرية تعتمد في العمليات والتدريب والمهام على مقاصد مجلس التعاون وحماية أعضائه فإنه يشابه بطريقة أو بأخرى فكرة الناتو وبالتالي فتوظيف فكرة الاستفادة من تجارب الناتو في العمليات الحقيقية التي خاضها طوال تاريخه وفي التدريب وفي تسهيل الدعم اللوجستي أثناء التدريب والعمليات الحقيقية يمكن أن يعود بالنفع على إعداد هذه القوة .

مبادرة إسطنبول بوضعها الراهن بحاجة إلى مراجعتها من الأطراف المستفيدة والحث على التعديلات التي لا تمس بالضرورة رؤية الحلف لدوره لكن تشجع على تعديل العمل على الأرض والأهداف التي يمكن تحقيقها لدول مجلس التعاون وتغليب دور ورؤية المجلس ككتلة موحدة بدلاً من العمل كأطراف منفردة مع الحلف.

بالطبع ينبغي قبل الذهاب لهذا الرأي تقييم المبادرة بشكل موضوعي من قبل الجهات المتخصصة في أمانة مجلس التعاون الخليجي وفي حكومات الدول المعنية من أجل الوصول إلى القرار الذي من شأنه إفادة دول مجلس التعاون بالجملة، أيضاً يجب الإنصات العميق لرأي الاستراتيجيين والمخططين العسكريين في قيادات القوات لدول المجلس ومراجعة الدراسات من قبل الأجهزة المعنية بالدفاع والأمن والاستخبارات للوقوف على مكامن القوة والضعف لكل بلد وبناء الاحتياجات بناء على ذلك وترجيح ذلك على المظاهر السياسية التي قد تجنح للاستعراض والمجاملات .

طالما أن منظومة عمل حلف الأطلسي وفقاً لنص المواد

التي بني عليها هذا الحلف لا تلزمه بتقديم خدمات دفاعية إلا لأعضاء الحلف فليس من المنطق أن نلزمه بما لم يلزم به نفسه، ولكن بالإمكان على كل حال الإفادة من تجربة الحلف الثرية على مدى ٧٥ سنة لبعض الخدمات الأخرى ومحاكاة ما يمكن من تجربة الحلف في إدارة قواته التي تأتي من مصادر مختلفة باختلاف البلدان المكونة له فدول مجلس التعاون الخليجي تحتاج لإسناد منظومة قواتها المتمثلة في قوات درع الجزيرة وقيادة القوات البحرية التي أنشأت على غراره ، كما تحتاج للتحديث المستمر لأنظمة القيادة والسيطرة لتحسين إدارة العمليات المشتركة لقوات درع الجزيرة أو أي عمليات أو تدريب مشترك . يتطلب ذلك أيضًا تحسين إجراءات استدعاء القوات من البلدان العضوة في المجلس وتحركاتها وزيادة فاعليتها ورفع كفاءتها .

ومع كل ذلك لا يمنع من بحث ما يمكن أن يقدمه الناتو من دعم عسكري مباشر أو تعاون أمني أو استخباراتي بحكم قدراته العالية إذا كان ذلك تحت مظلة وموافقات الأمم المتحدة ووفقاً للقانون الدولي.

دائماً وأبداً وفي كل المجالات يستخدم المثل العربي (ما حك جلدك مثل ظفرك) حيث تظل الكوادر البشرية المؤهلة بشكل عال في المجال الدفاعي والأمني وفي مستويات التخطيط المختلفة والتي تعمل مع قيادات سياسية وتنظيمية كفؤة كذلك وبكل تناغم، هذا المكون من شأنه رصد واقع دول المجلس وقياس احتياجاتها ومراجعة الاستراتيجيات وتنفيذ الخطط بشكل فعال، ويقيس بدقة احتياجاتنا للانخراط في التحالفات المختلفة بما يخدم منظومة مجلس التعاون وأعضائه على حد سواء. فالذهاب للتحالفات والتعاون مع الأطراف الخارجية من الأفضل أن ينبع من إرادة ورؤية من الداخل مبنية على الحاجات الفعلية قبل أن يكون استجابة لدعوات من الخارج.

يمكن في الوضع الراهن تحسين وتعظيم الفوائد لمبادرة إسطنبول للتعاون بين الناتو ودول مجلس التعاون الخليجي عن طريق الإفادة من التدريب في كليات الناتو العديدة، وبما أن بعض دول الخليج العضوة في المبادرة قد سارعت مبكراً للاستفادة من هذا الجانب فمن المحتم لتتحقق الفائدة الكبرى أن يتم التوسع في ذلك مع الأخذ بعين الاعتبار أن تشمل الاستفادة من التدريب للكوادر العسكرية والأمنية على مستوى القيادات وما يماثلهم أو يعلوهم في إدارات الدولة المختلفة من الدبلوماسيين والمخططين والتنفيذيين.

دول مجلس التعاون الخليجي تبوأت مراتب متقدمة بين دول العالم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأصبحت بفعل سياساتها الناضجة والطموحة مضرب الأمثال للانطلاق والتقدم وتحقيق قيمة عالية في كل المجالات حيث تحقق اقتصاداتها أرقاماً إيجابية سنة بعد سنة كما أنها رقماً لا يمكن تجاوزه في كثير من الأحداث الدولية وهي تسهم إسهامات جليلة مع أعضاء المجتمع الدولي والمنظمات الأممية والخاصة في الدعم الإنساني للشعوب المنكوبة في الأزمات والكوارث حول العالم.

وسيكون قيمة مضافة لدول الخليج العربية أن تعزز من تعاونها مع الناتو أو أي منظمة دولية أخرى بما يحقق مصالحها هي أولاً وبما يعزز من قيمتها في المجتمع الدولي وبما يمكن أن يكون نافذة للاستفادة من تجارب الدول المختلفة والمنظمات في ممارسة أعمال الدفاع الوطني والقيادة والسيطرة ومواجهة الأزمات والمخاطر.

موقف المملكة العربية السعودية كان واضحاً منذ البدايات

المبادرة لا تؤدي للانضمام للناتو أو مجلس الشراكة الأوروبية أو الشراكة من أجل السلام ولا وسيلة للحصول على ضمانات أمنية

عبر عنه وزير الخارجية السعودي الراحل الأمير سعود الفيصل في افتتاح ندوة الناتو ودول مجلس التعاون الخليجي، التعاون ضمن إطار مبادرة إسطنبول، التي عقدت في الرياض حيث أشار إلى تطلعات المملكة من هذه المبادرة وتحفظاتها كذلك وتشرح كلمته ربما أسباب عدم انضمام المملكة لها إلى الآن حيث عبر عن تقدير المملكة توجه الناتو للتعاون مع دول المنطقة بما فيها دول الخليج العربية، معتبرًا أن "التعاون في مجالات تبادل المعلومات والخبرات والتقنيات المرتبطة بمكافحة الإرهاب وأمن الحدود وإدارة الكوارث ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وتبادل النصح والمشورة في مجالات التخطيط والتدريب والإدارة المالية بين الأجهزة المعنية يظل موضع ترحيبنا دائما". إلا أن هذا الترحيب بهذا التعاون ليس شيكًا على بياض وإنما "لابد أن يستند إلى احترام سيادة الدول وخصوصيات مجتمعاتها وخياراتها السياسية والفكرية". وعلى الرغم من الترحيب الحذر من جانب المملكة لهذه الدعوة، فإن الأمير سعود الفيصل أكد على أن توظيف الرياض لـ"مختلف إمكانياتها لخدمة القضايا العربية والإسلامية هو واجب عليها يسعدها القيام به ولم يعرف عنها أنها سخرت ذلك لتحقيق منافع خاصة أو لاكتساب امتيازات إقليمية على حساب الدول الأخرى ولا يمكنها مهما بلغت التضحيات أو تكررت الإساءات أو تنامت المزايدات أن تنأى بنفسها عن هموم أمتها أو أن تكون محايدة إزاء ما تتعرض إليه من مصاعب وتحديات". وأشار إلى أن "المحددات العالمية تشكل المجموعة الثالثة من مكونات سياساتنا الخارجية وهي تلك المرتبطة بتفاعلنا الإيجابي عالميًا في سبيل ترسيخ قواعد الشرعية الدولية والقانون الدولي". ولذلك فقد عبر الأمير سعود الفيصل عن الأمل في أن يكون هذا النوع من التعاون جزءًا من الأمم المتحدة في المستقبل.

* محلل في الشؤون العسكرية ـ المملكة العربية السعودية

مبادرة إسطنبول بين الأهداف الأطلسية والاحتياجات الأمنية الخليجية

ضرورة إعادة النظر في مضامين المبادرة على ضوء المستجدات الأمنية في الخليج

ضمن استراتيجيته خلال حقبة ما بعد انتهاء الحرب الباردة سعى حلف شمال الأطلسي" الناتو" لتأسيس عدة شراكات في مناطق مختلفة من العالم رأى أنها تحتوي على مصالح حيوية لدوله الأعضاء ومن بينها مبادرة إسطنبول للتعاون التي أطلقها الحلف خلال قمته في مدينة إسطنبول خلال الفترة من ٢٨-٢٩ يونيو٢٠٠٤م، متضمنةً عدة مجالات للتعاون الأمني والعسكري بين الحلف ودول الشرق الأوسط الموسع على أن تبدأ بدول الخليج العربي والتي انضمت أربع منها بالفعل للمبادرة، ومع أنه من المعتاد أن تستقبل منطقة الخليج العربي عبر تاريخها مبادرات أمنية من جانب القوى الكبرى والمنظمات الدولية فإن التساؤل الرئيسي الذي أثير- ولايزال- ما هي القيمة المضافة التي تضمنتها مبادرة الحلف لدول الخليج والتي لديها بالفعل شراكات أمنية متميزة مع دوله الأعضاء؟

د. أشرف محمد كشك

تساؤل محوري يرتبط به تساؤلات أخرى حول ظروف إطلاق المبادرة وما حققته من نتائج ومتطلبات تطويرها وجميعها ستكون محاور لهذه الورقة.

ظروف إطلاق مبادرة إسطنبول عام ٢٠٠٤م ومضامينها

دأب باحثو العلوم السياسية على الربط بين المبادرات الأمنية وظروف إطلاقها وهذا منطق صحيح، فالقرارات الاستراتيجية ترتبط بالبيئة التي تعمل فيها على نحو وثيق ففي أعقاب عام ٢٠٠٣م، لوحظ ترويج مراكز الفكر الغربي لمفهوم" الشرق الأوسط الكبير أو الجديد "وكان ذلك نتيجة للغزو الأمريكي للعراق آنذاك والذي روجت تلك المراكز بأنه بعد الإطاحة بالنظام العراقي سيكون العراق نموذجاً للتحول الديمقراطي في المنطقة ومن ثم ووفقاً لهذا التفسير فإن المبادرة هي الإطار السياسي والأمني لوضع تلك المفاهيم موضع التطبيق تحت مظلة الشراكة مع الناتو، والتي ربما رأى الحلف أن بؤرة التفاعلات المحورية هي منطقة الخليج ولذا عن قصد يجب أن تبدأ بالخليج، ففي الفقرة (٣٧) من البيان الختامي في قمة إسطنبول المشار إليها تضمنت الآتي" لقد قررنا اليوم تقديم التعاون لمنطقة الشرق الأوسط الأوسع من خلال إطلاق "مبادرة إسطنبول للتعاون". وتقدم منظمة حلف شمال الأطلسي هذه المبادرة إلى البلدان المهتمة في المنطقة، بدءًا ببلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لتعزيز العلاقات الثنائية ذات المنفعة المتبادلة، وبالتالي تعزيز الأمن والاستقرار. وتركز المبادرة على التعاون العملي حيث يمكن للناتو أن يضيف قيمة، لا سيما في مجالي الدفاع والأمن. وهذه المبادرة متميزة عن المبادرات الأخرى التي تشارك فيها جهات فاعلة دولية أخرى، ولكنها تأخذ في الاعتبار وتكمل هذه المبادرات"، وتعكس تلك الفقرة وبوضوح الإطار الجغرافي للمبادرة وهو الشرق الأوسط الموسع بالرغم من عدم تحديد ذلك المفهوم ولكن البدء بالشراكة مع دول الخليج العربي والهدف هو تقديم قيمة مضافة في مجالي الأمن والدفاع دون تحديد ذلك المفهوم أيضاً ،مع التأكيد على أن دور الحلف يعد مكملاً لا منافساً للأدوار الدولية الأخرى التي تضمنت مبادرات مماثلة، وقد يكون لذلك التفسير وجاهته إلا أنه على الجانب الآخر لابد من الأخذ بالاعتبار أن دول الخليج العربي من بينها دول صغرى ومن خياراتها الأمنية تأسيس شراكات مع القوى الكبرى والمنظمات الدفاعية مثل الناتو بما يعنيه ذلك من التقاء المصالح تكاملاً لا تضارباً بين أهداف الحلف واحتياجات دول الخليج العربي، حيث تضمنت المبادرة ستة مجالات أمنية وهي

١-تقديم استشارات في مجال الإصلاحات الدفاعية وميزانية الدفاع والتخطيط والعلاقات المدنية العسكرية.

٢-تشجيع التعاون العسكري-العسكري في تبادلية التشغيل

من خلال المشاركة في مناورات عسكرية معينة.

٣-مكافحة الإرهاب من خلال تبادل المعلومات والتعاون البحري.

٤-المساهمة فيما يقوم به الحلف من أعمال لمواجهة التهديدات التي تمثلها أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

٥-تشجيع التعاون حيثما يكون ملائماً وحيثما تكون هناك فائدة يضيفها الناتو في مجال أمن الحدود وخاصة فيما يتعلق بالإرهاب والأسلحة الخفيفة ومكافحة عمليات التهريب غير الشرعية.

٦-تشجيع التعاون في مجال التخطيط لحالات الطوارئ المدنية.

وربما تكون تلك المجالات أو بعضها هي مضامين شراكات دول الخليج العربي ذاتها مع الدول الكبرى أعضاء الحلف من خلال التعاون الثنائي ولكن شراكة الناتو تختلف من عدة جوانب أولها: أن التعاون مع الدول الراغبة في الانضمام إلى تلك المبادرة هو أمر اختياري فلكل دولة مطلق الحرية في اختيار ما يناسبها من مجالات التعاون، وثانيها: اختيار الحلف مجالات يمكن أن يقدم فيها قيمة مضافة في الأمن لإدراكه أن هناك شراكات أخرى قدمت تعاوناً مماثلاً، وثالثها: المنفعة المتبادلة فالحلف ليس ميكروسوفت الأمن العالمي ولكنه يدعم قدرات الدول وفي الوقت ذاته يحقق منافع لدوله الأعضاء، ومع أن الغموض اكتنف بعض مفاهيم المبادرة ولكن الحلف قد حدد منذ البداية أن تطور الشراكة ضمن تلك المبادرة لا يعني تأهيل الدول الشريكة لنيل عضوية الحلف، كما أن صيغة التعاون هي ٣٢+١ أي الحلف ككل مقابل كل دولة على حدة ولا يمكن لأي دولة الاستفادة مما تحصل عليه دولة أخرى من الحلف، إلا أن الجدل والنقاش قد استمر حول الأهداف الحقيقية للمبادرة وكان ذلك مثار اهتمام كاتب تلك السطور خلال دعوته للعمل كموجه أكاديمي ضمن تمرين إدارة الأزمات بكلية الدفاع بحلف الناتو بروما على مدى عشر سنوات متتالية وكانت الإجابة من مسؤولي الحلف هي" نساعدكم لتساعدوا أنفسكم" بما يعنيه في النهاية الحفاظ على مصالح دول الحلف.

رؤى دول الخليج العربي لمبادرة إسطنبول

انطلاقاً من أن الشراكات الدولية أحد الخيارات الأمنية للدول الصغرى فقد لوحظ ترحيب أربع من دول مجلس التعاون بالمبادرة والانضمام إليها خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٥م، وهي البحرين، والإمارات، والكويت، وقطر فيما بقيت كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان خارج إطار المبادرة حتى الآن، وقد سبق انضمام تلك الدول زيارات متبادلة مع مسؤولي الناتو وكذلك تنظيم بعض المؤتمرات التي استهدفت في مجملها تبادل وجهات النظر حول مضامين وآفاق تلك الشراكة

بقاء السعودية وعمان خارج المبادرة حتى الآن يحد من تطورها على نحو فاعل بالنظر لثقل الدولتين داخل منظومة مجلس التعاون

الجديدة، وقد لوحظ تبايناً في وجهات نظر دول الخليج حتى تلك التي انضمت للمبادرة ويمكن إجمالها في ثلاث نقاط أولها: أن لدى الدول الخليجية الأربع قناعة تامة بطبيعة التحولات التي طرأت على طبيعة ودور حلف الناتو بحيث أصبح لديه خبرات أمنية متنوعة يمكن لدول الخليج الاستفادة منها كدول صغرى ترى أن الشراكات الدولية هي صمام الأمان للحفاظ على توازن القوى الإقليمي وتلك هي المعضلة الأمنية المزمنة للدول الصغرى، وثانيها: في ظل ارتباط دول الخليج العربي باتفاقيات أمنية مع القوى الغربية الكبرى بعد حرب تحرير دولة الكويت عام ١٩٩١م، فإنها تعتبر أن تلك الاتفاقيات هي جوهر علاقاتها بالدول الغربية ومن ثم فإن دور حلف الناتو يمكن أن يكون مكملاً لإطار التعاون الثنائي بغض النظر عما يقدمه الحلف من أوجه تعاون، وثالثها: يمكن تفسير تباين مواقف الدول الأربع التي انضمت للمبادرة بالنظر لعمومية مجالات التعاون وعدم شمولها كافة المجالات ولكن ربما تتطور المبادرة مستقبلاً لتشمل أمن الطاقة الذي لم يرد صراحة في المبادرة وكذلك التعاون في المجال العسكري بما يحقق توازن القوى، وعلى الجانب الآخر كانت لكل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان مبرراتها في عدم الانضمام للمبادرة، فالمملكة وفقاً للتصريحات الرسمية حول المبادرة كانت تريد المزيد من المعلومات حول أهداف المبادرة ،كما أنها تريد إبعاد المنطقة عن التحالفات، أما سلطنة عمان فإضافة إلى سياسة الحياد التي تنتهجها السلطنة فإنها تفضل تطوير العلاقات الثنائية مع القوى الكبرى ولا تريد أن تكون سياساتها الإقليمية موجهة ضد هذا الطرف أو ذاك مع التركيز على تطوير منظومة مجلس التعاون.

مبادرة إسطنبول للتعاون: حصاد عشرين عاماً

عكست السنوات التي تلت إطلاق مبادرة إسطنبول اهتماماً كبيراً من الحلف والدول الخليجية الأربعة الشريكة للتعرف على سبل تفعيل مضامين المبادرة فكانت المؤتمرات سواء في مقر الحلف أو في دول الخليج والتي تناولت قضايا عديدة كان من بينها أمن الطاقة بالرغم من أنها قضية لم ترد صراحة في بنود المبادرة الست، ولكن وبشكل أكثر تحديداً فقد أسفرت المبادرة عن توقيع اتفاقيات بشأن حماية وتبادل المعلومات الأمنية بين حلف الناتو والكويت عام ٢٠٠٦م ، ومع البحرين ٢٠٠٨م، ومع الإمارات عام ٢٠٠٩م، ومع قطر عام ٢٠١٨م، وجميعها اتفاقيات أمنية وليس ذات طابع عسكري، فضلاً عن اتفاقية المعابر بين الحلف ودولة الكويت عام ٢٠١٦م وتتضمن عبور قوات الناتو من أراضي دولة الكويت لدولة أخرى على ألا يتم استخدام الاتفاقية لدعم هجوم عسكري ينطلق من الأراضي الكويتية ويتم تجديد تلك الاتفاقية كل خمس سنوات، بالإضافة لإجراء الحلف مناورات عسكرية استضافتها دولة الكويت خلال الفترة من ٤-٩ نوفمبر ٢٠٠٨م وقد تضمن السيناريو النهائي لتلك المناورات مكافحة تهديدات الأمن البحري، ومع أن المناورات المشتركة هي رسالة ردع فإن الأمين العام للحلف آنذاك جاب هوب دي شيفر قال رداً على سؤال بشأن دور الحلف في تأمين منطقة الخليج العربي " ليس للحلف دور في تأمين منطقة الخليج العربي حيث أنه وفقاً للبند الخامس من اتفاقية واشنطن فإن الحلف ملتزم بأمن واستقرار الدول الأعضاء فقط"، من ناحية أخرى كان لبعض دول الخليج أعضاء مبادرة إسطنبول مساهمات في دعم العمليات العسكرية للحلف في كل من أفغانستان وليبيا وكان ذلك نموذجاً لوضع البند الثاني من المبادرة في مجال التشغيل البيني موضع التطبيق الفعلي.

ومع أهمية مجالات التعاون الأمني والعسكري المشار إليها بين الجانبين قد كان للأمن الناعم نصيب من ذلك التعاون من خلال الدورات الدراسية التي التحق بها عدد من العسكريين والمدنيين من دول الناتو والدول الشريكة فعلى سبيل المثال خلال الفترة من ٢٠٠٩ وحتى ٢٠٢٠م، شارك حوالي ٦٠٠ فرد من الجانبين في تلك الدورات والتي استهدفت زيادة قدرات هؤلاء الأفراد من خلال تعزيز التفكير الاستراتيجي وإدارة الأزمات، ولاشك أن ذلك الاحتكاك المباشر بين عناصر من الناتو وشركائهم من دول الخليج العربي كان له تأثير في بناء جسور للتفكير المشترك في مجال التعاون الأمني والدفاعي بالنظر لاختلاف العقيدة العسكرية لدى الجانبين وربما اختلاف أولوياتهما أحياناً، من ناحية أخرى فإن قرار دول الخليج العربي الست بما فيها تلك التي خارج المبادرة تأسيس كليات للدفاع الوطني أو تطوير القائمة منها قد استند في جزء منه على خبرات أفراد القوات المسلحة من دول الخليج الذين التحقوا بدورات تدريبية في كلية الدفاع بحلف الناتو بروما.

وخلال مسيرة التعاون بين حلف الناتو ودول الخليج كان هناك حرص أطلسي على تطوير تلك الشراكة أو بمعنى آخر الدفع بها نحو المأسسة ومن ذلك إعلان الحلف في يناير ٢٠١٧م، افتتاح المركز الإقليمي لحلف الناتو ومبادرة إسطنبول في الكويت

والذي استهدف تقديم مقررات تعليمية ودورات تدريبية لأفراد عسكريين ومدنيين من الحلف ودول مبادرة إسطنبول حول قضايا تهم الجانبين مثل الأمن البحري وأمن البنى التحتية للطاقة والأمن السيبراني وإدارة الأزمات، ففي التقرير السنوي للحلف عام ٢٠١٩م، تضمن أن المركز الإقليمي للحلف بالكويت استضاف ١٠٠٠ مشارك من مبادرة إسطنبول و٢٠٠ خبير من دول الحلف واستهدفت كافة الدورات واللقاءات تبادل الخبرات في القضايا السابق الإشارة إليها، الجدير بالذكر أن آلية تفعيل بنود مبادرة إسطنبول بالنسبة لكل دولة خليجية على حدة تتم من خلال برامج الشراكة والتعاون الفردي بين الحلف وكل دولة ومدتها ثلاث سنوات، كما أنه لكل دولة من دول المبادرة بعثة دبلوماسية لدى الناتو وقد تكون هي ذاتها بعثة الدولة لدى بروكسيل، من ناحية ثانية كانت هناك زيارات متبادلة على مستوى مجلس التعاون ككل وحلف الناتو من خلال أمينا عام المنظمتين.

وبوجه عام فإن مبادرة إسطنبول والتي تتضمن مجالات متعددة ومتنوعة للتعاون الأمني والعسكري قد استهدفت في الوقت ذاته تعميق الفهم المشترك بين الجانبين من خلال الحوار الاستراتيجي المستمر وكانت النتيجة المنطقية هي إتاحة الفرصة لدول الخليج للوصول إلى قائمة كبيرة من مجالات التعاون في ظل التحديات الأمنية المشتركة التي تواجه الجانبين وفي هذا الإطار قال ينس ستولتنبرج الأمين العام للحلف "لقد بات عالمنا مكاناً لا يمكن التنبؤ بأحداثه ومجرياته والطريقة المثلى للتعاون مع حالة الريبة التي تخيم عليه هو البقاء في وضع الاستعداد والاستمرار في تعزيز الروابط بين قواتنا وقدرتها على التعاون والعمل معاً، كما يتوجب علينا أن نعمق مشاورتنا السياسية" ومع أهمية الفوائد التي جنتها دول الخليج العربي من مبادرة إسطنبول وهي عديدة فإن خبرات حلف الناتو الأمنية مهمة لدول الخليج ومنها هيكل قوات الحلف ذاته والتي تتكون من قوات الرد السريع وقوات الدفاع الأساسية وقوات التعزيز وهو ما يمكن الاستفادة منه في تطوير هيكل القيادة العسكرية المشتركة لدول الخليج العربي.

آليات تعظيم الفائدة من مبادرة إسطنبول

لاشك أن البيئة الأمنية التي أطلقت فيها المبادرة تختلف وبشكل جذري عن تلك الحالية ، صحيح أن التهديدات الأمنية التي تضمنتها المبادرة مهمة ولكن الآن توجد قائمة كبيرة للتهديدات الأمنية لدول الخليج العربي منها تهديدات الأمن البحري وخاصة توظيف التكنولوجيا الحديثة لتهديد السفن التجارية في باب المندب والبحر الأحمر مع الأخذ في الاعتبار أن بعثة الناتو البحرية "درع المحيط" التي أرسلها الحلف لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال عام ٢٠٠٨م، ضمن الجهود الدولية آنذاك ارتكازاً على القرارات الأممية قد غادرت في عام ٢٠١٦م، تجاه البحر الأسود وفقاً لأولويات الحلف الأمنية، صحيح أن الحلف لم يكن بعيداً عن إعلان مواقف محددة تجاه تهديدات الأمن البحري ومن ذلك " إصدار الحلف والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بياناً مشتركاً في ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٣م، يدين "تهديد الحوثيين للحقوق والحريات الملاحية في ظل الهجمات في البحر الأحمر" وغيرها من التصريحات الأطلسية حول تهديدات الملاحة البحرية إلا أنه ليس للحلف تواجد بحري لردع تهديدات الأمن البحري في الخليج العربي، من ناحية وفي ظل تسارع جهود دول الخليج العربي للتحول نحو مفهوم الحكومة الإلكترونية فإن التهديدات السيبرانية تعد تحدياً هائلاً لتلك الدول ومن ثم فإن التساؤل المثار هو هل يمكن للحلف

دعم إحدى دول الخليج العربي حال تعرضها لهجوم سيبراني شامل ؟ وإذا كانت الإجابة بلا وفق القيود التي تفرضها المادة الخامسة من ميثاق الحلف فإن التساؤل حول سبل تطوير مضامين مبادرة إسطنبول بحيث تشمل ذلك المجال وأخيراً فإن التهديدات الراهنة سواء الأمن البحري أو غيره تفرض على دول الخليج تطوير مجال إدارة الأزمات والكوارث وخاصة البحرية منها وهو مجال للحلف خبرات متميزة فيه سواء على مستوى الدورات التدريبية النظرية أو المستوى العملي.

معوقات تطور مبادرة إسطنبول

مع أهمية النتائج التي تحققت لدول الخليج العربي من مبادرة إسطنبول فإنه بلا شك لم تصل إلى مستوى طموح دول الخليج العربي وربما الناتو ذاته ويعود ذلك إلى رؤية واضعي المبادرة لتطورها وهي التي أشار إليها الدكتور مصطفى علوي في مؤلف له بعنوان" استراتيجية حلف الناتو تجاه الخليج العربي" حيث حدد ثلاثة مسارات لتلك المبادرة وهي استراتيجية الطموح المتواضع ومضمونها مشاركة الحلف في مجال الأمن الناعم فقط من خلال الاستشارات والتدريبات ولكن عيوب تلك الاستراتيجية افتقارها إلى تعهدات أمنية ملزمة، أما الاستراتيجية الثانية فهي استراتيجية الطموح الكبير وتتضمن تحفيز دول أخرى من غير أعضاء المبادرة للانضمام إليها من خلال صفة" الشريك المضاف" من خارج الناتو ودول الخليج وتستهدف في النهاية تأسيس منتدى أمني إقليمي لدول المنطقة ولكن هناك صعوبة في تأييد كل دول الخليج وكذلك دول الحلف لها، وما بين هذا وذاك الاستراتيجية الوسيطة وهي الشراكة التي تفضي إلى الخروج من صيغة ٣٢+١ إلى الإطار المتعدد الأطراف أي الكل مقابل الكل، ولكن يلاحظ أن مبادرة إسطنبول بعد مرور عشرين عاماً قد انتهجت المسار الأول دون سواه، من ناحية ثانية فإن استمرار غموض المفاهيم مثل القيمة المضافة للأمن وغيرها يجعل من الصعوبة بمكان تطورها نحو آفاق أرحب ومن ثم تظل إطاراً للتنسيق والتشاور أكثر من كونها تتضمن التزامات أمنية على الأقل من جانب الحلف كمنظمة دفاعية مهمة بالنسبة لدول الخليج العربي الصغرى، من ناحية ثالثة فإن دول الخليج العربي هي جزء لا يتجزأ من إطار إقليمي وآخر شرق أوسطي تتفاعل معه تأثراً وتأثيراً فهناك النفوذ الإقليمي لإيران وهناك سعي الجماعات دون الدول لتوظيف التكنولوجيا العسكرية على نحو سيء لاستهداف المنشآت الحيوية لدول الخليج العربي، وهناك تهديدات أمن الطاقة وحالة عدم الاستقرار الإقليمي عموماً والتي يمكن للحلف الإسهام فيها بما ينعكس على شراكته مع دول الخليج العربي، ولكن تدرك دول الخليج في ذات الوقت قيود عمل الناتو خارج أراضيه بالإضافة للصراع الأطلسي-الروسي نتيجة الحرب في أوكرانيا وحالة التداخل بين عضوية الناتو والاتحاد الأوروبي حيث توجد ٢٣ دولة لديها نفس العضوية في المنظمتين.

خلاصات الورقة

١- تعد مبادرة إسطنبول إحدى الخبرات الأمنية المهمة لدول الخليج العربي في شراكاتها الدولية ولقد استفادت منها بقدر ما أتاحه لها حلف الناتو وفي وضوء احتياجاتها الأمنية دون أن يرقى ذلك إلى مستوى تعاون دفاعي على غرار الشراكات الأمنية الثنائية مع أعضاء الحلف.

٢- هناك حاجة لإعادة النظر في مضامين المبادرة في ضوء المستجدات الأمنية التي تواجه دول الخليج العربي ولم ترد في المبادرة ولا يعني ذلك استدعاء الناتو عسكرياً للخليج، ولكن من منظور ممارسة قدر أكبر من الردع بالتوازي مع دور الحلف تجاه بناء قدرات دول الخليج العربي.

٣- الحاجة لحوار استراتيجي سنوي بين الحلف والشركاء من دول الخليج لمراجعة مسار الشراكة ومتطلباتها في ضوء استراتيجية الحلف الجديدة تجاه الجنوب عموماً والتي أثارت تساؤلات حول موقع دول الخليج العربي منها وربما تكون قمة الحلف في واشنطن يوليو ٢٠٢٤م، فرصة سانحة لإعادة تقييم مسار مبادرة إسطنبول.

٤- القراءة الاستراتيجية الراهنة تعكس احتدام التنافس الدولي تجاه الشرق الأوسط والخليج من خلال أجندتين الأولى روسية تتضمن مبيعات أسلحة والسعي للتواجد في مفاصل الأمن القومي لتلك المنطقة من خلال مثلث يتضمن قاعدة بحرية في سوريا وأخرى في السودان وطموحات بتواجد في شرق المتوسط، وأجندة صينية تتضمن تعزيز شراكات إقليمية ضمن مبادرة الحزام والطريق وما بين هذا وذاك تثار تساؤلات حول الدور المتوقع لحلف الناتو.

٥- إن بقاء كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان خارج إطار المبادرة حتى الآن يحد من تطورها على نحو فاعل بالنظر لثقل الدولتين داخل منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

* مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية والدولية بمركز البحر ين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات"

هل مبادرة إسطنبول٢٠٠٤ جزء من الأمن الزائف؟!

الناتو يسعي للقيام بدور بديل لمجلس الأمن ودعم المشاريع الغربية وخدمة إسرائيل

لأنه البلد المسلم الوحيد في هيكل المبادرة ولأن المبادرة تحمل اسم إسطنبول توقعنا أن تكون تركيا هي مركز الثقل لجسر التعاون الخليجي في مبادرة إسطنبول ، لكن مبدأ "تصفير الخلافات" -وهو سياسة خارجية اعتمدتها تركيا في أوائل العقد الأول من القرن ٢١، وتهدف إلى تقليل النزاعات مع جيرانها وتعزيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية معهم- مبدأ "تصفير الخلافات" تراجع أمام غريزة الضباع الإقليمية في الفكر التوسعي لصانع القرار في أنقرة، وشهد المبدأ الكثير من التحديات والانحرافات مثل الربيع العربي الذي أدى إلى تعقيد سياسة "تصفير الخلافات"، حيث اضطرت تركيا لاتخاذ مواقف صعبة أثرت على علاقاتها مع بعض الدول الخليجية ضمن مبادرة إسطنبول للتعاون. كما كان لتركيا موقف غير محايد في الأزمة الخليجية مما أثر سلباً على مبدأ "تصفير الخلافات". وهذا ما أصاب المبادرة في مقتل وأبعد اكتمال دول الخليج في عضويتها.

د. ظافر محمد العجمي

مبادرة إسطنبول: ظروف قيامها

الرؤية الاستراتيجية هي مخرجات عصف ذهني لتحقيق أهداف يصعب تحقيقها راهناً عبر خطوات زمنية مرنة. ومنذ عقدين لم يخف حلف شمال الأطلسي في رؤيته أن دول الخليج ودول الناتو تواجه الأخطار والتهديدات نفسها التي تؤثر في أمن الجانبين مما أوجب التقرب، فانطلقت المبادرة في قمة إسطنبول في يونيو ٢٠٠٤م، لتعزيز التعاون الأمني بين الناتو ودول الشرق الأوسط، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي (GCC). وجاءت هذه المبادرة في سياق مجموعة من الظروف والتحديات الدولية والإقليمية التي دفعت الناتو إلى السعي لتعزيز علاقاته مع دول المنطقة. ومن تلك الظروف تنامي التهديدات الأمنية العالمية والتحديات الإقليمية في الشرق الأوسط، وأهمية منطقة الخليج استراتيجيًا، ورغبة دول الخليج في تعزيز قدراتها الأمنية والدفاعية من خلال التعاون مع القوى الكبرى والمنظمات الدولية. في وقت توجه الناتو نحو توسيع نطاق شراكاته خارج نطاق عضويته التقليدية، بهدف تعزيز الأمن العالمي والاستقرار.

مبادرة إسطنبول: الأهداف

مبادرة إسطنبول للتعاون (Istanbul Cooperation Initiative - ICI) التي أطلقتها منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في قمة إسطنبول عام ٢٠٠٤م، تهدف إلى تعزيز الأمن والاستقرار من خلال التعاون مع دول الشرق الأوسط الكبير، وبالأخص دول الخليج. وقد تم وضع الأهداف الرئيسية لهذه المبادرة والتي تشمل

١. - تعزيز الأمن الإقليمي: بالعمل على تحسين الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والخليج من خلال التعاون الدفاعي والأمني.

٢. - بناء القدرات الدفاعية: عبر مساعدة الدول المشاركة في تطوير قدراتها الدفاعية والأمنية، بما في ذلك تقديم التدريب العسكري وتطوير البنية التحتية الأمنية.

٣. - تعزيز التعاون العسكري: و يقصد منه تشجيع التعاون العسكري بين دول الناتو والدول المشاركة في المبادرة من خلال تدريبات مشتركة، وتبادل المعلومات، والتعاون في مجالات مثل مكافحة الإرهاب وأمن الحدود.

٤. - تبادل المعلومات الاستخباراتية: عبر تعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية بين الناتو والدول الشريكة لمكافحة التهديدات المشتركة مثل الإرهاب، وتهريب الأسلحة، والجريمة المنظمة.

٥. - تطوير العلاقات الدبلوماسية : لتحول الحلف للعمل

لم تنفعنا مبادرة إسطنبول طيلة ٢٠ عامًا لأنها جزءٌ من الأمن الزائف الذي يوفره لنا «الناتو» وهو عبء استراتيجي أكثر من كونه عونًا

السياسي لا بد من تعزيز العلاقات الدبلوماسية بين الناتو والدول المشاركة، مما يساهم في بناء الثقة المتبادلة وتطوير الحوار السياسي.

٦. – التعاون في مجالات غير عسكرية: كالتعاون في مجالات مثل إدارة الكوارث، والأمن السيبراني، والتخطيط لحالات الطوارئ، وحماية البنية التحتية الحيوية.

٧. – تعزيز الأمن البحري: العمل على تحسين الأمن البحري في المنطقة، بما في ذلك مكافحة القرصنة وتأمين خطوط الملاحة البحرية.

مبادرة إسطنبول: عدم انضمام السعودية وعمان

–الدول الخليجية التي انضمت إلى المبادرة تشمل الكويت، البحرين، قطر، والإمارات، ولم تنضم للمبادرة السعودية وعمان رغم أن مبادرة إسطنبول التي عقدت في عام ٢٠٠٤م، تهدف إلى تعزيز التعاون والتنسيق، ويرجح أن السعودية وعمان لم تنضم لهذه المبادرة لأسباب قد تكون متعلقة بالسياسة الخارجية والعلاقات الدولية لكل من السعودية وعمان في ذلك الوقت. كما يُعتقد أن الاستثناء يعود إلى عوامل متعددة، ولكن لا يوجد تفسير نهائي واضح لهذا القرار غير المعلنة أسبابه ويمكننا التقدير مثل:

– اختلاف في الأولويات والأجندات السياسية للدول المشاركة.

– تباين في النهج السياسي والاستراتيجي لكل دولة.

–عدم مساواة دول الخليج مع دول الناتو نفسها خصوصًا البند الخامس الذي يعد الاعتداء على عضو اعتداء على البقية.

–إن الاتفاقيات الأمنية مع بعض دول الغرب توفر التزام أوضح مما يعرضه الناتو تتعلق بالتحالفات الإقليمية والاعتبارات السياسية والأمنية الخاصة بكل منهما.

مبادرة إسطنبول: النتائج بعد مضي٢٠عامًا على إعلانها

يشير "المفهوم الاستراتيجي لحلف الناتو" إلى رؤية طويلة المدى تعكس تصور الحلف عن الأمن والتهديدات الإقليمية والدولية، ويتمثل الهدف الأساسي لحلف الناتو في حماية حرية وأمن كافة أعضائه بالوسائل السياسية والعسكرية. لذا فإن الحاجة إلى المفاهيم الاستراتيجية المتعاقبة للحلف تنبع من الحاجة إلى مواكبة التطورات والتحديات العالمية والإقليمية التي تواجه الحلف، ليصبح من الضروري تبني مفهوم استراتيجي جديد للحلف. وقد أصدر الحلف خلال فترة الحرب الباردة أربعة مفاهيم استراتيجية للتعامل مع تحديات ومشكلات تلك المرحلة (١٩٤٩–١٩٩٠). كما أصدر حلف الناتو منذ نهاية الحرب الباردة أربعة مفاهيم استراتيجية أخرى هي: المفهوم الخامس عام ١٩٩١م، والسادس عام ١٩٩٩م، والسابع عام ٢٠١٠م، والثامن عام ٢٠٢٢، ليصبح عدد ما أصدره الحلف ثمانية مفاهيم استراتيجية.

– يتجه "المفهوم الاستراتيجي" لعام ٢٠٢٣ نحو إمكانية التشغيل البيني للقوة كما يهتم المفهوم أيضاً بمعالجة عدد من المشكلات الرئيسية مثل الخسائر المستمرة لحلف الناتو في الجاهزية وقابلية الانتشار، بالإضافة للحاجة إلى الحفاظ على الردع النووي على أساس الحلف، والشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وتعزيز قوات أعضائه الجدد.

– ومما لفت نظر المراقب الخليجي هو تراجع الخليج العربي في سلم أولويات الناتو منذ خطاب الرؤية الاستراتيجية المستقبلية للحلف سواء التي ألقاها راسمسون ٢٠١٢ أو حتي السكرتير الجديد ينس ستولتنبرغ (الأمين العام منذ ١٠ سنوات) و تقوم الرؤية المستقبلية للناتو كما قال سكرتيره العام على (تحالف مدرك الوجود ومترابط وقادر دولياً)، فالناتو القوي مصدر ثقة للأمن العالمي. وقد حددت الرؤية الأخطار والتهديدات المستقبلية التي تواجه الحلف. كما حدد في تلك الرؤية الاستراتيجية مجالات التعاون بين الحلف وشركائه بالتدريب والتعليم العسكري والدفاع الذكي في مجال أمن الإنترنت. أما سبل تحقيق تلك الرؤية فتتم من خلال تقوية الروابط مع الشركاء، وبأخذ الأمن من منظور عالمي، وبالعمل مع دول ومنظمات. ومن تحديد الأطراف التي تشارك في تحقيق رؤية حلف شمال الأطلسي نجدها قد خلت من ذكر دول الخليج العربي كشريك للحلف. إن إدراك ما يجري في المنطقة من عدم استقرار لم يكن غائباً عن سكرتير حلف الناتو، فهل حجبت وسائل الإعلام عنه صوت صواريخ الحوثيين وطبول الحرب التي باستمرار يقرعها قائد القوة البحرية للحرس الثوري بتهديده نشر صواريخ في الخليج، والعدوان الصهيوني على غزة !! هذا التصعيد الذي لم يلفت نظر حلف الناتو يوجب طرح عدد من النقاط حول تغيرات سياسة الناتو في الخليج، وحدود تأثير ذلك في أمنه مستقبلاً.

١–تضمنت الرؤية ما يمكن اعتباره تراجعاً غير مبرر لدول الخليج في سلم أولويات الحلف.

٢–إن لم يكن غياب الخليج عن رؤية الناتو أمراً مقصوداً في

تراجع الخليج العربي في سلم أولويات الناتو منذ خطاب الرؤية الاستراتيجية المستقبلية للحلف التي ألقاها راسمسون ٢٠١٢

هذا الوقت العصيب فإن غيابه يعد تقصيراً من جانب الحلف للوفاء بالتزاماته تجاه دول المجلس بناء على مبادرة إسطنبول، حيث لا زالت إيران تلعب في مياه الخليج وكأنه بحيرة فارسية فتنصب شبكة في حقل الدرة في الكويت وترسل صيادي الخراب للبحرين وتلقي بمراسيها في الجزر الإماراتية وكل هذا مستمر منذ توقيع المبادرة ٢٠٠٤م.

٣ـ مع إدراكنا أن الحلف يريد بناء علاقات لا تنتهي بالعضوية، إلا أنه قد تكشف في الرؤية الجديدة أن الناتو يسعي لتغيير نهجه ليقوم بدور سياسي بديل لمجلس الأمن، وربما لربط دول تتحقق بجمعها التطبيع والمشاريع الغربية الأخرى التي تخدم الصهاينة.

٤-مع توسع دوره السياسي -الذي ليس ضرورة ملحة لنا-بناء على طلب قادته في قمة شيكاغو بتعزيز الشراكة الاستراتيجية لدعم العمليات على ثلاثة محاور السياسي والمالي والعملياتي، ومع تراجع دوره العسكري وحصره خليجياً في تبادل المعلومات، وملاءمة عتاد الدفاع، ومهمات حفظ السلام، والتدريب نفقد جدوى الشراكة معه.

٥- - لقد نظرت دول الخليج والناتو لإسطنبول كجسر متين يمكن الثقة به للتواصل بين الطرفين لكن منذ الربيع العربي تكشف تذبذب الدور التركي.

-. لقد تبنى الناتو منذ عقدين استراتيجية الدفاع عن مصالحه -لاعن أراضيه فحسب-بخطط العمليات الإجهاضية للخطر في مهده بقوة عسكرية سريعة الحركة، وكان بإمكاننا في الخليج جذب الناتو ليكون القوة الرئيسة المسؤولة عن هذا النوع من الترتيبات الأمنية. لكن مفاوضوه رفضوا التعامل مع دول الخليج مجتمعة، رغم الاجتماعات العديدة بين مجلس التعاون والحلف فلم تشمل ترتيبات إسطنبول ٢٠٠٤م السعودية وعمان، بينما انضمت الكويت في ديسمبر ٢٠٠٤م، وقطر والبحرين في فبراير ٢٠٠٥م، والإمارات في يونيو من العام نفسه. والمأخذ هنا ليس على حلف الناتو فقد حقق مفاوضوه الكسب الذي يريدونه، بل المأخذ يقع على المستشارين الاستراتيجيين في الأمانة العامة لمجلس التعاون الذين أخذهم مستشارو الناتو أسرى في غارة واحدة دون أن ينجحوا في إجبارهم على التعامل مع المجلس ككتلة واحدة.

وما الذي يمكن أن تقدمه مبادرة إسطنبول لدول مجلس التعاون؟

– في تقديرنا أن جولات الحلف منذ الحرب الباردة هي فشل تلو الآخر، ولنا في أفغانستان خير مثال، والتقصير الذي نشير إليه ليس عدم تقدم التعاون فحسب، رغم مرور عقدين باستثناء افتتاح مكاتب المركز الإقليمي لـ «الناتو» في الكويت منذ ٢٠١٧م، بل تقصير في عزّ الأزمة في اليمن وإعادة الشرعية، فقد قابلها الحلف بسلبية معيبة يتوّجها تصريح الأمين العام للحلف في يوليو ٢٠١٩، إن أحداً لم يطلب من الحلف المشاركة في تأمين الملاحة في مياه الخليج.

– لم نتحلل من فضيلة التروي، لكن «الناتو» نفسه يتلقى اللمز من منتسبيه أنفسهم، فأمريكا ما برحت تردد منذ قيادة ترمب، أنه لن يشارك في عمليات لإنقاذ دولة في الحلف لم تسدد التزاماتها المالية، لذا تولد شعور أطلسي بعدم القدرة على التنبؤ بالسياسة الأمريكية، وها هم يعصدون الفشل في أوكرانيا .

– أما أقوى أعضاء الحلف في القوة البرية وهي تركيا، فقد تنبهت للأنانية الأوروبية والجشع الترمبي، فتبنت السلوك الأحادي، أما السهم الثالث فأتى من فرنسا، حيث وصف ماكرون حالة «الناتو» بالموت السريري، لغياب الغايات الاستراتيجية للحلف، والاستخفاف بالمادة «٥» من معاهدة تأسيسه، والتي تنصّ على تضامن عسكري حال تعرّض أحدهم لهجوم، ورغم أن مبادرة اسطنبول لا تنصّ على الدفاع عن دول الخليج، فإن أمن الخليج في إطاره العام مصلحة لدول الحلف، فلماذا التقاعس العسكري رغم أن «الناتو» يمتلك ثروة من الخبرة تمكّنه من أن يقدمها للدول غير المنضمة للحلف مباشرة.

– صحيح أن هناك تمسكاً بـ «الناتو» من قبل بعض أعضائه، فقد صرّح وزير الخارجية الأمريكي السابق مايك بومبيو بأن حلف الأطلسي لا يزال تاريخياً من أهم الشراكات الاستراتيجية، وصرّح الأمين العام للحلف بأن لدينا مشكلات وعلينا أن نتعافى، كما أن من المدافعين عن الحلف المانيا شولتز، وأيضاً لندن لكن ذلك لم يوقف موسكو عن الشماتة بحال الحلف ثم جاء النقد الأقوى من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الذي لا يدع فرصة وإلا يدعو من خلالها إلى تعزيز الدفاعات الأوروبية وبناء قوة مستقلة عن الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي. لكن الجديد الذي قاله في خطاب مطول في جامعة السوربون في ٢٤ أبريل٢٠٢٤م، هو الحديث عن أوروبا وكيف أنها "مطوقة" في مواجهة ما سماها قوى إقليمية كبرى، وهذا ما يمكن أن يؤدي إلى "موت أوروبا" . وهو تكرار لهلعه قبل أعوام، حين أطلق ماكرون مصطلح "الموت السريري" لحلف شمال الأطلسي.

لكن التمسك الأوروبي بأوروبا والحلف لا يلزم دول الخليج، فأعضاء الحلف فرادى كانوا مترددين في الاستجابة للدعوة

نظرت دول الخليج والناتو لإسطنبول كجسر يمكن الثقة به للتواصل بين الطرفين لكن الربيع العربي كشف تذبذب الدور التركي

الأمريكية لحماية الأمن البحري للخليج، ومع هذا الموقف كيف لنا أن نضمن عدم تكرار تسلل هجمات الجيرة الإقليمية الشرسة على المنشآت الحيوية الخليجية! فنحن لسنا بحاجة إلى القوة الناعمة للحلف من تدريب واستشارات، بل لمن يشغل ما يملكه في أماكن تواجده في الخليج، من أجهزة قيادة وسيطرة واتصال واستخبارات المسماة «C4I Command, Control, Communications, Computers, and Intelligence» لكن ذلك لا يظهر في الأفق، فقد عجز الحلف عن إظهار الوحدة الداخلية في وقت تنامي العسكرية الصينية، ومحاولات روسيا تقويض أطراف الحلف من أوكرانيا إلى جورجيا، غير الهجمات الإلكترونية وحملات تخريب القيم الديمقراطية في واشنطن نفسها، فتسويق «الناتو» للقوة الناعمة غير مفيد للخليج، والاعتماد على «الناتو» في قضية أمن الخليج من المفترض أن نصرف النظر عنه.

– لم تكن رؤية حلف الناتو مضللة منذ ٢٠٠٩م، تجاه دول مجلس التعاون بل واضحة على لسان الأمين العام لحلف الأطلسي فوغ راسموسن في أبوظبي خلال مؤتمر صحافي عقب ختام فعاليات «الناتو – الإمارات التنسيق المشترك للمضي قدما بمبادرة اسطنبول للتعاون»، والتي انطلقت في ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٩م، فقد انهار كل ادعاء غربي بالحرص على أمن الخليج دون تفضيل لمشاريع الغرب على مصالح أهل الخليج. وانهار كل توهم خليجي، فقد رد الأمين العام لحلف الأطلسي على سؤال حول (ماذا تنتظر الإمارات ودول مبادرة اسطنبول للتعاون من الناتو إذا ما تعرضت دول المنطقة للهجوم من إيران؟ وماذا سيفعل الناتو إذا ما استُهدفت دول الخليج من إيران؟)، قال الأمين العام لحلف الأطلسي (إن معاهدة حلف الناتو واضحة وبناء على معاهدة الناتو، الحلف يركز على الدفاع عن أراضي الدول، والردع يغطي كل دول الحلف، وهو قائم على الدفاع المشترك). وأضاف كما تقول وسائل الإعلام التي نقلت كلماته (إن باقي السؤال افتراضي، ومن الأفضل والأذكى ألا نجيب على أسئلة افتراضية).

– لقد صدمنا فوغ راسموسن بافتراضه أننا نتمسك بقشة؛ لقد كان سيد الدبلوماسية الإماراتية سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان قريباً من فوغ راسموسن، وكان يحاول جاهدا مساعدته في تخطي المنعطفات الصعبة في سؤال كان من المفترض أن يكون قد أعد نفسه للإجابة عليه مسبقا بحكم أنه همنا الأكبر، وسبب تهافتنا على كل صيغة أمنية غربية جديدة، حيث قال عبدالله بن زايد (أعتقد أن الأمين العام لحلف الأطلسي أعطى إجابة واضحة عن دور الناتو، ولكن هناك نظرة أخرى لهذا المفهوم، هناك دول أعضاء في الناتو موقعة اتفاقيات مع دول من مجلس التعاون تلزمها بمساندة هذه الدول في حالات الضرورة). وأضاف سموه متسائلاً: في حال انشغال هذه الدول ما رد الناتو؟ وقال سموه: أعفي نفسي من الاستمرار في الإجابة، وأعفي الأمين العام من الإجابة.

– لم يقل فوغ راسموسن بكل وضوح (لا لن نقف إلى جانبكم) حتى لا يفشل الهيكل الجديد للتمدد الغربي كسابقه من الهياكل والأحلاف التي عرفناها منذ الخمسينيات في زمن الحرب الباردة، حيث إن عدم وضوح صيغة مبادرة اسطنبول خصوصا الشق العسكري منها هو الذي حدا بالمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان لرفض الانضمام إلى المبادرة من باب أن الدول الموقعة عليها يجب أن تحصل على نفس الميزات التي يستظل بها ٢٨ عضوا في حلف شمال الأطلسي. وألا تكون المبادرة مجرد وسيلة أخرى لتوطين مفهوم منطقة الشرق الأوسط الكبير التي يسوّق لها الغرب حتى تكون إسرائيل فيها واسطة العقد، ثم أليس احتواء إيران إيجابيا في إطار مبادرة اسطنبول للتعاون هو الأجدى من جعلنا نصطف ضدها دون أن تكون هناك ضمانات للوقف معنا؟

ختاما

لم تنفعنا مبادرة إسطنبول طوال ٢٠ عام فهي جزء من الأمن الزائف، والأمن الزائف الذي يوفره لنا «الناتو» عبء استراتيجي أكثر من أن يكون عوناً لدول الخليج، فالحلف بالكاد يحمل نفسه فكيف سيحملنا إلى شاطئ الأمان، بل إن تسمية «تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي» باسم «الناتو العربي» طالع سوء له.

* أستاذ علوم سياسة ـ محلل عسكري وسياسي ـ الكويت

"الحوار المتوسطي "و"مبادرة إسطنبول" حققتا الأهداف بدرجات متفاوتة

علاقات الشركاء الخليجيين مهمة للأمن عبر الأطلسي والاجتماعات غير الرسمية طورت الشراكة

شهدت السنوات التي تلت تفكك الاتحاد السوفياتي (١٩٩١م) تغيرات جذرية في العلاقات الدولية زعزعت كل القواعد التي بنيت عليها تلك العلاقات منذ١٩٤٥ م، أثر ذلك الزلزال الجيوسياسي على المسائل الأمنية الدولية بشكل بالغ، وفقد حلف شمال الأطلسي (الناتو)عدوه المعلن المتمثل في حلف وارسو فأحدث له ذلك أزمة هوية هيكلية عميقة وبدأ يتساءل عن مدى شرعيته، وكيف يمكنه البقاء إذا ما انتهت المهمة التي أنشئ من أجلها؟ وكما هو الشأن لمجمل الفاعلين في تلك الحقبة بات لزامًا على الحلف البحث له عن دور جديد وأهداف جديدة ومحاور استراتيجية جديدة، وكان الطرف الأمريكي متشبثًا ببقاء الحلف فلم يعد السؤال المطروح هل يتم الإبقاء عليه؟ بل أصبح، ماهي مهام الحلف الجديدة؟

العميد المختار بن نصر

صار من الضروري تعريف محاورالتحولات الاستراتيجية الجديدة لذلك تم تحديد ثلاث وجهات استراتيجة أساسية، الأولى في اتجاه أوروبا الغربية تأكيدا للرغبة في الدفاع المشترك والثانية في اتجاه انفتاح الحلف على وسط وشرق أوروبا والثالثة بضم البحر الأبيض المتوسط ذلك المجال الذي ظل على امتداد أربعين سنة مكونًا بسيطًا في المواجهة بين الشرق والغرب وكان ينعت مع الشرق الأوسط بأنه (خارج المنطقة).

هكذا إذًا، سعيًا لإضفاء شرعية جديدة لحلف الناتو وإعطائه نفسًا جديدًا كان لابد من البحث له عن عدو جديد ومجال عمل جديد٠ في مؤتمر الحلف الذي انعقد بميونيخ في ٧ يوليو١٩٩٥م، تم التأكيد على أن "التهديدات الحقيقية للأمن الأوروبي لا تأتي من الجهة الشمالية التي تحظى بكل اهتمام الحلف ولكن تأتي من الجنوب حيث تتعدد الصراعات والكوارث " في نفس السنة تمت في شهر فبراير دعوة مصر وإسرائيل وموريتانيا والمغرب وتونس للمشاركة في حوار مع الناتو حول مسائل الدفاع والأمن وتمت دعوة الأردن في نوفمبر والجزائر في فبراير ٢٠٠٠م.

وولد "الحوار المتوسطي" كحوار استراتيجي يتمحور حول المسائل الأمنية الأساسية المشتركة لضفتي المتوسط، يسعى للتصدي لتحديات الإرهاب وانتشار أسلحة الدمارالشامل والهجرة غير النظامية التي يتعين إيجاد حلول مشتركة لها.

ويعرف الحوار المتوسطي "كاستجابة مشتركة للتحديات الأمنية التي تهدد ضفتي المتوسط وإرساء مناخ من الثقة المتبادلة".

بعد عشر سنوات من انطلاق" الحوار المتوسطي" الموجه لدول شمال إفريقيا تم إطلاق مبادرة إسطنبول للتعاون في ٢٨ يونيو ٢٠٠٤م، في قمة الناتو التي عقدت في إسطنبول، تركيا. وقد رافقت إطلاقها سلسلة من المشاورات رفيعة المستوى عقدت على امتداد عام ٢٠٠٤م، مع ست بلدان خليجية، وهي البحرين والكويت وعمان وقطروالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، فأعربت جميع هذه البلدان عن اهتمامها بالمبادرة.

وفي الربع الأول من عام ٢٠٠٥م، انضمت إليها رسمياً ثلاث دول ــ البحرين والكويت وقطر، وتبعتها دولة الإمارات العربية المتحدة في يونيو من العام نفسه.

ماهي أهداف هذه المبادرة والأسباب الكامنة خلف اقتراحها؟ ماهي الصعوبات والتحديات التي تقف في طريقها؟ وماذا حققت لدول المنطقة؟ هذا ما سنحاول مناقشته في هذه الورقة

١- أهداف المبادرة

تهدف مبادرة إسطنبول للتعاون إلى تعزيز الأمن والاستقرارالجهوي مع تفضيل التزام جديد للناتو في منطقة الشرق الأوسط. فالحلف يقترح دفع التعاون الفعلي مع دول

المنطقة خاصة في الميادين التي يمكن أن يقدم فيها الإضافة مثل ميادين الدفاع والأمن. وقد تم عرض قائمة بالأعمال الممكن تقديمها. "كتطوير قدرات قوات هذه البلدان لتكون جاهزة للعمل مع قوات بلدان الحلف لمكافحة الإرهاب ووقف تهريب الأسلحة وتدفق المواد التي يمكن استخدامها في صنع أسلحة الدمار الشامل وتحسين قدرات هذه البلدان على التعاون مع الحلف للتصدي للتهديدات والتحديات المشتركة.

ولبلوغ هذا الهدف كان لا بد من التعاون الفعلي والمساعدة في ميادين ذات أولوية. أولاً بتقديم المشورة حول الإصلاحات والتخطيط في مجال الدفاع والعلاقات المدنية العسكرية ثم في دفع التعاون بين جيوش هذه البلدان وجيوش الحلف للإسهام في التشغيل البيني بالمشاركة في بعض التمارين والتدريبات العسكرية بما في ذلك مهام حفظ السلام التي يقودها الحلف.

منذ إنشائها، تطورت مبادرة إسطنبول للتعاون على المستويين السياسي والعملي. وإذا كان الحوار السياسي قد تطور وأصبح يشمل الآن اجتماعات رفيعة المستوى، فقد تم تعزيز البعد العملي تدريجياً بفضل الأدوات المبتكرة وأنشطة الشراكة الجديدة ومساهمة دول المبادرة في العمليات والمهمات التي يقودها الحلف.

منذ عام ٢٠٠٧م، يتم كل عام تقديم قائمة بالأنشطة العملية المتعلقة بالمجالات ذات الأولوية المتفق عليها لدول المبادرة. كانت في الأصل تتضمن أكثر من ٣٠٠ نشاط. ومنذ ذلك الحين، تضاعف عدد الأنشطة ثلاث مرات، ليصل إلى ما يقرب من ألف نشاط.

وبدأ البعد المتعدد الأطراف للشراكة في التبلور منذ نوفمبر ٢٠٠٨ م، مع انعقاد أول سلسلة من الاجتماعات في إطار تشكيلة الناتو+٤.

لقد قرر الناتو أن يمد نظره إلى الشرق وإلى الجنوب من المنطقة الجغرافية الأورو/ أطلسية المحددة في اتفاقية واشنطن ١٩٤٩م، وأن يرسخ تواجده بإدخال الشرق الأوسط في مخطط عمله، لقد أعطيت للحلف بذلك شرعية جديدة للتدخل والعمل في منطقة ذات أهمية عالمية بالغة بحكم وضعها الاستراتيجي.

ويحتوي البرنامج العملي على مكافحة الإرهاب والتصدي للتهديدات التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل وذلك بتبادل ناجع للمعلومات وأيضًا بتعاون بحري في إطار عملية المسعى النشط (Active Endeavour)وأخيراً بدفع التعاون في ميادين المخططات المدنية للطوارئ والتنسيق المدني العسكري ومعالجة الأزمات والمشاركة كملاحظ في تدريبات الحلف. وتدرس مشاركة كل دولة من دول المنطقة في هذه المبادرة من طرف مجلس شمال الأطلسي حالة بحالة.

وبالتمعن في أهداف هذه المبادرة يبرز التشابه الكبير مع أهداف "الحوار المتوسطي" مع ملاحظة اختلاف هام يتمثل في تركيزالمبادرة على البعد التطبيقي بينما ركز الحوارالمتوسطي

شراكة الناتو المتوسطية ومبادرة إسطنبول تعكسان الانفتاح على البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط ونهج الأمن من خلال الشراكة

على البعد السياسي لتعزيرالثقة بين الحلف وبلدان الحوار وإبعاد فكرة وقناعة أن الناتو منظمة تتدخل في شؤون الدول نجت من زمن الحرب الباردة.

لذلك وجد "الناتو" نفسه أمام مجموعتين متباينتين من الدول برغم أن بلدان شمال إفريقيا وبلدان مجلس التعاون الخليجي كلها بلدان عربية وإسلامية. لقد ظلت المجموعة الأولى متشككة في نجاعة التعاون مع الناتو كفاعل دولي منعوت بالتدخلات في شؤون الآخرين. لقد وضعت هذه المجموعة منذ البداية القفازات وأخذت الاحتياطات اللازمة للتعامل مع متطلبات الحوار المتوسطي، لذلك تم التأكيد على البعد السياسي ليكونً ضامنًا لتقدمه. بالنسبة للمجموعة الثانية، كان على الناتو التعامل مع دول ذات خبرة في السياسة الأمريكية، إذ منذ حرب الخليج الأولى كانت هذه الدول الحريصة في الحفاظ على مصالحها قدمت التسهيلات للولايات المتحدة، وكان شبح تهديدات العراق سابقًا ثم شبح الإرهاب فشبح تنامي القوة الإيرانية يقلق دوائر دول الخليج. لذلك لم يكن من المفاجئ ترحيب بعض تلك الدول بالمبادرة حتى قبل أن تتبلورأهدافها بشكل نهائي، إذ عبرت كل من الكويت والبحرين وقطر والإمارات عن مصلحتها في الانتماء إليها، مباشرة بعد الإعلان عنها. ووجد مفعول ما تريده الولايات المتحدة تأثيره في المنطقة بيسر.

لكن منذ الإعلان عن مبادرة إسطنبول شرع حلف "الناتو" بحذر وبلمسات صغيرة وبإصرار في تنفيذها في منطقة الشرق الأوسط الموسع "مع الاحتفاظ بتحديد الأبعاد الجغرافية للمنطقة المعنية وترك للبلدان حرية الاستجابة للعرض من عدمها؛ وتظهر الضبابية الجغرافية المتعمدة في أن الناتو ومن خلفه الولايات المتحدة تريد التعاطي مع كامل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دون تمييز. لذلك تمت إعادة تسمية الشرق الأوسط الكبير في قمة الثماني تحت ضغط البلدان الأوروبية باسم أكثر توافقية "الشرق الأوسط الموسع وشمال إفريقيا "، ثم ساهمت الإجراءات المتبعة من طرف الناتو أثناء تنفيذ المبادرة من تخفيف تحفظات البلدان الأعضاء في الحوار المتوسطي إزاء مبادرة إسطنبول للتعاون، ومن شكوكها في نوايا الولايات المتحدة الهادفة إلى إعادة ضبط دور الناتو ومجال تدخله. وتجسد ذلك في عرض التعاون الذي قدمه الحلف لمنطقة الشرق الأوسط الموسع في الجانب الأمني من المشروع الأمريكي الذي تمت مناقشته في شهر يناير ٢٠٠٤م، من طرف الولايات المتحدة ومجموعة الثماني ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي

فبرغم أن البيان الختامي للقمة يبين أن المسارين (مبادرة إسطنبول للتعاون والحوار المتوسطي) متمايزان ومختلفان، فهما يخدمان نفس الهدف المتمثل في إرساء روابط تعاون متينة مع البلدان المتوسطية وبلدان الشرق الأوسط الموسع. ولأسباب عملية كانت بداية تنفيذ مبادرة إسطنبول للتعاون مسارًا متمايزًا ومختلفًا عن مسار الحوار المتوسطي الذي كان له وقتها من العمروالتجربة عشر سنوات لذلك كانت تلك المبادرة بحاجة إلى الوقت لكي تنضج وتصل إلى مستوى تجربة الحوار المتوسطي.

لكن تبين أن المسارين ينتهيان على المدى الطويل لخدمة نفس الهدف وربما تؤول هذه المقاربة إلى إدماج المبادرتين بشكل تدريجي لفائدة مبادرة إسطنبول للتعاون لكي تخدم في كل أبعادها الجانب الأمني للمشروع الأمريكي "الشرق الأوسط الكبير"، ذلك لأن عدة مؤشرات تدل على السعي إلى تمتين وتطوير مبادرة إسطنبول للتعاون على حساب الحوار المتوسطي وتدور أساسًا حول توسع مصالح الولايات المتحدة في المنطقة بعد تحويل كل من العراق وأفغانستان لتبدوان كمراكز قيادة أمريكية متقدمة لخدمة تلك المصالح الاقتصادية والاستراتيجية السياسية بخطط تساهم في ضمان تلك المصالح والحفاظ عليها وتعطي للمبادرة قيمة إضافية؛ بإعادة تركيز دور الناتو بالتوسع نحو الجنوب والشرق وتركيز جهوده على المبادرة وليس على الحوار المتوسطي.

هناك أيضًا سببان رئيسيان كامنان خلف الدعائم الجيوسياسية والجيوستراتيجية لاتفاقية إسطنبول للتعاون وهما البعد الاقتصادي والبعد السياسي الاستراتيجي، بما أن الولايات المتحدة تقود وتسيطر سياسيًا وعسكريًا وماليًا على آلة الناتو العملاقة.

يبرز السبب الاقتصادي من خلال حاجة الولايات المتحدة للطاقة، ففي تقرير "لديك تشيني" ٢٠٠١م، حول زيادة الحاجة الأمريكية من النفط على امتداد القرن الواحد والعشرين،

تضاعفت أنشطة المبادرة ثلاث مرات من ٣٠٠ نشاط إلى ألف نشاط منذ عام ٢٠٠٧ وتبلورت الشراكة عام ٢٠٠٨ في إطار تشكيلة الناتو+٤

تطورت مبادرة إسطنبول على المستويين السياسي والعملي لتشمل اجتماعات رفيعة المستوى وتعزيز البعد العملي بأدوات مبتكرة وشراكة جديدة

ويقترح على الإدارة الأمريكية العمل على تحقيق هدفين، الأول زيادة توريد النفط من بلدان الخليج التي تمتلك قرابة ثلثي الاحتياطي العالمي والثاني يدعو إلى التنويع الجغرافي للإيرادات لتفادي أي إشكال يمكن أن يحدث بسبب الأزمات في منطقة غير مستقرة، ويقترح زيادة التوريد من منطقة بحر قزوين ومن بلدان إفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية. لكن ليس من اليسيرعلى الشركات الأمريكية التموضع في هذه المناطق مع تنامي الشعورالمضاد لأمريكا في منطقة الشرق الأوسط بسبب السياسة الاستعمارية الإسرائيلية المتغطرسة والمسنودة من الجانب الأمريكي مع ما تركته حروب الخليج من آثار في الوجدان العربي وتواجد القواعد الأمريكية في المنطقة لكل ذلك كان لا بد من يد خفية لتلطيف الأجواء وزرع بذورالقبول والتفاهم تؤكد على الثقة المتبادلة وتعزيز الصداقات وخدمة المصالح المشتركة.

أما السبب السياسي الاستراتيجي فيتمثل في بحث الولايات المتحدة على السيطرة على منطقة جغرافية تمتد من موريتانيا شرقًا إلى خط باكستان –القوقازغربًا والتي توجد في قلبها منطقة الشرق الأوسط. هذه الترتيبة التي تريد الولايات المتحدة تجسيدها ببرنامج الشرق الأوسط الكبير ترتكز على رؤية جديدة للإطار الاستراتيجي الدولي تكون بمقتضاه آسيا محور الاهتمامات الاستراتيجية للولايات المتحدة.

مبادرة إسطنبول للتعاون هي إذًا منتدى شراكة يهدف إلى المساهمة في الأمن العالمي والإقليمي على المدى الطويل من خلال إتاحة الفرصة للدول غيرالأعضاء في الناتو في منطقة الشرق الأوسط الموسع للتعاون مع الناتو.

وانضمت أربع دول من مجلس التعاون الخليجي (البحرين، والكويت، وقطر، والإمارات العربية المتحدة)؛ وتشارك عمان والمملكة العربية السعودية في بعض الأنشطة

وتبقى المبادرة مفتوحة لجميع دول الشرق الأوسط المهتمة بها والتي تلتزم بأهدافها ومبادئها، على الرغم من أن المشاورات الأولى اقتصرت على أعضاء مجلس التعاون الخليجي.

٢ -التحديات التي تواجه المبادرة

واجهت المبادرة العديد من التحديات المتمثلة أساساً في غياب الدعم السياسي الحقيقي وتباين المصالح واستمرار الاحتلال

الإسرائيلي للأراضي العربية والصورة السيئة التي يحملها الناتو عند بلدان المنطقة.

لقد واجه تطور هذه الشراكة عقبات سياسية بسبب محدودية قدراتها على تقديم الاستجابات المناسبة للأوضاع المعقدة التي تميزالمشكلة الأمنية في منطقة البحرالأبيض المتوسط والشرق الأوسط. وهناك عوامل مختلفة تعيق هذا التعاون.

إن المشاكل الأمنية في هذا الفضاء الإقليمي ليست ذات طبيعة عسكرية فحسب، بل ناتجة أيضًا عن ظروف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية وتسبب صراعات وتوترات اجتماعية تخل بالاستقراروالأمن. وفي هذا الصدد فإن الناتو، الذي يستمد مصداقيته من استعراض القوة العسكرية والمهام الأمنية الجماعية، ليس قادرًا على مواجهة هذه المخاطر.

كما أنا لخلافات المستمرة في الرأي انتشرت بين الحلفاء حول أفضل طريقة لتطويرالتعاون مع دول "خارج المنطقة" وتطوير مبادرة إسطنبول للتعاون جعلت هذا البرنامج لا يحظى بالإجماع بين دول الحلف التي لديها أولويات استراتيجية مختلفة اعتمادًا على موقعها الجغرافي واحتياجاتها الأمنية. كما توجد اختلافات ملحوظة بين الولايات المتحدة، والدول الأوروبية التي لها واجهة على البحر الأبيض المتوسط. ويتفاقم عدم التجانس داخل الحلف من خلال التوسع لبلدان أوروبا الشرقية الذي أدى إلى ظهور مجموعات مصالح متعارضة وبهذا المعنى، يؤكد جان فرانسوا داغوزان أن "عمل الناتو في البحر الأبيض المتوسط لا يزال مشبعًا بالغموض. وإن طموحات الجهات الفاعلة المختلفة ليست بالضرورة متشابهة، كما أن أعضاء الناتو ليسوا مهتمين بهذه السياسة المتوسطية بنفس الطريقة".

وتعتبر القضية الفلسطينية عنصرًا رئيسياً وحاسماً في حل المعادلة الأمنية في الشرق الأوسط، كما أن حرب الخليج، والاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق، والوضع السوري واليمني والليبي والحرب الإسرائيلية الجارية على الشعب الفلسطيني على امتداد الأشهرأثرت بشكل كبير على المنطقة. وقد أظهرت مدى تأثير هذه الصراعات على سياسات الدول العربية المشاركة في مبادرة إسطنبول للتعاون. هذه الشراكات، التي تهدف إلى البحث عن الاستقرار، لا تقدم تعاملًا فعالًا إلى حد الآن مع الدول العربية والكيان الإسرائيلي لمساعدتها على اتخاذ قرار بشأن المسارالذي ستتحرك فيه نحو مستقبل أكثرأمنًا واستقرارًا.

٣- ماذا حققت المبادرة لدول المنطقة ؟

تتراوح الأنشطة التي يتم تنفيذها في إطار المبادرة من التخطيط الدفاعي وإنشاء ميزانيات الدفاع إلى مكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وتعتبر العلاقات الأمنية مع الشركاء الخليجيين مهمة للأمن عبر الأطلسي، وإن عقد اجتماعات رسمية وغير رسمية بشكل منتظم على مختلف المستويات (رؤساء الدول والحكومات والسفراء والخبراء،) عزز البعد السياسي للمبادرة، وقد أتاحت العديد من الاجتماعات غيرالرسمية الفرصة لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك المتعلقة بالأمن، وكيفية النظرة إلى الناتو في الخليج، بالإضافة إلى طرق تطويرالشراكة في مجال مكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال تبادل المعلومات والتعاون البحري.

لقد ساهمت دول مبادرة إسطنبول للتعاون في العديد من العمليات والمهمات التي يقودها الناتو. على سبيل المثال، قدمت البحرين الدعم لقوة المساعدة الأمنية الدولية (إيساف) في أفغانستان. وفي عام ٢٠١٢م، وقعت الكويت أول اتفاقية عبور بين الدولة الخليجية والحلف تسمح بحركة المعدات العسكرية على الأراضي الكويتية؛ كما انضمت إلى آلية (التوعية المشتركة ومنع التضارب)، وهي مبادرة دولية تهدف إلى مكافحة القرصنة في المحيط الهندي.

وشاركت قطر في عملية الحامي الموحد التي نُفذت في ليبيا عام ٢٠١١م، كما ساهمت دولة الإمارات في ذات العملية وفي عمليات ومهام الناتو بشكل كبير على مر السنين، حيث نشرت قوات العمليات الخاصة في أفغانستان كجزء من عملية الحرية الدائمة، التي بدأت في عام ٢٠٠٣م، ومن خلال الانضمام إلى القوة الدولية للمساعدة الأمنية في عام ٢٠٠٨م، تشارك البحرين والإمارات في مبادرة التشغيل البيني للناتو بنشاط في برنامج العلوم من أجل السلام والأمن. وفي الدورات التدريبية التي يتم تنظيمها في كلية الدفاع التابعة للحلف في روما (إيطاليا)، ولا سيما دورة التعاون الإقليمي للحلف، والتي تهدف إلى إقامة روابط بين القضايا التي تهم البلدان المشاركة في الحوار المتوسطي ومبادرة إسطنبول. علاوة على ذلك، شاركت العديد من دول المبادرة، إلى جانب قوات الناتو، في التدريبات التي نظمها المركز الأوروبي الأطلسي لتنسيق الاستجابة للكوارث.

كما تم إنشاء المركز الإقليمي للناتو وطرحت الكويت فكرة استضافته. وفي قمة شيكاغو في مايو ٢٠١٢م، اتفق قادة الحلف، على إنشاء هذه المؤسسة، والتي تم وصفها لاحقًا بأنها "نقطة إرساء الناتو في الخليج" -من أجل المساعدة في فهم القضايا الأمنية المشتركة بشكل أفضل واستكشاف كيفية معالجتها معًا.

وبعد خمس سنوات، وقع الناتو والكويت على الاتفاقية التي تسمح للمركز بفتح أبوابه رسميًا. وشملت مهامه تعزيز التعاون من خلال الدورات والأنشطة المفتوحة للناتو، ودول مجلس التعاون الخليجي وأعضائها، فالتفاعلات المنتظمة بين الحلف وشركائه

في الخليج قد خلقت أساسًا متينًا للمستقبل، وتمتلك دول المبادرة الآن الأدوات اللازمة للاستفادة الكاملة من فرص التدريب التي يقترحها الحلف، واعتمدت برامج الشراكة والتعاون الفردية ووقعت اتفاقيات بشأن تبادل المعلومات والعبور عبر الحدود. وتمكن الشركاء أيضًا من الوصول إلى معاييروبرامج الحلف، والتي تعد بمثابة عوامل نمو للخبرات والقدرات المحلية.

لقد حاربت دول التحالف ودول المبادرة معًا القرصنة وحافظت على الأمن البحري في الخليج ضمن القوات البحرية المشتركة. إلا أن الفائدة الأعظم من هذه المبادرة تكمن في تطورمناخ الثقة المتبادلة الذي يميزالعلاقة الآن

ختامًا، إن "الحوار المتوسطي "و"مبادرة إسطنبول للتعاون" استطاعتا تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها ولو بدرجات متفاوتة رغم الصعوبات والتحديات المتعددة، لقد أنشأت المبادرتان من جانب واحد وبرغبة من الناتو لاستعمالهما لإضفاء شرعية تواجد في المتوسط وفي منطقة الخليج.

في قمة الناتو التي انعقدت في بروكسل في يونيو ٢٠٢١م، أكد رؤساء دول وحكومات الحلفاء التزامهم تجاه المنطقة: "نحن مصممون على زيادة مشاركتنا الطويلة الأمد في المنطقة بالحوار السياسي والتعاون العملي مع شركائنا في الحوارالمتوسطي (MD) ومبادرة إسطنبول للتعاون (ICI).

لقد انخرط الناتو في عملية شراكة وتعاون. وفي هذا الصدد، يؤكد روبرت ويفر على أن: "التحول الذي يشهده الحلف يسير جنبًا إلى جنب مع تطور الشراكة. وفي جميع المجالات –من القيام بمهام حفظ السلام الحساسة إلى مواجهة التهديدات الجديدة لأمننا المشترك، مثل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل ويلعب الشركاء دورًا مهمًا في تشكيل وتسهيل تنفيذ استجابات الناتو لهذه التحديات الجديدة."١٤

وإن إطلاق شراكة الناتو المتوسطية (PMO) ومبادرة إسطنبول للتعاون يعكس هذا الانفتاح على البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط ويظهر هذا النهج تجاه الأمن من خلال الشراكة. وتتلخص فكرته في المساعدة على خلق الظروف المواتية للاستقرار والسلام والأمن في هذا الفضاء الإقليمي. ويتمثل الأسلوب المستخدم في إنشاء إطار للحوار والتعاون - في مجموعة غير موحدة – يسمح بمواجهة التهديدات المشتركة.

إن واجب الناتو وغيره من المنظمات والأطر المتعددة الأطراف، يتمثل أكثرمن أي وقت مضى، في تعزيز الروابط التي توحدها والتعاون لمنع عدم الاستقراروالعنف. وفي هذا الصدد، يشترك الحلفاء وأعضاء المبادرة في قناعة عميقة بأنه من الضروري الحوار والابتكار ورفع كل التحديات ودفع التعاون المشترك بشكل أوثق لحماية مجتمعاتهم وضمان أمن واستقرار دائمين في عالم جديد ثنائي الأقطاب بدأ يتشكل، تحكمه المنافسة الشرسة.

* عضو الهيئة العلمية الاستشارية لمركز - الجامعة العربية للدراسات الأمنية والتدريب

دور الناتو في إفريقيا: ضرورة تفعيل وتحصين الشراكات وآفاق المستقبل

مساهمة "الناتو" في معالجة القضايا الإفريقية قد تكون إيجابية مع الأخذ في الاعتبار مبدأ السيادة الوطنية

تضاءلت، في السنوات الأخيرة، الصور النمطية الراسخة حول عبء حلف شمال الأطلسي "الناتو" على المجتمعات الغربية عبر دائرة نفوذه المعهودة، وتراجعت خصوصيته الأوروبية ما بعد الحرب الباردة بسبب مشاركته في عدد من عمليات المساعدة الأمنية في مناطق أخرى من العالم. لذلك، فإن مشاركة وفد منه في التخفيف من الأضرار الناجمة عن زلزال تركيا، التي وقعت في يوم ٢٨ فبراير م١٩٩٧، والمؤتمر المعني بأمن حركة الملاحة البحرية، الذي عقد في تركيا في يونيو ١٩٩٨م، هما مثالان يتم تجاهلهما عادة على المشاركة التضامنية المبكرة لحلف "الناتو"، رغم أن أنقرة عضو متقدم المكانة فيه. ومع ذلك، لا يعكس أي منها دعم الدول خارج الاتحاد الأوروبي، أو عضوية حلف شمال الأطلسي بتقدير عامة الناس في أوروبا.

د. الصادق الفقيه

ومع ذلك، فإن حساسيات واستجابات الجمهور الأوروبي في المثال التركي تتشكل من خلال علاقاتهم مع مواطني هذه الدول، التي تتعرض لوابل من ادعاءات الهوية الأوروبية من جميع البلدان والمناطق تقريبًا، التي سارع حلف شمال الأطلسي إلى مساعدتها في أعقاب تسونامي جنوب شرق آسيا عام ٢٠٠٤م، لذلك، من الصعب وصف دور "الناتو" في معالجة القضايا الإفريقية ببساطة، إذ يعتمد ذلك على السياسات والقدرات الإفريقية مع الدول الأعضاء في الحلف، ورؤية قيادة الحلف وقدراتها على إقناع الجمهور في الطرفين؛ الأوروبي والإفريقي، ومجموعة متنوعة من الظروف المعقدة على الأرض.

وفي هذه المقالة، نعمل على تنحية المواقف المسبقة جانبًا، ومحاولة تطوير منظور قائم على الامتنان لتقييم إنجازات الناتو" والجهات الفاعلة الدولية الأخرى في إفريقيا، وتحليل الجهود المستقبلية المحتملة في مساعدة قطاع الأمن وعمليات السلام الإفريقية، وتقييم المستوى الحالي للتعاون بين الحلف والاتحاد الإفريقي في تخفيف أزمات القارة، ومناقشة بعض المشاكل في العلاقة بين الطرفين. وعلاوة على ذلك، نُقدم مبدئيًا بعض الأفكار بشأن جدوى وصواب دعم منظمة أمنية إفريقية. لذلك، فإن الهدف من هذا المقال ليس إدانة الحالة الراهنة للمجتمع الدولي، ولا يحتوي على أي غموض متعمد، يبتغي إلى تعزيز الحجج الذاتية بشكل طبيعي حول التدخلات الخارجية والمخاوف السيادية. بدلًا من ذلك، تسعى هذه الصفحات إلى وضع المشكلة وتقديمها مباشرة لدعم الموضوع الأكبر. بتقدير أن المجتمع الدولي اليوم يتميز بمناطق النظام ومناطق الفوضى. وهناك ضرورات أخلاقية متميزة تحكم قوة عظمى وحلفاؤها ملتزمون بنشاط بمنع الحرب في الخليج؛ مثلًا، من الامتداد إلى المنطقة بتكلفة محتملة لمئات الآلاف من الأرواح، فضلًا عن تواطؤ القوى العظمى في شكل جهود الحرب الأمريكية لمكافحة التمرد في قتل الحكومة السلفادورية للآلاف من مواطنيها. وهذه المفارقات، كما تُشير هاتان الحالتان، تثبت أن انشغال السياسة الواقعية الضروري بالحاجة إلى أهداف سياسية تتجاوز الاهتمامات المعيارية، ومن هذه المفارقات بما فيه الكفاية، يجعل الآن الاهتمام بالحكم الديمقراطي أحد أبرز الأعراض في قلب ذلك النظام نفسه.

وفي سياق آخر، تُشير التطورات السياسية؛ كنهاية الحرب الباردة، والتحول الديمقراطي، والتحديات الأمنية، وتصورات التهديد المتغيرة، إلى تصورنا الحالي أن تنظيم ونشاط النزاعات الإفريقية وأنظمة إدارة الأزمات هي الأدوات الحاسمة، وربما الوحيدة، في مجموعة آليات منع الأزمات والتخفيف من حدتها وحلها بعد الحرب الباردة، حتى يحين الوقت، الذي يمكن

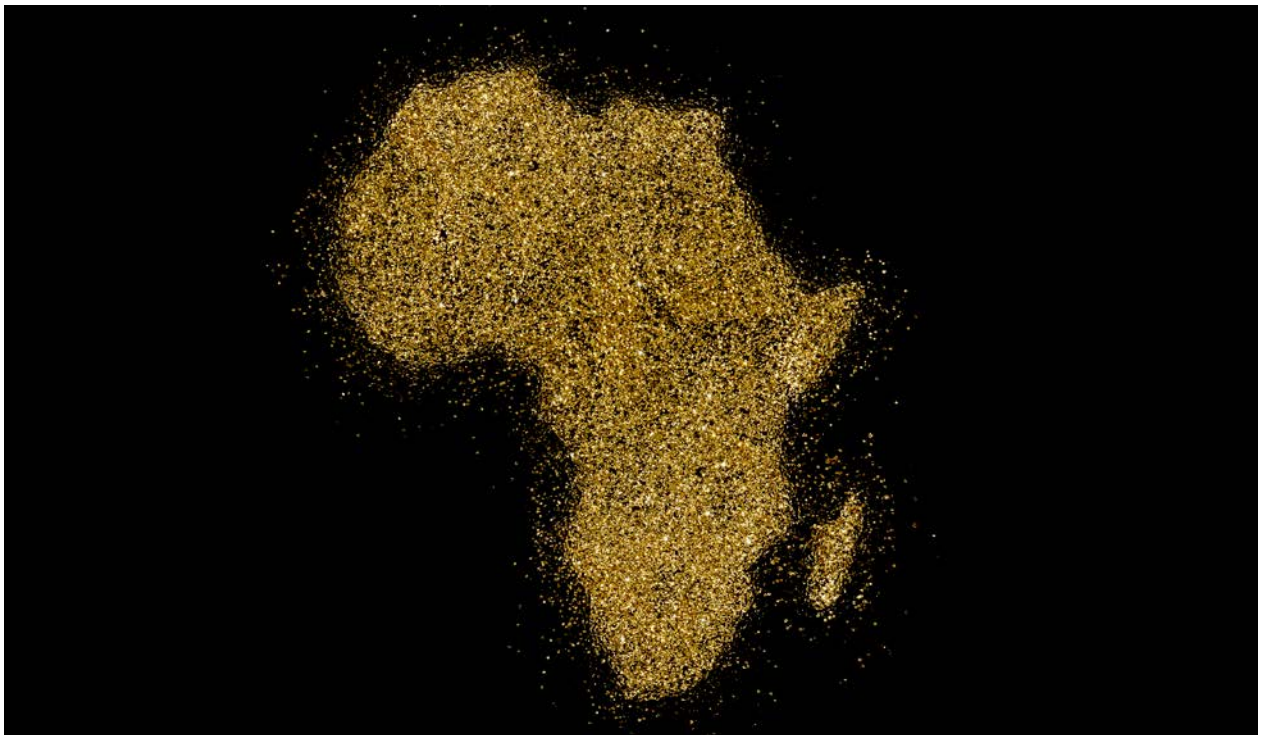

فيه تحقيق الإصلاح المناسب للسيادة وتقرير المصير في القارة السمراء. إذ إنه في بيئة من التخلف والصراع وسوء الإدارة، غالبًا ما تظل مسؤوليات السيطرة السيادية غير محققة دون أي خطأ من الدولة. وهذه الظروف، أو الوقائع، السائدة بشدة في أجزاء كثيرة من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تشكك حتمًا في قدسية السيادة كمفهوم سياسي. وفي مواجهة الكثير من المعاناة الإنسانية المحصورة داخل حدود سياسية غير كافية، يجب أن ينظر إلى انتهاك الحقوق، التي تملكها الدولة بشكل سيادي على أنه جريمة أقل. ويتحمل المجتمع الأخلاقي مسؤولية أكبر تجاه غرضه الخاص من مسؤولية مبدأ سياسي عفا عليه الزمن. وكيف إذًا يمكن التوفيق بين قيم المصلحة الدولية؛ المتمثلة في السلام والأمن والاستقرار، على سبيل المثال، التي يشكل وجودها أساسًا لممارسة الغزو والتدخل، واحترام سيادة الدولة؟

خلفية موضوعية

تجدر الإشارة إلى أنه تحت عنوان الحماية والوقاية، ما فتئت منظمة حلف شمال الأطلسي تدعم الأمم المتحدة بشكل متزايد في عمليات حفظ السلام، وإدارة الصراعات، بما في ذلك عمليات في القارة الإفريقية. ففي إفريقيا، دعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الحلف إلى المساعدة على استقرار الحالة في نيجيريا. وفي الوقت نفسه، أنشئت بعثة التحقق التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في أنغولا للمساعدة في تنفيذ بروتوكول لوساكا من أجل التوصل إلى حل سلمي للصراع في الكونغو. وفي سياق الصراعات الكبرى المفتوحة في إفريقيا، ساعدت منظمة حلف شمال الأطلسي في اتفاقات السلام القسري، ومنع نشوب الصراعات في نيجيريا، وحل النزاعات في أنغولا. وردًا على هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، الإرهابية في الولايات المتحدة، وسع الحلف مساعدته خارج منطقته التقليدية، من خلال قيام قوات "الناتو" بأول عملية له خارج المنطقة الأوروبية الأطلسية لتعزيز الدفاع الجوي التركي وتوفير ردع علني ضد المزيد من الهجمات.

لقد انخرط حلف شمال الأطلسي "الناتو"، منذ نهاية الحرب الباردة، بشكل متزايد في بلدان ومناطق خارج حدود سياسته التقليدية. وبشكل عام، يمكن النظر إلى هذه المشاركات على أنها جزء من دور الأمن الجماعي للحلف، والذي يتضمن مجموعة مما يسمى بالمهام غير العاملة بموجب المادة ٥، مثل دعم السلام والعمليات الإنسانية، وحفظ السلام، وإدارة الأزمات. وشكلت هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، على الولايات المتحدة نقطة تحول أخرى في سياسات الأمن الجماعي لمنظمة حلف شمال الأطلسي. استندت الولايات المتحدة إلى المادة ٥، التي أجبرت الدول الأعضاء على المساعدة في الحرب، التي تقودها الولايات المتحدة على الإرهاب، أولًا في أفغانستان وبعد ذلك أيضًا في العراق. ويمكن القول إن حلف "الناتو"، في شكل عملية "المسعى

مع عدم وجود خيار لتعزيز العدالة الدولية يُنظر إلى "الناتو" على نحو متزايد باعتباره نصيرًا رئيسًا لهذا المفهوم

النشط"، عاد إلى جذوره التقليدية لحماية الأمن البحري للحلف. وعلى النقيض من الدور التقليدي لمنظمة حلف شمال الأطلسي فيما يتعلق بأفغانستان والعراق، ارتبطت عمليات نشر "الناتو" في إفريقيا بالعمليات الإنسانية، أو أذنت بها الأمم المتحدة لنشر بعثات حفظ السلام، أو إنفاذ السلام.

إنجازات الشراكة

تشكل شراكات "الناتو" المستمرة في الزيادة، وطويلة الأجل، مع الدول الأخرى ذات الصلة؛ في المقام الأول في المنطقة الأوروبية الأطلسية، شبكة من العلاقات الثنائية، التي تهدف إلى تعزيز الأمن ودعم نمو القدرات المتبادلة وتعزيز الثقة بين الدول. وفي السنوات الأخيرة، كانت الدول غير الأعضاء في حلف شمال الأطلسي من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكثر استباقية. وقد سعوا إلى القيام بدور أكثر مساواة وشمولًا في البيئة الأمنية المعاصرة من خلال تعزيز المشاركة في القضايا الإقليمية والاقتصادية، التي تتطلب فهمًا وهدفًا مشتركين. وتسهم هذه الأنشطة في توسيع القدرات الأمنية للحيلولة دون عدم الاستقرار الإقليمي. وعلى الرغم من أن هذه التفاعلات تتسم بدرجة كبيرة من الإرادة السياسية، والهدف المشترك، والالتزام بالأنشطة التعاونية المتبادلة، فإن تقييم الزيادات في الآثار الأمنية، وتعميم المعايير الوطنية العالية، والوصول إلى التوقعات الخاصة هي أمور حاسمة لتحقيق أقصى قدر من التعاون مع الحلف، الذي هو مسؤول عن تمكين هذه العملية الاستراتيجية.

وفي حين أن تركيز حلف "الناتو" الأساس ينصب على الدفاع عن أعضائه، فإن الدول الأعضاء في هذا الحلف لديها عدد من الشراكات والعلاقات المستمرة مع دول خارج المنطقة الأوروبية الأطلسية. وبالإضافة إلى لجنته للشركاء في جميع أنحاء أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ، فإن لدى الحلف أيضًا عددًا من الشراكات المؤسسية، التي تهدف إلى حد كبير إلى تعزيز الأمن الإقليمي وتقديم الدعم للبلدان الأخرى في تحقيق أهدافها الأمنية. وبشكل عام، فإن علاقات الشراكة بين الحلف، التي تشمل مجموعات الأدوات، والتي توفر المبادئ التوجيهية والمساعدة للبلدان في تطوير وتنفيذ استراتيجية الأمن القومي، تعني الاعتراف بأن السلام والأمن من المسائل ذات الاهتمام المشترك لجميع البلدان والشعوب.

التأثير على السلام والأمن

لقد ساعد حلف شمال الأطلسي، بأقدار مختلفة، في منع انتشار العديد من المشاكل الإقليمية الصغيرة والتقلبات في جميع أنحاء القارة الإفريقية الشاسعة. وفي هذا السياق بالذات، فإن الطلب على القدرات العسكرية للحلف ليس مستدامًا ولا مقبولًا على المدى الطويل. رغم أن عمليات حفظ السلام، التي اكتسبت خبرة كبيرة على مر الزمن أفادت البلدان الإفريقية الشريكة لها. إن شركاء "الناتو" الأفارقة قادرون على الحفاظ على المصداقية في المنطقة، خاصة عندما يحتاجون إلى الانتشار تحت رعاية الأمم المتحدة حيث لا تتوفر مساهمة كبيرة أخرى، أو مرغوب فيها. ويؤمن الأفارقة أن الحلف تحت رعاية الأمم المتحدة غالبًا ما يلتزم بإقامة شراكة حقيقية مع المنظمات الإقليمية، التي تدعم المناهج الإقليمية لمعالجة مشاكل الأمن الإقليمي وتمهد الطريق لحلول طويلة الأجل. وقد بدأ "الناتو" تعاونًا عمليًا مع جميع المنظمات الإقليمية في هذا النموذج، مع المنسقين المشتركين بين الوكالات في الاتحاد الإفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وفريق خبراء الأمم المتحدة، وشعبتي الاتحاد الإفريقي للسلم والأمن.

وخلال السنوات القليلة الماضية، زاد الحلف بشكل كبير دعمه للاتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى. فمشاركتهم، وفهمهم لاحتياجات إفريقيا وتحدياتها، وملكية الاتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى لأية عملية في القارة السمراء هي أمور أساسية للنجاح على المدى الطويل. وتشكل الملكية السياسية، فضلًا عن الحلول الميسورة التكلفة للتحديات الأمنية، التي تواجهها إفريقيا، أهمية مركزية في النهج، الذي ينبغي أن يتبعه الحلف. ومن خلال تقديم الدعم للاتحاد الإفريقي والسماح بالحلول الإفريقية للمشاكل الإفريقية، فإنه يقلل من الانطباع بتدخل الدول الغربية ويساعد على تحسين المشهد السياسي والأمني في القارة الإفريقية، وهذا يقلل من عدد التحديات، التي تمتد إلى مجال الحلف الحيوي.

بناء القدرات والتدريب

إن برامج التدريب وبناء القدرات، التي ينفذها حلف "الناتو" لها تأثير عميق على المؤسسات الأمنية وقوات الدفاع في الدول الإفريقية، على عكس ما يوحي به نهج "التدريب يساوي

الإنفاذ"، الذي صار شعارًا فضفاضًا لهذه البرامج. وتهدف البرامج التدريبية بشكل أساس إلى تحسين قدرات قوات الأمن الإفريقية في مكافحة الإرهاب ومنع النزاعات وإدارة الأزمات. ومنذ عام ٢٠٠٥م، أقامت منظمة حلف شمال الأطلسي علاقة وثيقة ومتعددة الأوجه مع مختلف المنظمات الإفريقية، ومن بينها الاتحاد الإفريقي ووكالات الأمم المتحدة اللذان يكتسبان أهمية خاصة. ويتم توجيه موارد "الناتو" في بناء الأمن العضوي بشكل أساس لمعالجة قضايا تشمل الحكم الرشيد، واحترام سيادة القانون، والملكية الوطنية، والشراكة الإقليمية، والوجود المحلي. إن مهمة "الناتو" الجديدة ومساهمته في تحقيق الأمن تتعلق بخصوصية وشرعية وكفاية أنشطته في التفاعل مع أصحاب المصلحة الأمنيين الآخرين، وكذلك بالطريقة، التي يعمل بها الحلف. ويضمن نهج الحلف الشامل والمقنع تفاعلًا مترابطًا وموحدًا وتدريجيًا مع أطراف تساهم في الأمن الدولي بشكل عام، وتعزز فعالية وخلق تقدم في إدارة الأمن الداخلي الإفريقي والتنمية بشكل خاص.

لهذا، فإنه من خلال تحقيق تقدم كبير خلال السنوات الستين الماضية، تراكم لدى "الناتو" قدر هائل من الخبرة في القضايا الأمنية والدروس المستفادة في أبحاث ما بعد الصراع، ويتطلع قادته إلى تقديم مساهمة نشطة ومعترف بها في جهود القارة الإفريقية لرفع قدرات المسؤولين عن السلم والأمن فيها. إن الآثار السلبية للصراعات العديدة، التي اندلعت منذ عام ١٩٩٠م، والتي هي أساسًا إما داخلية، أو مشتركة بين الدول في طبيعتها، قد أثرت بشكل خاص على العالم النامي، وخاصة القارة الإفريقية. وبالنظر إلى هذه التحديات الهائلة، التي تهدد بتقويض الإنجازات المتواضعة، التي تحققت في مجالات التنمية الاجتماعية -السياسية والاقتصادية، ينبغي اتباع طائفة واسعة من النهج الاستراتيجية لاستيعاب الديناميات الخاصة للصراعات المتعددة في القارة، ولمنع تصاعد أية صراعات جديدة. وإذا لم يعالج النظام الدولي بشكل جيد هذه التحديات والصراعات، فإن عدم الاستقرار في القارة لديه القدرة على الامتداد إلى تعزيز الأزمات العالمية الكبرى الناشئة. ومن المتفق عليه الآن أيضًا أن الأمن لم يعد تحديًا أحادي البعد عرضة للرد العسكري البحت، بل أصبح بنية متعددة الأبعاد، تشمل عناصر اقتصادية وثقافية واجتماعية -سياسية فضلًا عن عناصر بيئية. ويفسر هذا الاعتراف بالتعقيد الماثل إلى حد كبير الرأي القائل بأن الصراعات الأخيرة يمكن تخفيفها إلى حد كبير في مراحلها المبكرة عندما تفهم مراحل ما قبل الصراع فهمًا كاملًا وتعالج على نحو ملائم.

ولهذا، ينبغي أن نؤكد على أهمية تفعيل كل الأدوار، بما فيها دور "الناتو" في إفريقيا بالإشارة إلى قرار قمة براغ في عام ٢٠٠٢م، الذي حدد إفريقيا باعتبارها "المنطقة ذات الأولوية العالمية"، وحدد المفهوم الأوسع للأمن. ولتنفيذ هذه القرارات عمليًا، وضع حلف "الناتو" الخطوط التالية من الأنشطة: منع نشوب الصراعات؛ ومكافحة نشوب الصراعات؛ وعمليات دعم السلام؛ وبناء القدرات؛ والنهج الإقليمي؛ والتعاون؛ واستكشاف الإمكانات. كما اعتبر تحقيق هذه الأنشطة في علاقات تعاونية مع الاتحاد الإفريقي، وغيره من المنظمات الإفريقية الإقليمية، أو دون الإقليمية عنصرًا أساسيًا في شراكة الحلف في إفريقيا.

التحديات الأمنية

اقتصرت قمة بروكسل الأخيرة لأعضاء الحلف، هذه المرة، على التوصية مرة أخرى بأن "الناتو" لا يزال ملتزمًا بدعم جهود الاتحاد الإفريقي واللجان الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الأخرى في إفريقيا لتعزيز السلام والاستقرار والأمن في القارة، من خلال تعزيز الحوار السياسي والتعاون العملي في المجالات ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك من خلال الشراكات القائمة. وفي الوقت نفسه، ناقشت القمة، وفقًا لما صدر عنها من إعلان، "التحديات، التي تواجه الاستقرار والأمن بالقرب من حدود الحلف. إن الوضع في ليبيا ومنطقة الساحل، مع تداعياته الأمنية والسياسية والإنسانية والاقتصادية الخطيرة على بلدان المنطقة، له تداعيات على حلف شمال الأطلسي. واستجابة لهذه التحديات، يلعب حلف "الناتو" الآن دورًا حاسمًا في دعم الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الاستقرار والأمن في هذه المناطق، لا سيما بالنظر إلى قدراته الفريدة". وفي اليوم الأخير من القمة، وفي إعلان منفصل، أعرب رؤساء دول وحكومات الحلف عن وجهات نظر حازمة للغاية، وموحدة بشكل واضح، حول التطورات السياسية والعسكرية في ليبيا ومنطقة الساحل.

إن تحقيق المقترحات المضمنة في أضابير المؤسسات المعنية لضمان حسن الجوار في الشرق الأوسط وإفريقيا، وفرص عضوية، أو الشراكة مع "الناتو"، التي تسعى إليها بعض الدول العربية والإفريقية، من شأنها أن تُساهم أيضًا في التكامل الاقتصادي للبلدان، التي تضم أكبر عدد من الأقليات العرقية والدينية. ولا يمكن التوفيق بين الصراعات العرقية والدينية

برامج "الناتو" للتدريب وبناء القدرات " لها تأثير عميق على المؤسسات الأمنية وقوات الدفاع في الدول الإفريقية

وعدم تسويتها إذا ما أدمجت بعض الأقاليم في بلدان وثيقة الصلة بهذه التكوينات. ولذلك، تشمل المبادرات المقترحة بعثات مراقبة انسحاب وحدات السلام، وحكام النزاعات العرقية والدينية في كلتا المنطقتين، وأنشطة للتوسط في مختلف الوساطة وحل النزاعات. وفي الواقع، مثل الإرهاب في هذه المناطق المكتظة بالسكان، وكذلك البلدان الإفريقية، دعمًا لغالبية الحركات الثورية طوال النصف الثاني من القرن العشرين. لذلك، فإن أية خريطة مجزأة، مع مستويات المعيشة المهينة، والدخل الفردي المحدود، لا تترك أي آفاق لاقتصاد المواطنين. ويضاف إلى ذلك مختلف القضايا الأخرى في كل من الشرق الأوسط وإفريقيا، التي ينبغي ألا تتعارض مع مبادرات حسن الجوار في الشرق الأوسط والبلدان الإفريقية.

القضايا المشتركة

تتأثر إفريقيا وأوروبا مجتمعة بالعديد من القضايا المشتركة. وبدون حل لهذه القضايا، سيستمر تأزم الاستقرار العام والاقتصاد لكلا الطرفين من وقت لآخر. ومشكلة الهجرة غير القانونية، وخطر نشوب الصراعات العنيفة، والإرهاب، والجريمة المنظمة، والإدارة غير الفعالة للموارد، هي أمثلة قليلة يجب معالجتها. إن الاعتراف بهذه القضايا المشتركة يخلق ضرورة لكل من حكومات دول جنوب أوروبا وشمال إفريقيا في البحث عن حل مشترك لهذه المشاكل. وبما أن هذه المشاكل تتوسع في الغالب على المستوى الإقليمي ولا تطرق أبواب بعض البلدان المحددة فقط، مثل المغرب، أو مالطا، أو إيطاليا، أو إسبانيا، فإن البحث المشترك عن الحلول بدلًا من الاستجابات الفردية يجب أن يصبح أنسب طريقة للمضي قدمًا. وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى بعض الأنشطة للتحالفات الدولية، من بينها تحالف شركات النقل، الذي نشأ عن مذكرة بودابست في مايو ٢٠٠٥م، ويهدف إلى التعاون في مكافحة الاتجار بالبشر في المنطقة، مع التركيز على المهاجرين المحتاجين إلى الحماية، وتمكين المزيد من الكيانات الوطنية والعسكرية والمدنية والدولية على العمل المشترك. وهناك تعاون آخر يمثله تحالف مكافحة الهجرة غير الشرعية، وهو عبارة عن منصة لقادة الشرطة والجيش، وممثلي الاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي.

وفي عام ٢٠٠٠م، بالإضافة إلى التحالفات المذكورة أعلاه، كان هناك تحالف ثالث، هو ما يسمى بمجموعة كبار المسؤولين في الدول الأعضاء في "الناتو"، المعنية بقضية الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا. وتعمل هذه التحالفات الإقليمية بشكل مكثف وتؤدي أنشطة مختلفة، وفي بعض الحالات، تتعاون أيضًا في إطار منظمات مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، أو الاتحاد الإفريقي. وبالنظر إلى الظروف الحالية في القارة، تتحول الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر من إفريقيا إلى أوروبا إلى تحديات عالمية. وتقدر منظمة حلف شمال الأطلسي هذه الحالة، وبما أن الهجرة غير القانونية لها صلة محتملة بزيادة المخاطر في سياق الأمن الإقليمي، فإنها تركز أنشطتها حاليًا في المقام الأول على كبح موجة الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط، ولمنع الهجرة غير القانونية. وبالتالي، تمكين البلدان الأوروبية من معالجة مسألة الأمن بفعالية، اعتمادًا على عدد من التدابير.

لقد كان حلف شمال الأطلسي واحدًا من أهم مقدمي الخدمات الأمنية في القارة الإفريقية، وفي الوقت نفسه، أقلهم إعلانًا، لأسبابٍ سياسية جوهرية. وهكذا، منذ أن أظهرت هذه المنظمة الأمنية الأوروبية/ الأمريكية النموذجية استعدادها للحوار مع القارة في سبعينيات القرن العشرين، لم يختف موضوع علاقات "الناتو" مع مختلف الدول الإفريقية الشريكة، لكن أهمية هذه العلاقات تلاشت في بعض الأحيان في الخلفية،

ولأسباب معلومة. وفي حين أنه لا يمكن إخفاء الروابط بين أوروبا وإفريقيا جغرافيًا، لأن البحر الأبيض المتوسط لا يغسل شواطئهما فحسب، بل ظل يصل بينهما عبر التاريخ، وقد نشأ نقاش قوي في الفترة بين ٢٠٠١ و٢٠٠٤م، عندما شنت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا عمليات عسكرية في إفريقيا انطلاقًا من أوروبا. وقد نُظِرَ إليها في إطار؛ أولًا، فيما يتعلق بالمهام العسكرية لأوروبا خارج قارتها "القديمة"، على عتبة الباب وفي النهاية خارج القارة القديمة. ثانيًا، توقيت مثل هذه العمليات والتكتيكات والاستراتيجية، التي سيتم استخدامها عند الضرورة.

وفي حين أن إفريقيا تتألف من ديناميات اقتصادية وسياسية على حد سواء، فإن هناك شواغل أمنية رئيسة مستمرة. وبالتعبير عن المخاوف الأمنية بكلمات مشتركة، يمكن للمرء أن يتحدث عن التحديات الإرهابية، والصراعات الحدودية، والحياة اليومية المؤلمة، فضلًا عن التحديات الأمنية، التي تثيرها الدول، التي تنهار إلى أشلاء. وقد عولجت المشاكل المتصلة بإلحاح التنمية الإفريقية خلال مناقشات الاتحاد الإفريقي، واعتبر بناء بيئة آمنة شرطًا مُمَهِدًا لأي تنمية كبيرة وطويلة الأجل. وقُدِّمَت عدة استجابات لهذه التحديات الأمنية الإفريقية المكتشفة حديثًا، معربة عن الرغبة في السيطرة وتولي زمام الأمور. وقُوبلت المبادرة الإفريقية في البحث عن حل بتفهم من قبل الاتحاد الأوروبي، واتفق الشريكان على العمل جنبًا إلى جنب من أجل السلام، وجلبوا الجهات الفاعلة الدولية الأخرى إلى الطاولة المشتركة من خلال إنشاء مجموعة ضغط في إطار الاستراتيجية المشتركة.

الآفاق المستقبلية

ولتعزيز التعاون الأمني الإقليمي، تُبذل جهود مكثفة لتقديم الدعم للمنظمات الإقليمية والآليات الإقليمية الأخرى، حيث إنها تحدد على وجه التحديد على أنها تؤدي دورًا إيجابيًا في صون السلم والأمن في إفريقيا. وتشير تجربة الأمانة العامة إلى أن مشاركة منظمات؛ مثل، الاتحاد الإفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، ودول البحيرات الكبرى، يمكن أن تكون فعالة، وكذلك التعاون معها في تنفيذ العمليات وتطوير النظم المتوافقة. وتحقيقًا لهذه الغاية، بدأت العديد من الأنشطة، التي تتطلب دعمًا قويًا ومستمرًا؛ وهذا يعني أن الأمانة العامة للحلف يمكنها بالتأكيد أن تعرب عن ثقتها في هذا الصدد، إذ لا يقوم "الناتو"، كمصدر للدعم، من خلال تمثيل جميع أعضاء الحلف، بالحوار المقابل وعلاقة الشراكة، التي أقيمت مع الأمانة العامة للحلف. إذ إن مجموعة تنسيق الدعم لإفريقيا، التي أنشأها مجلس هذا الحلف، في مايو ٢٠٠٦م، كمنتدى لتبادل المعلومات حول الجوانب السياسية والأمنية والتشغيلية لمشاركة "الناتو" في إفريقيا، تمثل في حد ذاتها تجربة قيمة لجميع الأطراف المعنية، نظرًا للمناخ الملائم، الذي تناقش فيه قضايا القارة الإفريقية في راهن العلاقات الدولية.

وفي هذا الصدد، يقول المتفائلون إنه إذا وُثِّقَت الشراكة بين المنظمات الإقليمية الإفريقية والأمم المتحدة، فإن العلاقة مع حلف "الناتو" من خلال نهج "الصالح العام" سيكون مثاليًا للحفاظ على الأهمية التشغيلية لهذه الشراكة في المستقبل. وبطريقة ما، ستمثل هذه الشراكة استثمارًا في السلام والأمن في المستقبل، والجمع بنجاح بين عمليات التحول الداخلي لحلف "الناتو" والتنفيذ العملي لبرامج التعاون مع مؤسسات الدفاع في إفريقيا. وفي الوقت نفسه، سيواجه الحلف تحدي "المشروعية" المتمثل في قدرته المفترضة على توفير إطار مستقر وواقعي لفهم الجمهور لأدواره ومهماته في جميع أنحاء العالم، مما يجبر الناس على التفكير بعمق في الدور، الذي يتوقعون أن يلعبه "الناتو" في توفير الأمن البشري، الذي يمكن أن يجلبه نشر القوات الأجنبية على أرض ذات سيادة، والذي ربما يفرض تركيزًا أقوى على الحلف وداخله نحو الارتقاء إلى أعلى مثله العليا كمنظمة عالمية المستوى.

لهذا، فإن الآفاق المستقبلية لدور "الناتو" في المساهمة في معالجة القضايا الإفريقية قد تكون إيجابية لعدد من الأسباب. أولًا، إن النهج الشامل لعمليات إدارة الأزمات وتحقيق الاستقرار المعقدة، التي تضعها منظمة حلف شمال الأطلسي يمكن جعلها مناسبة للبيئة الإفريقية؛ مع أخذ مبدأ السيادة الوطنية في الاعتبار. فالمشاكل، التي تعاني منها بعثات حفظ السلام في إفريقيا هي بالفعل إلى حد كبير ذات المشاكل، والتي سبق أن أبلغت عنها عمليات نشر قوات "الناتو" في البوسنة والهرسك وكوسوفو، على وجه الخصوص. وقد تكون مبادرات حقوق الإنسان من قبل منظمات محايدة، ولكنها قوية مثل "الناتو" في بعض الأحيان الأمل الوحيد للمانحين للمساعدة في تخفيف أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان على هذا الكوكب. وفيما يبدو أنه لا يوجد خيار آخر لتطوير العدالة الدولية وتعزيزها، فإن حلفًا دفاعيًا مثل "الناتو" سوف يميل على نحو متزايد إلى النظر إليه باعتباره نصيرًا رئيسًا لهذا المفهوم، إذا افترضنا صِحَّة وصِدقِيَّة وموثوقِيَّة قرارات دوله الأعضاء الاستثمار في الصالح العام، الذي يجد المجتمع الدولي ككل نقصًا متزايدًا فيه، مع ضرورة تحصينه بقدرٍ عالٍ من الثقة والصدق.

* سفير سوداني ـ أستاذ العلاقات الدولية والدبلوماسية، جامعة صقاريا ـ تركيا

حلف الناتو في مواجهة المتغيرات العالمية: القدرة والتوجه

رؤية الناتو للتهديدات الأمنية الإقليمية والدولية لا تتطابق بالضرورة مع أولويات دول المبادرة

على مدى خمسة وسبعون عاماً هى عمر حلف شمال الأطلسى (الناتو)، استطاع الأخير تجاوز العديد من التحديات، والاستجابة لمتغيرات دولية كبرى، لعل أهمها تفكك الاتحاد السوفييتي مطلع التسعينات، وتعالى العديد من الأصوات الأوروبية حول جدوى استمرار الحلف بعد زوال التهديد الشيوعى، متناسين أهداف الحلف الثلاث التى أعلنها أول أمين عام للناتو، اللورد هاستينجز ليونيل إسماي (١٩٥٢-١٩٥٧م) في مستهل فترته، وهي: "إبقاء الروس خارج (أوروبا)، والأمريكيين داخلها، والألمان في الأسفل". فقد استطاع الحلف إعادة صياغة مهامه واستحداث أخرى بالتأكيد على أن الأمن الأوروبي يبدأ من وراء حدود دول الناتو، وبدأ إسناد مهام جديدة للحلف خارج حدود دوله، وإن ظلت في النطاق الأوروبي جغرافياً، وتركزت طوال حقبة التسعينات من القرن الماضي على منطقة البلقان ووسط أوروبا.

أ.د. نورهان الشيخ

وقد اتسع هذا التوجه وامتد ليشمل دول خارج القارة الأوروبية بعد أحداث ١١ سبتمبر، بداية بأفغانستان ووصولاً لليبيا، لتتجاوز أولوياته الأمن الأوروبي إلى الأمن العالمي. وقد كانت الإرادة الأمريكية وحرص واشنطن على استمرار الحلف الذي يعد أحد أهم مكتسباتها وأدوات نفوذها العالمي هو السبب الرئيسي وراء ذلك. فقد جاءت نشأة الحلف في ٤ أبريل ١٩٤٩م، بمبادرة أمريكية من أجل الحفاظ على هيمنتها على الشؤون الأمنية والسياسية الأوروبية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة دورها المحوري في الحرب، وإنقاذها للقوى الأوروبية الكبرى خاصة بريطانيا وفرنسا من خطر النازية. إلا أن المشهد الحالي يبدو معقداً في ضوء تحديات عدة يأتي في مقدمتها التصعيد مع روسيا والانزلاق إلى حافة المواجهة النووية بين الطرفين، إلى جانب التحديات النابعة من داخل الحلف ذاته، ومن أبرزها

حالة الانكشاف النسبي للمجمع الصناعي العسكري لدول الناتو

رغم كون دول الناتو من كبار مصدري السلاح في العالم، حيث تحتل الولايات المتحدة المرتبة الأولى وفرنسا المرتبة الثالثة، في حين تأتى ألمانيا وإيطاليا وبريطانيا في المرتبة من الخامسة إلى السابعة على التوالى خلال الفترة (٢٠١٧ - ٢٠٢١م)، إلا أن الأزمة الأوكرانية كشفت عن بعض أوجه القصور في الصناعات العسكرية لهذه الدول. وقد أشار الأمين العام للحلف، ينس ستولتنبرج، إلى ذلك صراحة موضحاً أن المعدل الحالي لاستهلاك الذخيرة في أوكرانيا أعلى بعدة مرات من معدل إنتاج الناتو الحالي، مما يضع الصناعات الدفاعية لدول الناتو تحت ضغط، ويضاعف وقت انتظار الذخيرة ذات العيار الثقيل من ١٢ إلى ٢٨ شهرًا، مما يفرض زيادة الإنتاج والاستثمار في الطاقة الإنتاجية لدول الحلف. وحذر مفوض السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، من أن المخزون الاحتياطي للأسلحة الأوروبية التي يتم إرسالها إلى أوكرانيا قد نفذ وأرجع ذلك إلى عدم تلقي المجمع الصناعي العسكري الأوروبي التمويل المناسب خلال السنوات الماضية، اعتقاداً أن أوروبا لن تدخل في حرب كبرى.

كذلك، أكدت وكالة "بلومبيرج" الأمريكية، في أكتوبر ٢٠٢٢م، أن مخزونات بعض الدول الأوروبية التي أرسلت أسلحة لأوكرانيا بدأت في النفاد، وأن واشنطن تقترب من بلوغ أقصى إمكاناتها لتزويد كييف بالإمدادات العسكرية خصوصًا من الذخائر. وأن دول الناتو حثت شركات إنتاج الأسلحة على تسريع عجلة الإنتاج لمساعدتها في سد النقص في مخزوناتها من الأسلحة، وللاستمرار في مساعدة أوكرانيا. ويتركز الضغط على الذخائر بما فيها

قذائف المدفعية عيار ١٥٥ مليمترا، والتي أرسلت الولايات المتحدة إلى أوكرانيا ما يزيد عن مليون طلقة منها خلال عام، وكذلك الصواريخ الموجهة المستخدمة في نظام هيمارس التي يزيد مداها على ٨٠ كيلومترا، والتي زودت الولايات المتحدة أوكرانيا بثلث مخزونها منها وكذا من صواريخ جافلين وستينجر.

في هذا الإطار، أعلن ستولتنبرج، في فبراير ٢٠٢٣م، توجه جديد للتخطيط الدفاعي للحلف يتضمن تعزيز القدرة الصناعية وتجديد مخزونات الأسلحة والذخائر، أو ما أطلق عليه السباق من أجل الخدمات اللوجستية، وزيادة الاستثمار في الدفاع، والتحول إلى نظام الدفاع الذكي Smart Defense القائم على إنفاق الموارد الدفاعية المحدودة بشكل أكثر فعالية، وتنسيق التخصص بين الدول الأعضاء، وإدارة دورة حياة الأسلحة وقطع الغيار بكفاءة. كما أصدر الاتحاد الأوروبي، للمرة الأولى، في مارس ٢٠٢٤م، الاستراتيجية الأوروبية للصناعات العسكرية (EDIS)، بهدف تعزيز جاهزية أوروبا ودعم قدرتها التنافسية في المجال، وذلك من خلال زيادة الاستثمار الأوروبي في القطاع الصناعي العسكري، ودعم البحث والتطوير العسكري المشترك وتطوير أحدث التقنيات والقدرات الدفاعية المستقبلية، ودمج الصناعات العسكرية للدول أعضاء الاتحاد الأوروبي في نظام واحد، وزيادة التجارة البينية على الصعيد الأوروبي من الأسلحة والمعدات العسكرية.

إلا أن كل هذه الخطوات مازالت قيد التنفيذ ولا يمكن التكهن بمدى فاعليتها أو نجاحها في تحقيق الأهداف المرجوة ومواجهة تحديات القطاع الصناعي العسكري لدول الناتو.

مدى التوافق حول التحدي الصيني:

أشار تقرير الحلف الصادر في ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٠م، والذي جاء بعنوان "الناتو ٢٠٣٠: متحدون لعصر جديد"، إلى الصين كثاني أهم تحدي يواجه الحلف بعد روسيا، وذلك لأول مرة في تاريخه، فلم تكن الصين ضمن المهددات الأمنية للحلف من قبل. وهو ما أكده "المفهوم الاستراتيجي" للحلف الصادر في ٢٩ يونيو ٢٠٢٢م، الذي اعتبر أن الطموحات المعلنة للصين وسياساتها القسرية تتحدى مصالح دول الحلف وأمنها وقيمها، وأن العمليات الهجينة والسيبرانية "الخبيثة" التي تقوم بها الصين الشعبية تستهدف الحلفاء وتضر بأمن التحالف، وأن الشراكة الاستراتيجية العميقة بين الصين وروسيا ومحاولاتهما المتبادلة لتقويض النظام الدولي القائم تتعارض مع قيم الحلف ومصالحه.

ويتسق هذا تماماً مع التوجهات والسياسات الأمريكية التى

يسعى الناتو لتوظيف قدرات الحلفاء والأصدقاء لخدمة أجندته الأمنية والتخندق إلى جانبه في مواجهته لروسيا والصين

تعتبر الصين تهديدًا رئيسيًا للأمن القومي الأمريكي، يتعين مواجهتها وتقويض قدراتها وعرقلة صعودها. إلا أن بعض دول الناتو الأخرى، رغم التزامها بالوثائق السابقة، تبدي مرونة إزاء بكين وتنأى عن التصعيد المبالغ فيه معها، وتتبع سياسات مغايرة تنطوي على انفتاح واضح على الصين، لعل أهمها ألمانيا. فقد اعتبرت استراتيجية الأمن القومي الألمانية، الأولى من نوعها، والصادرة في ١٤ يونيو ٢٠٢٣م، الصين، "شريك"، و"منافس"، فهي أكبر شريك تجاري لألمانيا إلا أن هذا لا ينفي كونها تهدد بشكل متزايد الاستقرار الإقليمي والأمن الدولي، وفقاً للوثيقة. وعلى صعيد السياسات تتطور العلاقات بين الصين وألمانيا بشكل ملحوظ في ضوء الزيارات المتكررة للمستشار الألماني، أولاف شولتز، لبكين في نوفمبر ٢٠٢٢ وأبريل ٢٠٢٤م، واستمرت الأخيرة ثلاثة أيام، في أطول زيارة خارجية له، في وقت تزداد العلاقات الأمريكية ــ الصينية توتراً حول مدى واسع من القضايا في مقدمتها تايوان.

تحدي تماسك الحلف والعلاقة بالشريك الأمريكي:

يبرز في هذا الإطار مجموعة من المعضلات تواجه الحلف، أهمها وأكثرها إلحاحاً المعضلة الأوكرانية، فقد نجحت أزمة أوكرانيا في دعم تماسك الحلف إزاء ما اُعتبر تهديد وجودي للأمن الأوروبي والعالمي. إلا إنها أثارت، من ناحية أخرى، بعض الشد والجذب داخله حول قبول أوكرانيا عضو كامل في الحلف حيث حذرت إيطاليا ودول أخرى من أن كييف لا يمكنها الانضمام للحلف وهي لا تزال تخوض حربا مع روسيا مما يورطه في مواجهة مباشرة مع الأخيرة. وتساءلت دول أخرى عن جدوى استمرار تدفق الأسلحة لكييف وعرقلت المجر أكثر من مرة حزم مساعدات لأوكرانيا منتقدة استمرار الدعم لها. ورفضت ألمانيا وإيطاليا وعدد آخر من الدول دعوة الرئيس ماكرون بإرسال قوات إلى أوكرانيا وتوريطهم في الحرب مع موسكو، كما رفضت ألمانيا توصيف مشروع دعم جديد لأوكرانيا تم طرحه في يونيو ٢٠٢٤ م، بأنه "بعثة"، واقترحت تسميته "تعهد تنسيق المساعدة والتدريب" PACT، حتى لا يُفهم خطأ أن الحلف يريد إرسال جنود إلى أوكرانيا للمشاركة في الأعمال القتالية، وأن الأمر يقتصر على تدريب القوات الأوكرانية.

يضاف إلى هذا استمرار المعضلة التركية، فقد تمسكت أنقرة بحيادها في الأزمة الأوكرانية ورفضت الانضمام لنظام العقوبات الغربية، وسبق وأن فشلت كل من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية في التعامل مع تركيا، أحد أهم وأقدم أعضاء الناتو، إلى الدرجة التي باتت أنقرة تهدد بانسحابها الفعلي من الحلف وذلك على خلفية صفقة منظومة "إس ٤٠٠" الروسية لتركيا والتحفظات الأمريكية عليها. ففي سبتمبر ٢٠١٧ م، وقعت موسكو وأنقرة اتفاقًا بشأن توريد أنظمة "إس ٤٠٠" إلى تركيا بقيمة إجمالية تتجاوز ٢,٥ مليار دولار، مما أثار حفيظة واشنطن نظراً لكون تركيا عضو في حلف شمال الأطلسي وعليها التقيد بالمنظومات الغربية للحلف، ولأن الصفقة حفزت على تزايد الطلب على المنظومة من دول أخرى حليفة لواشنطن ليست عضو بالناتو. وفي هذا السياق حذرت واشنطن من تبعات عقد صفقات لشراء أسلحة روسية، وذلك وفقًا لقانون "مواجهة أعداء أمريكا عبر العقوبات "(CAATSA) الموجهة ضد روسيا وإيران وكوريا الشمالية، الذي وقعه الرئيس ترامب في ٢ أغسطس ٢٠١٧م، وبدأ سريانه في ٢٩ يناير ٢٠١٨م.

يزيد من وقع هذه المعضلات التوجه الأوروبي نحو درجة أعلى من الاستقلالية في الشؤون الدفاعية، ولا يعني هذا بالطبع فك الارتباط الاستراتيجي مع واشنطن، وإنما تنمية القدرات الدفاعية الأوروبية على النحو الذي يمكنها من مواجهة التهديدات وزيادة تنافسيتها في سوق السلاح. هذا التوجه ليس بجديد حيث تزعمت فرنسا فكرة إنشاء جيش أوروبي موحد وهيكل أمني أوروبي لأول مرة عام ١٩٥٠م، لكن واشنطن أفشلت هذا المسعى، بحجة عدم الحاجة إلى وجود جيش أوروبي في ظل وجود حلف شمال الأطلسي. ثم عادت باريس وضمنت السياسة الدفاعية المشتركة ضمن السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي (CFSP) في إطار الاتفاقية المؤسسة له، اتفاقية ماستريخت ١٩٩٢م، وقادت عدة مبادرات خلال التسعينات في محاولة لإدخال هذه السياسة حيز التنفيذ ودفعها من الأمني إلى الدفاعي، كان من أبرزها إنشاء قوة العمليات الأوروبية السريعة (Eurofor)، والفرقة الفرنسية الألمانية بقوام ٥٠ ألف جندي، والتي اعتبرتها باريس آنذاك نواة لجيش أوروبي. وفي عام ٢٠١٨ م، جدد الرئيس ماكرون الدعوة الفرنسية لتأسيس جيش أوروبي موحد، بعيد عن حلف شمال الأطلسي، ومستقل عن أي نفوذ أمريكي، إنطلاقاً من أن الولايات المتحدة لن تحترم الأوربيين كحلفاء إلا إذا كانت شؤونهم الدفاعية ذات سيادة، على حد قوله، ووصف الناتو في أكثر من مناسبة بـ"الميت سريرياً".

المبادرة قيمة مضافة تمكن الناتو من توفير مساهمة مهمة لتعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين من خلال التزام أطلسي جديد

وأقترح ماكرون تشكيل أول وحدة عسكرية بقوام ٥ آلاف جندي، مدعومة بسفن وطائرات حربية ودبابات ومدرعات وأسلحة ثقيلة، يُطلق عليها اسم "قوة الدخول الأول". ونال المقترح موافقة ١٣ دولة أوروبية، منها ألمانيا، وخصص الاتحاد الأوروبي في ميزانيته بنداً لتفعيل جيشه، بهدف نقل الاتحاد من قوة اقتصادية إلى قوة عسكرية أيضاً تكون قادرة على القيام بمهمات عسكرية تحت مظلة أوروبية خالصة. كما دعا ماكرون في أبريل الماضي إلى تبني مبدأ الأفضلية الأوروبية، وإعطاء الأولوية للموردين الأوروبيين في شراء المعدات العسكرية، وتطوير الصناعات الدفاعية الأوروبية وإطلاق برامج تسلح أوروبية.

يتزامن هذا مع الضغوطات الناجمة عن زيادة المساهمات المالية للدول الأعضاء إلى ٢٪ من ناتجها المحلي الإجمالي، وهي الدعوة التي وافقت الدول الأعضاء عليها منذ عام ٢٠٠٦م، وشدد عليها الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب عقب وصوله إلى البيت الأبيض عام ٢٠١٧م، معتبراً أن العلاقات بين واشنطن ودول الحلف "غير منصفة" حيث تساهم الولايات المتحدة بنحو ٩٠٪ من ميزانية الناتو، ووصل الأمر حد تلويح ترامب بالانسحاب من الحلف، الأمر الذي اعتبره البعض ابتزاز للشركاء الأوروبيين ليس فقط لزيادة نسبة مساهمتهم في ميزانية الحلف، ولكن لحمل دول الحلف على شراء المعدات والأسلحة الأمريكية ضمن الترويج لمبادرة "اشتروا المنتج الأمريكي"، التي تهدف للتشجيع على إبرام المزيد من صفقات الأسلحة، وهو ما شكل ضغطاً على عدد من دول الحلف الأقل ثراءً وتلك التي تواجه صعوبات اقتصادية، وأشاع أجواء من التوتر والارتباك بين حلفاء الولايات المتحدة. وفي ١٧ يونيو الجاري أعلن ستولتنبرج أن ٢٠ فقط من أعضاء الحلف الـ ٣٢ حققت الهدف المحدد للإنفاق الدفاعي، في ضوء ذلك تراجع إسهام الولايات المتحدة إلى ٦٧٪ من الإنفاق العسكري المشترك، الذي قُدر بحوالي ١,١ تريليون دولار في عام ٢٠٢٣م.

ويمتد الشد والجذب داخل الحلف إلى اختيار الأمين العام الجديد للحلف بعد انتهاء ولاية ستولتنبرج الثانية في أكتوبر ٢٠٢٢ م، دون تعيين خليفة له حيث تتوافق معظم دول الناتو على فريدريكسن، رئيسة الوزراء الدنماركية، في حين تعارض بولندا يساندها عدد من الدول الأعضاء اختيار أمين عام من دول الشمال التي شغلت المنصب لما يقرب من عقدين، وتصر على اختيار شخصية من دول الجناح الشرقي وتطرح رئيسة وزراء إستونيا، كايا كالاس، كبديل. إلا أن العديد من الدول الغربية تتخوف من أن تنظر موسكو إلى ذلك باعتباره "عملاً استفزازياً" ومؤشراً على عزم الحلف التصعيد معها لما هو معروف من عداء شديد بين دول الشرق في الناتو وروسيا.

صعود اليمين الشعبوي والحراك الشعبي المعارض للناتو:

تشهد أوروبا تحولات سياسية هامة لصالح اليمين الشعبوي الذي فرض نفسه على قمة السلطة في إيطاليا والمجر وكاد أن يفعل في فرنسا، كما أصبح رقماً هاماً في معادلات السلطة بألمانيا، وأكدت انتخابات البرلمان الأوروبي الأخيرة في يونيو ٢٠٢٤ م، ذلك، حيث أحرز اليمين الشعبوي تقدماً ملحوظاً، كان أوضح ما يكون في فرنسا حيث فاز بأكثرية واضحة تمثل ضعف ما حصده حزب الرئيس ماكرون. وقد كان ذلك انعكاساً لحالة عدم الرضا التي تجتاح الشارع الأوروبي مع ارتفاع معدلات التضخم خاصة أسعار الطاقة والغذاء على خلفية الأزمة الأوكرانية، مما أدى إلى اندلاع مظاهرات عدة في لايبزيج ومدن أخرى بألمانيا وفي فرنسا وإيطاليا وأسبانيا وبروكسل وغيرها ضد الناتو وإمداد أوكرانيا بالسلاح، ووصل الأمر إلى المطالبة بالانسحاب من الناتو.

إن التحديات السابقة التي تواجه الناتو أثرت دون شك على أولوياته وفاعلية العديد من البرامج والمبادرات التي طرحها، ومنها مبادرة أسطنبول، نتيجة المتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة وضبابية الأحداث والتطورات في أحيان كثيرة.

مبادرة إسطنبول.. حصاد عقدين:

في ٢٨ يونيو ٢٠٠٤ م، طرحت الولايات المتحدة مبادرة إسطنبول كمكان للحوار المتوسطي بهدف ربط دول منطقة الشرق الأوسط "الموسع" وخاصة دول الخليج العربي بحلف الناتو، والعمل معاً لإقرار الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي. وجاء في صدارة المبادرة التأكيد على أهمية إحراز تقدم نحو حل عادل ودائم وشامل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني وإيجاد اتفاق سلام شامل على كل المسارات بما فيها المسار السوري الإسرائيلي واللبناني الإسرائيلي، والمسؤولية المشتركة والمصالح المتبادلة للحلف ودول المنطقة، وأن المبادرة قيمة مضافة تمكن الناتو من توفير مساهمة مهمة في مجال تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين من خلال التزام أطلسي جديد مع المنطقة، والدعم ضد التهديدات الإرهابية، والتعاون العسكري عبر التدريبات

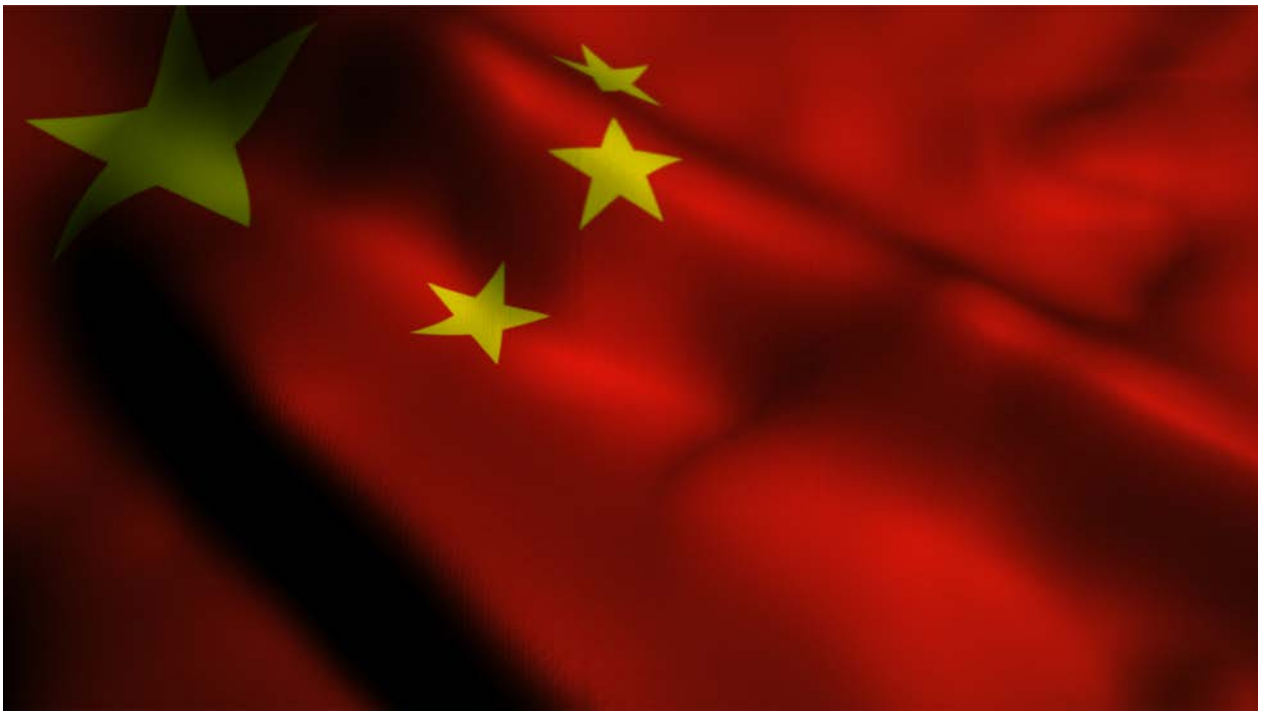

لأول مرة الصين ثاني التحديات التي تواجه الحلف بعد روسيا فلم تكن بكين ضمن المهددات الأمنية للناتو

المشتركة والتأهيل لمحاربة الإرهاب والتبادل الفعال للمعلومات والتعاون البحري، ومواجهة التهديد الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل وسبل نقلها، والتعاون في مجالات الخطط المدنية للطوارئ.

فيما يتعلق بالتعاون العسكرى والتدريب والتدريبات المشتركة فإنها تسير بوتيرة جيدة على مدى العقدين الماضيين في إطار التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجى والناتو، ومن أهمها تدريبات "عزم النسر"، كما تم تأسيس المركز الإقليمي لحلف شمال الأطلسي-مبادرة إسطنبول للتعاون في عام ٢٠١٧م، بمدينة الكويت، لتعزيز التعاون بين الجانبين. وهو أول مقر لحلف الناتو في دولة من غير أعضائه، إلى جانب كونه مقرًا تدريبيًا يقوم من خلاله ممثلو الحلف بمهام تدريبية واستشارية تخصصية في المجالات الفنية للجهات الحكومية في الكويت ودول الخليج الأعضاء في مبادرة إسطنبول للتعاون. وحتى عام ٢٠١٩ م، جرى تدريب ٨٨٩ عنصرًا من دول الخليج، واستقبل المركز أكثر من ٢٠٠ مدرب، وعُقدت فيه أكثر من ٢٤ دورة تدريبية مختلفة.

من ناحية أخرى، لم تنجح مبادرة إسطنبول في تحقيق مجموعة من أهدافها، أبرزها

- استهدفت المبادرة بالدرجة الأولى دول الخليج العربى، إلا أن أربع دول فقط انضمت لها عام ٢٠٠٥ م، وهى البحرين والكويت وقطر والإمارات، في حين تشارك عمان والمملكة العربية السعودية في أنشطة مختارة ضمن إطار المبادرة، ومن ثم لم تحقق الأخيرة أهدافها بالكامل من حيث العضوية.
- لم يتم إحراز أى تقدم نحو التسوية السلمية للصراع الفلسطيني / الإسرائيلي بل تدهورت الأوضاع وانزلقت لمواجهات خطيرة تهدد الأمن الإقليمى والدولى.
- رغم الالتزام الأطلسي مع دول المنطقة أخفق الناتو في ضمان أمن دول الخليج في حالات عدة، فلم يستطع وقف تطور القدرات النووية الإيرانية، أو تقديم الدعم الواجب للبحرين خلال أزمة احتجاجات ٢٠١١م، وكذلك لمواجهة الهجمات الإرهابية على الإمارات والسعودية، وتدهور الأمن والاستقرار في اليمن ومنطقة البحر الأحمر.

هذا في الوقت الذي يبدو الناتو الطرف الأكثر استفادة من المبادرة حيث تساهم دول الخليج الأعضاء في مبادرة إسطنبول بفاعلية في دعم عمليات الناتو، فقد ساهم شركاء مبادرة إسطنبول للتعاون في العديد من العمليات والمهام التي يقودها الحلف. على سبيل المثال، ساهمت البحرين في قوة المساعدة

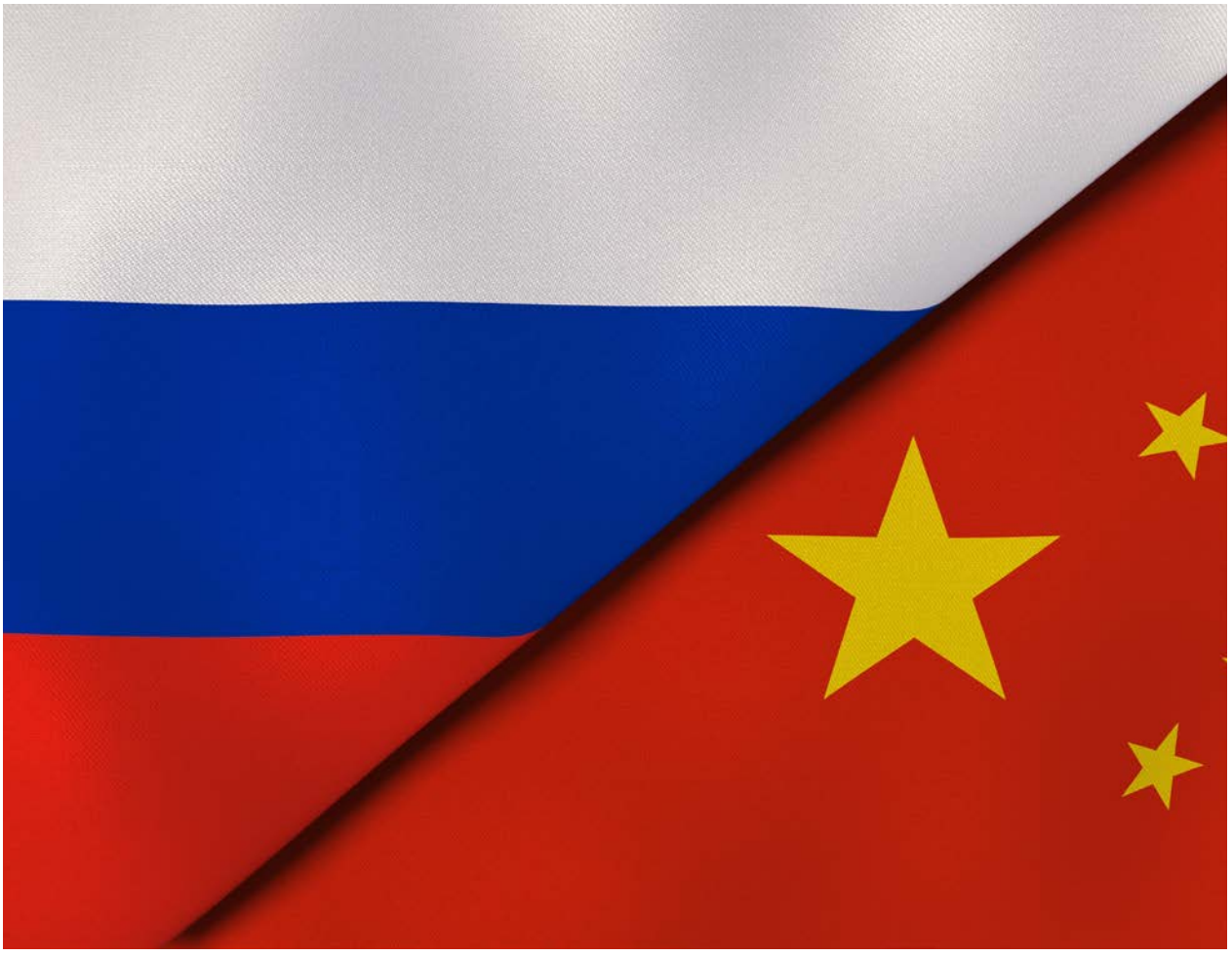

الأمنية الدولية (إيساف) في أفغانستان. ووقعت الكويت أول اتفاقية عبور على الإطلاق في الخليج مع الناتو عام ٢٠١٢، مما يسمح بحركة المعدات العسكرية عبر البلاد؛ وهي أيضًا جزء من آلية الوعي المشترك وتفادي التضارب (SHADE)، وهي مبادرة دولية لمكافحة القرصنة في المحيط الهندي. وشاركت قطر في عملية الحامي الموحد في ليبيا عام ٢٠١١م، وساهمت الإمارات بشكل كبير في عمليات الناتو ومهماته المختلفة، ونشرت قوات العمليات الخاصة في أفغانستان كجزء من عملية الحرية الدائمة، التي بدأت في عام ٢٠٠٣م، وانضمت إلى قوة المساعدة الأمنية الدولية (إيساف) في عام ٢٠٠٨م؛ وشاركت في عملية الحامي الموحد عام ٢٠١١م. كما أن البحرين والإمارات عضوان في مبادرة التشغيل البيني للناتو وينشطان في برنامج العلوم من أجل السلام والأمن، ويشاركون ويساهمون في الدورات التدريبية بكلية دفاع الناتو في روما، إيطاليا، بما في ذلك دورة التعاون الإقليمي للحلف، والتي تهدف إلى ربط القضايا التي تهم كل من دول المتوسط ومبادرة إسطنبول للتعاون والناتو، وتطوير التفاهم المتبادل والتواصل. كذلك تتعاون دول مبادرة إسطنبول مع قوات الناتو في التدريبات التي ينظمها مركز تنسيق الاستجابة للكوارث الأوروبية الأطلسية التابع للناتو.

على الأرجح ستعزز التحديات التى تواجه الناتو من التوجه نحو دعم دول مبادرة أسطنبول للحلف أكثر من دعم الأخير لها حيث يسعى الناتو إلى توظيف كل قدرات الحلفاء والأصدقاء لخدمة أجندته الأمنية والتخندق إلى جانبه في مواجهته العالمية لروسيا والصين، وفق رؤية الناتو للتهديدات الأمنية الإقليمية والدولية، التى من الواضح أنها لا تتطابق بالضرورة من حيث الأبعاد والأولويات مع دول المبادرة.

* أستاذ العلاقات الدولية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

حلف شمال الأطلنطي والأمن الإقليمي.. الشرق الأوسط نموذج

عودة ترامب تطرح على الحلف متغيرات التحرك تجاه الأزمات والتحالفات الدولية والإقليمية

تسعى هذه الورقة إلى دراسة التطور التاريخي لنشاط وسياسة حلف شمال الأطلنطي (الناتو) في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ومنطقة الخليج العربي بصفة خاصة، وإدراك مدى نجاح مساعي الحلف على هذا المستوى في خلق شراكات استراتيجية وسياسية مع بعض دول المنطقة، وخلق توافق مشترك بين الطرفين من الأزمات السياسية والعسكرية الجارية في المنطقة.

يتطلب ذلك بداية أن نشير إلى وثيقة المفهوم الاستراتيجي لحلف الناتو والتي تحدد أولويات الحلف ومهامه الأساسية، وذلك طبقًا لآخر تعديل تم إقراره في تلك الوثيقة من قبل رؤساء دول وحكومات الحلف في القمة التي انعقدت في العاصمة الإسبانية مدريد يومي ٢٩ و٣٠ يونيو ٢٠٢٢م

د. محمد مجاهد الزيات

وذلك بعد تأخر سنتين من الموعد المقرر لمراجعتها وإقرارها، حيث كان مقررًا أن تتم هذه المراجعة كل عشر سنوات، وجاء هذا التأخر بسبب الظروف التي واجهتها دول الحلف خاصة جائحة كورونا والحرب الروسية / الأوكرانية. ونشير هنا إلى أنه لا مجال لمناقشة كافة تفاصيل وعناصر تلك الوثيقة، وبالتالي فسوف يقتصر الحديث على الجوانب التي تتعلق بدور حلف شمال الأطلنطي في منطقة الشرق الأوسط كما ورد في وثيقة المفهوم الاستراتيجي للحلف.

وتشير مراجعة عناصر هذه الاستراتيجية إلى طبيعة المهام الرئيسية للحلف، وطبيعة تعامل الحلف مع الأزمات الدولية ومدى الاستجابة لها، وكذلك مسارات تحقيق الأمن التعاوني سواء بين دول الحلف أو بين الدول التي يسعى الحلف إلى خلق شراكات معها.

وبهذا الخصوص نشير إلى ما يلي:

أولًا: يتركز الهدف الرئيسي لحلف شمال الأطلنطي (الناتو) في ضمان الأمن الجماعي للدول الأعضاء في مواجهة التهديدات التي تتعرض لها؛ على اعتبار أنه تحالف دفاعي.

ثانيًا: أكدت الوثيقة الجديدة على أن المنطقة الأوروبية الأطلسية لم تعد فيما كانت تشهده من سلام وذلك بعد الانتهاكات الروسية لأوكرانيا حسب ما ورد فيها، مؤكدة أنه لا يمكن استبعاد احتمال شن هجوم يهدد سيادة أعضاء الحلف وسلامتهم الإقليمية وهو تعديل لم يكن واردًا في الاستراتيجية القديمة. وقد انبثق من هذا المبدأ ما يستتبعه وما يفرض ضرورة تطوير قدرات وآليات الدفاع والردع للدول الاعضاء في مواجهة جميع التهديدات بالطريقة والتوقيت والمجال الذي يقرره الحلف، وهو ما فرض ضرورة تطوير دفاع جوي وصاروخي متكامل لم يكن متضمنًا في الوثيقة القديمة أو لم تشهده من قبل أشكال التعاون بين دول الحلف، بالإضافة إلى تعزيز الجاهزية الجماعية للدول الأعضاء، وتحسين القدرة على الانتشار والاستجابة والتكامل وقابلية التشغيل البيني للقوات التابعة للدول الأعضاء.

ثالثًا: أوضحت الوثيقة كذلك أن حلف الناتو سوف يواصل العمل على منع الأزمات، سواء في المنطقة الأوروبية أو في المناطق التي تمثل لدول الحلف مصلحة استراتيجية، وتوفير عناصر الاستجابة لها عندما يكون لها تأثير مباشر على أمن الحلفاء وذلك من خلال آليات يسعى الحلف لتوفيرها لمضاعفة جهوده، خاصة توقع الأزمات والتعامل معها. وفيما يتعلق بهذا الموضوع فقد لوحظ أن الوثيقة الجديدة قد أكدت على أن الحلف سوف يسعى إلى منع الأزمات التي يمكن أن تحمل مخاطر على أمن دول الحلف، وهو ما يعني زيادة في الانتشار الجغرافي للحزب لتثبيت استراتيجية أكثر اتساعًا.

رابعًا: أكدت الوثيقة كذلك على الاستمرار في تعزيز الشراكات مع الحلفاء الذين يؤمنون بقيم الحلف والنظام الدولي القائم على القواعد حسب نص الوثيقة، والعمل مع الشركاء لمعالجة التهديدات والتحديات الأمنية المشتركة في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية للحلف، وأشارت هنا إلى منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الساحل ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ.

خامسًا: اهتمت الوثيقة بصورة واضحة بالتحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية والعسكرية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والساحل الإفريقي، وما تحمله من مخاطر على أمن حلف الناتو باعتبارها الجناح الجنوبي للحلف، لا سيما في تعقد الأزمات القائمة فيها منذ فترة طويلة وصعوبة التوصل إلى حلول بالنسبة لها، بالإضافة إلى تهديدات الأمن الغذائي والتغير المناخي وهو ما يوفر في وجهة نظر الحلف مناخًا مواتيًا وأرضًا خصبة لانتشار التنظيمات الإرهابية، ويؤدي في نفس الوقت إلى عدم استقرار الدول في تلك المنطقة، وزيادة عمليات الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر الذي يمثل خطورة كبيرة على دول الحلف ينبغي الاستعداد له والتعامل معه.

محاور حركة وانتشار حلف شمال الأطلنطي في المنطقة

تتحدد محاور حركة وانتشار الحلف في المنطقة من خلال عدد من المحاور أهمها مبادرة إسطنبول، وكذلك الحوار المتوسطي، بالإضافة إلى التعاون الجماعي مع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالمنطقة، وكذلك التعاون الثنائي مع بعض دول المنطقة والانخراط في بعض أزماتها بصورة واضحة، سواء بصورة جماعية أو من خلال نشاط أو حضور لدول أعضاء في الحلف.

وفيما يتعلق بمبادرة إسطنبول والتي يتم الاحتفال حاليًا بمرور ٢٠ عامًا على إعلانها والتي استهدفت بصورة أساسية دعم التعاون بين الحلف ودول الخليج؛ فلا شك أنها كانت بمثابة خطوة مهمة لتعزيز التعاون والشراكة بين الطرفين، وقد اتضح ذلك جليًا في مجالات متعددة، خاصة دعم الأمن البحري ومكافحة الإرهاب وتوفير الأمن في الممرات ومعابر التجارة الدولية، هذا فضلًا عن تعزيز التعاون في مجالات متنوعة، مثل: التدريب العسكري، والسياسات الدفاعية، كذلك تبادل المعلومات والخبرات. وهو ما ساهم في تعزيز قدرة الدول الشريكة على التعامل مع بعض التحديات الأمنية التي واجهتها.

ومن الملاحظ أنه رغم توافر التوجهات الإيجابية لدعم العلاقات بين الطرفين إلا أن مسار تلك المبادرة وعلى مدى السنوات الطويلة التي استغرقتها والاجتماعات التي عقدت بين الطرفين لم ترتب مستوى من الشراكة الاستراتيجية الكبيرة التي يتمتع بها حلف الناتو مع الدول الأوروبية غير الشريكة في الناتو، وإن كان من المرجح أن ذلك ارتبط بتفاوت الأولويات

مسار المبادرة لم يصل لمستوى الشراكة الاستراتيجية الكبيرة التي يتمتع بها الحلف مع الدول الأوروبية غير الشريكة في الناتو

والمصالح بين الطرفين.

ولا شك أن موقف حلف الناتو من منطقة الخليج يعد موقفًا أكثر تميزًا إذا ما قورن بموقف الحلف مع دول منطقة الشرق الأوسط على اتساعها، خاصة وهو يدرك حجم المصالح التي لدول حلف شمال الأطلنطي سواء مجتمعة أو منفردة مع منطقة الخليج ومع الدول الكبرى فيها، وفي ظل الشراكة الاقتصادية المتصاعدة بين الطرفين، وكذلك ما يمثله البترول والطاقة لدى دول المنطقة من أهمية للدول الأوروبية.

وقد تصاعدت أهمية المنطقة بصورة كبيرة في ظل الحرب الروسية / الأوكرانية وتصاعد أزمة الطاقة، وبالتالي اتجاه الدول الأوروبية على اتساعها لتكثيف علاقاتها بدول الخليج لتوفير مصادر آمنة للطاقة بالنسبة لها، وهو ما حتم على حلف الناتو الانخراط بصورة أكبر سواء على المستوى الثنائي أو الجماعي مع دول الخليج، وأكد زيادة أهمية دول الخليج العربي ضمن الاستراتيجية العليا لحلف الناتو.

وبخصوص الحوار المتوسطي وهو المحور الثاني لتعامل الناتو مع منطقة الشرق الأوسط، فقد شمل هذا الحوار حلف الناتو وسبع دول من دول المنطقة المطلة على البحر المتوسط هي الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن وموريتانيا والمغرب وتونس. واستهدف هذا الحوار منذ بدايته دعم التعاون الثنائي بين تلك الأطراف، وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

وقد استهدف هذا الحوار تحقيق عدد من الأهداف الملموسة، من بينها: تعزيز الأمن والاستقرار من خلال التعاون في مجالات مختلفة مثل مكافحة الارهاب والأمن البحري، والعمل على بناء التفاهم المتبادل من خلال تبادل المعلومات الاستخبارية وتوفير فرص تدريب مشترك، فضلًا عن تقديم الحلف لمبادرات لدعم قدرات بعض هذه الدول وخاصة لمواجهة تهديدات مكافحة الإرهاب وإدارة الكوارث والتخطيط للطوارئ.

وقد اكتسب هذا المحور أهمية ولا يزال لدى حلف الناتو؛ على اعتبار أن تلك المنطقة تحمل الكثير من المخاطر على دول جنوب المتوسط الأوروبية الأعضاء في الحلف، وبصفة خاصة الهجرة غير الشرعية والتي ارتبطت بعدم الاستقرار في ليبيا بدرجة أساسية، والهجرة من منطقة الساحل إلى دول جنوب المتوسط، أو عبر ليبيا إلى الدول الأوروبية.

وكان لافتًا تبعًا لذلك حجم الاهتمام الذي يوليه حلف شمال الأطلنطي (الناتو) بالتطورات في ليبيا، وإن كان موقفه من تلك التطورات قد تأثر بعديد من العوامل، وخاصة في ظل التحالفات ومواقف القوى الإقليمية والدولية من تلك الأزمة، وحتى تباين مواقف أعضاء الحلف أنفسهم من تطوراتها؛ إلا أن الحلف قد نجح في بلورة عدد من المسارات للتعامل مع الأزمة الليبية. أول هذه المسارات هو دعم العملية السياسية في ليبيا وتعزيز الحكم وتشجيع كافة الأطراف على التعاون من أجل التوصل إلى حل سياسي شامل.

أما المسار الثاني فهو الاهتمام بمكافحة الإرهاب وتوفير الفرص لدعم الحدود الليبية سواء من خلال الدعم اللوجستي أو الاستخباري للجهود المحلية والدولية لمكافحة الإرهاب حرصًا على منع الهجرة غير الشرعية لدول الحلف. وعلى الرغم من تلك الجهود إلا أن حلف الناتو واجه تحديات متعددة في التعامل مع تطورات الأزمة الليبية؛ بسبب تعقيدات الوضع السياسي الداخلي، وتباين مواقف بعض أعضاء الحلف من التطورات الليبية وانحيازها لتحقيق مصالحها بالدرجة الأولى دون توفير أي فرص لحل الأزمة.

مستقبل التعاون بين حلف الأطلنطي ومنطقة الشرق الأوسط

تشير كافة المعطيات خاصة تحليل النسخة الأخيرة من المفهوم الاستراتيجي لحلف شمال الأطلنطي (الناتو) على أن تركيز الحلف بصورة كبيرة أصبح منصبًا على روسيا، إذ تضمنت هذه النسخة الأخيرة للمفهوم الاستراتيجي تعديلات متعددة كان من أبرزها التركيز على الأمن الذاتي لدول الحلف والتوسع في علاقات دول الجوار لأعضاء الحلف لمواجهة الخطر الرئيسي الذي تحدثت عنه الوثيقة وهو روسيا بدرجة أساسية في ظل الحرب الروسية الأوكرانية واتخاذ الترتيبات العسكرية والدفاعية التي تؤمن دول الحلف وتحاصر أي تمدد روسي، الأمر الذي وصل إلى احتمالات مواجهة مباشرة ما بين دول الحلف وروسيا.

النقطة الثانية التي تتضح من الوثيقة التي تحدد إطار ومستقبل عمل حلف شمال الأطلنطي في السنوات العشر القادمة

مبادرة إسطنبول خطوة مهمة لتعزيز التعاون والشراكة بين الطرفين واستهدفت دعم التعاون بين الحلف ودول الخليج

موقف الناتو من منطقة الخليج يعد موقفًا أكثر تميزًا إذا ما قورن بموقف الحلف مع دول منطقة الشرق الأوسط على اتساعها

هو أن تركيز الحلف كذلك ينصب على الصين بدرجة كبيرة، وبالتالي فإن هناك تمددًا واضحًا متوقعًا لحلف الناتو ليس فقط في منطقة الشرق الأوسط او منطقة الخليج العربي بالدرجة الأولى ولكن كذلك بدول الجوار لمنطقة الخليج أي منطقة المحيط الهندي ومناطق أخرى بقارة آسيا بصورة أساسية. الأمر الذي يعني أن هناك تصاعد للتعاون ما بين حلف الأطلنطي وكل من الهند والمجموعات والكتل التي صاغتها الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا. وهو الأمر الذي يعني أن الحلف لم يعد اهتمامه أو نطاق عمله قاصرًا على قارة أوروبا فقط، ولكنة يمتد إلى مناطق أخرى، بحيث يكون الذراع الأساسية للاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة الأمريكية للتعامل مع الأزمات الدولية.

الخلاصة

انطلاقًا من تقدير تركيز حلف الناتو خلال السنوات القادمة على توطيد علاقاته مع دول الخليج ومنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة فإن ذلك سيفرض على الحلف إعادة صياغة علاقاته مع إيران والتي كانت تعتمد خلال السنوات الماضية على نوع من التوازن على اعتبار أن إيران تحمل سياساتها من خلال أذرعها الممتدة في المنطقة الكثير من المخاطر ليس فقط على دول المنطقة ولكن على المصالح الدولية والأوروبية والأمريكية في المنطقة، ولعل ما يقوم به الحوثي في البحر الأحمر كان دليلًا واضحًا على ذلك، وربما يسفر هذا عن موقف أكثر وضوحًا وبلورة من الحلف تجاه المخاطر والتهديدات التي تحملها السياسة الإيرانية.

كما أن التحالفات الإيرانية مع روسيا والتعاون العسكري يعني ذلك انتقال المخاطر الإيرانية إلى داخل حدود حلف شمال الأطلنطي، بما يرجح كذلك أن يكون هذا الموقف له ملامحه الأساسية في التعامل ما بين الحلف وإيران بصورة تختلف عما كان ساريًا خلال الفترة الماضية. كما أن الملف النووي الإيراني الذي يمثل مخاطر على الأمن الدولي بصورة كبيرة رغم توجهات الإدارة الأمريكية الحالية فإنه سيكون محل اعتبار من حلف شمال الأطلنطي خلال السنوات القادمة.

وبالنظر إلى التحركات الأوروبية تجاه الصين بالدرجة الأساسية ومحاولتها تفكيك التحالف المزمع ما بين الصين وروسيا وتنامي العلاقات المشهودة بين البلدين في الفترة الأخيرة ورفض الصين لتمدد حلف الأطلنطي في دول الجوار بالنسبة لروسيا، وهي أول نقطة تماس مباشرة بين السياسة الصينية وسياسة حلف الناتو؛ فمن المرجح أن تشهد الفترة القادمة مظاهر صراع أكثر وضوحًا ما بين الحلف والصين. ولعل الحضور الصيني في شرق إفريقيا والبحر الأحمر والمحيط الهندي سيمثل أيضًا نقطة تماس واضحة بين النفوذ والحضور العسكري للصين والنفوذ والحضور العسكري لحلف الناتو. ولا شك أن نجاح الصين في نسج علاقات مع دول إفريقية عدة سواء في القرن الإفريقي أو في شمال إفريقيا وهي مناطق يعتبرها حلف الناتو ذات أهمية بالنسبة لدول الحلف وأعضائه، سوف تزيد كذلك من مظاهر ذلك الصراع.

كما أنه من ناحية أخرى يمكن الإشارة إلى أن حلف شمال الأطلنطي وسياساته يمكن أن تتأثر بصورة كبيرة باحتمال عودة الإدارة الجمهورية وترامب في الولايات المتحدة ليس فقط فيما يتعلق برؤية ترامب للحلف وكيفية تمويله ومدى المساندة الأمريكية له وإنما كذلك فيما يتعلق بتباين الرؤى حول التعامل مع روسيا والصين ومناطق العالم المختلفة. الأمر الذي يعني أن مجيء ترامب للسلطة سيطرح متغيرات جديدة سيتعين على الحلف الاستعداد لمواجهتها وإمكانية أن يتحرك منفردًا في التعاون مع القوى العالمية المتصارعة معه، الأمر الذي يعني أننا سنكون أمام متغيرات جديدة ليس فقط في توجهات الحلف ولكن في التحالفات التي يمكن أن ينسجها على المستوى الدولي والإقليمي. وهو ما يثير العديد من التساؤلات: هل يمكن أن يؤدي ذلك إلى تراجع في تمدد وانتشار الحلف في دوائر إقليمية مختلفة، وهل يمكن أن يؤدي ذلك إلى مراجعة سياسات بدأ الحلف وفقًا لمفهومه الاستراتيجي الجديد ينتشر فيها، كلها علامات استفهام يمكن أن نرى إجاباتها بوضوح وفقًا للمتغيرات التي ستفرضها نتائج الانتخابات الأمريكية.

* مستشار المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العلاقات الأمريكية وحلف الناتو: " الناتو " في مواجهة المتغيرات

عدم وجود ما يشير لانفراج في عودة الحياة للعلاقة الأمريكية ـ الأوروبية التي حققت الأمن لأوروبا

تعتبر منطقة الخليج من المناطق الاستراتيجية في العالم بسبب وقوعها على تقاطع أهم طرق التجارة العالمية ولامتلاكها خزين هائل من الموارد الطبيعية في مقدمتها النفط والغاز. وقد تجلت هذه الأهمية في العديد من المبادرات والمشاريع ومنها مبادرة إسطنبول للتعاون بين حلف الناتو ودول الخليج قبل عقدين من الزمن. تمتاز هذه المبادرة بأنها تجمع بين مجموعة دول تمثل تحالفاً إقليمياً هو مجلس التعاون الخليجي، وبين منظمة تمثل تحالفاً أمنيًا إستراتيجياً هو حلف شمال الأطلسي (الناتو). هذه الاتفاقية، وقل إن شئت العلاقة بين دول الخليج والناتو، تعتمد وبشكل كبير على دور شريك ثالث هو الولايات المتحدة التي هي العضو الأهم في الناتو، بالإضافة الى كونها اللاعب الأساس في مجالات السياسة والأمن في منطقة الخليج.

د. غانم علوان الجميلي

العلاقات الأمريكية–الأوروبية، مثلها مثل العلاقات الأمريكية–الخليجية، تمر بمرحلة حرجة، ربما الأخطر منذ الحرب العالمية الثانية. نحاول في هذه المقالة إلقاء نظرة على العوامل التي تؤثر في هذه العلاقات ومستقبلها على المدى القريب، وأثر ذلك على علاقة الطرفين بالمنطقة.

موقع المنطقة وحلف الأطلسي في منظومة الأمن العالمي

النظام العالمي، الذي تأسس بعد الحربين العالميتين، قام على تصور أساسه أن نقاط الاحتكاك التي يمكن تولد الصراعات العالمية الكبيرة كانت ثلاثة، أولها المثلث المتشكل من روسيا والصين واليابان، الذي انطلقت منه شرارة الحرب العالمية الثانية عندما غزت اليابان الصين، وقارة أوروبا التي أشعلت منطقة البلقان شرارة الحرب الأولى وكانت الساحة التي شهدت الدمار الأكبر في الحربين، ومنطقة الشرق الأوسط التي تمثل صلة الوصل بين الإثنين وكانت شريكة في الجبهة التي خسرت الحرب الأولى ممثلة بالدولة العثمانية. لذلك جاءت الترتيبات الأمنية والسياسية لكي تضمن السيطرة على هذه المناطق وتحول بينها وبين أن تكون الفتيل الذي قد يشعل حرباً كونية جديدة، فتمت معالجة الأولى من خلال اختيار جمهورية الصين التي كانت موالية للغرب آنذاك، بالإضافة إلى الاتحاد السوفيتي، الذي كان يتزعم المعسكر الشيوعي، بأن يكونا من الشرطة الأربعة الذين أوكلت إليهم مهمة حفظ السلام العالمي، بالإضافة إلى وضع اليابان تحت الحكم العسكري الأمريكي، الذي تحول إلى وجود عسكري أمريكي دائم. أما بالنسبة لأوروبا فقد تم ترتيب الأوضاع فيها من خلال تقسيمها إلى قسمين شرقي وغربي، أما الشرقي فكان تحت زعامة الاتحاد السوفيتي، وأما الغربي فتم ترتيب الأوضاع فيه من خلال إنشاء حلف شمال الأطلسي، الذي شكل مظلة الوجود العسكري الأمريكي في الساحة الأوروبية. وتمت معالجة منطقة الشرق الأوسط على أساس التعامل معها بنفس الطريقة التي اتبعت مع الساحة الأوروبية، وذلك من خلال إنشاء تحالف عسكري–أمني، مشابه لحلف الأطلسي، سمي بالمعاهدة المركزية (أو حلف بغداد). لكن التجربة واجهت التحدي الأكبر عندما رفضت معظم الدول الأعضاء انضمام إسرائيل، ولذلك سرعان ما تخلت الولايات المتحدة عن الفكرة وقررت التعامل مع المنطقة من خلال الإدارة المباشرة عن طريق التواجد العسكري والعلاقات الثنائية، أو عن طريق الوكلاء مثل شاه إيران، بالإضافة إلى تحويل المنطقة إلى ساحة صراع بالوكالة بين المعسكرين الشرقي والغربي.

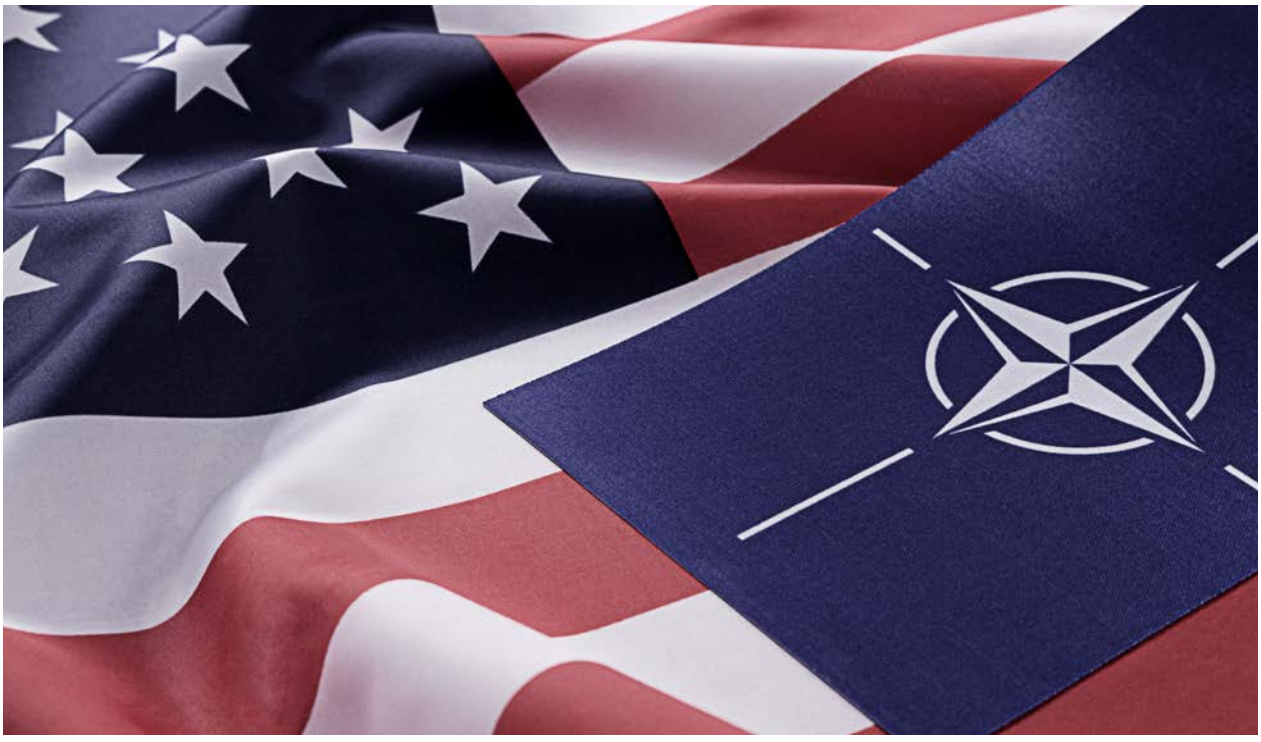

الدوافع وراء إقامة حلف شمال الأطلسي

معاهدة حلف شمال الأطلسي التي تم إبراهما بعد الحرب العالمية الثانية تمثل جزءاً أساسياً من النظام العالمي لمرحلة ما بعد الحرب، كما ذكرنا أعلاه. فكرة الحلف قائمة على أساس التعامل مع خطورة الساحة الأوروبية والحاجة إلى تجنب المواجهات المباشرة فيها من خلال العمل على إحداث توازن قوى عالمي، ونقل الصراعات من قلب أوروبا إلى الأطراف. من هنا جاءت فكرة إنشاء الحلف لكي يوفر الغطاء للمسؤولية الأمريكية المباشرة عن الأمن، ويكون الحاجز الأمني بين الدول الأوروبية وبين المد الشيوعي القادم من شرق أوروبا الذي كان يسعى إلى استغلال الأوضاع الاقتصادية السيئة في أوروبا بعد الحرب في سبيل الدعوة إلى الفكر الشيوعي، بالإضافة إلى كونه منصة للجهد الأوروبي-الأمريكي المشترك في سبيل الحيلولة بين المجتمعات الأوروبية والوقوع في مهالك الأفكار الشوفينية والنازية التي كانت السبب وراء قيام الحرب العالمية الثانية، وأخيراً استخدامه كوسيلة لتنمية العمل الأوروبي المشترك بين أعداء الماضي وتحويلهم إلى حلفاء متعاونين في المصالح المشتركة التي تجمعهم وفي مقدمتها الأمن والاقتصاد، بدلاً من التركيز على الأفكار التي مزقت أوروبا وأوردتها المهالك.

المصالح المشتركة بين الناتو ودول الخليج

حلف الناتو إذاً منظمة تسعى إلى تحقيق المصالح التي تمس الأمن بين الدول الأوروبية وشركائها حول العالم وفي مقدمتهم دول الخليج، ولذلك جاءت مبادرة إسطنبول قبل عقدين من الزمن، إقراراً لأهمية العلاقات بين الطرفين التي تقوم على أساس قوي من المصالح المشتركة، وفي مقدمتها

١. أمن الطاقة: الهاجس الأول بالنسبة لأوروبا هو تأمين مصادر الطاقة، هذه الحاجة زادت بعد غزو روسيا لأوكرانيا بسبب اعتماد أوروبا بالدرجة الأولى على روسيا في مصادرها للطاقة، لذلك سعت إلى زيادة الاعتماد على دول الخليج وشمال إفريقيا لتنويع مصادرها، واستخدام ذلك كوسيلة للضغط على روسيا .

٢. تأمين طرق التجارة التي تصل بين آسيا وإفريقيا وأوروبا: تقع المنطقة في نقطة التقاء طرق التجارة العالمية بأنواعها البرية والبحرية والجوية، وتشرف على أهم الممرات المائية في العالم مثل بحر العرب والخليج العربي وقناة السويس والبحر الأحمر والبحر المتوسط. لذلك فإن أمن المنطقة مطلوب لتأمين خطوط التجارة العالمية من وإلى أوروبا .

لابد لدول الخليج أن تتابع وبقلق تطورات صعود أحزاب اليمين المتطرف التي تحمل الأفكار النازية والشوفينية والإسلاموفوبيا

٣. التعاون في مجال الهجرة: تعاني أوروبا من مشكلة الهجرة غير الشرعية، وهي مشكلة وإن كانت أوروبا تتحمل الجزء الأكبر في نشأتها، إلا إنها ومع ذلك تسعى إلى الحد منها إلى المستويات المطلوبة التي توفر لاقتصادياتها اليد العاملة التي هي بأمس الحاجة إليها. لهذا السبب تنظر إلى دول المنطقة باعتبارها خط الدفاع الأخير بينها وبين عشرات الملايين من البشر الذي يريدون الوصول إلى أوروبا بغض النظر عن الوسيلة. لذلك تسعى أوروبا إلى ترتيب الأوضاع في المنطقة بالصورة التي تحد من الهجرة بالإضافة إلى تشجيع إقامة مشاريع تنموية في دول الشرق الأوسط تستقطب الراغبين بالهجرة وتوفر لهم البديل عن أوروبا.

٤. الرغبة الأوروبية في المحافظة على حالة الأوضاع القائمة في المنطقة، لأن حالة التمزق والتصارع تشكل جزءاً أساسياً من التصور الأمريكي-الأوروبي للمنطقة وذلك لضمان التفوق العسكري الإسرائيلي على دول المنطقة منفردة ومجتمعة. وهذه تفسر الجهود الكبيرة التي تبذلها الدول الأوروبية في سبيل عدم تطوير دول المنطقة لأسلحة الدمار الشامل، باستثناء إسرائيل طبعاً.

٥. التعاون في محاربة الإرهاب والتطرف: كان الحديث يقتصر في هذه الناحية على أهمية مواجهة التطرف والجماعات الإرهابية في العالم الإسلامي، وهذا أمر مهم، لكن الحديث مع الأوروبيين يجب أن يتطور ليشمل مايلي

- الموقف الغربي من الإرهاب كان ومايزال مرتبطاً بالمقاربة الأمريكية القائمة على احتواء الإرهاب وليس مكافحته. المطلوب إذا هو الانتقال إلى مرحلة التعامل بجدية مع الأسباب والدوافع التي تدفع بالبعض إلى مثل هذه المواقف التي تشكل البيئة الخصبة للجماعات المتطرفة، بالإضافة إلى التصدي للدول التي تشكل حواضن أو توفر الدعم المباشر وغير المباشر للإرهاب والتطرف.
- الحركات المتطرفة، على الرغم من مواقفها المتناقضة في ظاهر الأمر، إلا إنها تغذي بعضها البعض، لذلك لا يمكن تصور تحقيق أي نجاح في مواجهة التطرف في الدول العربية والإسلامية في الوقت الذي يصعد فيه المتطرفون مثل بن غفير وسموتريتش إلى أعلى مراكز القرار في إسرائيل وهم يدعون إلى حرب إبادة جماعية ويقودون الأعمال الاستفزازية والتظاهرات التي تهتف "الموت للعرب" وهي الدعوات التي تستخدمها الجماعات الإرهابية في نشر أفكارها.

- لابد لدول الخليج أن تتابع وبقلق التطورات الخطيرة التي تشهدها الساحة الأوروبية والتي تتمثل بصعود أحزاب اليمين المتطرف التي تحمل الأفكار النازية والشوفينية والإسلاموفوبيا، كذلك لابد من التذكير بالثمن الباهظ الذي دفعته أوروبا والعالم أجمع نتيجة وصول هذه الأحزاب إلى السلطة في بعض الدول الأوروبية في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية، خصوصاً وإن المتغيرات العالمية وضعف أداء النظام العالمي في مجالات الأمن والاقتصاد توفر البيئة الخصبة لصعود مثل هذه الأفكار الهدامة إلى السلطة. ولن نذهب بعيدًا فقد جاءت نتائج إنتخابات البرلمان الأوروبي التي جرت أوائل شهر يونيو الماضي بمثابة زلزال هز النظام السياسي في القارة العجوز، حيث أشارت النتائج إلى حصول أحزاب اليمين المتطرف على المركز الأول في كل من فرنسا وإيطاليا والنمسا، وحلت بالمركز الثاني في ألمانيا وهولندا. هذه النتائج، التي أدت إلى سقوط الحكومات في فرنسا وبلجيكا، يجب أن تكون بمثابة ناقوس الخطر بالنسبة لأوروبا والعالم، وتدفع بالجميع إلى مراجعة خطط الناتو للتصدي لمثل هذه الجماعات، والضمانات لكي لاتتحول التجربة الديمقراطية في أوروبا إلى سلم يستخدمه حملة الأفكار الشوفينية والنازية للارتقاء إلى مراكز القرار، كما كانت الحالة مع هتلر وموسوليني، ولكيلا يلدغ العالم من ذات الجحر مرتين.

٦. التأكد من عدم وقوع المنطقة ومواردها تحت سيطرة القوى المنافسة: تمثل المنطقة الجسر الذي يربط بين قارات العالم القديمة، آسيا، إفريقيا وأوروبا، ومن يسيطر على المنطقة ومقدراتها بإمكانه أن يتحكم بجزء كبير من التجارة العالمية وموارد الطاقة وخصوصاً من وإلى أوروبا. لذلك فالمنطقة هي جزء أساس من إستراتيجية الأمن الأوروبي، وأخشى ماتخشاه هو وقوع المنطقة تحت سيطرة القوى العالمية المنافسة التي يمكن أن تستخدم موقع المنطقة ومواردها في ابتزاز أوروبا أو فرض السياسات عليها.

التقارب الصيني-الروسي أحدث تغييرًا في ميزان القوى العالمي وانحياز أمريكيا لإسرائيل أفقدها المصداقية والقبول في المنطقة العربية والإسلامية

أهم التطورات في العلاقات الأوروبية-الأمريكية

تعاني السياسة الخارجية الأمريكية من عجز كبير عن مواكبة التحديات التي أفرزتها المتغيرات العالمية خلال العقود الثلاث الأخيرة، ولذلك نراها تسعى إلى مواجهة التحديات الجديدة بوسائل قديمة. هذه المتغيرات الكبيرة أثرت سلباً على العلاقة بين الولايات المتحدة وأوروبا، وأدت إلى تغيير النظرة الأمريكية إلى حلف الأطلسي ودوره، ونظرة الدول الأوروبية إلى حليفهم الأكبر، ولعل من أبرز تلك العوامل مايلي

١. ساد إعتقاد في دوائر القرار في واشنطن بأن مواطن الإهتمام القديمة مثل أوروبا والشرق الأوسط لم تعد بذات الأهمية التي كانت عليها سابقاً، وأن على الولايات المتحدة تحويل دائرة إهتمامها إلى حيث توجد الفرص والتحديات الكبيرة، وبالتحديد إلى جنوب شرق آسيا. ومن هنا جاءت مبادرة الرئيس الأسبق أوباما المسماة الانحياز نحو المحيط الهادي، وتساؤلات الرئيس السابق ترامب مراراً عن جدوى حلف الأطلسي.

٢. الانقسام السياسي في واشنطن: كانت الحالة السائدة في واشنطن، ولعقود طويلة، تقوم على مبدأ إبقاء السياسة الخارجية خارج اللعبة السياسية، فكانت الحكومات المتعاقبة، بغض النظر عن انتمائها الحزبي، تعبر في مواقفها عن الإجماع الأمريكي. المتغيرات السياسية التي أوصلت دونالد ترامب إلى الرئاسة في واشنطن، أقحمت اللعبة السياسية الداخلية في السياسة الخارجية، ودفعت بالعديد من حكومات العالم إلى التساؤل عن آثار التغيير الذي قد تحدثه الانتخابات في الموقف الأمريكي تجاهها، والأهم من ذلك أن هذه النتيجة أدت إلى ما هو أكبر من ذلك، وهو محاولة بعض الحكومات التدخل في العملية الانتخابية الأمريكية لصالح طرف دون طرف آخر.

٣. الموقف الأمريكي المساند لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي واتفاقية أوكوس للتعاون الأمني والعسكري بين الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا، التي وضعت بريطانيا بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي في مكانة أعلى في التنسيق الأمني من بقية الحلفاء الأوروبيين.

٤. أداء الإدارات الأمريكية المتعاقبة في الحروب في العراق وأفغانستان وسوريا، التي كان حلف الأطلسي شريك فيها، واتخاذها للعديد من القرارات الاستراتيجية، وآخرها الانسحاب من أفغانستان، من دون أي تشاور مع الحلفاء، الأمر الذي وضع قوات حلف الأطلسي في وضع مكشوف وخطير.

٥. الغزو الروسي لأوكرانيا: تعتبر عملية غزو أوكرانيا من قبل الجيش الروسي، بدعم سياسي واضح من الصين، أكبر تحد واجه الحلف وقيادة أمريكا له منذ تأسيسه. استطاعت الولايات المتحدة أن تحقق العديد من المكاسب في بداية الحرب، وإن كانت أغلبها لا تتعلق بالعمليات العسكرية على ساحة المعركة، ومن أهمها إعادة الروح إلى الحلف الذي كاد أن يفقد مبررات وجوده، وليس ذلك فحسب بل جرى توسيعه من خلال إنضمام السويد وفنلندا. لكن هذه الانتصارات سرعان ما فقدت بريقها وبدأت الأوضاع المأساوية في ساحة المعركة تبدي وضعاً مخالفاً لتلك الصورة. فقد أبرزت الأحداث الهوة الكبيرة بين الوعود وما يتحقق منها على الواقع، بالإضافة إلى تباين الرؤى نحو الحرب بين الولايات المتحدة من جهة وحلفائها الأوربيين وأوكرانيا من جهة أخرى. ففي الوقت الذي كانت تنظر فيه الولايات المتحدة إلى الحرب بأنها فرصة لاستنزاف روسيا وإعادة الروح في حلف شمال الأطلسي، كانت الدول الأوروبية تساند أوكرانيا لإفشال الغزو الروسي واستعادة أوكرانيا لأراضيها، لأن هذه النتيجة فقط هي التي تضمن عودة عملية توازن القوى في الساحة الأوروبية، ولأن أي مكاسب يمكن أن تحققها روسيا من خلال الحرب سوف تشكل عامل إغراء على استخدام الحروب كوسيلة لتحقيق المصالح، وهو ما ينذر بعودة الصراعات الدموية إلى الساحة الأوروبية كما كانت قبل الحرب العالمية الثانية.

حصل بعد ذلك ما لم يكن في الحسبان، وهو اشتعال الحرب في الأراضي الفلسطينية التي أدت إلى إنشغال الحليف الأمريكي بتلك الحرب وتوجيه جميع الإمكانيات العسكرية والسياسية متجاهلاً ما يجري على الساحة الأوكرانية، التي كانت تشهد تصعيداً روسياً مع بداية الربيع. هذه الحقيقة وضعت أوكرانيا، ومن ورائها الدول الأوروبية، في وضع لاتحسد عليه أمام روسيا التي أصبح بإمكانها فرض شروطها على أوكرانيا

الناتو قائم على أساس تجنب المواجهات المباشرة وإحداث توازن قوى عالمي ونقل الصراعات من قلب أوروبا إلى الأطراف

وأوروبا، وهي الشروط التي أعلنها الرئيس الروسي وتتضمن التخلي عن أربع مناطق في شرق أوكرانيا (دونستك ولوغانسك، وخيرسون وزاباروجيا)، والتخلي كلياً عن فكرة الإنضمام إلى حلف الأطلسي. لذلك عادت أوروبا تبحث عن البدائل، ومنها محاولة إنهاء الصراع بأقل الخسائر، ربما عن طريق توسيط الصين، وهذا يفسر الدوافع وراء دعوة الرئيس الصيني شي لزيارة باريس وإعلانه الرغبة في إعادة بناء علاقات بلده مع المجموعة الأوروبية وتشكيكه في جدوى الحرب في أوكرانيا.

أثر الإنتخابات الأمريكية القادمة على العلاقات مع أوروبا

المواقف المتذبذة للإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ بداية القرن الحالي جعلت الحلفاء قبل الأعداء يشككون في إلتزام الولايات المتحدة بتعهداتها الدولية، ومن أبرز تلك المواقف قرار الرئيس أوباما التخلي عن خطوطه الحمراء في سوريا، ورغبة إدارته في إعادة الحسابات بالنسبة لأهمية أوروبا مقابل الصين، كذلك إلغاء ترامب للاتفاق النووي مع إيران، الذي بذلت المجموعة الأوروبية دوراً كبيرًا في المفاوضات التي سبقت الاتفاق، ومن دون أي تنسيق مع الحلفاء. ومما زاد الطين بلة، المواقف المتشددة من أوروبا التي يحملها المرشح الجمهوري المحتمل دونالد ترامب الذي من المتوقع أن يخوض جولة الانتخابات الرئاسية في شهر نوفمبر القادم ضد الرئيس بايدن. ترامب الذي أعلن مراراً أنه أقرب إلى روسيا والصين من أوروبا، وأنه يتفهم الموقف الروسي من أوكرانيا، وهو الذي وقف بقوة مع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وله علاقات مع قادة حركات اليمين في أوروبا. هذه المواقف لم تأت من ترامب فقط، بل أن الجناح اليميني في الحزب الجمهوري يحمل هذه الأفكار ويدفع بها، فقد تقدمت النائبة عن ولاية جورجيا مارغري تايلور غرين المعروفة بقربها من ترامب بمشروع قرار في مجلس النواب لقطع التمويل عن أنشطة حلف الأطلسي، وكانت المفاجأة أن ٤٦ عضواً من أعضاء الكونغرس من الحزب الجمهوري صوتوا لصالح المقترح. هذه الخلفية، مع القناعة بارتفاع حظوظ ترامب بالفوز بالرئاسة، دفعت بالعديد من الدول الأوروبية إلى اتخاذ تدابير وخطط للتعامل مع الأوضاع في حالة فوزه بالرئاسة.

صورة المشهد السياسي الأمريكي، لمرحلة ما بعد الانتخابات وبغض النظر عن النتيجة التي سوف تسفر عنها، تبدو ضبابية على أحسن أحوالها ومتشابكة ومشلولة على الأرجح. ويعود السبب في هذه النظرة إلى حالة الانقسام المجتمعي الذي تعيشه البلاد والذي يدفع يوماً بعد يوم بالحالة السياسية إلى الشلل بسبب غياب الرغبة عند الأطراف المتصارعة إلى العمل مع الطرف الآخر حول المشتركات، وارتفاع وتيرة الخطابات الشعبوية في المؤسسات السياسية، وخصوصاً الكونغرس.

خاتمة القول فإن نفوذ الولايات المتحدة وقدرتها على التأثير في القضايا الاستراتيجية التي تهم الأمن والسلم العالميين في انحسار، فالتقارب الصيني-الروسي أحدث تغييراً في ميزان القوى العالمي، وكذلك المواقف الأمريكية المنحازة لإسرائيل وعدم اهتمامها الجدي بمشكلات المنقطة، أفقدها الكثير من المصداقية والقبول في المنطقة العربية والإسلامية، وكذلك الأمر بالنسبة للعلاقات الأوروبية-الأمريكية التي يبدو أنها مهددة بالدخول في نفق مظلم لا تعرف له نهاية بسبب التجاذبات السياسية التي جاءت نتيجة صعود القيادات الشعبوية على طرفي الأطلسي والتصورات الخاطئة التي سادت في كل من واشنطن ولندن. والسؤال الأهم هو عن إمكانية حصول تغيير جذري في المقاربة الأمريكية تجاه أوروبا والمنطقة؟ والإجابة الآن هي بعدم وجود ما يشير إلى إمكانية حصول انفراج أو بوادر أمل، على المدى المنظور على الأقل، في عودة الحياة إلى هذه العلاقة التي حققت الأمن في أوروبا لفترة قياسية. وإن غداً لناظره قريب.

* سفير العراق الأسبق لدى اليابان والمملكة العربية السعودية

الخليج والناتو وفرص استكشاف إطار التعاون الاستراتيجي من خارج الأحلاف

الأمن الجماعي الخليجي للردع يستوجب الاستفادة من الدول والتكتلات الفاعلة بعيدًا عن الأحلاف

صيغت مبادرة إسطنبول للتعاون الاستراتيجي بين دول حلف شمال الأطلسي "الناتو " ودول الشرق الأوسط بالتركيز على دول مجلس التعاون الخليجي من رؤى أوروبية خالصة في ظرفية متوترة أمنيًا، ومتعاظمة القلق، ومختلفة الرؤى الأمنية بين الجانبين ، وقدمت المبادرة للدول الخليجية الست في صيغة الموافقة أم الرفض، أي دون أن يكون للجانب الخليجي رأي فيها، ومن ثم كان من الطبيعي أن ترفض الرياض ومسقط الانضمام لها رغم مشاركتهما في بعض أنشطتها (كمراقبين) ، في المقابل كان من الطبيعي على الدول الخليجية الأربع الأخرى أن تستفيد من المبادرة في بعض مجالاتها الستة وفق التحديات التي كانت تواجهها في زمنية المبادرة التي انطلقت خلال قمة رؤساء الدول والحكومات في إسطنبول في يونيو ٢٠٠٤م

د. عبد الله باحجاج

كاتفاقية أمن المعلومات بين الكويت والناتو ، ومنذ عام المبادرة ٢٠٠٤وحتى عام ٢٠٢٤م، الحالي ، أي قرابة ٢٠ عامًا، طرأت متغيرات كثيرة في المفاهيم ، وتحولات كبرى في القناعات وأحداث قد تغير موازين القوى لصالح الصين وروسيا، فهل سيعتد بها الناتو ؟ وكيف يمكن للدول الخليجية الست أن تستفيد من أمكانيات الناتو في ظل ثوابت مسقط من قضية التحالفات والتكتلات.

من الأهمية أولًا معرفة الإطار الزمني وأحداثه التي جعلت من الناتو يصيغ مضامين مبادرة إسطنبول من جانب واحد، فهي ستكشف لنا بعض أسباب رفض الرياض ومسقط للمبادرة، مع التركيز في محور مستقل عن السبب المستدام لمسقط من قضية التحالفات والتكتلات، وسنبني عليها نتيجة معرفية، وهي أن الناتو قد أصبح الآن أكثر إدراكًا لطبيعة دول الخليج العربية في إطار تحديات جغرافيتها المعقدة من جهة، واختلاف الرؤى الأمنية للدول الست فيما بينها لأمن الخليج من جهة ثانية، واختلاف الدول الست كمجموعة مع جارتهم إيران من جهة ثالثة .

وإذا ما أخذنا المتغيرات الدولية الجديدة بعين الاعتبار ، فإنه يمكن القول إن هناك حاجة مشتركة وملحة لكلا الجانبين خاصة بعد التقرير التوافقي " ١٨ " جهازًا استخباريًا أمريكًا صدر في يناير ٢٠٢٤م، يحذر على وجه الخصوص من تمدد نفوذ الصين الاقتصادي والاستثماري والجيوسياسي في المنطقة ويدق ناقوس الخطر على مكانة واشنطن العالمية ، ورهاناتنا على متغير الناتو وليس الخليجي كون حاجة الغرب للخليج أكبر ، وكون أن واشنطن لن تتمكن من تلبية المتطلبات الخليجية الأمنية المباشرة وغير المباشرة لوحدها مهما كانت اتفاقياتها الأمنية الثنائية مع بعض دول المجلس بسبب كثرة وتعدد انشغالاتها العالمية، فهي في بحر قزوين، والآن يستلزم عليها التفرغ للساحة الأوكرانية غير المخاطر التي تتعرض لها من مناطق كثيرة، كتهديدات جماعة الحوثيين للملاحة العالمية.

وإذا ما أراد الناتو كسب الدول الست جميعها فعليه الابتعاد عن فكرة التحالفات والتكتلات أبدًا، فهي خط أحمر مستدام لمسقط، والبديل البحث عن إطار تعاوني جماعي ينطلق من المشتركات والتفاهمات الأمنية المجمع عليها بين دول مجلس التعاون الخليجي كما سيتم توضيحها لاحقًا-.

أولًا: بواطن الشك والريبة في مبادرة إسطنبول

لا يمكننا فصل عام ولادة مبادرة إسطنبول ٢٠٠٤م، عن عام أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، الذي تم من خلاله تفجير مركز التجارة العالمي، حيث تحولت الولايات

المتحـدة الأمريكيـة في حربها علـى الإرهاب من السـاحة الأفغانية إلـى السـاحة العراقيـة بعد أن اكتشـفت واشـنطن وبعـض الدول الأوروبيـة أن الإرهـاب الـذي يسـتهدفهم مـن أهم أسـبابه تفريغ شـحنة من كبـت الحكام في المنطقـة، مما جعل عام ٢٠٠٤م،يشـهد تنسـيقًا أمريـكًا وأوروبيًـا متصاعدًا في ملفـات الإصلاح والإرهاب وإيران والعراق والسـودان وسـاحل العاجل وسوريا ولبنان والقضية ا لفلسطينية .

ومـن هـذا التحول بالـذات جـاء إطلاق مجموعة مبـادرات / مشـاريع ، مثـل مبـادرة الرئيـس الأمريكي جـورج بـوش في أبريل ٢٠٠٤م، بعنوان " الشـرق الأوسـط الكبير " أعطـت دور التغيير من الخارج ، ثم جاءت مبادرة فرنسـية ألمانية أعطت الأولوية للإصلاح مـن الداخل، وبسـبب هـذا التباين طرحـت قمة الـدول الصناعية الثمانـي في سـي إيلان بولايـة جورجيـا الأمريكيـة في يونيـو مـن العام نفسـه مشـروع الشرق الأوسـط وشـمال إفريقيا، وتعزز هذا الاتجاه في قمة حلف شـمال الأطلسـي بإسـطنبول بإعلان " مبادرة إسـطنبول للتعـاون الاسـتراتيجي مـع دول المنطقـة، يمنـح لحلف الناتـو دورًا كبيـرًا في دول مجلـس التعـاون الخليجـي مـن خلال سـت مجـالات هـي الإصلاح والديموقراطية، تقديم الاستشـارات والتدريـب الدفاعـي، تعزيز العمل العسـكري، المشـاركة بمناورات الناتـو، ومكافحـة الإرهـاب وأسـلحة الدمـار الشـامل، والتأهـب للكـوارث والتخطيـط لحالات الطـوارئ المدنية .

وماهيـة هذه المجالات تكشـف لنا خلفيات تدخـل الناتو زمنيًا ، وأهدافـه الملونـة، ويمكن للدول الاختيار للمجالات التي تناسـبها، لكنهـا لن تسـلم مـن الضغوطات الأخـرى الأوروبيـة الجماعية من الاتحـاد الأوروبي الذي خصص موازنة لنشـر الديموقراطية وأفكار شـاذة، أو الفرديـة مـن خلال السـفارات الأوروبيـة في العواصـم الخليجيـة، فـأي مجال سـتختاره الدول الخليجية سـتجد نفسـها تحـت ضغوطـات أخـرى في المجالات التـي لـم تختارهـا، وبالذات الإصلاح والديموقراطيـة والحريـات الفرديـة، ولـولا الحـرب الإسـرائيلية على غـزة لكانت تلكم الأجندات قد تحقق منها نسـب كبيـرة، وقلبـت بعض الأوضاع الاجتماعية عاليها سـالفها، من هنا تزداد الشـكوك والريبـة من مبادرة إسـطنبول.

كمـا أن المبادرة لا تعتبر وسـيلة للحصول علـى ضمانات أمنية مـن الناتو للدول الخليجيـة، ولا تمهد الانضمـام للحلف أو مجلس الشـراكة الأوروبية الأطلسية أو الشـراكة من أجل السلام، وتتعامل مـع كل دولـة خليجيـة بصورة منفـردة، ومـن هنا نـرى كما يرى الكثيـر –أن المبـادرة لم تأت بشـيء جديد، فالتعاون الثنائي سـواء مـع بعض دول الناتـو أو الناتو موجود، وبالتالي التحفظ السـعودي العمانـي يفترضـه وجوبًا من هذه السـياقات، مـع معرفتنا بالموقف العمانـي السياسـي مـن قضايـا التكـتلات والتحالفـات الإقليمية والعالمية سـنفرد له المحـور التالي

الناتو والغرب في أمس الحاجة للدول الخليجية الست وهذه فرصة ينبغي استغلالها لتحقيق السياسة الدفاعية الخليجية المشتركة

ثانيًا: الحياد المتفاعل من ثوابت مسقط المستدامة

في ظل السياقات الزمنية والسياسية لمبادرة إسطنبول ٢٠٠٤م، كما أوضحناها سابقًا كان سيعد انضمام سلطنة عمان إلى هذه المبادرة على أنه نقطة تحول في حيادها التاريخي، كما أن استفادة الدول الخليجية الأعضاء فيها لم تكن في سمعة الناتو، فالاستفادة محدودة في التدريب والرقابة وتبادل المعلومات .. وتجربة مسقط الآن مع الحياد أكثر من " ٥٣ " سنة ، وتحقق من خلاله مصالحها الاستراتيجية في ظل موقعها الجيوسياسي المفرط بالحساسية السياسية العالية، وهو خيار عقلاني مستدام ناجم عن فهم عميق بطبيعة مكونات الدولة العمانية في إطار جغرافي إقليمي يحتاج لصيرورة تاريخية لنقله من التوتر الدائم إلى الاستقرار الثابت، وهى أي الصيرورة – غير مستشرفة الآن أو في الآجال الزمنية الطويلة، من هنا، فلا يمكن أن تفرط به - أي الحياد – مهما كانت إكراهات اللحظات السياسية الإقليمية والعالمية، وسيظل الحياد حاكمًا لسياستها الخارجية دائمًا .

وتتبنى مسقط الحياد المتفاعل وليس الجامد الذي يأخذ بمعيار الملاءمة بين الدخول في التحالفات والتكتلات التي تخدم استقرار الكل، وبين الوقوف بعيدًا عنها دون معاداتها، وهذا ما تجلى في رفض مبادرة إسطنبول، لكنها تشارك في بعض أنشطتها كمراقب دون أن تلتزم أو يلزمها بأجندات واستحقاقات معينة، وهذه نموذجية للتطبيق المتفاعل، فتواجدها بتلك الصفة تمثل صوت العقلانية لتفادي أي استفزازات غير محسوبة التداعيات، فانفجار المنطقة سيشمل الكل بما فيهم المحايدين، لذلك فهي صوت الحكمة والعقلانية في أي مشاركة جماعية وبأي صفة لها، وممارسة مسقط مفهوم الحياد المتفاعل بذلك المفهوم يتناغم مع طبيعة شخصيتها وخصوصيتها ومصالحها السياسية وأهدافها الجيوسياسية، فحيادها لا يعزلها إقليميًا ولا عالميًا، بل يجعلها قوة دينامية يتحقق بها التوازن والاستقرار الذي تعم فوائده الكل .

وبهذه الدينامية نزعت مسقط فتيل الكثير من الأزمات والتوترات قبل أو قبيل انفجارها، لذلك، ومن خلال تعمقنا في ماهية الحياد المتفاعل الذي يطلق عليه في أدبيات الصحافة والإعلام العماني بالحياد الإيجابي، أن مسقط من حيث المبدأ لا يمكن أن ترفض الانضمام لتكتل أو تحالف شريطة أن يخدم السلام والاستقرار الإقليمي والعالمي، واستدلالاتنا في ذلك تواجدها في المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية المعنية بالتعايش بين الدول، وكذلك تواجدها في تجمعات مع دول شقيقة وصديقة .. دون أن يخرجها ذلك عن الحياد المتفاعل، بل هو ممارسة واعية له .. الخ لكن الحديث عن التعاون الخليجي أو الثنائي مع حلف الناتو فينبغي أن يكون محكومًا بشكل إطاره ومجالاته إذا ما أريد أن يكون شاملًا وجامعًا بين الناتو ودول المنظومة الخليجية، وهذا ما سنتناوله في المحور الأخير، لكن، كيف؟ .

ثالثًا: مدخل التعاون الجماعي بين الخليج والناتو

هذا المدخل لابد أن يكون مقبولًا من الدول الخليجية الست دون استثناء، ومن المصلحتين الخليجية والغربية عامة التعامل مع الدول الست بصورة جماعية وليس ثنائية، ويجد حلف الناتو نفسه الآن في حقبة التنازل عن بعض مفاهيمه القديمة، ومن بينها مفهومه الثنائي، وحتى عن تحفظاته غير المعلنة لأي شكل من أشكال الوحدة والاتحاد، فهو يرى أن مصالحه تكمن في الثنائية لا الجماعية، وهذا من رواسب حقبة الأفكار الاستعمارية، وقد ولت، فالدول الست تعد منظومة أمنية واحدة ومتكاملة في جغرافيتها مع الأخذ بعين الاعتبار مفهوم النسبية لكل دولة، وهى الآن تعاني من خطر الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة التي يمكن أن تخترق أجواءها بكل دقة، ولم تعد تستفرد بها طهران فحسب وإنما جماعاتها المنتشرة شمال وجنوب دول مجلس التعاون الخليجي .

وقد وصل خطر تلكم القدرات إلى البحر الأحمر، وهذا يعني أن البحار والمضايق قد فقدت الأمن، ولا يمكن التنبؤ به – أي الفقد – في ضوء سباق تطوير التقنيات العسكرية وبالذات الطائرات المسيرة، والتساؤل هنا يدور حول كيف يمكن لحلف الناتو أن يساعد دول مجلس الخليجي على درء مثل هذه المخاطر؟

طبيعة المدخل المقبول لتعاونه يكون من مساهمته في تنفيذ الاتفاقيات الخليجية المشتركة بين الدول الست التي أبرزها اتفاقية الدفاع المشترك ٢٠٠٠م، فهذه الاتفاقية التي نأخذها على سبيل المثال هي نتاج إجماع لقادة دول المجلس الخليجي الست، وتنص على تعزيز التعاون العسكري فيما بينها، ورفع قدراتها الذاتية والجماعية لتحقيق أفضل مستوى من التنسيق لمفهوم الدفاع المشترك، وتشير في هذا الصدد إلى تطوير قوة درع الجزيرة، ومتابعة تنفيذ التمارين المشتركة، وتأسيس وتطوير

قاعدة للصناعة العسكرية وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال.. ولن يمكننا التعمق في مضامين ما تنص عليه اتفاقية الدفاع المشترك الخليجية إلا إذا ربطناها بالسياسة الدفاعية الخليجية التي تقوم على مبدأ الأمن الجماعي المتكامل والمتكافل بهدف الدفاع عن كيان ومصالح الدول الست وأراضيها وأجوائها ومياهها الإقليمية.

مما يظهر الناتو هنا كطرف من الأطراف الدولية الرئيسية – الجماعية أو الفردية –التي يمكن الاستفادة من قدراته وإمكاناته المختلفة في تحقيق الأجندات الخليجية المجمع عليها خليجيًا سواء التقليدية أو الاستثنائية دون أن يكون هناك أطارًا لأي تحالف رسمي بين الجانبين قد يفسر على أنه موجه لطرف إقليمي ودولي، فالتعاون مع الناتو ينبغي أن ينصب في إيجاد آليات للتعاون لمساعدة الخليج على إقامة وتشغيل منظومة دفاع جوي صاروخي تربط الدول الست لصد أي استهداف لأراضيها أو عابرة تنتهك أجواءها سواء من قبل دول أو جماعات .. الخ فهذه المنظومة لها الأولوية الآن ليس خليجيًا بل عالميًا لضرورات حماية الملاحة والمضايق البحرية والمنشآت النفطية البحرية والشاطئية، وبالتالي ضمانة تدفق الطاقة وحركة التجارة العالمية.

وبذلك تكون مبادرة إسطنبول ٢٠٠٤م، متجاوزة زمنيًا وماهية، وبالتالي على الخليج والناتو بلورة تعاون جماعي يعزز من مساعي الدول الست لكي تصبح قوة ردع شاملة بتقنياتها وكوادرها المحلية من منظور " نكرر" بلورة الاتفاقيات الخليجية، وتتاح للدول الخليجية الست أمكانية تحقيق أجندتها من بوابة الناتو الآن أفضل من أي وقت مضى، وينبغي أن يستغل قبل أن تنتفي ظروفها ومسوغاتها، فالناتو يقع الآن تحت ضغوطات كبيرة في قضية الأمن البحري والمضايق المائية، ولديه حسابات معقدة لمستقبلها ، وقد أقدم مؤخرًا على خطوات تدلل على ذلك أبرزها، زيارة نيس ستولتنبرج الأمين العام للناتو للمملكة العربية السعودية في التاسع من ديسمبر ٢٠٢٣م، وهي الأولى لمسؤول في منصبه ، وقد جاءت بعد تعيينه مجموعة من الخبراء لمراجعة نهج الناتو تجاه الخليج خاصة والشرق الأوسط عامة.

وهنا سيجد الناتو نفسه مضطرًا لتجاوز مبادرته مع الخليج في ضوء قدرة الحوثيين على توسيع نطاق تهديداتهم للأمن والملاحة البحرية ليشمل البحر الأحمر التي تتمركز فيه القوات الأمريكية ،كما حدث مؤخرًا، ويمكن لهذه الاستهدافات أن تعزل إسرائيل عن البحر الأحمر كما يقول الخبراء رغم أن البحر الأحمر يبعد عن اليمن حوالي ١٧٧٠ كيلومترا من أقرب منطقة فيه، وفي تقييم لمقدرة الحوثيين قال البنتاجون مؤخرًا وفق ما ذكرته وكالة بلومبيرغ أن الحوثيين يستخدمون أسلحة يمكن أن يصل مداها إلى البحر الأبيض المتوسط، وكنا قد ذكرنا في مقال سابق نقلًا عن مجموعة مصادر أن قدرة الحوثيين قد تهدد خطوط الشبكة العالمية التي تمر بالبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وبحر العرب ومنطقة الخليج، واليمن في موقع استراتيجي حيث تمر بالقرب منها خطوط الانترنت التي تربط قارات بأكملها وليس دول فقط .

وهذه الأنباء مقلقة للخليج والناتو معًا، فهي كفيلة بتغيير استراتيجيات، وتبديل قناعات سياسية، فكيف تستغلها دول مجلس التعاون الخليجي في علاقتها مع الناتو؟ فخبراء الناتو يراجعون الآن هذه العلاقة من منظور إكراهات الحوثيين الفعلية بعد انكشاف قدرتهم العسكرية الاستثنائية، وقبل أن تنفجر إكراهات جديدة في المنطقة، وكذلك لحقبة ما بعد الحرب الإسرائيلية على غزة، وفي الوقت ذاته تجري واشنطن مع دول الخليج محادثات عسكرية جماعية وثنائية، وهذا يعكس حجم القلق الغربي على الأمن البحري من جهة، وعلى تأثيره على أمن الطاقة ومستقبل اقتصاداتهم، ومن ثم على مركزهم العالمي في ظل تنافس محموم يميل الآن لصالح الصين وروسيا، وهذا ما أكده تقرير توافقي لمجتمع الاستخبارات الأمريكية " ١٨وكالة مستقلة " نشر في يناير ٢٠٢٤م، وهو ما تناولناه في مقال سابق.

من هنا لا يمكن أن يهدأ بال للناتو خاصة والغرب عامة في ظل تلكم المخاطر المتعاظمة حتى تتوفر لهم الحدود المقبولة لأمن مصالحهم، فهم الآن في أمس الحاجة للدول الخليجية الست، وهذه فرصة للخليج ينبغي استغلالها من المنظور الجماعي لتحقيق هدف السياسة الدفاعية الخليجية المشتركة، وهى كما أشرنا إليه تحقيق الأمن الجماعي المتكامل والمتكافل لردع أي عدون على أي دولة منها، وبالتالي يستوجب أن تكون هناك خطط خليجية متفق عليها توضح مدى وحجم استفادتها من الدول الفاعلة والمؤثرة، ومن أي كيان يمكن أن يحقق منه مصالح بعيدًا عن مفهوم الأحلاف والتكتلات، فهي عامل تطويل العداوات الإقليمية، واستنزافها الأموال، كما أنها ليست مستدامة، لذلك على الدول الست الخليجية تشكيل قوتها الدفاعية الجماعية " التقليدية والاستثنائية " من رحم مثل هذه القناعات، وكل الفرص متوفرة لها الآن.

* أكاديمي ومحلل سياسي ـ سلطنة عمان

تصاعد الإنفاق العسكري العالمي: قراءة في الأرقام . الأسباب والدلالات

ارتفاع الإنفاق العسكري العالمي يساهم في إعادة هندسة تراتبية أولويات المناطق الاستراتيجية

الأكبر في التاريخ. ذلك ما بلغه حجم الإنفاق العسكري العالمي لسنة ٢٠٢٣م، فالتقارير الصادرة عن بعض الجهات المتابعة لهذا الشأن على غرار معهد ستوكهولم لأبحاث السلام (SIPRI) تشير إلى أن الإنفاق العسكري العالمي لسنة ٢٠٢٣م، بلغ زهاء ٢,٤٤٣ تريليون دولار بنمو قياسي بلغ ٦,٨٪ مقارنة بنظيره لسنة ٢٠٢٢م، وهو النمو الأعلى منذ سنة ٢٠٠٩م، ما فتح المجال أمام تصاعد النقاشات حول أسباب ودلالات أن ينحو العالم إلى هذا الإنفاق العسكري الضخم وسط مخاوف من اندلاع سباق للتسلح أقرب لما كان عليه الوضع إبّان الحرب الباردة ولكن بمخاطر أكبر بالنظر للوضع الجيو سياسي والجيو اقتصادي والأمني العالمي

د. عبد الرزاق غراف

الراهن الذي أصبح يشكّل بيئة خصبة تحمل من الدافعية الكثير نحو تعاظم الإنفاق العسكري العالمي في استجابة مباشرة لتراجع مستويات السلم والأمن الدوليين على نحو لم يسبق له مثيل منذ عقود، ما يطرح عديد الإشكالات المرتبطة بهذا التضخم في حجم الإنفاق العسكري العالمي فضلًا عن سيناريوهاته في ظل المعطيات الدولية الراهنة.

تصاعد الإنفاق العسكري يُحيي الجدال النظري "الواقعي & الليبرالي" في مجال العلاقات الدولية

نظريًا، إفراط الدول بالاهتمام بالإنفاق العسكري والقوة العسكرية كأولوية لا تسبقها أخرى ، أعاد إحياء الصدام النظري التقليدي بين الطرح الواقعي القائم على أولوية "القوة الخشنة" في العلاقات الدولية كوسيلة وهدف في آن واحد من الدولة التي تعتبر وحدة التحليل الرئيسية لتلبية مطالب حماية سيادتها في عالم يسوده "الصراع"، وبين الطرح الليبرالي الذي يُعطي الأولوية لـ "التعاون" في إدارة العلاقات الدولية كآلية لتعزيز السلم والأمن الدوليين ضمن بناء دولي قائم على فواعل تتجاوز منطق الدول كالمنظمات والتكتلات الإقليمية والدولية.

موجة تصاعد الإنفاق العسكري العالمي الراهنة توحي مبدئيًا بعودة الطرح الواقعي للهيمنة على التفكير الاستراتيجي العالمي، عودة فرضتها "الانعزالية" التي طغت على سلوك الدولة أثناء تفشّي جائحة كورونا كتعبير عن أولوية "المصلحة الذاتية" عن "المصلحة المشتركة"، ما عكس "الأنانية" المطلقة للدولة في حال نشوب الأزمات بالشكل الذي تتلاشى فيه مبادئ روح التعاون المشترك، ثم عودة الاعتماد على "القوة العسكرية" انطلاقًا من الرغبة في اكتساب "الردع" الكافي كآلية لمواجهة ودرء التهديدات بعد الغزو الروسي لأوكرانيا.

في مقابل ذلك فَقَدَ الطرح الليبرالي الكثير من الزخم الذي تمتع به سابقًا خاصة في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، كنتيجة حتمية لتراجع العديد من المحددات النظرية التي تشكل مرتكزات التحليل الليبرالي لنمطية العلاقات الدولية والتنبؤ بتطوراتها، فلا "روح التضامن والتعاون المشترك" ساهمت في توطيد روابط التكاتف في مواجهة التحديات والأزمات، ولا "القانون الدولي" و"المؤسسات الدولية" ساهمت في إغناء الدول عن استخدام القوة لتحقيق مصلحتها، ولا الأطر التي قدمها الطرح الليبرالي انطلاقًا من تشارك المصالح "المصلحة المشتركة" قد حقّق السلم والأمن الدوليين المنشودين، وما الأحداث الراهنة المرتبطة بالحرب في أوكرانيا والحرب في قطاع غزة إلا أكبر دليل على ذلك.

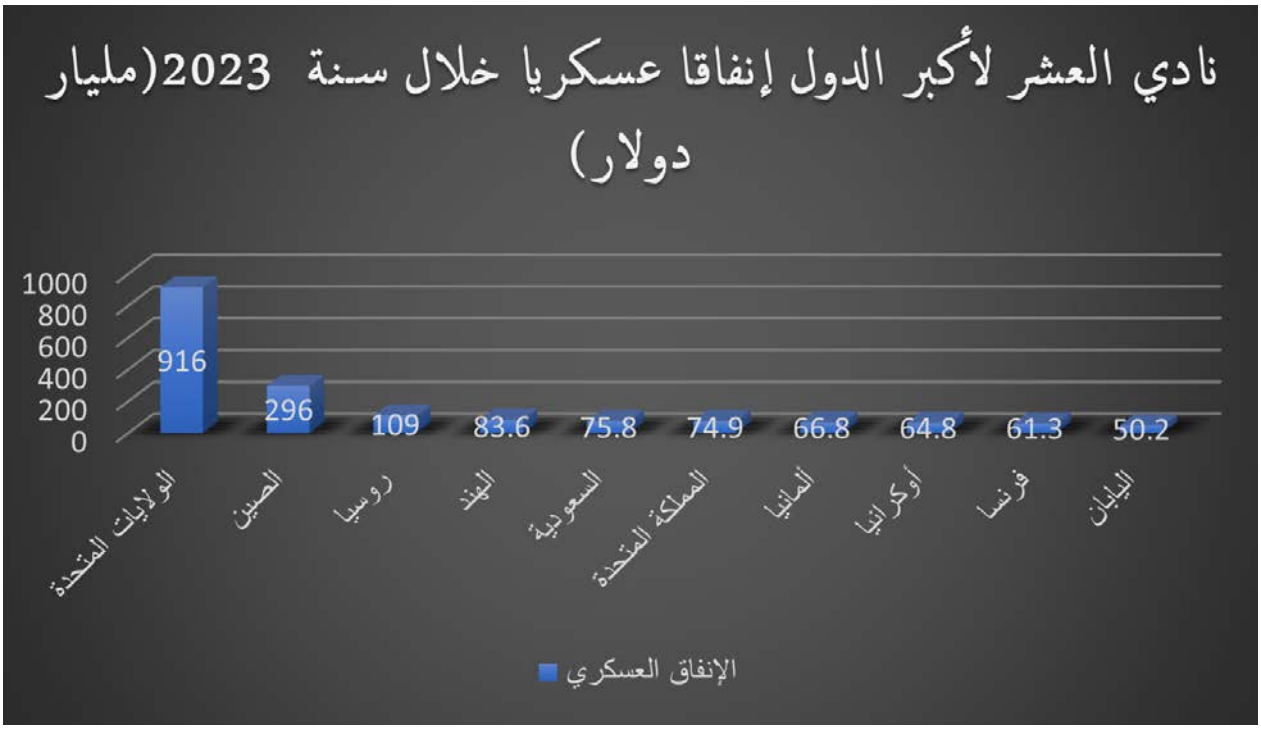

دلالات تصاعد الإنفاق العسكري العالمي

في تراتبية حجم الإنفاق العسكري العالمي تصدرت الولايات المتحدة قائمة أكثر الدول إنفاقا بما يناهز ٩١٦ مليار دولار بنمو سنوي بلغ ٢,٣٪، ما يشكّل زهاء ٣٨٪ من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي و٦٨٪ من إجمالي الإنفاق العسكري لحلف الناتو، ومرّد ذلك للانتشار العسكري الأمريكي الهائل في كل قارات العالم، فضلًا عن تزايد الانغماس الأمريكي في النزاعات الدولية وحروب الوكالة في ظل توجهات الإدارة الديمقراطية الراهنة وعودة الاهتمام بترسيخ العلاقات العابرة للأطلسي في ظل حلف الناتو بعد فترة من الانكماش والانعزالية التي اتسمت بها سياسة الإدارة الجمهورية السابقة.

تأتي الصين كثاني أكبر المنفقين بـ ٢٩٦ مليار دولار وبنمو قدره ٠٦٪ الأمر الذي اعتادت عليه الصين خلال الثلاثة عقود الماضية، وقد شكّل الإنفاق العسكري الصيني المتنامي زهاء ٥٠٪ من إجمالي إنفاق قارتي آسيا وأوقيانوسيا واعتبر في حد ذاته ضمن أهم دوافع ارتفاع الإنفاق العسكري في القارتين، من جهة أخرى يعبّر تصاعد الإنفاق العسكري الصيني عن حتمية مجاراة الصين لتمددها الناعم وتوسع حدود نفوذها التجاري والاقتصادي العالمي بتمدّد آخر صلب بشكل يكمّل فيه كل واحد الآخر.

روسيا المنغمسة في حرب أوكرانيا والواقعة تحت ضغط العقوبات المالية والاقتصادية الغربية احتلت المركز الثالث بميزانية إنفاق قدرها ١٠٩ مليار دولار أي زهاء ١٦٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي، وبنمو سنوي قوامه ٢٤٪ ونمو مقداره ٥٧٪ مقارنة عما كان عليه الوضع قبل عقد من الزمن، والثابت في هذا التوجه الروسي أن متطلبات الحرب الأوكرانية تقف كأحد أهم دوافع نمو الإنفاق العسكري الروسي في ظل حالتي الفعل ورد الفعل اتجاه تصاعد المعونات الغربية لأوكرانيا حيث تجاوزت آخر حزم المعونات الأمريكية لوحدها ٦١ مليار دولار فضلًا على نمو الإنفاق العسكري الأوكراني بأكثر من ٥١٪ سنويًا ليبلغ زهاء ٦٤,٨ مليار دولار أي ما يعادل ٥٨٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي في المرتبة الثامنة عالميًا ما حوّل الاقتصاد الأوكراني إلى اقتصاد حرب، وإذا ما أخذنا في الحسبان ٣٥ مليار دولار حجم المساعدات التي تلقتها أوكرانيا من حلفائها خلال سنة ٢٠٢٣ فإن المجموع يشكل حوالي ٩١٪ من الإنفاق الروسي.

المملكة العربية السعودية مدفوعة بالوضع الأمني المنهار في محيطها الإقليمي وما يحمل من تهديدات، ما يفسّر استحواذ المملكة على أكبر إنفاق في منطقة الشرق الأوسط وعموم المنطقة العربية بحوالي ٧٥,٨ مليار دولار، فضلًا على حتمية مجاراة المملكة للنسق المرتفع من الإنفاق الذي تشهده المنطقة ككل، فعلى سبيل المثال إيران التي ورغم أن إنفاقها العسكري لم يتجاوز

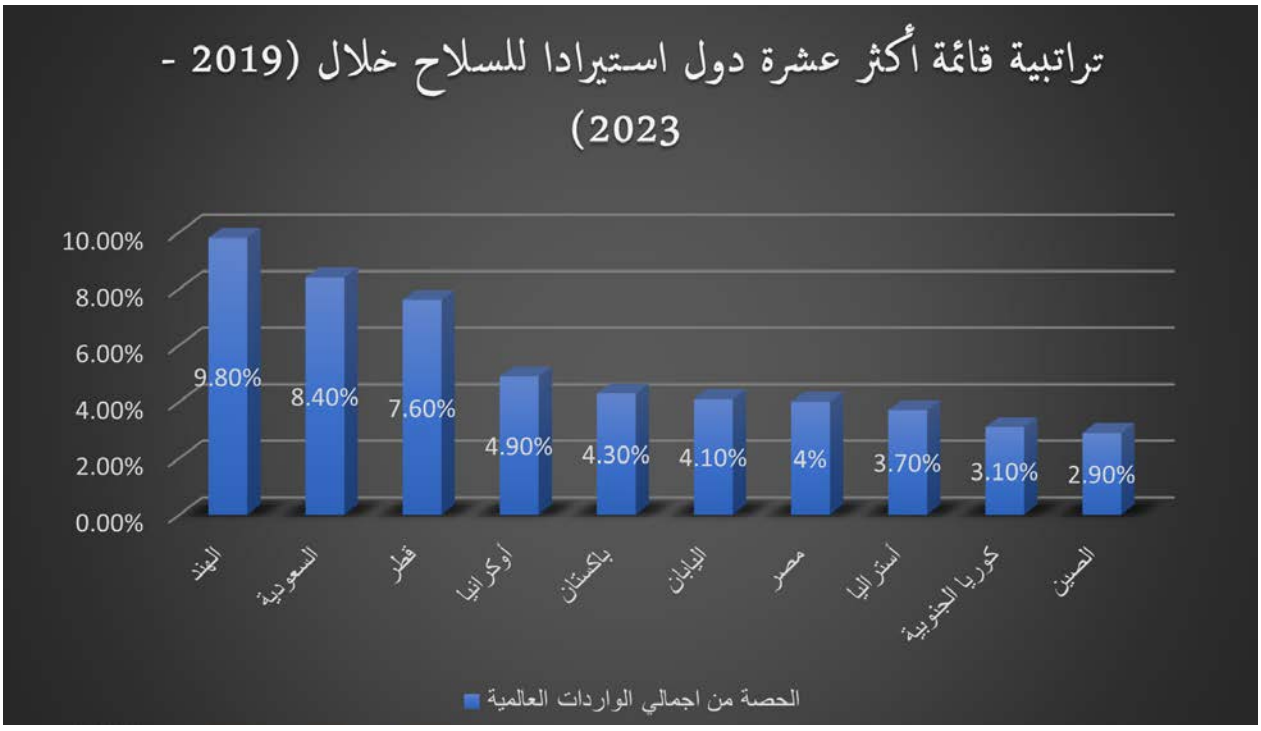

شمال إفريقيا الأولى عالميًا بـ٣٨٪ وتصدرت الجزائر القائمة بـ ١٨,٣ مليار دولار وبنسبة نمو الأكبر عالميًا بـ ٧٦٪ وفق معهد ستوكهولم

١٠,٥ مليار دولار في المرتبة الرابعة شرق أوسطيًا إلا أن مستوى النمو تجاوز ١٠٪ وهو معدل نمو معتاد في السنوات الأخيرة إلا أن التطورات الراهنة إقليميًا ودوليًا ستدفع حتمًا إيران إلى المزيد من الإنفاق العسكري.

إسرائيل الغارقة في مستنقع الحرب على قطاع غزة التي شكّلت سببًا مباشرًا فيما بلغه الإنفاق العسكري الإسرائيلي من تضخم، فضلًا على تزايد حدة المواجهات في الجبهة الشمالية مع حزب الله، فإن زيادة حجم الإنفاق العسكري إلى ٢٧,٥ مليار دولار بنمو سنوي قدره ٢٤٪ هو وضع كانت له تكلفة عالية على الاقتصاد الإسرائيلي الذي انكمش بأكثر من ٠٥٪ في الربع الأخير من ٢٠٢٣م، في حين من المتوقع أن يتضاعف هذا الانكماش إلى حوالي ١١٪ على أساس سنوي، فتكلفة الحرب التي تجاوزت تقديراتها بعد أكثر من ٢٠٠ يوم الـ ٥١ مليار دولار بمعدل إنفاق يومي يناهز ٢٦١ مليون دولار ما أدى إلى انخفاض احتياط النقد الأجنبي بمعدل شهري قدره ٧,٣ مليار دولار رغم كل الدعم العسكري والاقتصادي الغربي وآخر مظاهره تخصيص الكونجرس لحزمة مساعدات تجاوزت ١٧ مليار دولار، وعلى رأس قائمة التحديات تأتي التكلفة العالية لتعبئة الاحتياط في الجيش الإسرائيلي حيث تشير التقديرات إلى أن حجم النفقات قد تجاوزت ١,٣ مليار دولار في حين قاربت الخسائر في القطاعات التشغيلية التي يشتغل فيها جنود الاحتياط ٠,٥ مليار دولار فضلًا على قرابة ٦٠٠ مليون دولار خسائر أسبوعية جرّاء نقص العمالة وفي مقدمتها العمالة الفلسطينية من الضفة الغربية.

ضمن قائمة الأكثر إنفاقًا عسكريًا احتلت الهند المرتبة الرابعة بـ ٨٣,٦ مليار دولار، في حين جاء الثلاثي الأوروبي في حلف الناتو توالياً بداية بالمملكة المتحدة بـ ٧٤,٩ مليار دولار في المرتبة السادسة، تلتها ألمانيا في المرتبة السابعة بـ ٦٦,٨ مليار دولار ثم فرنسا في المرتبة التاسعة بـ ٦١ مليار دولار تليها اليابان بـ ٥٠,٢ مليار دولار في المركز العاشر عالميًا والرابع آسيويًا بحجم إنفاق قوامه ٥٠,٢ مليار دولار، وقد استحوذ نادي العشر الأكثر إنفاقًا عسكريًا على ما يوازي ٧٤٪ من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي.

خارطة التجارة العالمية للسلاح والإنفاق العسكري العالمي/ معالم التأثير والتأثر

بقدر ما ساهمت حربا "أوكرانيا وغزة" بشكل مباشر في

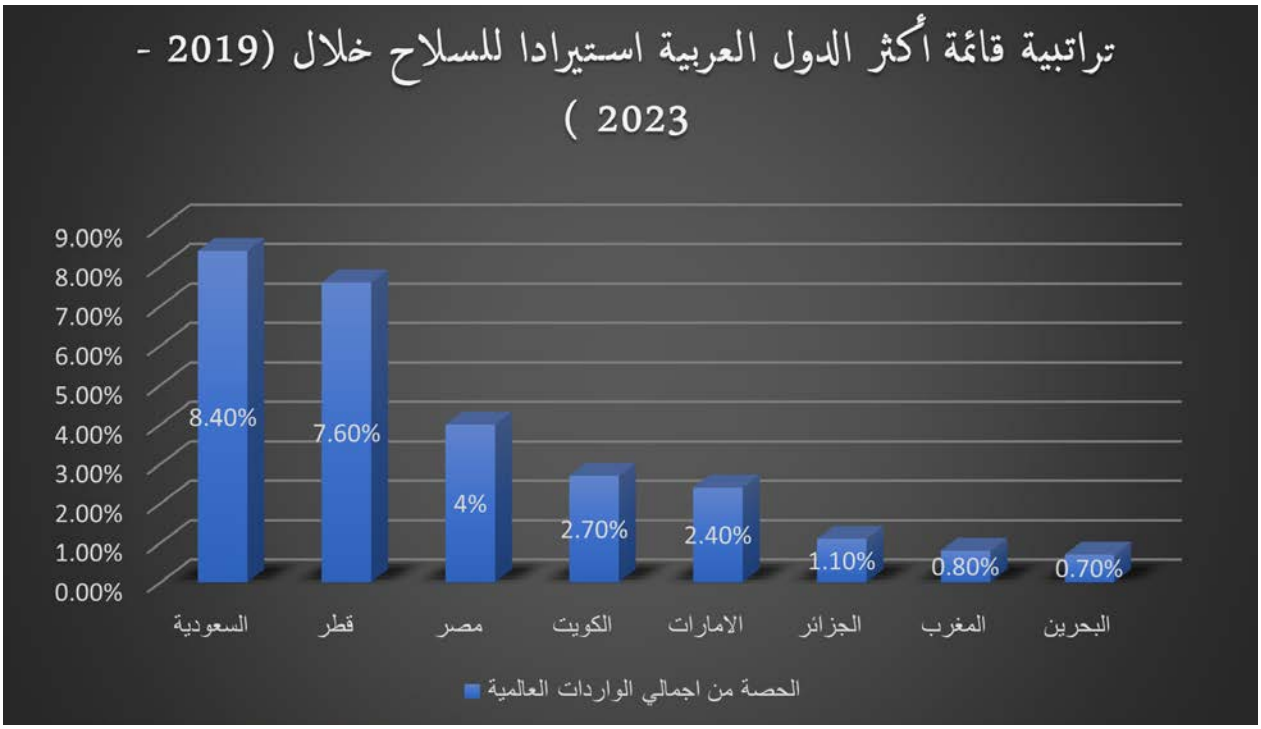

تعاظم الإنفاق العسكري العالمي استجابة لتراجع مستويات السلم والأمن الدوليين على نحو لم يسبق له مثيل منذ عقود

تصاعد الإنفاق العسكري العالمي، فقد ساهمت كذلك في إعادة هندسة سوق السلاح العالمي على النحو الذي تم من خلاله تجديد تراتبية قائمة أكبر المصدرين وأكبر الموردين، فقد كشف "SIPRI" في أحدث تقاريره عن تغيرات كبيرة مسّت خارطة التجارة العالمية للسلاح مدفوعة بالتطورات الجيو سياسية الراهنة.

بلغة الأرقام أشارت تقارير "SIPRI" إلى أن أوروبا وتحت ضغط الحرب الأوكرانية وإرهاصات دعمها الضخم لأوكرانيا في حربها مع روسيا ضاعفت من وارداتها من الأسلحة خلال الأربع سنوات الماضية (٢٠١٩ — ٢٠٢٣) بما يناهز ٩٤٪ كان للولايات المتحدة النصيب الأكبر فيها بحوالي ٥٥٪ من إجمالي واردات أوروبا، وبمعدل نمو ناهز ٣٥٪ في صادرات الولايات المتحدة نحو أوروبا أي إلى ما يقارب الضعف مقارنة بالأربع سنوات التي سبقتها (٢٠١٤ — ٢٠١٨م)، وفي هذا الإطار برزت أوكرانيا في خضم حربها الطاحنة كأكبر مستورد أوروبي للسلاح والرابعة عالميًا بنسبة نمو حادة هي الأكبر في العالم بلغت ٦٦٣٣٪ معتمدة على الكم الهائل من المساعدات الغربية حيث تشير الإحصاءات إلى أن أكثر من ٣٠ دولة زودت أوكرانيا بالسلاح منذ اندلاع الحرب، ذات التقرير أشار إلى أن أوكرانيا استوردت ما قوامه ٢٣٪ من إجمالي واردات أوروبا.

في تراتبية أكثر الدول استيرادًا للسلاح تصدرت الهند قائمة أكبر المستوردين خلال الفترة (٢٠١٩ — ٢٠٢٣م) بحصة قوامها ٩,٨٪ من إجمالي الواردات العالمية خلال هذه الفترة، وهو ما أثّر كذلك على موقع باكستان التي تجمعها بالهند ما يشبه الحرب الباردة التي لم تخمد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بل وتصاعدت في السنوات الأخيرة في ظل سياسات الحزب الهندوسي المتشدد الذي يقود الهند منذ عشر سنوات اتجاه المسلمين في الهند بصفة عامة واتجاه الوضع القانوني للشطر الهندي من إقليم كشمير، وهو ما زاد من حدة التنافس بين الدولتين النوويتين رغم اختلال ميزان التوازن الاقتصادي بينهما لصالح الهند، تنافس عكسه موقع باكستان كخامس أكبر مستورد للسلاح عالميًا بحوالي ٣,٤٪ من إجمالي الحصة العالمية من الواردات.

في حين شهدت قائمة أكبر عشر دول مستوردة في العالم حضورًا عربيًا قويًا مدفوعًا بالأوضاع غير المستقرة في الشرق الأوسط وما تحمله من تهديدات وتحديات أمنية، حيث جاءت

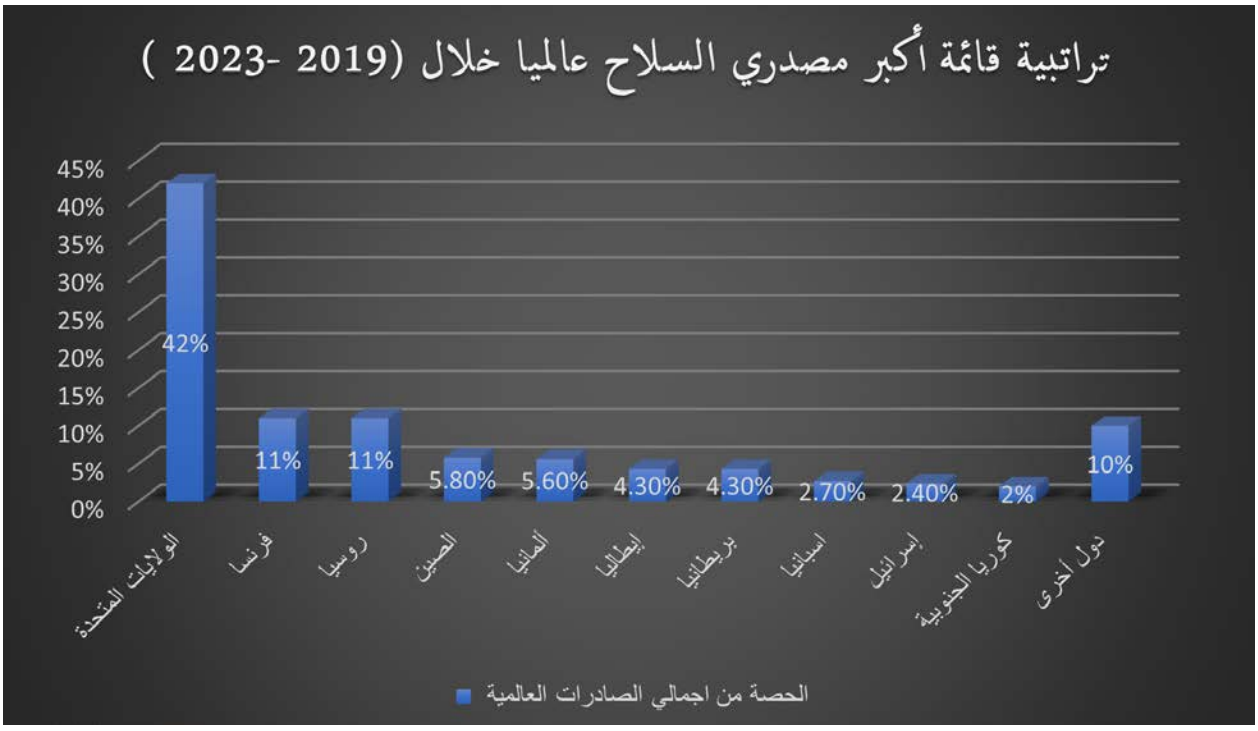

تصاعد الإنفاق العسكري العالمي يوحي بعودة الطرح الواقعي للهيمنة على التفكير الاستراتيجي العالمي و"الانعزالية" في سلوك الدولة

السعودية كثاني أكبر مستورد للسلاح في العالم والأولى عربيًا بحوالي ٨,٤٪ من إجمالي الحصة العالمية، متبوعة بقطر في المركز الثاني عربيًا والثالث عالميًا بحوالي ٧,٦٪ من إجمالي الواردات العالمية، ثم مصر الثالث عربيًا والسابع عالميًا بما يناهز ٤٠٪ من إجمالي الحصة العالمية.

كما ساهم ملف تايوان وتصاعد التنافس الأمريكي الصيني في بحر الصين والمحيطين الهادي والهندي في دفع حلفاء الولايات المتحدة في شرق آسيا نحو زيادة حصة وارداتها من السلاح، حيث حلّت اليابان في المركز السادس عالميًا بما قيمته ٤,١٪ من إجمالي الواردات العالمية وكوريا الجنوبية في المركز التاسع عالميًا بما يناهز ٣,١٪ من إجمالي الاستيراد العالمي، في حين حلّت أستراليا في المركز الثامن بـ ٣,٧٪ رغم بعدها نسبيًا عن دائرة التأثر المباشر بملفات الخلاف والتنافس الأمريكي الصيني، أما الصين في حد ذاتها فقد احتلت المركز العاشر في تراتبية أكبر المستوردين عالميًا بحوالي ٢,٩٪ رغم أنها تعدّ ثاني أكبر المنفقين عسكريًا على المستوى العالمي، وهو أمر إن دلّ إنما يدلّ على تصاعد الجهد الذاتي في الصناعة العسكرية الصينية وحجم التعويل الصيني على القدرات الذاتية في مسعاها للموازاة بين قوتها التجارية والاقتصادية وقوتها العسكرية ورهانها نحو نظام دولي جديد.

صادرات العالم من السلاح هيمنة أمريكية صعود فرنسي وتراجع روسي حاد

في قائمة أكبر المصدرين حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على هيمنتها المعتادة على سوق السلاح العالمي بحوالي ٤٢٪ من إجمالي الصادرات العالمية وبنمو قدره ١٧٪ خلال فترة (٢٠١٩ ٢٠٢٣م) مقارنة مع الفترة التي سبقتها حيث كانت خلال الفترة السابقة حوالي ٣٤٪، في حين بلغت وجهة هذه الصادرات مستوى قياسي من عدد الدول لم تبلغه طوال تاريخها حيث تلقت ١٠٧ دول عالميًا جزءًا من وارداتها من السلاح من الصادرات الأمريكية، وقد شكّلت حصة أوروبا من الصادرات الأمريكية ما يقارب ٢٨٪ خلال فترة (٢٠١٩ ٢٠٢٣) مقارنة بـ ١١٪ خلال الفترة التي سبقتها، وقد كان لأوكرانيا نصيب الأسد في الصادرات الأمريكية لأوروبا بحوالي ١٧٪ أي ما يوازي ٤٧٪ من إجمالي الصادرات الأمريكية العالمية من السلاح

موازاة مع ذلك تصاعدت حصة فرنسا من إجمالي

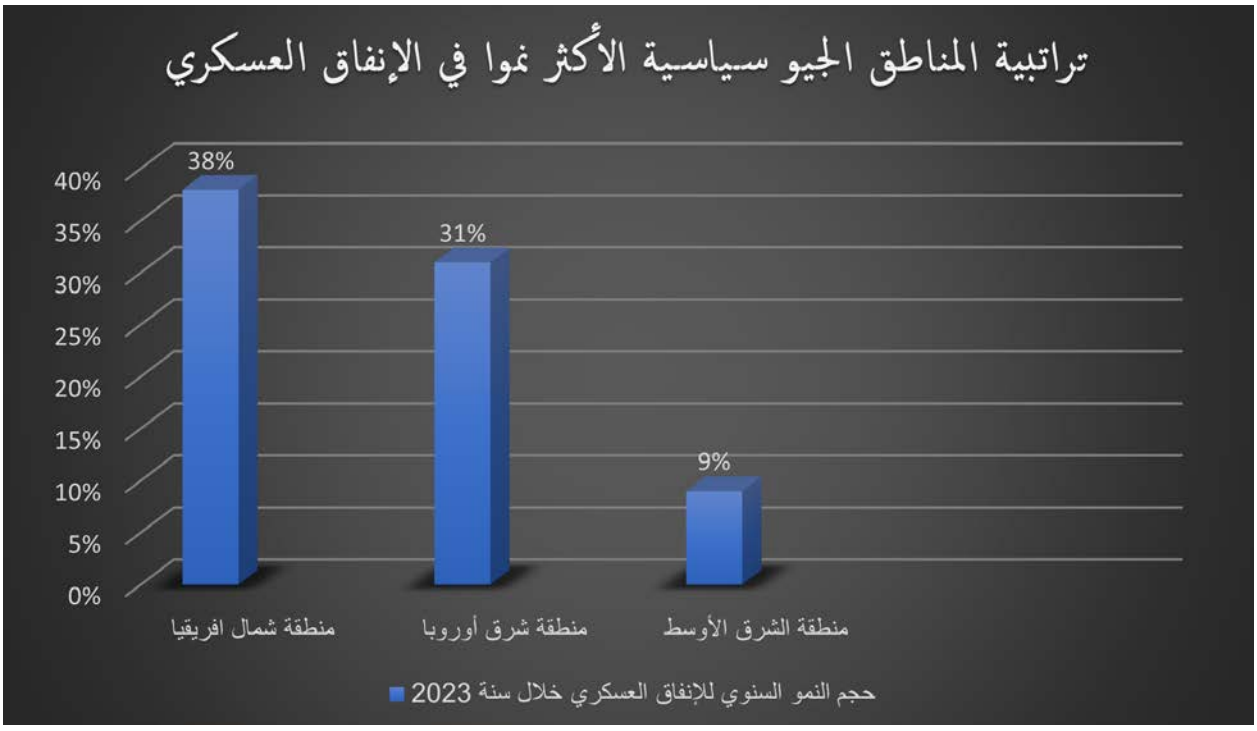

تصدرت أمريكا الدول بـ ٩١٦ مليار دولار بنمو سنوي ٢,٣٪ ما يشكّل ٣٨٪ من الإنفاق العسكري العالمي و٦٨٪ من إنفاق "الناتو"

الصادرات العالمية من السلاح بشكل كبير، ما دفع بفرنسا لتتبوأ مركز الوصافة بعد الولايات المتحدة كثاني مصدّر للسلاح عالميًا مكان روسيا بنسبة قدرها ١١٪ من إجمالي الصادرات العالمية خلال هذه الفترة مقارنة بـ ٧٢٪ في الفترة السابقة، أي بنمو قوامه ٤٧٪ مقارنة مع الفترة السابقة عن هذه الفترة، حيث كانت آسيا وأوقيانوسيا الوجهة الأولى للصادرات الفرنسية بحوالي ٤٢٪ تلتها منطقة الشرق الأوسط بقيمة ٣٤٪، في حين حلّت الهند على رأس قائمة زبائن السلاح الفرنسي عالميًا وهي التي استحوذت على ٣٠٪ من إجمالي الصادرات الفرنسية

في مقابل ذلك شهدت هذه الفترة تراجعًا روسيًا حادًا في مبيعات السلاح، تقلصت بموجبه حصة روسيا بحوالي ٥٣٪ مقارنة بالفترة السابقة حيث شهدت سنة ٢٠٢٣م، بالذات أكبر تراجع روسي بحوالي ٥٢٪ مقارنة بسنة ٢٠٢٢م، ما دفعها خارج مركزها التاريخي كثاني أكبر مصدر للسلاح في العالم، وهذا في استجابة مباشرة لعاملين رئيسيين

١ ــ امتداد الحرب في أوكرانيا لعامها الثالث وتصاعد وتيرة الدعم الغربي لأوكرانيا ما أدخل معادلة الصراع في حالة من الفعل ورد الفعل

٢ ــ تفعيل قانون كاتسا (CAATSA) الأمريكي ضد قطاع الصناعة العسكرية الروسي ساهم في الحد كثيرًا من حجم المبيعات الروسية العسكرية، وهو ما قلّص قائمة زبائن روسيا من ٣١ دولة سنة ٢٠١٩م، إلى ١٢ دولة سنة ٢٠٢٣م

بهذا الوضع تقلصت حصة روسيا من إجمالي صادرات السلاح العالمية من ٢١٪ خلال فترة (٢٠١٤ ٢٠١٨م) إلى ١١٪ خلال فترة (٢٠١٩ ٢٠٢٣)، وقد حافظت كل من الهند والصين على موقعيهما كأكبر زبائن روسيا العسكريين بـ ٣٤٪ و٣١٪ على التوالي، كما حافظت كل من الجزائر ومصر على موقعها ضمن أهم زبائن روسيا العسكريين على المستوى العربي

تصاعد الإنفاق العسكري يدفع نحو إعادة هندسة تراتبية المناطق الجيو سياسية عالمي

تأثيرًا وتأثرًا ساهم ارتفاع الإنفاق العسكري العالمي في إعادة هندسة تراتبية أولويات المناطق الاستراتيجية العالمية على نحو صعدت فيه أهمية مناطق وتراجعت أخرى، فمناطق مثل شرق أوروبا وبحر الصين والشرق الأوسط وشمال إفريقيا نال دولها

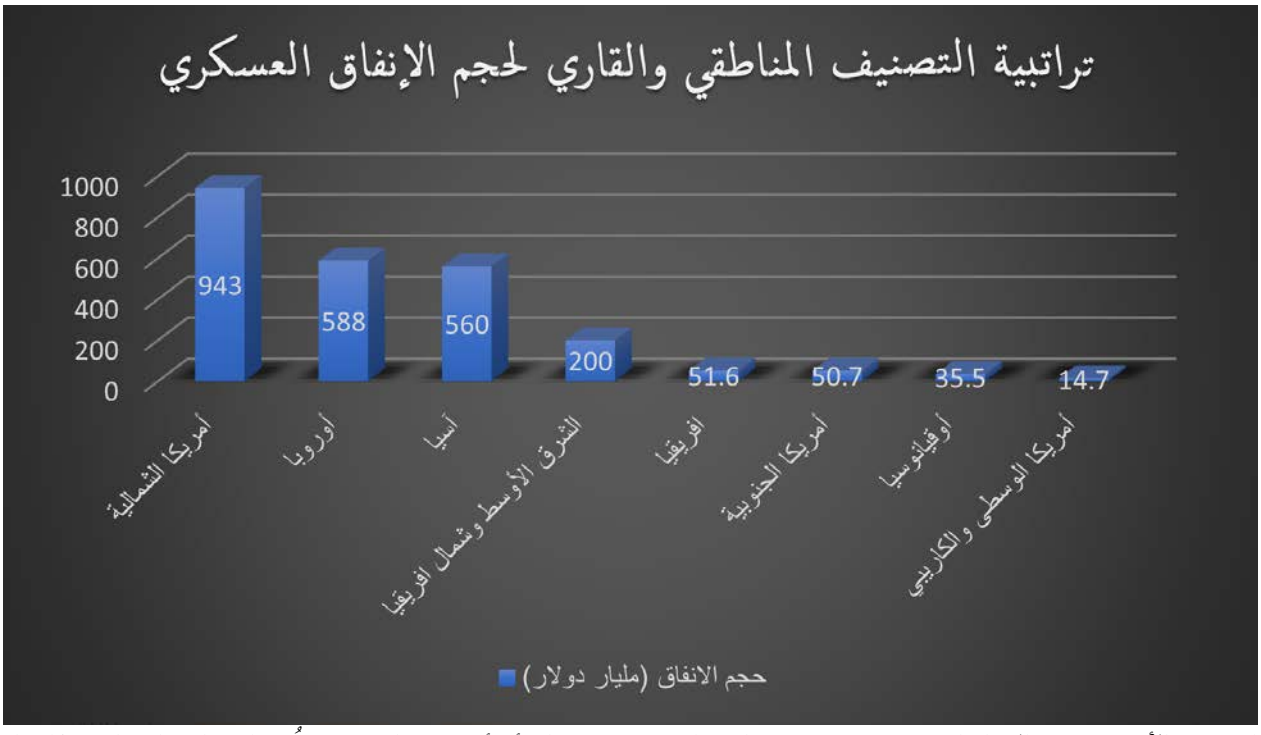

النصيب الأوفر من نمو الإنفاق العسكري، فقد دفعت التغيرات الجيو سياسية المتسارعة في هذه المناطق نتيجة للرهانات الأمنية العالية الخطورة إلى تضخيم الإنفاق العسكري

منطقة شمال افريقيا

التي جاءت على رأس أكثر المناطق التي شهدت نموًا في معدل الإنفاق العسكري على المستوى العالمي بعد أن بلغ حجم هذا النمو زهاء ٣٨٪ في المرتبة الأولى عالميًا، وقد تصدرت الجزائر قائمة الأكثر إنفاقا بحوالي ١٨٣ مليار دولار وبنسبة نمو تعدّ من أكبر النسب عالميًا حوالي ٧٦٪ وفق معهد ستوكهولم، حيث لعب الوضع الأمني والمتغيرات الجيو سياسية في منطقة الساحل الإفريقي والتقلبات التي تشهدها التوازنات الدولية في هذه المنطقة في ظل تراجع وانحسار الوجود الفرنسي التاريخي بالتوازي مع الانسحاب الأمريكي من النيجر مؤخرًا لصالح توسع التواجد الروسي المدفوع برغبة الأنظمة الجديدة في منطقة الساحل بالتقارب مع روسيا

منطقة شرق اوروبا

احتلت أوروبا الشرقية المرتبة الثانية عالميًا من ناحية المناطق الأكثر نموًا في الإنفاق العسكري بنسبة ناهزت ٣١٪، وقد شكّلت الحرب الأوكرانية الدافع الأكبر نحو هذا التوجه في ظل غياب أي أفق للتوصل لتسوية تُنهي الصراع، ما ساهم في ازدياد مخاوف دول أوروبا الشرقية وبخاصة تلك المجاورة لأوكرانيا من أن تكون ساحة لتمدّد الحرب

منطقة الشرق الاوسط

إضافة الى ما يكتنف هذه المنطقة من نزاعات وتنافس وصراع بين مختلف الفواعل الإقليمية والدولية كنتيجة لثلاث محددات رئيسية وتاريخية وهي مصادر النفط وخطوط نقله صراع النفوذ بين القوى الكبرى صراع النفوذ بين القوى الإقليمية ووجود إسرائيل، في ظل هذه المعادلة جاءت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة لتزيد من المتاعب الأمنية في المنطقة وتزيد من الهواجس الأمنية من إمكانية اتساع الحرب إقليميًا في ظل خروج المواجهة بين إيران وإسرائيل من نمط حروب الظل عبر الوكلاء إلى الاحتكاك المباشر لعبت دورًا مباشرًا في ارتفاع حجم الإنفاق في منطقة الشرق الأوسط الذي شهد نموًا سنويًا بنسبة ٠٩٪، في حين زاد والشرق الأوسط عن ٢٠٠ مليار دولار

* باحث أول بمركز الخليج للأبحاث

مبادرة إسطنبول: الأهداف والنتائج والرؤية واحتياجات الشرق الأوسط

المعضلة الاستراتيجية في التوازن بين المصالح الخليجية وأولوياتها والمصالح الأطلسية وأولوياتها

في إطار التحولات الجيوستراتيجية التي شهدها العالم في فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية التي اندثر معها حلف وارسو، كان من الضروري على صانعي القرار ومراكز التفكير الأطلسية أن تعيد تكييف استراتيجيتها الأمنية والدفاعية بما يتناسب وطبيعة التهديدات الأمنية التقليدية واللاتماثلية مع تصاعد حدة التهديدات الأمنية المجتمعية والبيئية، وشكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، الحدث المعولم الذي غير من طبيعة الإدراك الأمريكي-الأطلسي لطبيعة التهديدات الأمنية، فمنذ الهجوم الياباني على ميناء بيرل هاربور في فترة الحرب العالمية الثانية لم تشهد أراضي أكبر إمبراطورية في العالم الحديث، هذا الشكل من التهديدات من حيث عمقه ونوعيته وطبيعة الفاعلين، وكانت الفرصة الجديدة لصانعي القرار في الغرب أن يعيدوا النظر في تحديد العدو الجديد بعدما اختفى مؤقتًا التهديد السوفياتي

أ.د. مصطفى صايج

فكانت الحرب العالمية على التهديدات الإرهابية العابرة للحدود وفي الوقت ذاته الاستمرار في الانتشار الجيوبوليتيكي في شرق ووسط أوروبا وفي مناطق الجوار للكتلة الأطلسية-الأوروبية ومن بينها ما تسميه الأدبيات الأطلسية بالجوار الجنوبي للحلف.

أولًا، الخلفية التاريخية لمبادرة إسطنبول للتعاون وأبعادها الاستراتيجية.

الشاهد الأبرز في فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ذلك التوسع الجيوبوليتيكي الزاحف والانتشار المتسارع للحلف الأطلسي، حيث انتقل من ١٢ عضوًا عند تأسيسه سنة ١٩٤٩م، إلى ٣٢ عضوًا بعد انضمام السويد إليه في مارس ٢٠٢٤م. وعرفت سنة ٢٠٠٤م، العام الذي أطلقت فيه مبادرة إسطنبول للتعاون الأطلسي-الشرق أوسطي، أكبر مرحلة للتوسع والانتشار حيث انضمت ثماني دول للحلف، في الوقت الذي شهدت فيه الشراكة الروسية-الأطلسية منحاها التصاعدي ضمن الصيغ المتعددة للتعاون، من انضمامها سنة ١٩٩١م، إلى مجلس التعاون الأطلسي إلى صيغة العضوية في مجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية سنة ١٩٩٧م، وما بين الفترتين انضمت روسيا إلى الشراكة من أجل السلام حيث ساهمت بإرسال قوة لحفظ السلام تحت المظلة الأطلسية إلى غرب البلقان. وتم ترسيم العلاقات الاستراتيجية الروسية-الأطلسية بعد التوقيع على القانون التأسيسي بين الطرفين وإنشاء بعثة دبلوماسية روسية دائمة لدى الحلف ببروكسل مقابل بعثة للاتصال العسكري الأطلسي بموسكو، وكان مصدر بناء الثقة بين روسيا والحلف الأطلسي التزام الحلف بعدم نشر قوات عسكرية بالقرب من الحدود الروسية، وهو ما عزز من التفاؤل المفرط في بناء الثقة بين الطرفين خصوصًا بعد التوقيع على إعلان روما في سنة ٢٠٠٢م، الذي شكل صيغة متقدمة للشراكة الاستراتيجية بين موسكو والحلف الأطلسي بتشكيل مجلس روسيا الحلف الأطلسي مع طرح إمكانية انضمام روسيا للحلف، وتعززت العلاقات الاستراتيجية أكثر بسماح روسيا للقوات الأطلسية باستخدام أراضيها للعبور. وشكلت كل هذه المؤشرات قطيعة إيديولوجية مع كل مراحل الحرب الباردة في إطار الصراع بين حلف وارسو والحلف الأطلسي.

التذكير بهذه البيئة الاستراتيجية والأمنية الدولية مهم جدًا لتقييم طبيعة الشراكة الأطلسية في إطار مبادرة إسطنبول للتعاون، لأنه بعد عشرين سنة من المبادرة أضحت روسيا في العقيدة والاستراتيجية الأطلسية العدو الوجودي رقم واحد للحلف، وهو ما سوف يؤثر حتمًا على طبيعة ومستقبل الشراكة الأطلسية-الشرق أوسطية والخليجية بشكل أكبر. ومن نافلة

الرهان الأطلسي على السلام أكثر وضوحًا في البند الثاني من وثيقة المبادرة واعتبرت الحل الشامل للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني أولوية

القول التذكير بما جاء في البند الثامن من وثيقة المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف الأطلسي لسنة ٢٠٢٢م، " تمثل روسيا أكبر وأهم تهديد مباشر لأمن الحلفاء وعلى السلام والاستقرار في المنطقة الأوروبية الأطلسية من خلال سعيه إلى إقامة مناطق نفوذ وسيطرة مباشرة من خلال الإكراه، والعدوان والضم وباستخدامه للوسائل التقليدية والسيبرانية والهجينة ضدنا وضد شركائنا".

إلى جانب البيئة الدولية التي كانت أكثر تفاؤلا عند إعلان مبادرة إسطنبول للتعاون في سنة ٢٠٠٤م، فإن الرهان الأطلسي على بناء السلام في الشرق الأوسط كان أكثر وضوحًا في البند الثاني من وثيقة المبادرة، حيث اعتبرت إحراز التقدم في اتجاه الحل العادل والدائم والشامل للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني يبقى أولوية لدول المنطقة وكافة الأسرة الدولية من أجل نجاح أهداف مبادرة إسطنبول للتعاون في الأمن والاستقرار. وفي حينها راهنت الوثيقة على التطبيق الكامل لخارطة الطريق التي أعدتها اللجنة الرباعية الدولية (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا) على أساس خيار حل الدولتين مع تفعيل المسارين السوري-الإسرائيلي واللبناني-الإسرائيلي. وبعد عشرين سنة ضاعت كل وثائق خرائط بناء السلام في الشرق الأوسط ولم يعد هناك إلا طريق وخيار الإبادة الجماعية والتطهير العرقي الذي تمارسه إسرائيل بعدما وأدت مشروع السلام لمسار أوسلو لأكثر من ثلاثين سنة وتبخرت معها كل خرائط الطريق نحو بناء أوهام السلام. وهنا ستكون المعضلة الاستراتيجية الأساسية التي ستواجه الشراكة الأطلسية-الشرق أوسطية التي عجزت عن المساهمة بكل ثقلها الاستراتيجي في إيجاد الدولة الفلسطينية لاسيما بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

من خلال البيئتين الدولية والإقليمية التي نشأت فيها مبادرة إسطنبول للتعاون، كان الحلف الأطلسي يتمدد جيوبوليتيكيا من خلال مجموعة من المشاريع في منطقة الشرق الأوسط التي سبقتها الحوار الأطلسي-المتوسطي في سنة ١٩٩٤م، وفق أهداف الأمن الشامل والتهديدات العالمية المشتركة، وقد لخص هذه الهواجس الأمنية الأمين العام الأسبق للحلف الأطلسي، ياب دي هوب سخيفر، في مداخلة حول الحلف ومنطقة الشرق الأوسط الموسع بالاستناد إلى المثل العربي القائل:" في صحراء الحياة،

أكدت المبادرة أنها لا تمهد للانضمام للحلف أو الشراكة الأوروبية-الأطلسية أو الشراكة من أجل السلام ولا تقدم ضمانات أمنية

يسافر الرجل الحكيم مع القافلة، بينما يفضل الأحمق أن يسافر وحده"، وهو يشرح تحديات البيئة الأمنية الجديدة مثل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والدول الفاشلة التي تستوجب تكاثف جهود الجميع لمواجهتها.

وعليه تم تحديد مجموعة من المبادئ والأهداف في إطار مبادرة إسطنبول للتعاون وبناء علاقات ضمن الإطارين الثنائي والمتعدد الأطراف تقوم على ستة ركائز أساسية، أولها، الأخذ بمبدأ عدم التمييز، بحيث تمكن كل الشركاء بنفس مميزات الشراكة مع الحلف الأطلسي. ثانيًا، العمل وفق مبدأ تنوع الحاجات، ضمن خصوصيات ومطالب كل طرف. ثالثًا، التمسك بمبدأ المعاملة المتبادلة، بما يسمح للدول الشريكة أن تساهم في إنجاح أهداف مبادرة إسطنبول بكل أبعادها من خلال مسار المشاورات الدورية بين الطرفين، على أن تقدم الدول الشريكة للحلف حاجياتها وأهدافها. رابعًا، الأخذ بمبدأ عدم الإكراه، الذي يعني حرية كل شريك في اختيار نوعية التعاون مع الحلف من حيث الوتيرة والمدى. خامسًا، التعاون في إطار مبدأ التكاملية، بحيث تكمل مبادرة إسطنبول للتعاون نشاطات المبادرات الأخرى بما فيها، مجموعة العشرين والمنظمات الدولية كالاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كما تكمل عند الضرورة مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي بما يسمح لها باستخدام الأدوات المعدة لهذا الإطار، ويمكنها الاستفادة من تجارب مبادرات الحلف الأطلسي القائمة على غرار مبادرة الشراكة من أجل السلام. سادسًا وأخيرًا، احترام مبدأ التنوع، بحيث تأخذ المبادرة بعين الاعتبار السياق الإقليمي، الثقافي والسياسي للشركاء.

من الضروري في هذا الإطار، أن نحدد الطبيعة القانونية والتنظيمية لهذا التعاون الأطلسي الشرق أوسطي، من خلال وثيقة مبادرة إسطنبول للتعاون، التي رفعت كل الغموض فيما يتعلق بمدى هذه المبادرة، بحيث تؤكد بأنها لا تعد تمهيدًا للانضمام إلى الحلف أو مجلس الشراكة الأوروبية-الأطلسية أو الشراكة من أجل السلام، كما أنها لا يمكن أن تعتبر وسيلة للحصول على ضمانات أمنية. وهنا وبكل وضوح، تعني أن التعاون في إطار مبادرة إسطنبول لا يرتقي لدرجة العضوية وتفعيل المادة الخامسة من ميثاق الحلف الأطلسي، التي تنص على أنه في حالة أي هجوم أو عدوان مسلح ضد عضو في الحلف يعتبر عدوانًا عليهم جميعًا، وبناء عليه، فإنهم متفقون على حق الدفاع الذاتي عن أنفسهم بشكل فردي أو جماعي، وتقديم المساعدة والعون للطرف أو الأطراف التي تتعرض للهجوم، ويكون هذا الدعم باتخاذ الإجراءات الضرورية بما فيها استخدام القوة العسكرية.

بعد عشرين سنة من مبادرة إسطنبول (٢٠٠٤-٢٠٢٤م) انضمت رسميًا أربعة دول من مجلس التعاون الخليجي للمبادرة، وهي كل من البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة والكويت، مع مشاركة كل من المملكة العربية السعودية وعمان في بعض نشاطات المبادرة بالرغم من أنهما ليسا شريكين رسميين للحلف. وقد استفادت الكويت في سنة ٢٠١٧م، من إنشاء المركز الإقليمي للحلف الأطلسي ومبادرة إسطنبول في إطار التعاون المتعدد الأطراف، الذي يهدف من خلال النشاطات واللقاءات إلى ترقية التعاون والشراكة بخصوص كل القضايا الأمنية المشتركة عن طرق آليات الحوار السياسي، التعليم والتدريب والدبلوماسية العامة، لاسيما في مجالات إدارة الأزمات ومكافحة الإرهاب والتخطيط للطوارئ المدنية، والأمن السيبراني.

جاء في تقرير الحلف الأطلسي لسنة ٢٠٢٢م، " يعد المركز منتدى يلتقي فيه الحلفاء ودول الخليج لمناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، حيث استضاف في سنة ٢٠٢١م، مجموعة من النشاطات من بينها ٢٠ فعالية و٧ دورات تدريبية في قضايا المرأة وبناء السلام والأمن وندوة بالتنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول العمليات السيبرانية والمفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف الأطلسي". ومن حيث حصيلة المركز الإقليمي، فإنه ما بين سنة ٢٠١٧م، إلى بداية ٢٠٢٣م، شارك ما يزيد عن ٢٥٠٠م، شخص في البرامج التدريبية وفي فعاليات المركز، بعقد ٤٨ برنامجًا تدريبيًا، فضلًا عن ٤٠ فعالية تتنوع بين ورش العمل والمؤتمرات واجتماعات على مستوى السفراء والمناصب العليا العسكرية والمدنية.

من الناحية العملياتية، فإن الدول الخليجية الأربعة انضمت بالمشاركة في العمليات العسكرية تحت قيادة الحلف الأطلسي، كما هو الحال مع تجربة قطر والإمارات في عملية "الحماية الموحدة" في ليبيا سنة ٢٠١٢م، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة الحرب على نظام القذافي من خلال ما سماه الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، بالقيادة من الخلف، والمحصلة

التعاون في إطار مبادرة لا يرتقي للعضوية وتفعيل المادة الخامسة من ميثاقه (العدوان المسلح ضد عضو في الناتو يعتبر عدوانًا عليهم جميعًا)

الاستراتيجية لهذه التجربة كان موثقا في التقرير الذي قدمه مركز التحليلات المشتركة والدروس المستفادة، التابع للحلف الأطلسي في البرتغال (٢٨ فبراير ٢٠١٢م)، مما جاء فيه، أن الدور الكبير لتلك العملية كان للولايات المتحدة الأمريكية من خلال مساهمتها في مجال الأسلحة الذكية وتبادل المعلومات والقيادة والسيطرة والمراقبة والاستطلاع، بينما كان الضعف واضحًا لدى الدول الرئيسية للحلف مثل بريطانيا وفرنسا في كل المجالات المذكورة لاسيما إعادة تزويد الطائرات بالوقود وعجزها عن الاستمرارية في الحملة الجوية المكثفة. وهذه التجربة تثبت واقع الهيمنة الأمريكية عسكريًا وماليًا على الحلف الأطلسي واستمراريته، ويكفي أن نعرف بمؤشر بسيط أنه لغاية سنة ٢٠٢٣ م، لا تزال مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية في الإنفاق العسكري المشترك للحلف تصل نسبة ٦٧ ٪ من إجمالي الانفاق الذي بلغ ١,١ ترليون دولار، وهو ما أدى بالرئيس السابق دونالد ترومب أن يعيد النظر في المساهمة الأمريكية ضاغطًا على الدول الأوروبية، وقد أثار مرة أخرى قلقًا أمنيًا لدى الأوروبيين عندما صرح في حالة انتخابه لإدارة البيت الأبيض في نوفمبر ٢٠٢٤ م، سيشجع روسيا على مهاجمة أي دولة في الحلف الأطلسي لا تفي بالتزاماتها المالية، وهوما يثير الشكوك حول مستقبل الحلف وتماسكه في حالة فوز دونالد ترومب بالرئاسة الأمريكية.

أما الدرس الأكبر في التجربة الليبية، وباعتراف التقارير الرسمية الأطلسية، مفاده أن الحلف الأطلسي يمتلك القدرة على التدخلات العسكرية لكن بدون مشاريع لإعادة بناء الدولة والوضع الليبي لا يزال شاهدًا على تعثر المسار السياسي لأكثر من اثنى عشرة سنة من إسقاط نظام القذافي أو حالات اللاستقرار الدائمين في كل من العراق وأفغانستان.

كما يبرز تطور العلاقات الخليجية في إطار مبادرة إسطنبول للتعاون على المستوى الثنائي في مجموع الاتفاقيات الأمنية، ونشير هنا لأهم تلك الاتفاقيات، حيث وقعت قطر في ١٦ يناير ٢٠١٨م، على اتفاقية أمنية مع الحلف الأطلسي تبعها اتفاق تمركز قوات وموظفي الحلف الأطلسي في قاعدة العديد الجوية. أما البحرين فيتم تصنيفها في الاستراتيجية الأمريكية الحليف الرئيس خارج الحلف الأطلسي، حيث تستضيف المنامة الأسطول الخامس الذي يغطي منطقة الشرق الأوسط كما تستضيف القيادة المركزية للقوات البحرية. وضمن مبدأ التكاملية الذي تبنته مبادرة إسطنبول، فإن البحرين استطاعت أن توقع في ١٣ سبتمبر ٢٠٢٣م، على اتفاقية التكامل الأمني والازدهار الشامل مع الولايات المتحدة الأمريكية، تعد متقدمة جدًا في الدفاع المشترك، حيث تنص المادة الثانية من الاتفاقية الموسومة بـ " التعاون الدفاعي والأمني": " يعتبر أي اعتداء خارجي أو تهديد باعتداء خارجي ضد سيادة أي من الأطراف واستقلاله وسلامة أراضيه مدعاة قلق بالغ بالنسبة للأطراف الأخرى. وفي حالة وقوع اعتداء خارجي أو تهديد بالاعتداء الخارجي ضد أحد الأطراف، يتعين على الأطراف الأخرى وفقًا لدساتيرها وقوانينها الاجتماع فورًا وعلى أعلى مستوى بغرض تحديد الاحتياجات الدفاعية الإضافية والاستجابة الدفاعية الرادعة المناسبة".

وفيما يخص الكويت التي فضلا عن استضافتها للمركز الإقليمي لدول مبادرة إسطنبول، فإنها وقعت اتفاقية أمنية موسعة مع الحلف الأطلسي في سنة ٢٠٠٦م، تشمل المجالات التعاونية الأمنية المتعددة، السياحية، البيئية والمائية. كما صادق البرلمان الكويتي في مايو ٢٠١٧ م، على اتفاقية تسمح بعبور قوات وأفراد الحلف الأطلسي من الأراضي الكويتية في إطار العمليات التي يقوم بها التحالف الدولي لمحاربة تنظيم الدولة في العراق. وتستند التقارير الرسمية الكويتية بعد عشرين سنة من التجربة على النظرة الإيجابية لتقييم التعاون في إطار المبادرة، انطلاقًا من مبدأ التشاركية، قامت الكويت بتحديد في بداية انضمامها، وباعتبارها أول دولة في مجلس التعاون الخليجي التي تصادق على المبادرة، على خمس أولويات للتعاون، تتمثل في أمن الحدود، إدارة الأزمات، مكافحة الإرهاب، التمارين العسكرية والتدريس والتدريب العسكري.

تبقى الإمارات العربية المتحدة من أكثر دول الخليج رغبة في بناء التحالف الأطلسي بسبب مأزق الأمن الدائم الذي يحيط بها، حيث تنظر لإيران باعتبارها التهديد الوجودي لها من خلال النزاع حول الجزر الثلاث، أبو موسى، طنب الصغرى وطنب الكبرى، مع القلق المستدام من تطوير القدرات الإيرانية النووية ومحاولات هيمنتها على مضيق هرمز الذي يهدد ناقلات النفط والإمدادات التجارية، وهو ما دفعها للانضمام إلى التحالف البحري الذي تقوده واشنطن منذ سبتمبر ٢٠١٩ م، من أجل حماية السفن التجارية في المضيق.

ثانيًا: الأولويات الأمنية المستقبلية في إطار الشراكة الخليجية-الأطلسية.

تفرض البيئة الجيوسياسية الشرق أوسطية أولويات أمنية في الأجندة الخليجية-الأطلسية على المديين القريب والمتوسط، أولها، إعادة تكييف الإدراك الأطلسي لطبيعة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي الذي لا يزال حبيس الرؤية الأمريكية التقليدية، ولم يتغير هذا الإدراك منذ المصادقة على وثيقة المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف الأطلسي في طبعتها الثالثة لسنة ٢٠١٠م، والتي أعدتها لجنة الخبراء تحت رئاسة وزيرة الخارجية، مادلين أولبرايت، ومفاده أن دور الحلف الأطلسي في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي يكون في مرحلة ما بعد النزاع، ويستند إلى ثلاثة شروط، أن يكون هناك اتفاق فلسطيني / إسرائيلي، أو في حالة طلب الأطراف المعنية بتدخل الحلف وثالثًا، في حالة وجود قرار من مجلس الأمن. وعليه، فإن استمرار هذه الرؤية سيزيد من تعقيد القضية الفلسطينية ولا يعكس واقع الدبلوماسية العامة التي يحاول الحلف تسويقها في العالم العربي والإسلامي بأنه يهتم بانشغالات وتهديدات الأمن في المنطقة مقارنة بازدواجية المعايير في الحالات المتعددة، من أفغانستان، العراق وليبيا.

التحدي الأمني الثاني، مرتبط بالدور الإيراني في منطقة الخليج، فإذا كانت وثيقة المفهوم الاستراتيجي الجديد لسنة ٢٠٢٢م، تنظر إلى إيران بأنها تتحدى المصالح الأطلسية وشركائها في منطقة الخليج بسبب المشروع النووي والصواريخ الباليستية أو من خلال السعي الدائم للنفوذ في المنطقة الحيوية في الخليج ومضيق هرمز، فإن الأوضاع العدوانية الإسرائيلية على غزة حرك الصدام الإيراني-الإسرائيلي المباشر والغير المباشر عبر أدواتها حزب الله والحوثيين والانعكاسات المتصاعدة في منطقة البحر الأحمر وتداعياتها المستقبلية على القدرة على تأمين الممرات البحرية والأمن الطاقوي لدول الخليج.

المعضلة الاستراتيجية الخليجية الأكبر تبقى قائمة من حيث التوازن الاستراتيجي بين المصالح الأطلسية وأولوياتها والمصالح وأولويات الدول الخليجية التي تبحث عن نظام دولي تعددي وبناء العلاقات مع القوى الكبرى انطلاقًا من توازن المصالح لا سيما مع الصين وروسيا، بينما الإدراك الأطلسي الذي تم تأكيده مرة أخرى في إعلان " تحضير الحلف الأطلسي للأجيال القادمة لقمة واشنطن"، الذي تبناه البرلمان الأطلسي المنعقد بصوفيا ببلغاريا، بتاريخ ٢٧ ماي ٢٠٢٤م، يحدد فيه تمسك أعضائه بمبادئ الحلف وأهميته المستقبلية انطلاقًا من الأهداف الأمنية للحلف الأطلسي الأوروبي التي تم إنجازها طيلة ٧٥ سنة من وجوده في إطار الأمن الجماعي المكرس بموجب المادة الخامسة من ميثاق الحلف الأطلسي التي سمحت بردع استراتيجي ضد أي عدوان ضد أعضاء الحلف، ولم يتم تفعيل هذه المادة إلا مرة واحدة بعد الهجمات الإرهابية ضد الولايات المتحدة في ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.

وقد رسمت الوثيقة البرلمانية الأطلسية البيئة الاستراتيجية التنافسية والعدائية التي يواجهها الحلف في هذه اللحظة الاستراتيجية والمستقبلية، بإبقاء روسيا كأكبر تهديد مباشر لأمن الحلفاء ولأمن واستقرار منطقة الأور-أطلسية، كما يبقى الإرهاب المتعدد الأشكال التهديد اللاتماثلي المباشر للحلف الأطلسي، وحسب البيان فإنه يلقى الدعم التدريجي من النظامين الروسي والإيراني. بينما وصفت الوثيقة التهديد الصيني بالدولة المتحدية من خلال طموحاتها المعلنة مما تطرح تحديات نسقية متعددة للمصالح والأمن والقيم الأور-أطلسية.

تشير الوثيقة البرلمانية الأطلسية لأهمية تفعيل مبدأ الأمن التعاوني في إطار الشراكات خارج المنطقة الأور-أطلسية لا سيما في إطار الذكرى الثلاثين لتأسيس الحوار الأطلسي المتوسطي و الذكرى العشرين لمبادرة التعاون لإسطنبول بتوسيع الأهداف الأطلسية نحو منطقة الخليج والشرق الأوسط، وبالتركيز على نتائج التقرير الذي أعده فريق الخبراء المستقلين لدعم مراجعة نهج الحلف للتقارب مع منطقة الجوار الجنوبي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والساحل الإفريقي، الذي تم تعيينه من قبل الأمين العام للحلف الأطلسي، طبقًا لمخرجات قمة الحلف في فيلنيوس بلتوانيا، فإن مجالات التعاون في إطار الأمن الشامل تبقى مغرية للجميع، خصوصًا في المجالات الأمن البحري، الأمن الطاقوي، الأمن الغذائي، الأمن السيبراني، الأمن النووي، الأمن الصحي، لأن في النهاية، الإدراك الواقعي والعملي لمبادرة إسطنبول للتعاون تحتاج فعلًا إلى تطبيق المثال العربي الذي ذكره الأمين العام الأسبق للحلف الأطلسي " في صحراء الحياة، يسافر الرجل الحكيم مع القافلة، بينما يفضل الأحمق أن يسافر وحده".

* أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مفهوم "الأمن العالمي": ماذا أنتجت عسكرة التحالفات الأمنية؟

مبادرة صينية من ٦ نقاط للخروج من مأزق التحالفات الأمنية التي لم تحقق الحماية أو الردع

في مقال صدر عام ٢٠٢٢م، تحت عنوان " مراجعة لـ ٧٠ عامًا من الناتو" ورد ما يلي: إننا نحتاج إلى حلف شمال الأطلسي لأربعة أسباب: "الدفاع"، "الاستقرار"، "الحد من التسلح"، "وتشجيع الإصلاح السياسي"، هي مرتكزات لحلف عسكري نشأ في ظل ظروف مغايرة تمامًا لما يمر به عالم اليوم من تغيرات، وهو ما يجعل تلك الأسباب تستحق المراجعة خاصة أنّ العام الحالي هو العام العشرون لمبادرة إسطنبول والتي هي شراكة قائمة بين دول "مجلس التعاون الخليجي" وحلف "الناتو".

أ.د. وانغ قونغدا ـ د. لجين سليمان

في تلك المناسبة من الممكن أن تُطرح عدة أسئلة حول نوع الأمن الذي حققه "الناتو"، وماهية الأمن التي نحتاجها في عالم اليوم، وهل لم يزل الأمن العالمي هو أمن تقليدي مبنيّ على العسكرة فقط، أم أنّ مفهوم الأمن قد أصبح أكثر اتساعًا بحيث يشمل ما يؤدي إلى معالجة الجذور التي سبّبت تفاقم العجز الأمني العالمي، والذي هو ليس وليد اللحظة إنما له تاريخ طويل بدأ منذ زمن بعيد، ولعلّ ما يحصل من حروب وتوترات في مختلف دول العالم ليس إلا انعكاسًا لهذا العجز. في هذا البحث ستتم مراجعة مبادئ حلف الناتو ومبادرة إسطنبول، مفهوم الإفراط في الاعتماد على العسكرة، حلف الناتو في الشرق الأوسط والعالم، وصولًا إلى المفهوم النظري لمبادرة الأمن العالمي.

الناتو ومبادرة إسطنبول

بالعودة إلى عام ١٩٤٩م، أي إلى فكرة تأسيس حلف الناتو كان الهدف الرئيسي من فكرة التأسيس آنذاك وفقًا لما ورد في معظم المراجع التاريخية ردع أي تهديد توسعي من قبل الاتحاد السوفييتي في القارة الأوروبية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية. إذ نقلت المراجع أنه كان يُراد لهذا التحالف العمل بطريقة جماعية لتوفير الحماية المتبادلة لجميع الدول الأعضاء عبر الوسائل العسكرية والتي قد تترافق مع طرق سياسية. ووفقًا لما جاء في الفقرة الخامسة من المادة الخامسة لميثاق تأسيس الحلف والمتعلقة بالدفاع الجماعي: "تتفق الأطراف على أن أي هجوم مسلح ضد أي عضو أو أكثر في الحلف سواء في أوروبا أو أمريكا الشمالية، يُعدّ هجومًا ضد جميع أعضاء الحلف. وبناء على ذلك، تتفق الدول الأعضاء في الحلف على أنه في حالة وقوع هجوم مسلح يحق لجميع الأعضاء ممارسة حق الدفاع عن النفس بشكل أحادي أو جماعي بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة لمساعدة العضو أو الأعضاء الذين تعرضوا لهجوم بكافة الوسائل الممكنة فورًا سواء بشكل أحادي أو جماعي، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لاستعادة الأمن في منطقة شمال الأطلسي والحفاظ عليه".

منذ عام ١٩٩٩م، بدأ أعضاء هذا الحلف يزدادون بشكل تدريجي فقد انضمت دول منظمة "فيسغراد" الإقليمية والتي تتألف من كل من: "المجر" و"بولندا" و"جمهورية التشيك". أما في عام ٢٠٠٤م، فقد انضمت إلى الحلف دول أخرى مثل: "بلغاريا"، "إستونيا"، "لاتفيا"، "ليتوانيا"، "رومانيا "،" سلوفاكيا" و"سلوفينيا". وفي عام ٢٠٠٩م، وافق حلف الناتو على انضمام "ألبانيا" و"كرواتيا"، ليبلغ عدد أعضائه ٣٠ دولة مع انضمام "الجبل الأسود" الواقعة في جنوب شرق أوروبا عام ٢٠١٧م، و"مقدونيا الشمالية" عام ٢٠٢٠م، وحتى اليوم لم يزل يوجد بعض الدول

التي تصنف على أنها دول تطمح للانضمام إلى "الناتو".

في عام ٢٠٠٤م، نشأت فكرة الشراكة الاستراتيجية بين حلف الناتو وبعض دول الخليج المتمثلة في ٤ دول والتي هي: "قطر، الكويت، البحرين والإمارات". وفقا لما ورد سابقًا فإن الفكرة الأساسية لتلك المبادرة نشأت طبقًا إلى مجموعة من الاعتبارات التي تعكس رغبة كلا الطرفين في تأمين مصالحهما على نحو يلائم طبيعة التطورات التي لحقت بالنظام الدولي، والتفاعلات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط عمومًا، لاسيما في أعقاب انتهاء الحرب الباردة مطلع تسعينات القرن الماضي، وما أفرزته هذه التطورات من تداعيات هيكلية وتغييرات جوهرية، دوليًا، وإقليميًا، وخليجيًا. عمومًا تقوم العقيدة الدفاعية لحلف الناتو على أسس متعددة منها:

- "تعزيز الاستقرار في أنحاء العالم التي من الممكن أن تؤدي إثارة الفوضى فيها إلى التأثير على مصالح أعضاء الحلف حاضرًا ومستقبلا" وهو ما يعني أن مصلحة أعضاء الحلف هي بالدرجة الأولى بغض النظر عن مصالح الدول الأخرى.
- بناء "الأمن من خلال الشراكة" وهو ما يتضمن تعزيز التنسيق الأمني والعسكري مع باقي الدول، وهو ما قد يكون له صلة مباشرة بإنشاء مبادرة "إسطنبول" لتعزيز التعاون الأمني مع دول الخليج العربي.
- تطوير عقيدة عسكرية للتعامل الفعّال مع التحديات الأمنية الجديدة بدءًا من القيام بعمليات بناء وحفظ السلام في جنوب شرق أوروبا وحتى في آسيا، مرورًا بمكافحة الإرهاب الدولي، وحتى الاستعداد لدرء مخاطر وتهديدات أسلحة الدمار الشامل.

يرى البعض أن تطور عقيدة الناتو من "الدفاع" إلى "الأمن" تكرّست بـ "مبادرة إسطنبول" فهي عبارة عن تعاون أمني استراتيجي مع دول مجلس التعاون الخليجي (قطر، الكويت، البحرين والإمارات)، وطُرحت على أساس تقديم الحلف المساعدة والمشورة في مجال الأمن الإقليمي، وبناء حوار مع دول الخليج حول القضايا الأمنية الحيوية في المنطقة. وتتراوح الأنشطة في إطار المبادرة من التخطيط الدفاعي وإعداد الميزانية الدفاعية إلى مكافحة الإرهاب وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل والتأهب المدني. وترتكز المبادرة على أساس ستة مبادئ أساسية: عدم التمييز، والتمايز الذاتي، والمشاركة الثنائية، وعدم الفرض، والتنوع، والتكامل مع المبادرات الدولية الأخرى في المنطقة. ويرى مراقبون أنّ تلك المبادرة حتى اليوم لم تحقق أية نتائج، وكانت تأثيراتها أقل مما هو متوقع. ووفقًا لما ورد في معظم الأبحاث والمقالات والأخبار السياسية، فإنه وعلى الرغم من دعوات الناتو المتكررة فإن المملكة العربية السعودية قد أبدت تحفّظًا على الانضمام إلى هذه المبادرة جاء بناء على عدة نقاط منها: أن المملكة لا ترغب بالدخول في أي نوع من

السعودية لا ترغب في أي تحالفات لا تعطيها هامش حرية لبناء أمنها ولها رؤيتها لتنوع الخيارات بعيدًا عن الأحلاف العسكرية

التحالفات لا يعطيها هامش حرية لبناء أمنها وخياراتها. وهو ما يطابق حقيقة أن السعودية لها رؤية خاصة بها تقوم على تنوع الخيارات الاقتصادية بعيدًا عن الأحلاف العسكرية التقليدية.

وكان قد صرّح الأمير خالد بن سعود بن خالد وكيل وزارة الخارجية عام ٢٠٠٨م، رداً على سؤال حول إمكانية انضمام المملكة السعودية إلى مبادرة إسطنبول مع حلف الناتو ما يلي: "نحن نحاول إبعاد المنطقة عن التحالفات الإقليمية والدولية"، مشدداً على "إننا نريد منطقة خالية لأنه يكفيها ما فيها من مشاكل ولا نريد أن نضيف إليها مشاكل ثانية". وهو ما يُحيلنا إلى نقطة أخرى سنناقشها في الفقرة التالية، ألا وهي: هل بات التوجه نحو الإفراط في الاعتماد على العسكرة مفيدًا لدول الشرق الأوسط خصوصًا، ولدول العالم عمومًا؟

الإفراط في العسكرة

منذ أكثر من ٣٠ عامًا طرحت وزيرة الخارجية الأمريكية "مادلين أولبرايت" السؤال التالي: "ما الفائدة من امتلاك هذا الجيش الرائع الذي نتحدث عنه دائمًا إذا لم نتمكن من استخدامه؟ وهو ما يقودنا إلى طرح السؤال التالي: "ما الهدف من استخدام الجيش؟" بشكل مُبسّط يُشكّل ما قالته "أولبرايت" خير مثال على فكرة الإفراط في استخدام العسكرة والعنف. هي سلسلة من الحروب شُنّت ومعظمها كان تحت شعارات "الحرية" و "الديمقراطية"، ومعظمها لم يكرّس أية قيم إنسانية. في هذا الإطار ترى "مايا زيفوس" في بحث نُشر عام ٢٠١٢م، أن التدخلات العسكرية باسم الإنسانية غالبًا ما تكون متواطئة في "إعادة تمثيل العلاقة الاستعمارية بدلاً من التغلب عليها، باعتبارها المشكلة وليس الحل". وهو ما يُعيدنا إلى التفكير في كل الحروب السابقة التي شُنت على مختلف الدول هل كانت تهدف فعلًا إلى إقامة حروب بهذه الخطورة، أم أنها كانت حروبًا ناتجة عن رغبة في استخدام الجيوش على حد تعبير "أولبرايت" بغية تشغيل الآلة العسكرية وتحقيق ربح اقتصادي. وعلى الرغم من الروايات الإنسانية التي دفعت إلى التدخل العسكري والحرب، فإن هذا النوع من العنف الناتج عن عسكرة فائضة إن صحّ التعبير، سيؤدي دائمًا إلى سقوط أعداد كبيرة من الضحايا والوفيات بين المدنيين. وعلى الرغم من خوضها باسم الإنسان والإنسانية، إلا أنها، على نحو متناقض تقتل الملايين، فهل يُنقذ الملايين بقتلهم. وإذا أخذنا الحرب الأخيرة على غزة مثالًا يمكن أن نرى بوضوح أنّ حصار الشعب الفلسطيني الذي امتد لسنوات طويلة، حتى أصبحت غزة أكبر سجن مفتوح في العالم، لم يؤدي إلى إزالة العنف بل أدى إلى استمراره، وإطالة أمده وإدامته، حتى لو أنه تم تقديم هذا الحصار ر على أنه "بديل إنساني للحرب" إلى أن التوتر الدائم سيولّد عنفًا في النهاية، وهو ما يعني أن جميع العقائد المتمحورة حول "الدفاع" و "الأمن" لن تجدي نفعًا. كما لا بد من التنويه إلى أن تفسير الحرب والخروج بنتائج توحي بأهمية العسكرة للقضاء على سلبيات الوقائع المنتشرة والحماية هو تفسير سطحي لا يؤدي إلا إلى مزيد من العنف، لا سيما وأن الحرب تؤدي إلى تعميق الآثار السلبية من خلال تقويض أي عملية تنموية واقتصادية وإنتاجية عن طريق استهداف البنية التحتية، وبالتالي الحد من الوصول إلى سبل العيش التي تليق بمستوى إنساني، فضلاً عن الغذاء والماء والتعليم والرعاية الصحية، وهو ما يشكل في حد ذاته انتهاكات إنسانية. والملفت أنه وبعد انتهاك حقوق الشعوب بالعسكرة والصراعات تأتي الدول المهيمنة لتوزع المساعدات القسرية على طريقتها للدول التي تم انتهاك سيادتها بالعنف، ولذلك لا بد من القول إن التدخل العسكري حتماً يؤدي إلى خلق أشكال جديدة من الأزمات الإنسانية، على سبيل المثال، من خلال تدمير البنية التحتية المادية والخدمية وما ينتج عنه من أزمات صحية، بسبب عدم الوصول إلى المياه النظيفة مثلًا.

قد يكون في بعض الحالات طرح بعض الأمثلة العملية والواقعية مفيدًا، وكمثال على الجذر الاقتصادي للمشاكل المتفشية والتي لا يؤدي العنف ضدها إلا إلى مزيد من العنف، لأنها تحتاج إلى حلول بطريقة أكثر عمقًا، يُمكن الحديث عما أطلقه كل من حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٦م، من عمليات عسكرية ردًا على أزمة اللاجئين المستمرة في البحر الأبيض المتوسط، وقد تحضّرت عندها ألمانيا بمساعدة أمريكية وطلب من كل من تركيا واليونان على الدفاع عن أمن الاتحاد الأوروبي عبر "مراقبة" سفن المهاجرين على حد تعبيرهم. ولكن وبسؤال بسيط يمكن طرحه ما الذي يدفع اللاجئين إلى الهروب من دولهم إلى الدول الأخرى الأكثر تقدمًا، أو ما الذي يدفع الشعوب إلى الهجرة من دول الأطراف إلى المراكز الصناعية المتقدمة؟ أو ما الذي يدفع دول الجنوب إلى الهجرة إلى دول الشمال؟ أليس هو ذاته النهب الاستعماري لبلدانهم، عبر نهب ثرواتهم وتصديرها إلى دول الشمال وهو ما يضطر سكان تلك الدول إلى الهجرة عبر البواخر ورمي

أنفسهم في البحار معرضين حياتهم وحياة أطفالهم للخطر رغبة بحياة أكثر إنسانية، فتأتي الحروب والدول المهيمنة ذاتها على ثروات بلدانهم وتقتلهم بحجة الإنسانية. وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى مفهوم التعاون بين دول الجنوب الذي أطلقته الصين مؤخرًا، والذي يؤدي إلى إعادة إحياء دول الجنوب من خلال تنميتها وتنمية اقتصاداتها، بما لا يؤدي إلى تشكيل عالم يتألف من شمال متقدم وجنوب متأخر. إذ بات هذا النوع من الأساليب التعاونية بين دول العالم بمثابة حاجة لدوره تشكيل دورة تنموية أكثر عدالة وإنصافًا، وقد يغني عن إقامة أحلاف أمنية وعسكرية.

الناتو في دول الشرق الأوسط والعالم

من أحدث ما فشل فيه الناتو اليوم هو أنه وسبب اعتماده المفرط على العسكرة، بدأ يوسع نفوذه بناء على جوانب القوة العسكرية التي تولد حلقات غير منتهية من العنف، وقد يكون من المنصف القول إن "حلف الناتو" هو في النهاية تحالف عسكري أُنشئ بغاية الردع، ولذلك من الطبيعي أن يقوم بالاعتماد على العسكرة، ولكن هل هي من الحلول المجدية دائما؟ فمثلًا في الوقت الذي يزداد فيه عمق الأزمة الاقتصادية في أوروبا، والتي لم يتم حتى اليوم إيجاد حلول فعلية لها، فإن الإنفاق الدفاعي في العام ٢٠٢٣م، ازداد بنسبة غير مسبوقة بلغت ١١٪ في جميع أنحاء أوروبا وكندا. هذا الإنفاق الدفاعي ذاته شكّل مشكلة بين الرئيس الأمريكي السابق ترامب وبعض دول الاتحاد الأوروبي، فقد اعترضت إدارة "ترامب" في وقت سابق على عدم التزام غالبية أعضاء الجانب الأوروبي من حلف الناتو بإنفاق النسبة المتفق عليها والتي هي تقابل ما قيمته ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ولا بد من الإشارة إلى أن الحرب الروسية / الأوكرانية حدثت بعد التلويح بدخول أوكرانيا لحلف الناتو وهو ما أدخل أوروبا بحالة اقتصادية سيئة قد تزداد تداعياتها يوما بعد يوم، وحتى اليوم فإن الدول الأوروبية ترغب بتبعية أقل للجانب الأمريكي. وهو ما لا تستطيع القيام به، الأمر الذي ولّد نوعا من الانشقاق والخلاف في جانبي الحلف الأمريكي والأوروبي، على سبيل المثال قد صرّح الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" بعد زيارته للصين قائلًا: "أن تكون حليفاً لا يعني أن تكون تابعاً... ولا يعني أنه لم يعد من حقّك أن يكون لك تفكيرك الخاص، فرنسا تؤيّد الوضع القائم بين مضيق تايوان الصينية، وتؤيد سياسة الصين الواحدة والتوصّل لتسوية سلمية للوضع"، الأمر الذي بالطبع لن ترضى عنه الولايات المتحدة الأمريكية. وهو ما يعني أنه وفي ذروة الإنفاق على العسكرة فإن الأزمات الاقتصادية تلاحق تلك الدول. وفي إطار الحديث عن عسكرة الأزمات غير العسكرية قد يكون من المفيد مراجعة ما قام به الناتو سابقًا في الشرق الأوسط بدءًا من أفغانستان، إذ أنه وعقب أحداث ١١ سبتمبر في عام ٢٠٠١م، قام حلف الناتو بغزو أفغانستان وبقي فيها مدة ٢٠ عامًا، وعندما غادرت قواته أفغانستان كانت قد عاثت دمارًا وقتلًا، وهو ما يعيدنا إلى ما ورد سابقًا في الفقر السابقة، "القتل للحماية!!". أو مثلا التدخل في ليبيا في عام ٢٠١١م، ضمن ما يُسمى بثورات الربيع العربي، فحتى اليوم لم تتمكن ليبيا من الخروج مما هي فيه بعد تدخّل قوات الناتو. فبعد أن دعمت قوات الناتو ما يسمى بـ "الثوار" في ليبيا صرّح وزير الخارجية الألماني في ذلك الوقت "غيدو فيسترفيله" أن وفاة القذافي بدت للسياسيين الغربيين كفرصة لبداية جديدة وقال: "نأمل أن يتمكن الشعب الليبي الآن بعد عقود من الديكتاتورية من فتح فصل جديد سلمي وديمقراطي". فهل تمكنت ليبيا من الخروج من الدمار حتى اليوم.

وهو ما يدفع إلى طرح السؤال التالي: "هل أدت الحماية والردع والدفاع والتي هي بمثابة مبادئ أساسية لدى حلف الناتو إلى تحقيق نتائج مرضية لكل الأطراف؟"، لا سيما وأن أحد أطراف الحلف ذاته قد وقع في مأزق اقتصادي من الممكن أن يستمر في حال استمرار الحرب الأوكرانية. ما سبق لا يحيلنا إلا إلى استنتاج وحيد، تغيّرت المفاهيم، ولم يعد مفهوم الأمن يعتمد على العسكرة بقدر ما يعتمد على حوكمة لا تملكها الأحلاف العسكرية التقليدية التي كانت قائمة ولم تزل. وهو ما يحيلنا إلى الحديث عن مبادرة الأمن العالمي التي اقترحها الرئيس الصيني "شي جين بينغ

المفهوم النظري لمبادرة الأمن العالمي

لا يمكن للصين أن تنظر إلى الأمن العالمي وفقًا للمفهوم التقليدي السائد، ولذلك كانت قد أطلقت مبادرة الأمن العالمي، فالتوترات القائمة في عالم اليوم تحتاج إلى حلول مبتكرة، سواء ما يتعلق بالحرب الروسية / الأوكرانية مرورًا بتواجد القوات الأمريكية في بحر الصين الجنوبي وصولًا إلى التوترات الأخيرة في مقاطعة تايوان الصينية والتي هي جزء لا يتجزأ من الصين باعتراف الأمم المتحدة عام ١٩٧١م، إذ قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإصدار قرار ٢٧٥٨ والذي اعترف بجمهورية الصين الشعبية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للصين في الأمم المتحدة.

في عام ٢٠٢٢م، أقيم حفل افتتاح المؤتمر السنوي لمنتدى "بواو" الآسيوي "هاينان"، وقد ألقى الرئيس الصيني شي جين بينغ كلمة تحت عنوان " يداً بيد لمواجهة التحديات، والتعاون

لفتح آفاق للمستقبل"، طرح خلالها "مبادرة الأمن العالمي" للمساهمة في الحلول والحكمة الصينية لتعزيز الأمن العالمي، في مواجهة عجز السلام العالمي المتزايد، والعجز الأمني، وعجز الثقة، وعجز الحوكمة، وقائمة التحديات الأمنية المتزايدة التي تواجه المجتمع البشري.، إذ أنّ دول العالم اليوم تواجه عجزًا غير مسبوق، يقتضي التحرك نحو الابتكار، فعندما تنادي الصين بأهمية الابتكار، والتوجه نحو الحلول المبتكرة، فإنها تقصد بالابتكار شموليته وعدم اقتصاره على الجوانب التكنولوجية أو العلمية، خاصة أنّ ما وصل إليه العالم اليوم من مشاكل يوحي بضرورة الإسراع نحو حلول مبتكرة وغير تقليدية تخدم القيم الإنسانية.

وبغية توضيح ما تنطوي عليه مبادرة الأمن العالمي من مفاهيم ومبادئ، فقد نشرت وزارة الخارجية الصينية رسمياً يوم ٢١ فبراير ٢٠٢٣م، "الوثيقة المفاهيمية بشأن مبادرة الأمن العالمي". ترتكز تلك الوثيقة على عدة اعتبارات وهي

- "الالتزام بمفهوم الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام، إذ يجب العمل بشكل مشترك على الحفاظ على السلام والأمن العالميين" وهو ما يعني أن مفهوم الأمن هو أمن مشترك لجميع الدول لا يطبق على دول بعينها بما يكفل مصالحها وأمنها بغض النظر عن الدول الأخرى.
- "الالتزام باحترام سيادة ووحدة أراضي جميع البلدان، ودعم عدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام الخيارات المستقلة لمسارات التنمية والأنظمة الاجتماعية التي يتخذها الناس في مختلف البلدان". وهو ما يتنافى مع فكرة شن هجوم على دولة ما بغيّة إصلاحها.
- "الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ورفض عقلية الحرب الباردة، ومعارضة الأحادية، والقول لا لسياسات التحالفات والمواجهة بين التكتلات".
- "الالتزام بأخذ الشواغل الأمنية المشروعة لجميع البلدان على محمل الجد، والتمسّك بمبدأ الأمن غير القابل للتجزئة، من أجل بناء هيكل أمني متوازن وفعال ومستدام" وهو ما يعطي للاستدامة بعدًا أكثر عمقًا، بما يلا يقتصر على البيئة الخضراء فقط، بل على أمن وسلام مستدامين.
- "الالتزام بالحل السلمي للخلافات والنزاعات بين الدول من خلال الحوار والتشاور، ودعم كل الجهود التي تؤدي إلى التسوية السلمية للأزمات، ورفض المعايير المزدوجة، ومعارضة الاستخدام التعسفي للعقوبات الأحادية والولاية القضائية طويلة الذراع".
- "الالتزام بالحفاظ على الأمن في المجالات التقليدية وغير التقليدية، والعمل بشكل مشترك على حل النزاعات الإقليمية والتحديات العالمية مثل الإرهاب وتغير المناخ والأمن السيبراني والأمن البيولوجي." وهو ما يؤكد على أن الأمن هو مفهوم متعدد الأبعاد.

وأما السبب الرئيسي لطرح تلك المبادرة فهو الطرق المسدودة التي توصلت إليها التحالفات الأمنية والتي لم تتمكن من تأمين الحماية أو الردع بل على العكس تمامًا كانت النتائج كارثية على الأطراف كافة. إذًا فإن جوهر ما يمكن فعله لإقامة أمن عالمي هو التوجه نحو جذر المشكلة وأصلها عبر حلها من خلال إقامة تعاون بين دول العالم كافة لإحلال سلام عالمي قائمة على توازنات اقتصادية واجتماعية بالدرجة الأولى، ومن ثم فإن التوازنات الأمنية عندها تصبح أكثر واقعية.

خاتمة

قد تؤدي عملية فصل المفاهيم إلى عدم وضوح في الرؤية، فمن يفصل الاقتصاد عن السياسة عن الأمن وحتى عن الحضارة. وحتى من يفصل نفسه عن الآخر، ويعتبر أن كل دولة تعيش في جزيرة منعزلة عن الأخرى، لن يصل به الطريق إلا ما وصل إليه العالم اليوم من إخفاق. فكما قال الرئيس الصيني: "في هذا العالم ، يوجد أنت ويوجد أنا". كما لا بد من التأكيد على أنّ مشاكل الدول المتخلّفة لن تُحل بالغزو العسكري لإحلال السلام فيها، فكما يُقال باللغة العربية: "ما بُني على باطل فهو باطل" وما بني على عسكرة وعنف لن يفضي إلى السلام.

أخيرًا: في عالم اليوم لا يمكن للعسكرة المفرطة إلا أن تنتج المزيد من الحروب، وهو ما يدفع إلى التأكيد مرارًا على أهمية التوجه نحو حلول أمنية غير تقليدية تُنتج السلام للعالم كله. في كتاب حول "نهاية الفلسفة الكلاسيكية الألمانية" ترد العبارة التالية: "إن كان كل شيء واقع فيما مضى، يصبح في مجرى التطور غير واقع، وبذلك فإنه ومحل الواقع المحتضر يحل واقع جديد صالح للحياة"، وهو تمامًا ما يحصل اليوم إذ أنّ مشاكل العالم الراهن التي تراكمت وأنتجت واقعًا عنيفًا، لا بد من أن تنتهي ليحل محلها واقع جديد أكثر إنسانية.

* بروفسور بجامعة شنغهاي للدراسات الدولية، الأمين العام لمركز الدراسات الصيني / العربي للإصلاح والتنمية
* باحثة في العلاقات العربية الصينية ـ وباحثة غير مقيمة بمركز الدراسات الصيني/ العربي للإصلاح والتنمية

انطلاق شراكة جوهرية يكمن في حوار جاد ومنتظم لفهم المخاوف المشتركة

تفعيل الشراكة بين الناتو ودول الخليج يتطلب استراتيجية أمنية حيث ينقص المبادرة إطارًا أمنيًا

مع مرور عقدين على مبادرة إسطنبول للتعاون، بات من الأهمية بمكان تقييم مساهماتها وآثارها على مختلف الأصعدة، لاسيما في ضوء استمرار تصاعد التوترات الجيوسياسية داخل منطقة الشرق الأوسط، وسعي دول مجلس التعاون الخليجي إلى ترتيبات أمنية جديدة في ضوء التغيرات التي تعصف بالنظام القائم والتي تشكل تهديدًا للأمن الخليجي. وعلى الرغم من أن دول مجلس التعاون تمكنت، في خضم اشتداد المنافسة الإقليمية، من ترسيخ مكانتها كوسطاء للقوة سياسيًا واقتصاديًا، وعلى المستويين الإقليمي والدولي، إلا أن توافر أنماط وصيغ مختلفة للتحالفات واستخدامها يظل عنصرًا مطلوبًا من أجل تسوية العديد من الصراعات. وفي حين أن مبادرة إسطنبول للتعاون يمكن أن تمثل إحدى تلك الآليات، إلا أنها لم تترسخ بعد كسمة دائمة لنظام أمني إقليمي جديد في ظل التحالفات الحالية.

آمنة موصلي

مبادرة إسطنبول للتعاون، هي مبادرة أطلقها حلف شمال الأطلسي "ناتو" خلال انعقاد قمته في يونيو ٢٠٠٤ م، بمدينة إسطنبول، وتهدف المبادرة إلى تعزيز سبل الحوار، والتشاور السياسي، والتعاون العملي حول شتى القضايا ذات الطابع الأمني مع الشركاء في المنطقة الخليجية، وبالأخص دول البحرين، والكويت، وقطر، والإمارات. في حين تشارك الدولتان المُتبقيتان في مجلس التعاون الخليجي، المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، في أنشطة مُختارة ضمن إطار مبادرة إسطنبول للتعاون. وتتولى لجنة الشراكات والأمن التعاوني التابعة لحلف الناتو مسؤولية الإشراف على مبادرة إسطنبول للتعاون.

تتمحور الأهداف الأساسية لمبادرة إسطنبول للتعاون حول تعزيز الأمن والاستقرار، والتعاون الإقليمي من خلال الحوار، والتعاون العملي، وتدابير بناء القدرات. تتناول المبادرة التحديات الأمنية المشتركة، مثل مكافحة الإرهاب، والطاقة، والأمن البحري، والأمن النووي. علاوة على ذلك، تهدف مبادرة إسطنبول للتعاون إلى تعزيز قابلية التشغيل البيني بين حلف الناتو وشركائه الخليجيين، مما يساهم في تدعيم البنية الأمنية الشاملة للمنطقة.

وعلى صعيد التطوير المؤسسي، أثمرت مبادرة إسطنبول للتعاون عن عدة نتائج إيجابية، على الأقل في البداية، حيث تم تشكيل مجموعات متابعة تتألف من مستشارين سياسيين من وفود الدول الأعضاء في حلف الناتو لمراجعة الإجراءات والأنشطة. كما قام الأمين العام للحلف ونائبه بزيارة جميع العواصم المدرجة تحت مظلة مبادرة إسطنبول للتعاون، واستقبل العديد من سفراء الدول الأعضاء في المبادرة بمقر الناتو في مدينة بروكسل. في الوقت ذاته أرسلت كلية الدفاع التابعة لحلف الناتو وفدًا رسميًا إلى دولتي قطر والإمارات في الفترة من ١٣ إلى ١٨ ديسمبر ٢٠٠٩م، كما شهد عدد الأنشطة التي تم تنفيذها زيادة بنسبة ٧٠٪، ليقفز من ٣٣ في عام ٢٠٠٥ م، إلى ٥٧ في عام ٢٠٠٨ م،(رازو، يناير ٢٠١٠م). وكان من بين أبرز التطورات انعقاد الاجتماع الأول لمنظمة حلف الناتو + ٤ الذي تم في نوفمبر ٢٠٠٨م، والذي أكسب الشراكة منذ حينها بعدًا متعدد الأطراف.

في عام ٢٠١٢م، أصبحت دولة الإمارات الدولة الأولى والوحيدة داخل منطقة الشرق الأوسط التي تفتتح مقراً لبعثتها الدائمة لدى حلف الناتو. وفي إبريل من عام ٢٠١٤م، عقدت المبادرة أول اجتماع على مستوى وزراء الخارجية منذ إطلاقها بشكل رسمي. علاوة على ذلك، أعلن حلف الناتو في عام ٢٠١٦

تتمحور أهداف مبادرة إسطنبول حول تعزيز الأمن والاستقرار والتعاون الإقليمي من خلال الحوار والتعاون العملي وتدابير بناء القدرات

م، عن عزمه توصيف سفارات دول البحرين، والكويت، وقطر كبعثات معتمدة لدى الناتو. ومن التطورات المؤسسية الأساسية الأخرى، إنشاء المركز الإقليمي لحلف شمال الأطلسي ومبادرة إسطنبول للتعاون في مدينة الكويت خلال عام ٢٠١٧م، والذي يعمل بمثابة "مركز لتعزيز التعاون العملي بين حلف الناتو وشركائه الخليجيين". علاوة على ذلك، يحرص الناتو على تقديم برامج ودورات متنوعة في كلية الدفاع التابعة للحلف في روما تخاطب القضايا الأمنية وتعزيز الاستقرار. وتقام الدورات، التي تم تدشينها في أعقاب انعقاد قمة ريغا في عام ٢٠٠٦م، مرتين سنويًا وتستغرق مدتها ١٠ أسابيع.

وعلى الرغم من مساهمة مبادرة إسطنبول للتعاون، على مدى العقدين الماضيين، في تدعيم بعض أشكال التعاون الأمني بين دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنها لم ترق إلى أن تصبح برنامج متعدد الأطراف وأكثر شمولًا. وداخل منطقة الخليج، ظل الأداء الفعال لحلف الناتو مُقيدًا نتيجة لعاملين رئيسيين وهما: مقدرته على الحفاظ على اتساق أولوياته، وقدرته على تقييم جدوى التزاماته على النحو المناسب. فمن خلال الأزمة الروسية الأوكرانية التي بدأت شرارتها في فبراير من عام ٢٠٢٢م، برزت ماهية الالتزامات التي يتحملها حلف الناتو وقدرته على الاستجابة للمصالح الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي، فضلًا عن الكشف عن أوجه القصور في مبادرة إسطنبول للتعاون. ومنذ ذلك الحين، ركز الحلف على انتهاج سياسة الردع والدفاع داخل أوروبا، ودعم أوكرانيا بشكل رئيسي. وقد أدى هذا إلى تقليص قدرته على الوصول إلى مناطق أخرى، مثل الجوار الجنوبي، بشكل طبيعي. علاوة على ذلك، ثمة خلاف بين أعضاء الحلف بشأن مشاركتهم في المنطقة بسبب اتساع رقعة القضايا الأمنية وتنوع المقاربات (الجيوسياسية).

وفي حين أن تركيز حلف الناتو كان منصبًا بشكل رئيسي على الأزمة الأوكرانية خلال السنوات الأخيرة، يدرك أعضاء الحلف البالغ عددهم ٣٢ الحاجة إلى بلورة نهج ما حينما يتعلق الأمر بالجوار الجنوبي. ويتضمن جزء من هذا التفكير الاعتراف بالمكانة البارزة لدول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الموارد السياسية التي تنعم بها وغيرها من الموارد التي تخولها

تهدف مبادرة إسطنبول لتعزيز قابلية التشغيل البيني بين حلف الناتو وشركائه الخليجيين مما يساهم في تدعيم البنية الأمنية الشاملة للمنطقة

إمكانية إعادة تشكيل الأوضاع داخل المنطقة الخليجية وخارجها. وبينما تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى تعزيز قدراتها الدفاعية والتصدي للتحديات الأمنية الإقليمية، وبينما يواصل حلف شمال الأطلسي مجهوداته للتكيف مع التهديدات الأمنية المتصاعدة، حظيت إمكانية التعاون الوثيق والشراكة بين هذين الكيانين باهتمام كبير.

يتمثل أحد التحديات المستمرة في تباين التصورات والرؤى بين حلف الناتو وشركائه في المنطقة الخليجية بشأن التهديدات والأولويات الأمنية. فعلى المستوى الخليجي، تتوقع دول المنطقة أن يصغي أعضاء حلف الناتو بشكل أفضل إلى المخاوف التي تعتريها حيال قضايا منع انتشار الأسلحة النووية، والسلامة النووية، والأمن الجوي والبحري. مع ذلك، فقد أظهرت جلسات الحوار المتزايدة والزيارات المتبادلة استعدادًا أكبر لدى كلا الطرفين للمشاركة بشكل أكثر موضوعية. وتعد زيارة الأمين العام لحلف الناتو ينس ستولتنبرغ إلى المملكة العربية السعودية في ديسمبر ٢٠٢٣ م، مثالًا جيدًا على ذلك.

وفي حين أن مبادرة إسطنبول للتعاون كان لها إسهامات في مجال الأمن الناعم، فضلا عن خدمتها كرادع ضد التهديدات الإقليمية تحت عباءة البيانات الرسمية الصادرة من قبل مسؤوليها فيما يتعلق بأمن المنطقة الخليجية، إلا أن هذه البيانات لم تكن دومًا تترجم إلى خطوات عملية. بعبارة أخرى، لم تتح مبادرة إسطنبول للتعاون إطارًا أمنيًا شاملًا. ولكي تصبح هذه الشراكة أكثر فعالية، ينبغي أن تتبنى استراتيجية واضحة بشأن المنطقة الخليجية من حيث الأمن الفعلي.

ولا يعد تعزيز العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وحلف الناتو بالأمر الجديد، لاسيما داخل مركز الخليج للأبحاث تحت رئاسة د. عبد العزيز صقر، الذي يعد من بين أبرز الداعمين لعلاقات أكثر قوة وصلابة بين مجلس التعاون وحلف الناتو. وذلك منذ مشاركته في قمة حلف الناتو التي عقدت عام ٢٠٠٤م، بمدينة إسطنبول، والتي أفضت إلى إطلاق مبادرة إسطنبول للتعاون. ومنذ ذلك الحين، دأب مركز الخليج للأبحاث على استضافة العديد من ورش العمل التي تتناول العلاقات بين مجلس التعاون وحلف الناتو، مثل ندوة "الناتو ودول مجلس التعاون الخليجي"، التي عقدت في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية يومي ٢٠ و٢١ يناير ٢٠٠٧م، ومؤتمر "الناتو يبحث عن شركاء في الشرق الأوسط" الذي عقد في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٤م، كما نشر مركز الخليج للأبحاث أيضًا تقارير وأوراق بحثية حول علاقات دول مجلس التعاون الخليجي والناتو وشارك في العديد من المؤتمرات التأسيسية لكلية الدفاع التابعة لحلف الناتو.

نقطة الانطلاق من أجل شراكة أكثر جوهرية، تكمن في عقد حوار أمني وسياسي منتظم، وجاد، ورفيع المستوى بحيث يتسنى للجانبين فهم المخاوف الاستراتيجية والأمنية التي تعتري أحدهما الآخر. كذلك ينبغي أن تتبلور مشاركة الناتو داخل المنطقة عبر ثلاثة مستويات: على مستوى الدول الفردية، نظرًا إلى أن كل دولة لديها برنامجها الخاص للشراكة مع الحلف، ثانيًا، على مستوى شركاء الناتو الخليجيين الأربعة في مبادرة إسطنبول للتعاون. ثالثًا، الانخراط مع مجلس التعاون الخليجي بصفته منظمة شبه إقليمية. أما على المستوى السياسي، فمن الضروري بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي وأعضاء حلف الناتو إظهار التزام مشترك من أجل تعميق شراكتهم واستغلال نقاط القوة التي يتمتع بها الجانبان في معالجة التحديات الأمنية.

على المستوى الأمني، ينبغي أن يعمل حلف الناتو على إبراز أهميته وقيمته في تحسين مستوى الأمن الخليجي، لاسيما وأن البلدان الخليجية لديها بالفعل شراكات أمنية مع أعضاء بارزين بالحلف الأطلسي مثل الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا. ينبغي أيضًا أن يركز الجانبان على تعزيز الحديث الموضوعي عبر حوار سياسي وأمني رفيع المستوى، إلى جانب العمل من أجل إقامة شراكة شاملة مماثلة للشراكة الاستراتيجية القائمة بين مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي. ذلك بالإضافة إلى ضرورة إنشاء مجموعات عمل من أجل التعاون العملي بشأن القضايا

ضرورة إنشاء مجموعات عمل للتعاون العملي بشأن القضايا محل الاهتمام المشترك واستكمال الحوارات الثنائية واستكشاف آفاق تعزيز التعاون البحري

أصبحت الإمارات الدولة الأولى والوحيدة في الشرق الأوسط التي افتتحت مقرًا لبعثتها الدائمة لدى حلف الناتو عام ٢٠١٢

محل الاهتمام المشترك من أجل استكمال الحوارات الثنائية، واستكشاف آفاق تعزيز التعاون البحري، بالأخص نظرًا إلى أن البلدان الخليجية تعكف على تطوير قدراتها البحرية، وتدعيم خبراتها في الحماية البحرية والساحلية، إلى جانب تعزيز الوعي والتدريب في القضايا المختلفة مثل حظر الانتشار النووي، وتطوير التقنيات الناشئة، من خلال مشروعات وبرامج مصممة خصيصًا من أجل فهم أفضل للتداعيات ليس فقط المباشرة بل والمرتقبة على الأجلين المتوسط والبعيد.

في الختام، لقد ساهمت مبادرة إسطنبول للتعاون في تعزيز الحوار والتعاون بين حلف الناتو وبعض دول مجلس التعاون الخليجي على مدار العقدين الماضيين. ولكن في ظل استمرار تصاعد التوترات الجيوسياسية والتغيرات العاصفة التي تطرأ على البيئة الأمنية الإقليمية، ينبغي للمبادرة أن تتكيف وتضطلع بدور أكثر أهمية في معالجة المخاوف الأمنية الخليجية. ويقتضي ذلك بدوره تبني استراتيجية أكثر وضوحًا ونهجًا شاملًا يعزز أمن دول مجلس التعاون الخليجي. وبشكل عام، فإن توسع آفاق التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي وحلف الناتو يتوافق مع المصالح المشتركة لكلا الجانبين ويعد أمرًا ضروريًا لمواجهة التحديات الأمنية المتطورة في المنطقة.

* باحثة بمركز الخليج للأبحاث

الإنجازات وآفاق التعاون المستقبلي بين دول الخليج و"الناتو"

تعزيز الشراكة بين القطاعين العسكري والأكاديمي يحقق الأمن والاستقرار الإقليمي على المدى الطويل

شهد عام ٢٠٠٤م، إطلاق مبادرة إسطنبول للتعاون(ICI) التي جاءت كمبادرة ريادية من حلف شمال الأطلسي (الناتو)، لمد جسور التعاون الأمني مع دول الشرق الأوسط، لا سيما مع دول مجلس التعاون الخليجي. ومع حلول الذكرى العشرين لهذه المبادرة، نغتنم هذه الفرصة لاستعراض إنجازاتها وتتبع وتقييم آثارها المستمرة، واستشراف سبل تعزيز البرامج التعليمية وبرامج التدريب العسكري بما يخدم جاهزية القوات المسلحة لدول مجلس التعاون الخليجي وتأهبها لمواجهة أية تحديات. وتسلط هذه المقالة الضوء على مسيرة مبادرة إسطنبول للتعاون، والمنافع المتبادلة المحتملة بين دول مجلس التعاون الخليجي وأكاديميات الناتو، والبرامج التعليمية والتدريبية المتخصصة التي يمكن الاستفادة منها لتعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين.

د. رافائيل هيرنانديز دي سانتياغو

عشرون عامًا من العطاء في مجال التعاون الأمني

انطلقت مبادرة إسطنبول للتعاون لتُشكل إطارًا أساسيًا للتعاون الأمني بين حلف الناتو ودول مجلس التعاون الخليجي. وقد أثبتت المبادرة فعاليتها على مدار العشرين عامًا الماضية من خلال تحقيقها العديد من الإنجازات الملموسة، نذكر منها

١. **تعزيز التعاون العسكري:**

- كانت مبادرة إسطنبول للتعاون العنصر الأهم في تسهيل إجراء مناورات عسكرية مشتركة بين قوات حلف الناتو وقوات دول مجلس التعاون الخليجي. وقد أسهمت هذه المناورات في تعزيز العمل المشترك بين قوات الجانبين، وتحسين مستوى الجاهزية التكتيكي والعملياتي، وبالتالي القدرة على تقديم استجابات منسقة أكثر فعالية في مواجهة التهديدات الإقليمية.

- إجراء حوارات رفيعة المستوى واستشارات استراتيجية دورية بين حلف الناتو ودول مجلس التعاون الخليجي، لتوفير سبل التبادل المستمر للمعلومات الاستخبارية والرؤى الاستراتيجية بين الجانبين.

٢. **التدريب وبناء القدرات:**

- قدم حلف الناتو سلسلة مكثفة من البرامج التدريبية للكوادر العسكرية في دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة في مجالات مكافحة الإرهاب والأمن البحري وإدارة الأزمات. وساهمت هذه البرامج مساهمة ملحوظة في تطوير القدرات العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي.

- تأسيس مراكز وورش عمل متخصصة سهلت من عملية نقل المعرفة وتطوير المهارات في مجالات حيوية مثل، الأمن السيبراني وسلاسل الإمداد ونظم القيادة والتحكم.

٣. **تعزيز هيكل الأمن الإقليمي:**

- ساهمت مبادرة إسطنبول للتعاون في وضع إطار أمني إقليمي فعال يرسخ دعائم التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي وحلف الناتو؛ لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة مثل القرصنة والإرهاب والصراعات الإقليمية.

- تكللت الجهود التعاونية في تبادل المعلومات ونظم الإنذار المبكر بالنجاح في تعزيز قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على توقع التهديدات الأمنية والحد من مخاطرها.

مبادرة إسطنبول سهلت إجراء مناورات عسكرية مشتركة بين قوات "الناتو "وقوات دول مجلس التعاون

التعاون المستقبلي: برامج التدريب العسكري والتعليمي

في ضوء التطورات العالمية المتلاحقة، تظل مبادرة إسطنبول للتعاون رافدًا أساسيًا لرفع مستوى جاهزية القوات المسلحة لدول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة التهديدات، من خلال المشاركة في مناورات عسكرية وبرامج تعليمية شاملة، تهدف إلى مواجهة التحديات الأمنية الجديدة، للاستفادة من الخبرات القيمة لأكاديميات الناتو في إستونيا وليتوانيا وروما.

١. **برامج التدريب العسكري:**

- التدريبات المشتركة والمناورات الحربية: استكمالًا للجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الأمني بين حلف الناتو ودول مجلس التعاون الخليجي، جاءت التطلعات إلى توسيع نطاق المناورات المشتركة لتشمل سيناريوهات أكثر واقعية تُحاكي تهديدات حديثة مثل الحرب الهجينة (متعددة المجالات) والهجمات الإلكترونية والتهديدات اللاتماثلية " asymmetric threats"، بما يسهم في تطوير مهارات الكوادر العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي على مواجهة التحديات الأمنية الحالية في ظل بيئات أمنية متغيرة ومتعددة الأبعاد.

- وحدات تدريب متخصصة: تُقدم أكاديميات الناتو وحدات تدريبية متخصصة مُصممة خصيصًا لتلبية احتياجات دول مجلس التعاون الخليجي، تغطي مجالات دفاعية متقدمة تشمل الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي وتشغيل الأنظمة الجوية بدون طيار (الطائرات المسيرة) والأمن البحري والفضائي. وسيُساهم دمج هذه الوحدات في المناهج العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي في تزويد قواتها بأحدث التقنيات والمهارات.

- تدريبات مكافحة الإرهاب وحركات التمرد: إن

استمرار التهديدات الإرهابية وحركات التمرد في المنطقة يفرض تحديًا جوهريًا على دول مجلس التعاون الخليجي. وفي إطار تعزيز جهودها لمكافحة هذه التهديدات، تسعى دول المجلس للاستفادة من خبرات حلف الناتو المشهودة في برامج التخطيط التكتيكي والعمليات الاستخباراتية والتخطيط الاستراتيجي لمكافحة الإرهاب والتصدي لحركات التمرد.

٢. **برامج تدريبية تعليمية:**

- القيادة والدراسات الاستراتيجية: توفر أكاديميات حلف الناتو باقة شاملة من البرامج التدريبية في القيادة والدراسات الاستراتيجية، وهي بلا شك إضافة نوعية لقادة الصف الأول في جيوش دول مجلس التعاون الخليجي. وتُركز هذه البرامج على مجالات حيوية مثل سياسات الدفاع والأمن الدولي وصنع القرارات الاستراتيجية، بما يُصقل مهارات القادة على المناورة والقيادة الفاعلة في خضم المشهد الجيوسياسي المعقد.

- الأمن السيبراني والحرب المعلوماتية: مع ازدياد انتشار المخاطر الإلكترونية، بات التدريب على الحفاظ على الأمن السيبراني ومواجهة الحرب المعلوماتية ضرورة حتمية لا غنى عنها. وتُعد مراكز مثل مركز التميز للدفاع السيبراني التعاوني التابع لحلف شمال الأطلسي في إستونيا، نموذجًا رائدًا في تقديم برامج تدريبية متطورة تُصمم خصيصًا لتأهيل الكوادر العسكرية في قوات دول مجلس التعاون الخليجي على التصدي بفعالية للتهديدات الإلكترونية المتنوعة.

- الإمدادات العسكرية وإدارة سلاسل الإمداد: تعد فعالية إدارة خدمات الإمداد وسلسلة التوريد حجر الزاوية في رفع مستوى جاهزية القوات المسلحة. ويمكن لأكاديميات حلف الناتو تقديم التدريب على أحدث ممارسات تحسين خدمات سلسلة التوريد وإدارة المخزون والتخطيط للإمداد في حالات الطوارئ، مما يعزز قدرة القوات المسلحة لدول مجلس التعاون الخليجي على متابعة العمليات بكفاءة بغض النظر عن البيئة الميدانية.

مبادرات ثنائية لتعزيز التعاون بين دول الخليج وأكاديميات الناتو

يمكن تعزيز التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي وأكاديميات الناتو من خلال تبني مبادرات ثنائية مثمرة تعزز تبادل المعرفة والبحث المشترك والتواصل الثقافي.

١. **اعتماد متبادل للمؤهلات والشهادات:**

- تمهيد الطريق أمام مبادرات تبادل الكوادر والخبرات بين دول مجلس التعاون الخليجي وأكاديميات الناتو من خلال اعتماد متبادل للمؤهلات والشهادات العسكرية ويمكن تحقيق ذلك من خلال اعتماد البرامج والدورات التدريبية المشتركة، مما يضمن تكاملاً سلسلاً لجهود التدريب.

٢. **برامج التبادل الطلابي والابتعاث:**

- يمكن الاستفادة من برامج التبادل والمنح الدراسية المُخصصة لكوادر القوات المسلحة لدول مجلس التعاون الخليجي للدراسة في أكاديميات حلف الناتو في تعزيز التفاهم بين الثقافات وبناء شبكات مهنية قوية ودائمة. إذ تُتيح هذه البرامج كما تُتيح هذه البرامج للضباط الخليجيين التعرف على منهجيات العمل والرؤى الاستراتيجية لحلف الناتو.

٣. **التطوير والأبحاث المشتركة:**

- تتيح المبادرات البحثية المشتركة بين حلف الناتو ودول مجلس التعاون الخليجي آفاقًا واسعة للتعاون الأكاديمي والابتكار في مجالات استراتيجية كتقنيات الدفاع والأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي. وتساهم هذه المشاريع في معالجة التحديات الأمنية المشتركة وتطوير حلول دفاعية متقدمة. مع ضرورة إشراك الجامعات ومراكز الأبحاث كجهات رئيسية في قيادة هذه الجهود البحثية في السنوات المقبلة.

٤. **المناورات التدريبية المتعددة الجنسيات:**

- إن تنظيم مناورات تدريبية متعددة الجنسيات بمشاركة دول حلف الناتو ومجلس التعاون الخليجي عاملًا جوهريًا في تعزيز التشغيل البيني وبناء الثقة بين القوات المشاركة. حيث تتيح هذه المناورات محاكاة سيناريوهات واقعية، مما يُعزز التنسيق والتعاون الفعال في العمليات المشتركة.

الاستفادة من برامج ومناهج أكاديمية الناتو

تُقدم أكاديميات حلف الناتو مجموعة زاخرة من البرامج والمناهج الدراسية التي تُساهم في صقل مهارات وقدرات الكوادر العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي. وتشمل بعض البرامج التي تلبي احتياجات دول الخليج خصيصًا ما يلي

١. **كلية الدفاع الوطني في إستونيا:**

- تدريبات الدفاع عن الأمن السيبراني: يُقدم برنامج تدريب الدفاع السيبراني في كلية الدفاع الوطني الإستونية برنامج تدريب متطور في مجال العمليات السيبرانية وتحليل التهديدات والتصدي للحوادث السيبرانية. ويمكن لهذا البرنامج أن يُزود أفراد القوات المسلحة لدول مجلس التعاون الخليجي بالمهارات اللازمة للتصدي للتهديدات السيبرانية المتطورة.

٢. **الأكاديمية العسكرية في ليتوانيا:**

- دورات القيادة والتوجيه: الأكاديمية العسكرية الليتوانية تقدم دورات شاملة في القيادة والتوجيه تركز على تطوير مهارات التفكير الاستراتيجي واتخاذ القرارات وإدارة الأزمات. ويمكن الاستفادة من هذه الدورات من خلال دمجها في برامج التطوير المهني لقادة الجيوش في دول مجلس التعاون الخليجي.

٣. **كلية دفاع حلف الناتو في روما:**

- دورات الإدارة العليا: تقدم دورة الإدارة العليا في كلية الدفاع التابعة للناتو في روما برنامجاً مخصصاً لكبار الضباط العسكريين والمسؤولين المدنيين، وتُغطي مجالات متنوعة مثل الأمن الدولي والسياسة الدفاعية والتخطيط الاستراتيجي. يمكن لهذه الدورة أن تمنح قادة دول مجلس التعاون الخليجي فهماً شاملاً لمحركات الأمن العالمي ومنهجية الناتو الاستراتيجية.

وختاماً

على مدى العقدين الماضيين، شهدت مبادرة إسطنبول للتعاون نجاحًا ملحوظًا في تعزيز التعاون الأمني بين حلف شمال الأطلسي (الناتو) ودول مجلس التعاون الخليجي. ومع الاحتفاء بهذا الإنجاز، تبرز أهمية استثمار الفرص التي توفرها المبادرة للمساهمة بشكل استراتيجي في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين في الخليج.

يمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي وأكاديميات حلف شمال الأطلسي، والاستفادة من برامجها ومناهجها التعليمية المتخصصة في المجالين العسكري والأمني. ستساهم هذه البرامج في رفع مستوى جاهزية وتأهب القوات المسلحة لدول مجلس التعاون لمواجهة التحديات الأمنية المتطورة، وبالتالي تعزيز القدرات الدفاعية للمنطقة بشكل عام. وتلعب المؤسسات الأكاديمية ومراكز الأبحاث دورًا رئيسيًا في استشراف التهديدات المستقبلية وتطوير استراتيجيات أمنية فعالة لمواجهتها. ومن خلال تعزيز الشراكة بين القطاعين العسكري والأكاديمي، يمكن بناء أرضية صلبة لتحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي على المدى الطويل.

* باحث أول في مركز الخليج للأبحاث

ما يجري في أوكرانيا معاقبة روسيا لتثبط عزيمة الآخرين إذا قرروا رفع أصواتهم

أبدت موسكو رغبتها للانضمام للناتو لعقدين وقوبلت مبادرتها بفتور من الغرب المتغطرس

يتم تعريف "الناتو" على أنه منظمة حكومية دولية، تعمل كمنتدى يمكن للدول الأعضاء التشاور فيه حول أي قضية واتخاذ قرارات بشأنها، لكن نلاحظ أن علاقة الولايات المتحدة بباقي الأعضاء "علاقة فوقية"، خاصة عندما تتعلق القرارات بالمصالح الأمريكية، فقد تحول الحلف على مدى الأربع وثلاثين سنة الماضية تحولًا فاضحًا، وأقل ما يمكنني قوله -وبشكل جازم -إن الناتو أصبح أداة بيد الولايات المتحدة، ويخدم مصالحها على حساب الحلفاء والأعداء على حد سواء.

بسام البني

ففي ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، استولت مجموعات على أربع طائرات ركاب أقلعت من نيويورك وبوسطن وواشنطن إلى سان فرانسيسكو ولوس أنجلوس، واستخدمت لضرب مبانٍ بارزة في نيويورك وواشنطن تم حينها تفعيل المادة الخامسة بشكل سريع وبالإجماع، والتي تنص على أن أي عدوان ضد عضو الناتو، يعتبر عدوانًا عليهم جميعًا، لكن -وعلى سبيل المثال لا الحصر -سأذكر حادثًا يتعلق بتركيا وهي احدى أعضاء الناتو منذ ١٩٥٢م.عندما أسقطت تركيا قاذفة "سوخوي-٢٤" روسية حلقت من قاعدة حميميم في سوريا، على مقربة من الحدود التركية في ٢٤ نوفمبر ٢٠١٥ م، بواسطة مقاتلة تركية من طراز "إف-١٦". قالت آنذاك تركيا إن الطائرة "انتهكت المجال الجوي للبلاد". نفت موسكو ذلك وقالت "إن المقاتلات التركية دخلت الأجواء السورية".

لتعلن روسيا بعدها حملة شعواء من عقوبات اقتصادية وتهديد عسكري، جعل تركيا تردد على لسان مسؤوليها أنها عضو في الناتو وأن أي اعتداء عليها سيكون اعتداء على الناتو. وما كان من الحلف إلا أن رد بأنه "ليس معنيًا بالصراع التركي / الروسي"، والمادة الخامسة لا تعمل في هذه الحالات (على تركيا تقليع شوكها بيديها). الأمر الذي أدى في ٢٧ يونيو ٢٠١٦م، لاعتذار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في رسالة موجهة للرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن إسقاط "سوخوي-٢٤". في رسالة تشير إلى أن روسيا صديق وشريك استراتيجي، وتظهر عدم رغبة أنقرة بإفساد العلاقات مع موسكو.

توسع حلف الناتو نحو الحدود الروسية

عند انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١م، كانت ١٦ دولة فقط قد انضمت لعضوية الناتو. في حين أن الدول الموقعة عند تأسيس الحلف عام ١٩٤٩م، كانت ١٢ دولة.

مطلع التسعينيات، بدأ الحلف إنشاء آليات للتشاور مع دول حلف وارسو السابقة. وتم إنشاء مجلس التعاون لشمال الأطلسي. وفي عام ١٩٩٤م، تم اعتماد برنامج "الشراكة من أجل السلام" الذي يهدف إلى التفاعل الشامل بين الحلف والدول غير الأعضاء فيه. وفي عام ١٩٩٥م، نشر الحلف دراسة مفادها أن الظروف الجديدة "خلقت فرصة فريدة لتوسع جديد بهدف تعزيز الأمن في المنطقة الأوروبية الأطلسية".

خلال قمة مدريد في ١٩٩٧م، تمت دعوة هنغاريا وبولندا والتشيك للحلف، ثم الدول الأخرى التي كانت أعضاء في وارسو، وفي عام ١٩٩٩م، انضمت بالفعل هنغاريا وبولندا والتشيك للناتو وفي ٢٠٠٤م، انضمت كل من بلغاريا ولاتفيا وليتوانيا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وإستونيا. ثم في عام ٢٠٠٩م، انضمت ألبانيا وكرواتيا، ثم الجبل الأسود عام ٢٠١٧م، لتصبح مقدونيا الشمالية العضو الثلاثين في الناتو عام ٢٠٢٠م.

لمحة تاريخية

روسيا تبدي رغبتها الانضمام للحلف

على مدى عقدين كانت روسيا تبدي اهتمامها بالانضمام إلى الحلف كبادرة حسن نية، وقد تجلى الأمر عندما بادر به بوريس يلتسن أول رئيس روسي، خلال اجتماع مع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون عام ١٩٩٤م، حيث طلب يلتسن أن تكون روسيا أول دولة أوروبية تنضم للناتو، وحتى أن الرئيس الثاني لروسيا الاتحادية فلاديمير بوتين أعلن في أوقات متفرقة أنه طلب ذلك من بيل كلينتون عام ٢٠٠٠م، عندما كان الأخير في زيارة لموسكو، حيث قال الرئيس بوتين: "سألته عن شعور أمريكا حيال قبول روسيا في حلف شمال الأطلسي".

هذه الرغبة والمبادرة الروسية قوبلت بفتور شديد، وأشار بوتين إلى أن المشكلة تكمن في المصالح الجيوسياسية، وموقف الغرب المتغطرس.

علاقات روسيا والناتو

مرت العلاقات بين روسيا وحلف الناتو بمراحل تراوحت بين التقارب إلى حد التعاون الاستراتيجي، والثنائي إلى حد الخصومة والتصعيد.

أعتقد أن بوتين لم يقرر مواجهة الناتو وتسمية الأمور بأسمائها إلا بعد قصف العراق في ٢٠٠٣م، وإعلان قبول فكرة انضمام جورجيا وأوكرانيا عام ٢٠٠٨م، وقصف ليبيا في ٢٠١١م. رغم جرح روسيا النازف بسبب قصف الناتو يوغوسلافيا عام ١٩٩٩م، حيث كانت روسيا آنذاك أضعف ما تكون، وكانت تتلقى مساعدات من الغرب بعد الانهيار الاقتصادي وإعلانها دولة غير قادرة على أداء ديونها الخارجية في ١٩٩٨م.

توسع الناتو بعد بدء العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا

مع أواخر ٢٠٢١م، طفح كيل روسيا وأعلنت موقفها بشأن أوكرانيا وتواجد الناتو على أراضيها، وبشأن توسع الحلف شرقاً وتهديده لأمنها القومي، مطالبة الغرب بالتراجع عن ضم أي من دول الاتحاد السوفيتي السابق وإعادة الأسلحة التي تم نشرها بعد عام ١٩٩٧م، إلى قواعدها. وبدأت روسيا عملية عسكرية داخل أوكرانيا بعد الاعتراف بجمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين اللتين رفضتا سلطة الأمر الواقع بعد انقلاب عام ٢٠١٤م. (تم بعدها ضم الجمهوريتين للاتحاد الروسي بالإضافة لمقاطعتي خيرسون وزباروجيا).

لكن الولايات المتحدة كان لديها مخطط آخر وهو التضحية بأوكرانيا، واليوم نلاحظ استعدادها لتقديم أوروبا بأكملها قرباناً لقاء هيمنتها على العالم.

في ٢٩ يونيو ٢٠٢٢م، تمت دعوة فنلندا والسويد رسمياً

واشنطن ترغب بتوتر طويل الأمد في آسيا والمحيط الهادئ وتعتبره " مسؤولية الناتو" باستفزاز الصين وفقًا للسيناريو الأوكراني

للانضمام إلى الحلف، بعدما أبرمت تركيا اتفاقًا مع الدولتين لرفع اعتراضها على عضويتهما.

اليوم أصبح عدد الدول المنضوية تحت راية حلف شمال الأطلسي ٣٢ دولة، ويكاد يكون الناتو محاصِرًا لروسيا، الأمر الذي لن تقبل به موسكو مهما كان الثمن.

حيث أن الناتو -كما أسلفت -تحول خلال مسيرته تحولًا فاضحًا بات بعده أداة بيد واشنطن لخدمة مصالحها دون مراعاة لحليف أو عدو.

في حين أن توسع الناتو شرقًا قصم ظهر العلاقات بين الجانبين، إذ تعتبر موسكو أن قبول أعضاء جدد في الحلف يستلزم تقليص فترة النشر الاستراتيجي لقواته، ما يبقي لروسيا وقتا أقل لرفع قواتها إلى الاستعداد القتالي.

وقد أعلن الرئيس الروسي رفض بلاده قطعيًا انضمام أي من دول الاتحاد السوفيتي السابق للناتو، أو أي اقتراب للحلف من الحدود الروسية بقوله "إن وصول الصاروخ من أراضي الناتو إلى موسكو لا يستغرق سوى دقائق معدودة"، ما يجعل الأمن القومي الروسي مهددًا بشكل خطير ولا يساهم بأمن أوروبا والعالم.

التحركات الروسية قبيل المواجهة العسكرية في أوكرانيا

أولًا:

البوصلة تتجه نحو العالمين العربي والإسلامي

منذ عام ٢٠٠٥ م، سعت روسيا للتوجه نحو الشرق بإقامة علاقات مع دول العالم العربي والإسلامي، في رد على تحركات الناتو نحو الشرق الأوسط ودول مجلس التعاون الخليجي، وتصادف في هذه الأيام الذكرى العشرون لإطلاق مبادرة إسطنبول للتعاون في ٢٨ يونيو ٢٠٠٤م، خلال قمة الناتو في إسطنبول، تركيا.

وأطلقت المبادرة سلسلة مشاورات رفيعة المستوى أجراها نائب الأمين العام للناتو آنذاك، السفير مينوتو ريزو، في مايو وسبتمبر وديسمبر ٢٠٠٤م، شاركت فيها ست دول: البحرين،

والكويت، وعُمان، وقطر. والسعودية والإمارات. وأبدت جميعها اهتمامًا بالمبادرة، وفي مطلع عام ٢٠٠٥م، انضمت ثلاث دول – البحرين والكويت وقطر – رسميا إلى المبادرة، ثم انضمت الإمارات. كما شاركت عُمان والسعودية في أنشطة مختارة ضمن إطار المبادرة.

ثانيًا:

العالم العربي والإسلامي بين المواقف والنتائج

قامت روسيا بتطوير علاقاتها مع السعودية وإيران والإمارات ومصر بشكل خاص، ودخلت إفريقيا بقوة، ولعل أهم خطوة استراتيجية لروسيا كانت التدخل العسكري في سوريا عام ٢٠١٥ م، لحماية نظام الأسد، وأعتقد أن المهم لروسيا ليس حماية الأسد أو الدولة السورية من الانهيار، بقدر اهتمامها بالإعلان الصريح للعالم أن روسيا عائدة بقوة وتستطيع الوقوف ضد الولايات المتحدة.

بالإضافة لإيجاد موطئ قدم للقوات الروسية على البحر المتوسط، ما جعل روسيا دولة مؤثرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، قادرة على الدفاع عن مصالحها الجيوستراتيجية بقوة.

كان لروسيا ما أرادت، فنلاحظ اليوم الحياد الإيجابي الذي تلعبه العديد من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ناهيك عن بعض الدول التي تقف إلى جانب روسيا في مواجهة الناتو.

آفاق المواجهة بين روسيا والناتو:

يتحدث الصقور في روسيا عن حتمية استخدام موسكو للأسلحة النووية التكتيكية إذا أرادت تبريد الرؤوس الحامية في الغرب، وإذا أردت الحديث عن الرغبة كبديل للواقع فأنا شخصيًا أشاركهم الرأي، لأن الغرب فقد الثقة بأن تستخدم روسيا النووي إذا تعرضت لهزيمة استراتيجية، ولإنقاذ العالم من الدمار الشامل لا بد لروسيا من ضرب مطارات في بولندا أو رومانيا أو هولندا يستخدمها الناتو لإرسال الأسلحة لأوكرانيا.

لكنني سأعود إلى اتزان الرؤية والابتعاد عن الرغبات، ولأكون واقعيًا أريد التذكير بالعقيدة النووية الروسية والسيناريوهات المحتملة لتفعيلها.

السيناريو الأول:

حصول روسيا على بيانات موثوقة تؤكد عزم جهة ما إطلاق صواريخ باليستية تجاه أراضيها أو أراضي حلفائها.

السيناريو الثاني:

تعرض روسيا أو أحد حلفائها لهجوم بأي نوع من أنواع أسلحة الدمار الشامل، والتي تشمل الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، بكلمات أخرى "الأسلحة غير التقليدية".

السيناريو الثالث:

يمكن لروسيا أن تستخدم ترسانتها النووية حتى لو تم استهدافها بأسلحة تقليدية، لكن في حال كان هذا الاستهداف يهدد وجود الدولة.

السيناريو الرابع:

في حال تعرض مواقع حكومية أو عسكرية حساسة لهجوم من قبل عدو ما، فإن العقيدة النووية الروسية تتيح لها استخدام السلاح النووي للرد.

وبالتالي حتى اللحظة لم يتوفر أي شرط من الشروط أعلاه، وأريد أن أذكر هنا أن بوتين رجل يلتزم بالقوانين والدستور الروسي، وبالتالي –وحتى كتابة هذه السطور –لا يوجد سبب مقنع لتفعيل العقيدة النووية الروسية.

كيف سترد روسيا على استفزازات الغرب

أولًا:

الرد على ضم فنلندا والسويد

بانضمام السويد وفنلندا إلى حلف شمال الأطلسي، استشعرت روسيا أن الناتو يحاول تطويقها ليس فقط من الغرب، بل من الشمال الغربي أيضًا، حيث تضاعف طول الحدود البرية للحلف مع الاتحاد الروسي مرتين على الأقل.

بالإضافة إلى إضعاف روسيا في بحر البلطيق، ولا ننسى مقاطعة كالينينغراد الروسية التي أصبحت خاصرة روسيا الرخوة، رغم اعتبارها قاعدة روسية عسكرية متقدمة وسط أوروبا، ولكن في حال صدام محتمل مع الناتو ستكون محاصرة. وبطبيعة الحال، فُرض على الجيش الروسي المنشغل بالحرب في أوكرانيا تعزيز هذه الحدود على نحو سريع ومكثف، وتم تزويد مقاطعة كالينينغراد بأسلحة إضافية نوعية، وقد جدد الرئيس بوتين التأكيد مؤخرًا على ضرورة تعزيز القوات الروسية على المحور الغربي على خلفية انضمام السويد وفنلندا للناتو، ما أدى لاستحداث دائرتي موسكو ولينينغراد العسكريتين وستنشر فيهما روسيا أسلحة إضافية، في خطوة تعد ردًا مناسبًا على التحديات التي قد تنشأ على أراضي فنلندا والسويد.

ثانيًا:

الرد على دول الناتو المتورطة في الصراع على أراضي أوكرانيا

أعتقد أن روسيا سترد بالمثل عن طريق تغذية النقاط الساخنة التي تمتلك روسيا علاقات طيبة معها، وأقصد هنا أي طرف باغض للولايات المتحدة أو بريطانيا أو فرنسا أو أي دولة تنضوي تحت لواء المعسكر المعادي لروسيا. دخول روسيا إلى إفريقيا يضرب المصالح الفرنسية في مقتل، ويمكن لروسيا تزويد الدول التي طردت الفرنسيين بالأسلحة، أو تزويد سوريا والعراق مثلا بأسلحة نوعية ما قد يؤلم القواعد الأمريكية،

لدى الولايات المتحدة مخطط التضحية بأوكرانيا واستعدادها لتقديم أوروبا بأكملها قربانًا لقاء هيمنتها على العالم

كما يمكنها تزويد الحوثيين في اليمن بمنظومة سلاح ساحلي كصواريخ "بال" أو "باسيتون" المضادة للسفن ويمكنها استهداف البوارج الأمريكية والبريطانية، ناهيك عن نشاط روسيا في كوبا وفنزويلا ونيكاراغوا وغيرها من دول أمريكا اللاتينية، فربما يتفاجأ العالم بإعلان وصول أسلحة لإحدى الدول اللاتينية على غرار ما حدث في "أزمة الكاريبي" بعهد نيكيتا خروتشوف وجون كندي عام ١٩٦٢م، وأنا أميل إلى هذا السيناريو بشكل كبير، خاصة بعد التصريح الأخير للرئيس بوتين في منتدى بطرسبورغ الاقتصادي الدولي مؤكدا أن روسيا (تحتفظ بحق تصدير الأسلحة إلى الدول التي تتعرض للضغوطات من قبل الدول التي تورد الأسلحة إلى أوكرانيا)

كما أنني أستبعد سيناريو تزويد جماعة "أنصار الله" (الحوثيين) لسببين

الأول:

لأن روسيا لا تريد تعكير صفو العلاقات مع السعودية أو الإمارات

الثاني:

لأن روسيا لا تتعامل مع مليشيات بل مع دول، وروسيا تعترف بالحكومة الشرعية رغم اعتبارها قصف السفن التجارية غير مبرر، وفقًا لتصريح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الحكومة اليمنية ووزير الخارجية فيها أحمد عوض بن مبارك، عقب لقاء جمعهما منذ أشهر، حيث قال

"نحن لا نبرر قصف السفن التجارية، لكن لا يمكننا أيضًا تبرير الإجراءات العدوانية التي تقوم بها الولايات المتحدة وبريطانيا ضد أراضي الجمهورية اليمنية تحت هذه الذريعة، بدون أي تفويض دولي".

وأكدت روسيا في مجلس الأمن عدة مرات رفضها "العدوان" الأمريكي البريطاني على اليمن، وشددت على أن مجلس الأمن لم يمنح تفويضًا باستخدام القوة ضد اليمن، وأن عنوان "الدفاع عن النفس" لا ينطبق على ما تقوم به الولايات المتحدة وبريطانيا.

أضف إلى ذلك كله فك حصار العقوبات عن كوريا الشمالية وفتح مجال التعاون العسكري التقني معها.

كما أعتقد أنه وقبل أي تفعيل للأسلحة النووية هناك خيارات عديدة أمام روسيا، ومنها أيضًا، إسقاط طائرات التجسس المسيرة الأمريكية التي تجوب سماء البحر الأسود، واستهداف البواخر التي تستخدم بنقل الأسلحة لأوكرانيا في المياه الإقليمية لدول الناتو في البحر الأسود.

الكارثة النووية

بعد كل ما تقدم لا بد من الإشارة إلى أن كل الاحتمالات متاحة، يمكن إعادة سيناريو الحرب الكورية أو الحرب في فيتنام حيث تم إسقاط مئات الطائرات وقتل آلاف الجنود الأمريكيين بسلاح سوفيتي، ولم ينزلق الصراع إلى مواجهة مباشرة بين الناتو والاتحاد السوفيتي بسبب وجود أسلحة الردع النووية. وكذلك الأمر في أفغانستان عندما قامت أمريكا بتزويد المجاهدين الأفغان بصواريخ "ستينغر"، ودعمهم بالمال والسلاح، وكذلك لم ينزلق الصراع نحو المواجهة المباشرة للسبب ذاته. لكن الخطر اليوم هو الحديث عن الأسلحة النووية التكتيكية من قبل الغرب وكأنها أسلحة بسيطة، ما يؤدي لخفض مستوى الحذر من استخدام هذه الأسلحة مع العلم أن الأسلحة النووية التكتيكية اليوم تفوق قدرتها التدميرية القنابل التي ألقتها أمريكا على هيروشيما وناجازاكي بثلاث مرات ونصف.

أعتقد هذه المرة أيضًا أن العقلاء من كافة الأطراف سيجدون حلًا وسطًا يرضي الجميع، ويتم تجنيب البشرية أهوال حرب نووية قد تأتي على الأخضر واليابس، وإلى أن يتم التوصل لهذه الحلول ستكتفي روسيا والناتو بالمناكفات على الطريقة الأفغانية أو الفيتنامية وإلا سيكون الجنون سيد الموقف.

تغير الخريطة السياسية في العالم خلال السنوات الخمس الأخيرة

أعتقد أنه ليست هناك حاجة لإقناع أي شخص بأن العلاقات الدولية اليوم تشهد تحولات تاريخية وتكتونية حقيقية. وأمام أعيننا حرفيًا، ينشأ نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، وأنا متأكد من أنه أكثر إنصافًا.

ومن الملاحظ رغبة عدد متزايد من الدول في جنوب وشرق الكرة الأرضية بتعزيز سيادتها في جميع المجالات وانتهاج مسار عملي ومستقل ذي توجه وطني في الشؤون العالمية. ويستمر ميزان القوى الجيوسياسي بالتغير لكن ليس لصالح الغرب "التاريخي"، أو كما نسميه "الغرب الجماعي".

تؤثر هذه الاتجاهات الرئيسية أيضًا على العمليات التي تتكشف في قارتنا المشتركة مع الصين (أوراسيا). وهنا تواصل

٣٢دولة منضوية تحت راية الناتو لحصار روسيا وهو ما لا تقبل به موسكو مهما كان الثمن

المراكز العالمية الجديدة تعزيز مواقعها، ما يدل على السعي للبحث عن حلول في مجالات السياسة والأمن والاقتصاد على أساس توازن مؤكد لمصالح جميع اللاعبين.

ومع ذلك، فالجهود التي تبذلها بلدان الأغلبية العالمية، بما في ذلك روسيا، لتعزيز أجندة خلاقة وموجهة نحو المستقبل، في أوراسيا ومناطق أخرى من الكوكب، تواجه مقاومة شرسة من الأقلية الغربية.

الذي يجري في أوكرانيا، ما هو إلا جزء من "الحملة الصليبية" التي تشنها الولايات المتحدة وأتباعها ضد أي عضو في المجتمع الدولي يبدي استقلاله ويضع مصالحه الوطنية في المقدمة. وبعبارة أخرى، فإنهم يريدون معاقبة روسيا حتى تثبط عزيمة الآخرين إذا قرروا رفع أصواتهم.

وفي الوقت نفسه، تبوح واشنطن وحلفاؤها بالرغبة في خلق مصدر توتر طويل الأمد بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، والتي تم إعلانها صراحة على أنها "منطقة مسؤولية الناتو". ويجري تصعيد حول تايوان وفي بحر الصين الجنوبي بشكل متعمد. ويمكن استخدامه في أي لحظة لاستفزاز الصين وفقًا للسيناريو الأوكراني.

وهذا ما يدفع الصين وروسيا ودول الجنوب العالمي وكل دولة تبحث عن استقلالية قراراتها السيادية للنفور من الغرب والتوجه نحو المعسكر الآخر، الأمر الذي قد يخلق توترات في المدى المنظور ولكنه وبكل تأكيد سيحقق الاستقرار والأمن على وجه الكرة الأرضية على المدى البعيد.

* خبير في الشأن الروسي - موسكو

الخليج وحلف الناتو: مبادرة إسطنبول للتعاون بعد عشرين عامًا

٦ أسباب وراء عدم تحقيق الاستفادة الكاملة من فرص مبادرة إسطنبول

قبل عشرين عامًا، في قمة إسطنبول، أعلن حلف الناتو مبادرة إسطنبول للتعاون الموجهة لدول مجلس التعاون الخليجي. قررت أربع دول خليجية، هي الإمارات وقطر والكويت والبحرين، الانضمام لهذه المبادرة. في هذا المقال يتم وضع سياسة التعاون مع شركاء حلف الناتو في سياقها السياسي والأمني، كما يجري تحليل وتقييم أوجه التعاون بين دول الخليج والناتو، ومعوقات وآفاق هذا التعاون.

د. جمال عبد الجواد

خلفية سياسية وأمنية

تأسس حلف الناتو عام ١٩٤٩م، كحلف عسكري تقوده الولايات المتحدة، ويضم في عضويته أغلب دول غرب أوروبا. القارة الأوروبية هي ميدان العمل الرئيسي للحلف، والهدف هو حماية الدول أعضاء الحلف من اعتداء محتمل من جانب الاتحاد السوفييتي. لقد انهار حلف وارسو الذي قاده الاتحاد السوفييتي، ثم تفكك الاتحاد السوفييتي نفسه، فتغير هيكل النظام الدولي، وتغير هيكل التهديدات التي تواجه دول حلف الناتو. لقد أثبت حلف الناتو فعاليته في مواجهة تهديدات المرحلة السابقة، وقرر أعضاء الحلف الإبقاء عليه رغم اختفاء التهديد السوفييتي، على أن يقوم الحلف بالتكيف المتواصل مع الطبيعة المتغيرة للبيئة الدولية.

منذ ذلك الوقت تبنى حلف الناتو عددًا من البرامج والمبادرات غير التقليدية. وفي وثيقة المفهوم الاستراتيجي لحلف الناتو الصادرة عام ١٩٩١م، والتي صدرت بينما كانت تداعيات تفكك الكتلة السوفييتية آخذة في الحدوث، جاء أنه "بالنقيض مع التهديد الواحد شديد الخطورة الذي واجهه الحلف في الماضي، فإن المخاطر التي تواجه الحلفاء في المرحلة الجديدة تتسم بتعدد الوجوه وتعدد الاتجاهات، ويمكنها الظهور بأشكال متعددة؛ وأن حلف الناتو يجب أن يكون قادرًا على التعامل مع هذه المخاطر من أجل ضمان الاستقرار في أوروبا وتوفير الأمن للحلفاء".

لقد بدا الصراع على قمة النظام الدولي كما لو كان قد انتهى تمامًا، وكان حلف ناتو هو التحالف العسكري الدولي الوحيد القائم في العالم، وبدلًا من قصر مهمته في الدفاع عن الغرب ضد تهديد واحد خطير مصدره الاتحاد السوفييتي، وسع الحلف نطاق مسؤولياته ليشمل مواجهة أخطار منتشرة ومشتتة تستعصي على التعريف، وهو نوع من المخاطر والتهديدات التي كان ينظر لها في السابق على أنها أقل أهمية بالمقارنة بخطر الدمار الشامل الناتج عن حرب نووية.

حدثت إذا تحولات في الرؤية الاستراتيجية للحلف من التعامل مع تهديدات، إلى التعامل مع مخاطر؛ ومن التعامل مع التهديد المباشر بالحرب من جانب عدو محدد، إلى التعامل مع تبعات وآثار غير مباشرة لعدم الاستقرار في مناطق الجوار، خاصة في الجوار المباشر في أوروبا الشرقية والوسطى، المناطق التي كانت في المرحلة السابقة ضمن حلف وارسو بقيادة موسكو.

بعد نهاية الحرب الباردة لم تعد المخاطر التي تواجه الناتو تأتي من جهة حلف وارسو والاتحاد السوفييتي في جهة الشرق فقط، وإنما أصبحت تهديدات متنوعة تأتي من اتجاهات عدة في المحيط الأوسع للمنطقة التقليدية لعمل الحلف في أوروبا،

واهتم حلف الناتو في هذه المرحلة بالجوار الأوسع، ففي الوثيقة نفسها يؤكد الحلف اهتمامه "بالحفاظ على علاقات سلمية وغير عدائية مع بلاد جنوب المتوسط والشرق الأوسط، لأن الاستقرار والسلام في المحيط الجنوبي للحلف مهم لأمن الحلف، بسبب الحشود العسكرية وانتشار تكنولوجيا التسلح في منطقة الإطار الجنوبي، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية القادرة على الوصول إلى بعض البلاد أعضاء حلف الناتو"، وأن "أمن دول الناتو لا يقتصر على تعرضها لهجمات عسكرية، ولكن أيضا بسبب مخاطر مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل، واعتراض تدفق موارد حيوية، وأنشطة الإرهاب والتخريب".

لقد أصبحت المنطقة المشمولة بعمل بحلف "ناتو" أكثر اتساعًا، فيما أصبحت المخاطر التي يواجهها الحلف أقل تحديدًا، وأقل حدة، تظهر آثارها على المدى الأبعد، لا تكفي القوة المسلحة، وهي أهم ما يمتلكه الحلف، لمواجهتها. في مواجهة هذا الواقع الجديد طور حلف الأطلنطي استراتيجيات جديدة للتعامل مع الواقع المتغير، بما يعزز قدرته على التعامل مع التهديدات والمخاطر التي زادت أهميتها، خاصة التهديدات المتعلقة بالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وانتشار التكنولوجيات ذات التطبيقات القاتلة.

في هذا السياق طبق الناتو سياسة طموح من أجل بناء شراكات مع الدول الواقعة في الإطار المحيط بالناتو، وهي المنطقة التي أصبحت مصدرًا محتملًا لمخاطر متزايدة الأهمية، وهي المخاطر التي أراد الناتو التعامل معها دون أن يلزم نفسه بالتزامات مسبقة خارج النطاق الجغرافي التقليدي الذي يعمل فيه .

تحولات أدوار حلف الناتو

مارس حلف ناتو بعد الحرب الباردة أدوارًا وسياسات جديدة تختلف عن سياسات الحلف التقليدية، المعتمدة على علاقته بالخصم العدو، والاستخدام المكثف لأساليب التلويح بالقوة، أو سياسات الإكراه المرتبطة عادة بالأحلاف العسكرية. تبنى ناتو بعد الحرب الباردة سياسة التنشئة والرعاية والتوطين لأفكار ونخب سياسية متوافقة مع سياسات الحلف. بلغت هذه الممارسة أقصاها في دول شرق ووسط أوروبا التي أصبحت أعضاء في الناتو ضمن عمليات التوسعة المتتالية. فقد احتاجت هذه الدول المرور بعمليات تأهيل طويلة ومعقدة لتصبح عضوًا في "الناتو". يختلف حلف "الناتو" في هذا عن الأحلاف العسكرية التقليدية، التي كان يكفيها وجود عدو مشترك حتى تتشكل. فالانضمام لحلف الناتو هو قرار سياسي له أبعاد مؤسسية وفكرية وقيمية، حيث يمثل التوافق السياسي والفكري ضرورة لضمان التماسك

لم تتحمس دول الخليج لمبادرة إسطنبول لأن إطلاقها جاء من جانب الحلف بشكل منفرد ودون مشاورات مسبقة مع الدول المعنية

في الحلف. يتمسك حلف "الناتو" بدقة بهذه الجوانب كشرط لقبول العضوية، أما بالنسبة للشركاء فإن هذه المبادئ تظل موجودة ويسعى الحلف للتعريف بها والترويج لها، وإن فعل ذلك بطريقة مرنة تستهدف تعميق التفاهم المتبادل وليس تطبيق أي نوع من المشروطية.

تعددت الأدوار التي يقوم بها حلف "الناتو" بعد الحرب الباردة، ومن بين الأدوار المهمة الجديدة التي أصبح يقوم بها دوره كوسيط للتغيير agent of change. هذا هو الدور الذي قام به الناتو في الدول الأعضاء الجديدة، والتي جاء أغلبها من بين الأعضاء السابقين في حلف وارسو. فعملية توسيع الناتو الأكبر في تاريخ الحلف لم يكن لها أن تتم بنجاح دون أن تترك أثرًا سلبيًا على تماسك الحلف لولا عملية التحويل التي تمت في الدول المرشحة لعضوية الحلف، من أجل توطين القيم والمؤسسات الليبرالية في الدول المرشحة للعضوية.

لقد مارس "الناتو" الدور نفسه في إطار علاقات الشراكة المتعددة التي دخلها، وإن كان عمق التأثير الذي مارسه الحلف في هذه الحالة كان أضيق نطاقًا بكثير بسبب السقوف المنخفضة لعلاقات الشراكة، وطموحات الحلف الأقل، وتمسك الدول الشريكة بسيادتها واستقلالها في صياغة الاستراتيجيات المحققة لأمنها، والطابع الطوعي لبرامج الشراكة، مقارنة بالطابع الإلزامي لعلاقة الترشح وعضوية الحلف.

شراكات الناتو وشركائه

الشراكة هي برنامج لتعزيز الأمن عبر أساليب غير قتالية. ظهر مفهوم الشراكة في وثائق الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة، ففي وثيقة المفهوم الاستراتيجي لعام ١٩٩١م، جاء فيه أن هناك فرصة لإقامة "شراكة أصيلة بين كل البلاد الأوروبية في التعامل مع مشكلات أمنية مشتركة"، وجاء فيه أيضًا أن "الشراكة بين أعضاء الحلف وأمم أخرى في التعامل مع مشكلات محددة سوف يكون عنصرًا أساسيًا في التحرك إلى ما وراء انقسامات الماضي في اتجاه أوروبا واحدة واحدة".

للتعامل مع البيئة الأمنية المتغيرة أطلق الناتو عددًا من الشراكات مع مجموعات مختلفة من الدول. البداية كانت في إطلاق الشراكة من أجل السلام، التي تم إطلاقها عام ١٩٩٤م، وكانت موجهة بالأساس إلى الدول أعضاء حلف وارسو السابق، وكذلك إلى الدول التي ظهرت بعد تفكك الاتحاد السوفييتي. الأمن الأوروبي بالمعنى المحدد هو الهدف الأهم من إطلاق هذا البرنامج. شارك في هذا البرنامج منذ تأسيسه ٣٤ دولة، أصبح ١٥ منها أعضاء في الحلف بعد فترة من علاقات الشراكة التي تم خلالها تهيئة هذه الدول لعضوية الحلف، فيما واصلت الدول الأخرى الاستفادة من مزايا الشراكة مع حلف الناتو دون مستوى العضوية الكاملة. الصلة قوية بين برنامج الشراكة من أجل السلام وسياسة توسيع عضوية حلف الناتو، والتي مثلت أهم استراتيجيات حلف الناتو للتكيف مع عالم ما بعد الحرب الباردة.

في نفس العام ١٩٩٤م، أطلق حلف "الناتو" مبادرة الحوار المتوسطي، والموجهة للدول الواقعة جنوب البحر المتوسط في منطقة شمال إفريقيا وشرق البحر المتوسط. بشكل متزامن مع طرح مبادرة الحوار المتوسطي طرح الاتحاد الأوروبي مبادرة الشراكة الأوروبية المتوسطية، بما يعكس الصلة الوثيقة بين حلف الناتو والاتحاد الأوروبي. وقد انضمت لمبادرة الحوار المتوسطي خمسة بلاد هي: المغرب، والجزائر، وتونس، ومصر، والأردن.

بعد ذلك بعشرة أعوام، في عام ٢٠٠٤م، طرح حلف الناتو في قمة إسطنبول مبادرة إسطنبول للتعاون، الموجهة للدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي، وذلك لتوسيع نطاق شراكات الحلف إلى منطقة الخليج.

تتسم الشراكات التي يقيمها حلف الناتو بالمرونة الشديدة، حيث تستطيع كل دولة شريك الاستفادة من الشراكة مع حلف الناتو بالطريقة الملائمة لها، في حدود التصورات والأطر التي يطرحها الحلف. في البداية كان لكل واحدة من هذه الشراكات طبيعتها الخاصة، لكن الناتو في قمة لشبونة ٢٠١٠م، أخذ قرارًا من أجل التنسيق بين هذه المبادرات بحيث تصبح أكثر تشابهًا وتناسقًا، وبحيث تصبح مجالات التعاون المختلفة متاحة لعدد أكبر من الشركاء المنضوين في الشراكات المختلفة. حتى ذلك

الترجمة العملية المحدودة لمبادرة إسطنبول ترجع في جانب كبير إلى تفضيل دول الإقليم لعلاقات التعاون الثنائي مع الشركاء

تحولت رؤية الناتو من التعامل مع تهديدات إلى التعامل مع مخاطر ومن التعامل مع التهديد المباشر إلى التعامل مع تبعات غير مباشرة

الوقت كان برنامج شركاء من أجل السلام هو الأكثر تطورًا وعمقًا وتنوعًا، نظرًا لارتباطه باهتمامات الحلف الأمنية في أوروبا، حيث تضم الشراكة من أجل السلام قائمة من ١٤٠٠ نشاط سنوي يمكن للدول الشريكة المشاركة فيها. في عام ٢٠١١م، جاءت قمة برلين لتفتح كل البرامج التي كانت في الماضي متاحة فقط لأطراف برنامج "شركاء من أجل السلام" لأطراف الشراكات الأخرى، وبحيث أصبح لكل الشركاء في البرامج والمبادرات المختلفة المشاركة فيما يلائمهم من بين ١٤٠٠ نشاط سنوي يتيحها الحلف للشركاء، والتي تتوزع على مجالات رئيسية عدة، أهمها الدفاع، إصلاح الدفاع، تخطيط سياسات الدفاع، العلاقات المدنية العسكرية، التعليم والتدريب العسكري، المناورات المشتركة والعلاقات بين الجيوش، الاستجابة للطوارئ، والتعاون في قضايا العلم والبيئة، وقضايا أمنية غير تقليدية، مثل أثر التغير المناخي على الأمن، والأمن السيبراني، والأمن الإنساني، والمرأة، كل ذلك عبر التركيز على التدريب وزيادة قدرات الشركاء في المجالات المختلفة.

مبادرة إسطنبول للتعاون

في ختام أعمال قمة حلف الناتو في مدينة إسطنبول عام ٢٠٠٤م، تبنى الحلف مبادرة إسطنبول للتعاون، والتي قدمها للدول المهتمة في المنطقة، بدءًا بالدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي، من أجل تعزيز العلاقات الثنائية المفيدة في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، عبر التركيز على التعاون في جوانب ذات طابع عملي يمكن لحلف الناتو أن يقدم فيها قيمة مضافة لأمن دول المنطقة.

يلاحظ أن دول المنطقة لم تتلق مبادرة إسطنبول للتعاون بحماس واضح. وهو نفس رد الفعل الذي حدث قبل ذلك من جانب دول جنوب المتوسط عندما أعلن الحلف عن مبادرة الحوار المتوسطي. يرجع ذلك إلى أن إطلاق هذا النوع من المبادرات جاء من جانب الحلف بشكل منفرد، ودون إجراء مشاورات مسبقة مع الدول المعنية، بحيث بدا الأمر وكأنه شأن يخص الحلف. ولأن حلف "الناتو" ليس مؤسسة مانحة توزع المساعدات بلا مقابل، فإن الدول المعنية نظرت بتشكك لهذه المبادرات، بحثًا عما قد يكون وراءها من أهداف خاصة.

لقد تم تحقيق قدر من التقدم في علاقات التعاون بين الطرفين منذ إعلان المبادرة، ومن أهم مظاهر التقدم التي تم تحقيقها توقيع اتفاق بين حلف الناتو ودولة الكويت في مارس ٢٠١٦م، لتقديم تسهيلات لنقل الأفراد والمهمات التابعين لحلف الناتو إلى أفغانستان. وفي عام ٢٠١٧م، تم إنشاء المركز الإقليمي لمبادرة إسطنبول/الناتو للتعاون في الكويت، والذي قام بتنظيم عدد من الأنشطة الهامة للتباحث حول قضايا حيوية ذات صلة بأمن المنطقة، بما فيها التعاون في مجالات غير تقليدية، مثل التعاون العلمي، والتبعات الأمنية للتغير المناخي، والتعليم والتدريب والدبلوماسية العامة. ومع هذا فإن تحقيق الاستفادة الكاملة من الفرص التي تتيحها المبادرة لم يتجسد بعد لأسباب يمكن تلخيصها في نقاط محددة.

١. تتسم الصورة الذهنية الموجودة لدى قطاعات من الرأي العام عن حلف الأطلنطي ببعض ليس قليل من العناصر السلبية، بما يقلل من فرص التعاون بين الجانبين، ويتسبب في نوع من التحفظ لدى دول المنطقة على العلاقة مع حلف الناتو. فرغم أن دول المنطقة تقيم علاقات تعاون أمني وثيقة مع دول غربية من أعضاء حلف الناتو، إلا أن العلاقة مع الحلف يتم النظر لها بشكل مختلف.

٢. تتمسك دول المنطقة بسيادتها واستقلالها بشكل قوي، لذا فإنها تتردد كثيرًا قبل الدخول في علاقات قد يكون لها تأثير على السيادة والاستقلال.

٣. يوجد تفضيل في دول المنطقة للتعامل على أسس ثنائية، وليس في أطر متعددة الأطراف، اعتقادًا بأن قدرة الدولة على توجيه العلاقات الثنائية أكبر كثيرًا من قدرتها على توجيه العلاقات متعددة الأطراف، التي تتسم بقدر كبير من التعقيد.

٤. هناك نقص في المعرفة المتعلقة بالهيكل التنظيمي والطريقة التي يعمل بها حلف الناتو، وما هي المهمات التي يمكن للحلف كمؤسسة القيام بها دون حاجة للرجوع للدول الأعضاء، وما إذا كان التعامل مع الحلف يضيف تكلفة جهد ووقت وتنسيق يمكن تجنبها بالتعامل مباشرة مع الدول أعضاء الحلف.

مهددات أمن دول الناتو لا تقتصر على هجمات عسكرية ولكن انتشار أسلحة الدمار الشامل واعتراض تدفق موارد حيوية وأنشطة الإرهاب

تعددت أدوار حلف "الناتو" بعد الحرب الباردة ومن بين الأدوار المهمة الجديدة التي أصبح يقوم بها دورها كوسيط للتغير

٥. عدم وضوح القيمة المضافة التي يمكن لحلف الناتو تقديمها لدول المنطقة، والتي تقيم بالفعل علاقات تعاون أمني ودفاعي وثيق مع الدول الرئيسية أعضاء الحلف. وتخشى دول المنطقة من الدخول في أنشطة تمثل تكرارًا لأنشطة مماثلة يتم تنفيذها في إطار العلاقات الثنائية مع دول أعضاء في الناتو، دون أن يكون لذلك قيمة مضافة حقيقية.

٦. في الظروف الدولية الراهنة، خاصة منذ نشوب الحرب في أوكرانيا، أصبح حلف الناتو طرفًا في استقطاب وصراع دولي حاد، بما قد يجعل للتعاون مع الحلف تكلفة سياسية إضافية يمكن تجنبها لو تم التعامل مع الدول أعضاء الحلف مباشرة.

آفاق المستقبل

كما جرت الإشارة سابقًا، فإن الترجمة العملية المحدودة لمبادرة إسطنبول للتعاون ترجع في جانب كبير منها إلى تفضيل دول الإقليم لعلاقات التعاون الثنائي مع الشركاء، بما في ذلك الحلفاء الغربيين من أعضاء حلف الناتو، على التعاون مع الحلف كمؤسسة متعددة الأطراف. كانت هذه الطريقة في التعامل مع تحديات الأمن في المنطقة لعقود طويلة منسجمة مع مرحلة في تطور النظام الدولي كانت فيها الولايات المتحدة الأمريكية حريصة على الاحتفاظ بوجود قوي ومباشر في الشرق الأوسط والخليج، وعلى القيام بالدور الرئيس في توفير الأمن لحلفائها فيها. لقد تغير هذا الوضع الآن، ولم تعد الولايات المتحدة حريصة على الاحتفاظ بوجود مباشر في المنطقة، على العكس فالولايات المتحدة تبحث عن فرصة للتخفف من التزاماتها في المنطقة، لتوفير الموارد الضرورية لمجابهة التحديات الأمنية المتزايدة في منطقة شرق آسيا. لا يعني هذا التخلي الأمريكي عن الحلفاء، ولكنه يعني عدة أشياء، أهمها إعادة تعريف التهديدات والمواقف التي تتطلب تدخلًا أمريكيًا مباشرًا، حيث تم استبعاد بعض أشكال العدوان والتهديد واعتبارها من فئة التهديد الأقل خطورة الذي يمكن لدول المنطقة التعامل معه مباشرة دون حاجة للضغط على الموارد الأمريكية. أيضًا فإن الولايات المتحدة وفقًا للتوجهات الجديدة تتوقع من حلفائها الاعتماد على أنفسهم بدرجة أكبر في توفير أمنهم، فيما يمكنهم الاعتماد على الولايات المتحدة في تزويدهم بالسلاح والتكنولوجيات العسكرية المتطورة والتدريب والمساعدة في التخطيط وتقديم الاستشارات.

لقد انعكس هذا التحول في قيام حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا وشرق آسيا بزيادة الإنفاق الدفاعي، وتطوير أطر مبتكرة متعددة للتعاون الأمني والعسكري. في هذا السياق تكتسب مبادرة إسطنبول للتعاون أهمية مستحدثة، إذ يمكن لها أن توفر إطارًا إضافيًا مفيدًا للتعاون بين دول الخليج والتحالف الغربي، وخاصة لنقل المعرفة والتعاون العلمي والتدريب. بعبارة أخرى فإن الضغوط والطلب المتزايد على الخدمات الأمنية والعسكرية للولايات المتحدة يستلزم توسيع مساحات الشركاء لسد التراجع النسبي المتوقع في القدرات والموارد الأمريكية المتاحة للحلفاء، ويمكن للتعاون مع حلف الناتو أن يمثل أحد أساليب التكيف مع هذا التغير شديد الأهمية.

لقد أصبح الأمن قضية متشعبة الأبعاد. وفي حين تركز علاقات التعاون العسكري الثنائي على قضايا الأمن الأكثر تقليدية ذات الصلة بالشؤون العسكرية والحرب، فإن التعاون متعدد الأطراف مع حلف "الناتو"، من خلال مبادرة إسطنبول للتعاون، يتيح إمكانية للتعاون وزيادة المعرفة في مجالات كثيرة غير تقليدية الطابع، مثل التبعات الأمنية للتغير البيئي والمناخي، وأمن الطاقة، والتبعات الأمنية للابتكارات التكنولوجية، وإدارة المواد الخطرة البيولوجية والكيماوية والنووية، والتهديدات ذات الطابع الهجين، ومرونة وصمود مؤسسات الدولة والمجتمع في وجه التحديات، وأمن البنية التحتية، والدفاع السيبراني، والتنبؤ الاستراتيجي متعدد الأبعاد، والجوانب الإنسانية والاجتماعية للأمن.

* مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ـ القاهرة

حلف الناتو ودول الخليج العربي: نحو علاقة مثمرة للجميع

تسعى دول الخليج لبناء محور للاستقرار الإقليمي والدولي يحقق التعايش السلمي بعيدًا عن الحروب

إن علاقات دول الخليج العربية مع العالم الغربي بشكل عام ودول حلف الناتو بشكل خاص قديمة ومتجذرة. فمنذ توحيد المملكة العربية السعودية في بدايات القرن العشرين واستقلال دول الخليج في النصف الثاني من نفس القرن، كانت العلاقات الخليجية ـ الغربية دائماً متميزة ومتطورة ومن كافة النواحي السياسية والأمنية والاقتصادية. وطالما سعت دول الخليج العربية إلى الحفاظ على هذه العلاقة رغم التوترات التي كانت تشوبها في فترات مختلفة. بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي في نهايات القرن العشرين، بدأ حلف الناتو التوسع في نشاطاته إلى مناطق خارج القارة الأوروبية، ومن هذه المناطق كانت منطقة الشرق الأوسط والتي سارع الحلف إلى إطلاق مبادرات تهدف إلى تأسيس علاقات جيدة بين الحلف ودول الشرق الأوسط.

د. غالب الخالدي

ففي عام ١٩٩٤م، تم الإعلان عن الحوار المتوسطي وهو منتدى هدفه (حسب إعلان حلف الناتو) "إقامة علاقات جيدة وتفاهم وثقة متبادلين أفضل في جميع أنحاء المنطقة، وتعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين، وشرح سياسات وأهداف الناتو". وشاركت سبع دول شرق أوسطية في هذا الحوار هي: مصر، وإسرائيل، وموريتانيا، والمغرب، وتونس، والأردن، والجزائر. كلها انضمت في العام ١٩٩٥م، فيما عدا الجزائر التي انضمت في العام ٢٠٠٠م، ولم يتم التوسع في الحوار عدداً بعد ذلك.

في العام ٢٠٠٤م، أطلق الناتو مبادرة جديدة موجهة إلى دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص والشرق الأوسط بشكل عام. ففي قمة الحلف في إسطنبول في يونيو ٢٠٠٤م، أطلق الحلف مبادرة إسطنبول للتعاون. وهذه المبادرة أيضاً جاءت كتجمع إقليمي يتباحث فيه الخبراء من الجانبين: الناتو ودول الخليج للخروج بفهم معمق للتحديات والمخاطر الأمنية التي يرى هؤلاء الخبراء أنها عائق أمام الاستقرار ومن ثم تحديد السبل للتعامل معها والحد من مخاطرها أو التخلص منها كلياً. كما تهدف المبادرة إلى "إعطاء الفرصة للدول من خارج الناتو للتعاون مع حلف الناتو". وتشكل المبادرة آلية تسمح لأعضاء الناتو وشركاء المبادرة للاجتماع والتحدث حول القضايا الأمنية التي تهم كلًا من الطرفين. ومن خلال بناء علاقة من الثقة المتبادلة، يستطيع الطرفان تبادل الخبرات والمشاركة في أفضل السبل للتعامل مع القضايا الأمنية ذات الأهمية للطرفين.

من الأنشطة التي تطورها المبادرة: التخطيط والاتفاق فيما يتعلق بالدفاع والحرب على الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. منذ صدور المبادرة عام ٢٠٠٤م، وقعت عليها أربع دول: البحرين، وقطر، والكويت، والإمارات. أما بالنسبة لنشاطات المبادرة، فقد تم في عام ٢٠١٧م، بناء مركز إقليمي للناتو ومبادرة إسطنبول للتعاون (NATO-ICI regional center) كمركز للتعاون وللتفاهم حول التحديات الأمنية مما يساهم في تعاون أقرب. عدا ذلك، قدمت الدول المعونة لعمليات الناتو في مناطق كأفغانستان وليبيا. الحقيقة، هي أن مبادرات "الناتو" لم تصنع تقدماً واسع النطاق في بناء علاقة مثمرة مع دول الخليج العربي بشكل خاص والدول العربية بشكل عام. حتى في الزيارة الأولى إلى المملكة العربية السعودية من قبل السكرتيرالعام للحلف في نهاية العام الماضي، جاء يانز ستولتنبرغ وتحدث بإسهاب حول الحرب في أوكرانيا ومخالفات روسيا للقانون الدولي ولم يتحدث عن عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وأسبابها كالحرب في غزة ولبنان والسودان. ومع أنه تحدث بشكل عام عن إمكانيات التعاون بين المملكة والحلف إلا أنه لم يبين كيفية هذا التعاون وماذا يستطيع الحلف تقديمه خاصة في مجالات

التصنيع العسكري.

إن إمكانات التعاون بين دول الخليج العربي وحلف الناتو واسعة وممكنة ولكن هناك مجموعة من التحديات الفكرية والعملية والتي تشكل عائقاً أمام تطوير هذا التعاون. ومن هذه التحديات أولاً: نظرة الحلف إلى المنطقة العربية لا زالت قديمة وينظر إلى المنطقة العربية كمصدر للإرهاب والتطرف. تنظر دول الحلف إلى العالم العربي كأمة أيدولوجية تقدس الماضي وتلعن الحاضر ولا تدري ما المستقبل. وبالتالي هي بحاجة إلى الفكر الغربي لتطويرها. في الحقيقة أن في العالم العربي دول صنعت استراتيجيات تنتقد الماضي وتحسن في الحاضر وتبني نحو المستقبل. مثلاً رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م، عبارة عن استراتيجية واضحة تنتقل بالمملكة إلى مصاف الدول المتقدمة في كافة نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية والسياسية. فلو نظر الحلف بإيجابية إلى هكذا رؤى فإن إمكانات التعاون ستكون واسعة ومثمرة.

ثانياً: تسعى دول الخليج العربية إلى بناء محور للاستقرار الإقليمي والدولي تكون فيه هذه الدول مركزاً لهذا المحور. يتم فيه تحديد السبل والأدوات السياسية والأمنية التي تستطيع فيه دول المنطقة بشكل خاص والعالم بشكل عام التعايش السلمي بعيداً عن الحروب والقلاقل الداخلية. في هذا المجال تمتلك دول الخليج العربي الخبرة الكافية في كيفية بناء الاستقرار الداخلي من خلال تحسين الظروف المعيشية لمواطنيها ومقيميها بالتساوي وبدون أي نظرة عنصرية أو شعبوية.

أما الحلف فيرى الاستقرار مشكلة أمنية تحل بالوسائل العسكرية وأدوات القوة. لذلك لم يستطع الحلف أن يصنع أي استقرار في الدول التي كان له أنشطة فيها: ليبيا، العراق، افغانستان. يستطيع الحلف أن يلعب دوراً هاماً في هذا المجال من خلال مساعدة الدول المستقرة التي تشكل هذا المحور لتصبح النموذج للاستقرار بحيث تستطيع دول أخرى حذو حذوها بهدف زيادة الدول المستقرة من خلال زيادة أسباب الاستقرار في كل دولة. فالاستقرار لا يبنى بالقوة فقط، هناك ضرورة لتحسين الوضع الاقتصادي، محاربة البطالة وأفكار العنف والكراهية. في هذا المجال يستطيع الحلف، من خلال خبرات الدول المستقرة في الإقليم أو في أوروبا، صنع نماذج للاستقرار يتم الترويج لها في المنطقة.

إن الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط من هم أهداف الدول الآنية والمستقبلية. فمن خلال الاستقرار تستطيع الدول تطوير الاقتصاد وجذب الاستثمار ورسم الخطط المستقبلية. إن جميع الدول التي عانت من القلاقل الداخلية ولم تستطع بناء استقرار مجتمعي وسياسي، تراجعت إلى مستوى الدول الفاشلة، وعانت مجتمعاتها على كافة المستويات: الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والثقافية.

مبادرات "الناتو" لم تصنع تقدمًا واسع النطاق في بناء علاقة مثمرة مع دول الخليج العربي بشكل خاص والدول العربية بشكل عام

لذلك، ترى دول الخليج العربي أن تجربتها في بناء الاستقرار السياسي مفيدة وممكن تعميمها على مستوى إقليم الشرق الأوسط يبدأ على شكل تكامل إقليمي بين دول الخليج تضاف إليها دول مستقرة كالأردن ومصر وتونس والمغرب. وفي خطوة تالية لاحقة ممكن إضافة دول أخرى كالصومال وجيبوتي. أما الخطوة الثالثة فهي مساعدة الدول غير المستقرة في بناء وحدتها السياسية وتحسين اقتصادها وذلك من خلال دور دول الناتو في تقديم المساعدة لهذه الدول. إن في استقرار الشرق الأوسط مصلحة مباشرة لدول الناتو. فوجود دول مستقرة وناجحة في الجنوب من أوروبا يخفف من مشاكل الهجرة ويقلل من الصراعات الممتدة التي تعيق أسباب التقدم والبناء في القارة الأوروبية.

ثالثاً: تسعى دول الخليج العربي إلى التوصل إلى اتفاق أمني مع الولايات المتحدة بشكل خاص والناتو بشكل عام بحيث تستطيع هذه الدول الحصول على أكثر أنواع الأسلحة تقدماً كتلك التي تمنحها دول الحلف لبعضها البعض ولدول حليفة كإسرائيل وغيرها. إن هذه الاتفاقية الأمنية هي الضمانة الوحيدة التي تبقي دول الخليج العربي حليفة موثوقة لحلف الناتو بحيث لا تضطر إلى البحث عن السلاح من دول خارج الحلف. كما يمكن للحلف المساعدة في بناء برنامج نووي سلمي في المملكة العربية السعودية مما يساهم إلى حد كبير في تطوير صناعاتها ويصب في تحقيق آمال المملكة في الانتقال إلى رؤية ٢٠٣٠ التي تطمح المملكة في الوصول إليها قبل حلول العقد القادم.

رابعاً: إن دول الخليج العربي دعاة سلام واستقرار وبناة علاقات جيدة ومثمرة مع أكبر عدد ممكن من دول العالم. فمنذ استقلالها، عملت دول الخليج على رسم سياساتها الخارجية بحيث تتوافق مع مصالح أكبر عدد ممكن من الدول. فلطالما رفضت دول الخليج سياسات المحاور المتضادة، وساهمت في بناء جماعة دولية متماسكة وتعمل لصالح البشر ككل.

لذلك، فمن غير المعقول أن تتوقع دول الناتو من دول الخليج العربية ألا تقيم علاقات متوازنة ومثمرة مع كل من الصين وروسيا. إن علاقات دول الخليج مع هاتين القوتين العظميين تعتبر إحدى الوسائل التي تستخدمها دول الخليج للتخفيف من حدة التوتر العالمي وبناء الاستقرار الدولي. فقد ينجم عن هذه العلاقة أن تساهم المملكة العربية السعودية في حل النزاع في أوكرانيا بما يحقق مصالح الطرفين وإنهاء معاناة وخسائر الدولتين. لذلك، ترغب دول الخليج في أن تكون الجسر الذي من خلاله يتجه العالم إلى الوفاق بدلاً من الصراع.

أخيراً، تسعى دول الخليج إلى بناء السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط من خلال حل القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين. يستطيع حلف الناتو تبني فكرة المملكة العربية السعودية التي تقوم على أساس تحقيق العدالة وتمكين الشعب الفلسطيني من بناء دولته على أرضه مما يساهم في قبول إسرائيل كدولة تتكامل مع دول الإقليم وتعمل مع الدول العربية على تحقيق الاستقرار والتقدم لكافة الدول بعيداً عن الصراعات والنزاعات التي استهلكت الكثير من طاقات الدول في إقليم الشرق الأوسط ومنعتها من المساهمة الحقيقية في تحقيق السلم والاستقرار الدوليين.

إن علاقات دول الخليج العربي مع دول حلف شمال الأطلسي (الناتو) قديمة ومتجذرة وممكن البناء عليها. لقد كانت زيارة أمين عام الحلف إلى المملكة العربية السعودية نهاية العام الماضي خطوة بالاتجاه الصحيح وقيامه بتشكيل لجنة تدرس احتياجات دول الخليج والعمل على دراستها بشكل جدي يساهم في تطوير هذه العلاقة بما يحقق المصالح العليا لكل من دول الخليج العربية والناتو. إن قيام علاقة مثمرة ومتوازنة بين الطرفين فيه الكثير من المصلحة المشتركة لشعوب الدول الخليجية والغربية على حد سواء أساسها المصلحة المشتركة والاحترام المتبادل.

* أستاذ العلوم السياسية ـ جامعة نايف ـ المملكة العربية السعودية

يطبق الحلف مبدأ التمويل المشترك وتقاسم الأعباء من مساهمات الحلفاء

محددات تقاسم عبء الدفاع بين الحلفاء: المنظور الاقتصادي حلف شمال الأطلسي نموذج

أفضت الحرب الضارية بين روسيا وأوكرانيا إلى تدمير البنية التحتية الأوكرانية، وعزل روسيا عن الغرب، وتغيير ملامح النظام العالمي. ومع صعود نجم قوى عالمية غير غربية، استطاعت دول مثل الصين، وروسيا، والهند، وكازاخستان، وإيران، وتركيا، والمملكة العربية السعودية ودول أخرى من خارج المعسكر الغربي إعادة اكتشاف روابطها التاريخية والموروثات الخاصة بها، وتوطيد العلاقات الاقتصادية وروابط الطاقة فيما بينها. ما تقوم به هذه الدول حاليًا هو إعادة تجميع صفوفها، ومحاولة تحقيق أقصى استفادة من المزايا الجغرافية الخاصة بكل منها، إلى جانب تنفيذ مخطط استراتيجي جديد يأتي في إطار منظومة "الشرق العالمي" الصاعد، الذي يعد بمثابة المنطقة الرمادية بين الشمال العالمي والجنوب العالمي.

أ.د. محمد البنا

تحظى الجوانب السياسية والأمنية والقانونية للتحالفات الإقليمية العسكرية باهتمام واسع حتى ساد الاعتقاد بأن مثل هذه التحالفات ليس لها أبعاد اقتصادية، رغم أهمية الجانب المالي في فاعلية هذه المنظمات، إلا أن المطلع على الأدبيات الاقتصادية سيجد معالجات واسعة لنظرية المنظمات الدولية والإقليمية، وللأحلاف العسكرية من حيث دوافع إقامتها اقتصاديًا، وما تحققه من وفورات، بل وما تستند إليه من مبررات تفسر لماذا تعجز الدول منفردة عن مواجهة بعض الأخطار، وسبب وجود تحالف يوفر حماية جماعية ضد تهديدات الأمن الخارجية، فضلًا عن وضع أسس تقاسم النفقات التي تتطلبها الخدمات والمنافع التي توفرها تلك المنظمات.

إن توفير الأمن بشكل جماعي، Collective وأساليب توزيع أو اقتسام التكاليف، وتقليل تلك النفقات، من خلال وفورات الحجم الكبير، تمثل أبعادًا اقتصادية للموضوع، ويتم معالجتها تحت إطار نظريات المنظمات الدولية، التي تفسر حتمية قيام التحالفات بين مجموعة من الدول، توفر فيما بينها خدمات الأمن والحماية ودرء الأخطار المشتركة، من خلال سلطة تعلو فوق الدولة، ربما يمكن وصفها بسلطة إقليمية أو دولية كما في حال المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، ومنظمات إقليمية مثل منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو).

ونتناول فيما يلي إلقاء الضوء على (الناتو) كنموذج للمنظمات الإقليمية التي توفر مصلحة عامة لمجموعة من الدول، ترتبط فيما بينها جغرافيًا وأمنيًا، وفكريًا، من خلال الغرض من قيام تلك التحالفات وعرض نفقات توفير الدفاع المشترك، وأنصبة الدول المشاركة، وأساس تقاسم التكاليف المالية، وتحقيق درجة عالية من الشفافية والحوكمة، كفل لها الاستمرارية والتوسع في تحقيق رسالتها.

لماذا تأسست منظمة حلف شمال الأطلسي

تأسست منظمة الناتو في أعقاب الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٩م، حين وقع ١٢ عضوًا مؤسسًا معاهدة شمال الأطلسي: آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، الدانمرك، فرنسا، كندا، لكسمبرغ، المملكة المتحدة، النرويج، هولندا، الولايات المتحدة؛ بغرض ضمان حرية وأمن جميع أعضائها بالوسائل العسكرية وغير العسكرية، وكان مبدأ الدفاع الجماعي أساسي في الوثيقة التأسيسية للحلف، (المادة ٥ من المعاهدة) بمعنى أن الهجوم المسلح ضد أي عضو منهم يعد "هجومًا عليهم جميعًا"، و النص على أن الحلف يسعى إلى تأمين السلام الدائم في أوروبا، استنادًا إلى القيم المشتركة للديمقراطية، والحرية الفردية،

تراجع الإنفاق الدفاعي لأعضاء الحلف بعد انتهاء الحرب الباردة من ٤,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٠ إلى ٢,٦٪ بعد عشر سنوات

وحقوق الإنسان، وحكم القانون.

ومنذ ذلك الحين، انضمت ٢٠ دولة أخرى إلى الحلف تباعًا: اليونان وتركيا (١٩٥٢م)، ألمانيا (١٩٥٥م)، إسبانيا (١٩٨٢م)، التشيك، المجر وبولندا (١٩٩٩م)، بلغاريا، إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا، رومانيا، سلوفاكيا وسلوفينيا (٢٠٠٤م)، وألبانيا وكرواتيا (٢٠٠٩م)، والجبل الأسود (٢٠١٧م)، ومقدونيا الشمالية (٢٠٢٠م)، وفنلندا (٢٠٢٣م) والسويد (٢٠٢٤م).

في عام ٢٠٢٢م، قدمت فنلندا والسويد طلبات رسمية لتصبحا حليفين في المنظمة، وفي شهر يوليو من نفس العام، وقع الحلف على بروتوكولات الانضمام بالنسبة للبلدين اللذين أصبحا بعد ذلك من المدعوين الذين لهم الحق في حضور اجتماعات حلف شمال الأطلنطي وأصبحت فنلندا الدولة العضو رقم ٣١ في أبريل ٢٠٢٣م، ليصل العدد إلى ٣٢ بعد انضمام السويد.

وافق زعماء الناتو على المفهوم الاستراتيجي الحالي في قمة مدريد عام ٢٠٢٢م، الذي سوف يوجه الحلف على مدى العقد المقبل وما بعده، ويقرر أن المنطقة الأوروبية الأطلسية ليست في حالة سلام، وأن البيئة الأمنية للتحالف تتميز بالمنافسة الاستراتيجية وعدم الاستقرار والصدمات المتكررة، حيث تمثل روسيا والإرهاب تهديدين رئيسيين لأمن الحلفاء.

كما يقر المفهوم الاستراتيجي أيضًا بأن الطموحات المعلنة والسياسات القسرية للصين تتحدى مصالح الحلفاء وأمنهم وقيمهم، ويحدد أيضًا عددًا من التحديات الأمنية التي يحتاج التحالف إلى معالجتها، بما في ذلك الاستجابة لتغير المناخ باعتبارها تحديًا له آثار عميقة على أمن الحلفاء.

ويحدد المفهوم الاستراتيجي ثلاث مهام أساسية للمنظمة: الردع والدفاع؛ ومنع الأزمات وإدارتها؛ والأمن التعاوني. وأن هذه المهام ضرورية ومكملة لضمان قدرة الحلف على تحقيق هدفه الرئيسي: ضمان الدفاع الجماعي والأمن لجميع الحلفاء.

توزيع عبء تمويل الناتو

تشمل النفقات العسكرية لحلف الناتو، جميع النفقات المتعلقة بما يلي:(١) القوات المسلحة، بما فيها قوات حفظ السلام؛ (٢) وزارات الدفاع والوكالات الحكومية الأخرى المشاركة في مشاريع الدفاع؛ (٣) القوات شبه العسكرية، عندما ينظر إليها على أنها مدربة ومجهزة للعمليات العسكرية؛ (٤) الأنشطة الفضائية العسكرية. وينبغي أن تشمل هذه البيانات النفقات المتعلقة

أمن أمريكا يبدأ من أمن الدول المتاخمة لروسيا وعدم انتصار الروس يضمن أمن الحلف ككل ويحقق مكاسب لواشنطن دون مواجهة مباشرة

بالموظفين – التي تشمل مرتبات الأفراد العسكريين والمدنيين والمعاشات التقاعدية والخدمات الاجتماعية للأفراد العسكريين – فضلًا عن النفقات المتعلقة بالعمليات والصيانة، والمشتريات، والبحوث والتطوير العسكريين، والمساعدات العسكرية (في النفقات العسكرية للبلد المانح).

ويطبق الحلف مبدأ التمويل المشترك وتقاسم الأعباء في العمل، من خلال المساهمات المباشرة وغير المباشرة من الحلفاء، وتعد المساهمات الوطنية (أو غير المباشرة) هي الأكبر، ويتحملها الحلفاء الفرديون، ومن بينها القوات والقدرات التي يحتفظ بها كل حليف، والتي يمكن توفيرها لحلف شمال الأطلسي لتنفيذ مهامه الأساسية الثلاث.

وتُمَوِل المساهمات المباشرة ميزانيات الناتو وبرامجه وقدراته في دعم الأهداف والأولويات والأنشطة التي تخدم مصالح الحلف ككل، مثل عمليات الحلفاء أو أنظمة الدفاع الجوي على نطاق الحلف – ولا يمكن لأي حليف واحد أن يتحملها بشكل معقول، ويساهم جميع الحلفاء في التمويل استنادًا إلى مبدأ التمويل المشترك وصيغة تقاسم التكلفة المتفق عليها، المستمدة أساسًا من الناتج المحلي الإجمالي للدول الحليفة.

وتتوفر لمنظمة الحلف ثلاثة مصادر رئيسية مشتركة في عملية التمويل:

- الميزانية المدنية (تمويل مقر منظمة حلف شمال الأطلسي)
- الميزانية العسكرية (تمويل هيكل القيادة المتكامل)
- برنامج الاستثمار الأمني لمنظمة حلف شمال الأطلسي (تمويل القدرات العسكرية).

تدعم الميزانية العسكرية أداء الناتو لمهامه الأساسية الثلاث، وتعزز قابلية التشغيل المشترك في جميع أنحاء الحلف، ويمول هذا البرنامج تشغيل مجموعة مختارة من القدرات تمويلًا مشتركًا، ويغطي مصاريف هيكل القيادة المتكامل، وعمليات التحالف وبعثاته، والتدريب والتمارين الجماعية. وتتكون من ٣٨ ميزانية منفصلة، يتم تمويلها بمساهمات من ميزانيات الدفاع الوطنية للحلفاء (في معظم البلدان)، وفقًا لحصص التكلفة المتفق عليها، وبلغ الحد الأقصى للميزانية العسكرية ١,٨٤ مليار يورو لعام ٢٠٢٣م.

ويعتمد صنع القرار على توافق الآراء ووضع أطر حوكمة راسخة كأمر أساسي في الطريقة التي تدار بها عملية التمويل المشترك في الحلف، وتحقيقًا لهذه الغاية، توجد لوائح مالية وإطار محاسبي. وكقاعدة عامة، يتم إتاحة البيانات المالية للجمهور بشكل دوري، من خلال نظام مالي وإطار محاسبي محكمين، ويوافق مجلس الحلف على ميزانيات الناتو واستثماراته ويمارس الرقابة على الإدارة المالية.

وقد تعهد أعضاء الحلف عام ٢٠١٤م، بإنفاق ٢ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي على الدفاع بحلول عام ٢٠٢٤م، وفي عام ٢٠٢٣م، نقحوا صيغة الهدف إلى ٢ ٪ على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي. وقد حقق أحد عشر عضوًا من أصل ٣١ عضوًا في منظمة حلف شمال الأطلسي الهدف المحدد عام ٢٠٢٣م، وهو أعلى رقم منذ بدء الالتزام بالاتفاق، ويبلغ متوسط العبء العسكري على أعضاء حلف شمال الأطلسي ١,٩ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٣، وتوجد ٣ دول فقط من أصل ٣١ عضوًا في الناتو لم يزيدوا من أعبائهم العسكرية بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٣: تركيا (-٠,٤ نقطة مئوية)، الولايات المتحدة (-٠,٣) وكرواتيا (-٠,٠٤).

بلغ مجموع الإنفاق العسكري لأعضاء الناتو البالغ عددهم ٣١ بلدًا نحو ١٣٤١ بليون دولار عام ٢٠٢٣م، بزيادة قدرها ٥,٢ ٪ عن عام ٢٠٢٢ م، وبنسبة ١٩ ٪ عن عام ٢٠١٤م، وشكل مجموع الإنفاق العسكري لمنظمة حلف شمال الأطلسي ٥٥ ٪ من الإنفاق العسكري العالمي خلال الفترة ٢٠١٤ – ٢٠٢٣م، وترجع الزيادة على مدى هذا العقد جزئيًا إلى انضمام أعضاء جدد إلى الحلف (الجبل الأسود عام ٢٠١٧م، ومقدونيا الشمالية عام ٢٠٢٠م، وفنلندا في عام ٢٠٢٣م) وجزئيًا إلى اتجاه تصاعدي عام في الإنفاق العسكري، وزادت جميع الدول الأعضاء في الناتو من نفقاتها العسكرية في عام ٢٠٢٣ م، باستثناء اليونان وإيطاليا ورومانيا (sipri fact sheet)

بلغ متوسط العبء العسكري على أعضاء حلف شمال الأطلسي ١,٩ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٣. ٣ فقط من أصل ٣١ عضوًا في الناتو لم يزيدوا من أعبائهم العسكرية بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٣م: تركيا (-٠,٤ نقطة مئوية)، الولايات المتحدة (-٠,٣) وكرواتيا (-٠,٠٤).

البيئة الأمنية للناتو تتميز بالمنافسة الاستراتيجية وعدم الاستقرار والصدمات المتكررة وتمثل روسيا والإرهاب تهديدين رئيسيين لأمن الحلفاء

مساهمات بعض دول الحلف في نفقات الدفاع عام ٢٠٢٣

دول الحلف	حصة التحالف ٪ الناتج المحلي الإجمالي لدول الحلف	نسب ٪ مشاركة الحلفاء في مصروفات الدفاع	نسبة ٪ مصروفات الدفاع في الناتج المحلي
الولايات المتحدة	٥٣	٦٧	٣,٢٤
ناتو أوروبا وكندا	٤٧	٣٣	
إيطاليا	٤	٣	١,٤٧
المملكة المتحدة	٧	٦	٢,٢٨
فرنسا	٦	٤	١,٩
كندا	٤	٢	١,٣٣
إسبانيا	٣	٢	٢,٨٩
تركيا	٢	١	١,٥٨
هولندا	٢	١	١,٦٣
بولندا	٢	١	٣,٩٢
ألمانيا	٩	٦	١,٦٦
أخرى	٨	٦	

المصدر: Nato.The Secretary General's Annual Report ٢٠٢٣

الأساس الاقتصادي لتقاسم عبء الدفاع بين الحلفاء

توفر كل أنواع المنظمات الإقليمية والدولية منفعة أو مصلحة عامة لجميع الدول الأعضاء، وينطبق على خدمات الدفاع المشترك في الناتو ما يعرف بالمنافع العامة أو الجماعية، وعلى الرغم من أنه يمكن في بعض الأحيان خدمة المصالح الفردية بشكل أفضل من خلال العمل الفردي، لكن تبقى هناك استثناءات، عندما تتمتع بعض المصالح بسمات ما يطلق عليها في علم المالية العامة بالمنافع أو الخدمات العامة Public goods، والتي من أمثلتها على المستوى الدولي أو الإقليمي مواجهة الأخطار الخارجية، والتغيرات المناخية، ومكافحة انتشار الأوبئة، والدفاع المشترك، حيث يستفيد منها الجميع بمجرد تحققها، بل في كثير من الأحيان يصعب استبعاد من لا يساهم في النفقات.

ففي مثل هذه الحالات يتولد هدف مشترك أو هدف جماعي، عندئذ يمكن أن تكون المنظمة مفيدة، أي يكون من مصلحة مجموعة الدول تنظيم عملية توفير هذه المصلحة بشكل جماعي، حيث أن تحققها مرة أو على مستوى الدولة الواحدة، يخدم مصالح المجموع، فالقضاء على الفيروس يخدم المجموع، وتوفير الأمن لدولة في محيط إقليم يواجه خطرًا واحدًا يحقق أمن الدول الأخرى الداخلة في التحالف في مواجهة الخطر المشترك.

وقد تأسست منظمة حلف شمال الأطلسي في عام ١٩٤٩م، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بغرض حماية حرية وأمن جميع أعضائه وفق مبدأ الدفاع الجماعي في الوثيقة التأسيسية والمنصوص عليه في المادة ٥ من المعاهدة، يربط حلفاء الناتو معًا، معلنًا أن الهجوم المسلح ضد أي منهم "هجوم ضدهم جميعا"، وأن الحلف يسعى جاهدًا لضمان سلام دائم في أوروبا، على أساس القيم المشتركة للديمقراطية والحرية الفردية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

بعد انتهاء الحرب الباردة، تراجع الإنفاق الدفاعي لمعظم الدول الأعضاء في الحلف، فبعد أن وصل ٤,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٠م، انخفض الإنفاق إلى ٢,٦٪ بعد عشر سنوات. وشكل إنفاق أعضاء الناتو في حقبة الحرب الباردة (باستثناء الولايات المتحدة) ٣٩٪ من إجمالي الإنفاق الدفاعي عام ١٩٩٠م، ثم انخفضت حصتهم إلى ٢٧٪ بحلول عام ٢٠٢٠م، في وقت زاد فيه أعضاء الناتو من ١٥ إلى ٢٩ عضوًا، و تم تعويض هذا الانخفاض في الإنفاق الدفاعي في المقام الأول من قبل الولايات المتحدة؛ نتيجة ما يعرف بمشكلة الراكب المجاني Free rider حيث تعمد بعض الدول للتهرب من دفع التزاماتها طالما أن هناك من يدفع؛ وطالما تحقق الأمن!

ومن هنا يشعر العديد من المراقبين في الولايات المتحدة وفي بعض البلدان الأخرى بخيبة أمل في حلف شمال الأطلسي وغيره

يقر المفهوم الاستراتيجي بأن الطموحات المعلنة والسياسات القسرية للصين تتحدى مصالح الحلفاء وأمنهم وقيمهم

من مؤسسات التعاون الدولي بسبب تحمل الولايات المتحدة وبعض الأعضاء الأكبر الآخرين حصة كبيرة من عبء الدفاع المشترك لدول الناتو، وأن الأعضاء الأصغر في الناتو يخصصون نسبًا مئوية أصغر من دخلهم للدفاع مقارنة بالأعضاء الأكبر حجمًا، وهو ما يخلق بعض القلق حول استمرار نجاح تجربة الناتو وتكرارها بالمقارنة مع تجارب تمويل منظمات أخرى مثل الأمم المتحدة، حيث يمثل تقاسم الأعباء المالية عنصرًا هامًا في نجاح المنظمات الدولية والإقليمية ويشكل مكونًا هامًا في تحقيق الاستقرار ويطرح في نفس الوقت تساؤلًا حول كيفية تقسيم حصص التكلفة فيما بين الحلفاء.

فرغم أن الدول الأوروبية الأعضاء في حلف شمال الأطلنطي أقرب كثيرًا إلى خط المواجهة من الولايات المتحدة، فضلًا عن أنها أقل قدرة على الدفاع عن نفسها بمفردها، وعلى هذا فقد يكون من المفترض أن يكون من مصلحتها أن تكرس للحلف قدرًا من مواردها أكبر من ذلك الذي تخصصه الولايات المتحدة، وتفسير ذلك يكمن في الأهداف التي يتعين على حلف شمال الأطلسي تحقيقها، والتي تتمثل في حماية الدول الأعضاء من العدو المشترك، وبالتالي فإن ردع العدوان على أي عضو من الأعضاء هو في مصلحة الجميع، دون استثناء، والأكثر من ذلك أن توفرها لأي عضو يحقق مصلحة الآخرين بصرف النظر عن موقعهم، فالمصلحة هنا لا تتجزأ، وتحققها لدولة يعني تحققها لكل الأعضاء دون تكلفة إضافية، بل إن هزيمة عضو تنتقص من أمان المجموع، وتعرض الجميع لمزيد من الأخطار.

ويمكن أن يفسر ذلك اهتمام الناتو بدعم أمن أوكرانيا في مواجهة روسيا الاتحادية، حيث أن أمن الولايات المتحدة، يبدأ من أمن الدول المتاخمة لروسيا حتى لو لم تكن منضمة للناتو، وعدم انتصار الروس، يضمن أمن الحلف ككل، ويحقق مكاسب للولايات المتحدة دون مواجهة مباشرة.

ويؤكد ذلك صعوبة استبعاد دولة من الاستمتاع بتوفر الردع والأمان متى تحقق ذلك لدولة واحدة، وهذه في الحقيقة سمة من سمات السلع والخدمات التي يطلق عليها "منافع عامة" أو سلع عامة، حيث إنه متى تحقق الردع والدفاع عن التخوم، يستفيد منها الجميع، بل ولا يمكن استبعاد أحد أو مطالبة أحد بمقابل مباشر ثمنًا للنفع العام.

ويتضح هذا الموقف أكثر إذا كان هناك عددًا كبيرًا من الدول التي يمكن أن تستفيد من قيام دولة واحدة بتوفير متطلبات الحماية، حيث لا يتوفر أي حافز لأي منهم لبذل الجهد اللازم لتحقيق الحماية ليس فقط بسبب فكرة الراكب المجاني بل نظرًا لتضاؤل نصيب كل دولة من منافع تحقيق الحماية والردع في حال وجود عدد كبير من الدول المستفيدة، حيث لا يكون لدى أي دولة فرد عادة حافزًا طوعيًا لتحمل تكلفة توفير هذه المصلحة، وهذا هو السبب في ضرورة وجود صيغة تلزم الدول منفردة، على تحمل نصيب عادل.

ففي قمة ويلز في عام ٢٠١٤ م، وافق رؤساء دول وحكومات الحلفاء على تعهد الاستثمار الدفاعي، داعين جميع الحلفاء إلى تلبية المبادئ التوجيهية المتفق عليها من قبل الناتو لإنفاق ٢٪ من ناتجهم المحلي الإجمالي على الدفاع بحلول عام ٢٠٢٤م، من هنا أكد رؤساء الدول والحكومات التزامهم في قمة فيلنيوس ٢٠٢٣م، باستثمار ما لا يقل عن ٢٪ من ناتجهم المحلي الإجمالي سنويًا في الدفاع. كما أكدوا أنه في كثير من الحالات، سيحتاج الحلفاء إلى إنفاق أكثر من ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي على الدفاع إذا أرادوا معالجة النقص الحالي وتلبية متطلبات نظام أمني أكثر إثارة للجدل.

ويتضاءل أثر الراكب المجاني عندما تكون المنظمة صغيرة نسبيًا، كما هو الحال مثلًا في اتفاقية الدفاع المشترك بين دول مجلس التعاون، والتي تضم عددًا محدودًا من الدول الوطنية، قد يكون لدى الدول الأعضاء حافزًا لتقديم تضحيات كبيرة للحصول على الصالح العام، حيث العدد محدود ونصيب كل منها كبير في النفع العام ودرء الخطر.

من ناحية أخرى، يلاحظ في حالات الدفاع عن الأمن المشترك، أن التعاون يحقق فائدة صافية أكبر للشركاء الأصغر بسبب أن التعزيز الطفيف في الموقف الدفاعي لحليف كبير يوفر زيادة كبيرة في درجة الحماية التي يحصل عليها الشريك الصغير، وعندما تكون أعداد الدول كبيرة، تكون المشكلة مماثلة لمشكلة تحديد موارد للموازنة العامة للدولة الواحدة فيما بين أفراد المجتمع المختلفون في مستوى الدخل والثروة، ويجب استخدام بعض المبادئ مثل اعتبارات القدرة على الدفع المماثلة لتلك المطبقة في السياق المحلي عند فرض ضريبة على الدخول وفقًا للقدرة على الدفع مقاسة بالدخل أو الثروة أو الإنفاق.

وفي حال الدفاع المشترك عن مجموعة من الدول يمكن أن يزداد عدد الدول الذين تدافع عنهم قوة عسكرية معينة دون تقليل الأمن لكل دولة على حده، نظرًا لما تتمتع به تلك الخدمة

ثلاث مهام أساسية للناتو: الردع والدفاع ومنع الأزمات وإدارتها والأمن التعاوني مع مهمة ضمان الدفاع الجماعي والأمن للحلفاء

من سمات تدخلها في عداد الخدمات الجماعية التي إذا تم توفيرها لدولة يمكن أن تستفيد دول أخرى دون أن تقل منافع الدولة الأصلية. ومع ذلك، فإن مساحة الأرض الإضافية تتطلب عادة بعض القوات العسكرية الإضافية، وعندما لا يكون لمنطقة الأرض الإضافية حدودًا مشتركة مع العدو، يمكن عادة الدفاع عنها دون أي تكلفة إضافية كبيرة.

يشير هذا إلى تفضيل زيادة عدد الدول المنضوية تحت المنظمة، حيث إن خدمة الدفاع المشترك هي خدمة إقليمية عامة خالصة إذا كان من الممكن تقديمها لدول إضافية دون تكلفة تذكر بل ودون أن تؤثر سلبًا على أولئك الذين يستفيدون منها بالفعل، ومع ذلك، قد يكون من المفيد السماح للدول الجدد بالاستمتاع بما هو متاح من خدمات الدفاع الحالية بتكلفة إضافية صفر، إذا وافقوا على تقاسم التكاليف الأساسية.

مجمل القول، إذا كان من السهل قبول فكرة التحالف من الناحية الاقتصادية وفقًا لنظرية الخدمات والمصالح الجماعية أو المصلحة العامة Collective benefit، التي يمكن توفيرها من خلال سلطة أو تنظيم يوفر مصلحة جماعية، يتمتع بسلطة تعلو فوق السلطة الوطنية، ومع ذلك فقد ظلت طرق تدبير الموارد المالية اللامركزية وتقاسمها بين الحلفاء مسألة معيارية، أكثر منها موضوعية، خاصة فيما يتعلق بالبحث عن أساس يمكن الارتكاز عليه كمبدأ لتقاسم التكاليف. خاصة في وجود المادة رقم (٥) من معاهدة شمال الأطلسي حيث يمكن للأعضاء أن يتراخوا عن الالتزام بسداد أنصبتهم من نفقات الدفاع اعتمادًا على الحماية من الولايات المتحدة، رغم أن الناتو يتبنى فكرة أنه يتعين على كافة الدول الأعضاء تقديم إسهامات عادلة وفقًا لقوتها الاقتصادية، وأن قوة الردع التي يتمتع بها حلف شمال الأطلنطي تشكل جهدًا جماعيًا من جانب كافة الدول الأعضاء.

* أستاذ الاقتصاد بجامعة المنوفية ـ المستشار الاقتصادي لجامعة الملك عبد العزيز ـ سابقًا

نافذة فرص جديدة تُفتح الآن لإعادة تحديد الأهداف والتعاون بين الناتو والخليج

لدول الخليج سلطة اختيار المشاريع الراغبة في تنفيذها مع الناتو وهذه ركيزة التعاون

قبل ٢٠ عامًا تحديدًا، اتُخذ قرار المشاركة في مبادرة للتعاون مع البلدان الخليجية والتي شكلت في حينها ارتباطًا دبلوماسيًا كبيرًا لا يضاهيه شيء. فعلى مدى فترات طويلة، ظل تاريخ حلف شمال الأطلسي "الناتو" مرتبطًا بالحرب الباردة وقوة الردع ضد الاتحاد السوفيتي. ولكن مع بدايات القرن الحالي، بدا المشهد العالمي مغايرًا تمامًا، إذ بدأت تحديات جديدة تلوح في الأفق، متمثلة في الإرهاب الدولي، والحكومات الهشة، والجهات الفاعلة غير حكومية. وبات واضحًا أن النماذج والأنماط القديمة أضحت بالية وعفا عليها الزمن، ولم يعد ممكنا إغفال الأهمية الاستراتيجية التي تمثلها المنطقة التاريخية لشمال إفريقيا والشرق نظرًا لقربها الجغرافي من أوروبا ومنطقة اليورو-الأطلسي.

السفير. اليساندرو مينتو ريزو

وبرغم أن الخبرات في هذا الصدد لم تكن وفيرة من حيث النهج العملي، إلا أن الأولوية السياسية حظيت باعتراف الجميع، حيث كان هناك إجماع واسع النطاق داخل الحلف الأطلسي. وفي عام ٢٠٠٣م، أصبحت المشاورات السياسية بين الحلفاء تعقد مرارًا وتكرارًا، ومع مرور الوقت اكتسب هذا الشأن أهمية ملحة. وبطبيعة الحال، كان النقاش الدائر يتمحور حول ما هي البلدان التي ينبغي مخاطبتها؟ ووفقًا لأية شروط، وأي نوع من المقترحات ينبغي تقديمه؟ ومع بداية عام ٢٠٠٤م، عُقد مؤتمر قمة لوزراء الخارجية في مقر الناتو، وحضر عن الجانب الأمريكي حينذاك كوندوليزا رايس التي كان لديها إصرار وتصميم شديدين للسير في هذا الاتجاه.

نجاح التعاون العملي

توصلت الأطراف إلى استنتاج حاسم يتمثل في استهداف دول مجلس التعاون الخليجي. وهدفت المبادرة إلى بناء علاقة تعاونية خاصة مع هذه المجموعة المتجانسة التي تمثل شريكًا منطقيًا. وتمحور النقاش حول تحديد منهجية عمل واضحة ومجالات التعاون المشترك. وظل التساؤل الواقعي يدور حول كيفية العمل وتحديد الاختصاصات. وقد جرت نقاشات مكثفة كنا نطمح خلالها أن يحالفنا التوفيق في صياغة مقترحات تحظى بالقبول.

دعونا نتذكر أنه في هذه الفترة تمت صياغة مقترحات مختلفة ولكن لم يبصر أيا منها النور بشكل واقعي.

ولضمان نجاح الشراكة، تم اعتماد مبدأ مبتكر يتمثل في بناء "شراكة ذات اتجاهين". ويعني ذلك ضمان تكافؤ الفرص والمشاركة الفاعلة من قبل جميع الأطراف المعنية. وبعبارة أخرى، سيكون لدول مجلس التعاون الخليجي سلطة اختيار المشاريع التي ترغب في تنفيذها بالتعاون مع الناتو، على أن يعطي الحلف موافقته عليها. ويشكل هذا المبدأ الركيزة الأساسية التي تستند إليها صيغة التعاون برمتها.

ولكي تكون الأمور أكثر سلاسة ويسرًا، قررنا عدم الحاجة إلى وجود معاهدة أو التزام قانوني، وأن التعاون ينبغي أن يكون "عمليًا" قدر الإمكان، ويستند على برنامج عمل مشترك للقضايا محل الاهتمام المتبادل. على أن يواصل الشركاء في الخليج اتباع سياساتهم الوطنية كما يحلو لهم دون تدخل. كذلك تأخذ مجالات التعاون بعين الاعتبار الاحتياجات الفردية لكل دولة خليجية ضمن إطار شامل للقضايا الاستراتيجية والدفاعية. ويرتكز النهج على تعاون ثنائي بصفة أساسية بهدف الاستجابة للاحتياجات المحددة بشكل أكثر فاعلية. وإجمالاً، نحن نتحدث عن مشروع سياسي عملي جدًا في تنفيذه، ولا يفرض أية التزامات، ويتيح أقصى قدر من المرونة. مع تفادي التصريحات السياسية عديمة الجدوى والتركيز على الجوهر عوضًا عن ذلك.

تهدف المبادرة إلى بناء علاقة تعاونية خاصة مع المجموعة الخليجية المتجانسة التي تمثل شريكًا منطقيًا

قائمة واسعة من المجالات المطروحة تعتمد على النهج التشاركي

تتيح المبادرة قائمة شاملة من الأنشطة الأمنية يتم تحديدها من خلال نهج تشاركي ("من القاعدة إلى القمة"). وهذا يعني أن الأطراف يشاركون بفعالية في اختيار المجالات التي تتماشى مع أولوياتهم الأمنية. وهي تشمل أنشطة مثل: تبادل المعلومات، وحماية الحدود، ومكافحة الإرهاب، وإصلاح المنظومة الدفاعية، والتعاون العسكري، والتخطيط الدفاعي والميزانية الدفاعية، وأسلحة الدمار الشامل، وتحقيق قابلية التشغيل البيني، ومكافحة الاتجار غير المشروع. وفي السنوات التي تلت عام ٢٠٠٤م، تم تنفيذ أكثر من ألف نشاط سنويًا، كما تم في كثير من الحالات إتاحة إمكانية المشاركة أمام الشركاء الجدد في مشروعات كانت مخصصة في السابق للدول الأعضاء في حلف الناتو. وفي حالات أخرى، تم تخطيط وتنفيذ أنشطة مبتكرة جديدة تلبي الاحتياجات الأمنية المتطورة.

يعد حلف شمال الأطلسي (الناتو) المنظمة الأمنية الرائدة عالميًا، حيث يمتلك تاريخًا عريقًا من الخبرة في مجال العلاقات المدنية-العسكرية. ويتيح العدد الكبير للدول الأعضاء في الحلف للشركاء اختيار الأنشطة التي تلبي احتياجاتهم الأمنية من مجموعة واسعة من الخيارات. ويجدر بنا في هذا السياق توضيح سوء فهم شائع حول دور الناتو في الشرق الأوسط حيث يربط البعض الناتو بالتدخل العسكري المباشر. وقد يُساء فهم التعاون الوثيق مع الناتو على أنه "وجود عدواني".

وقد أثبتت التجربة أن هذا الاعتقاد مغلوط، إذ يركز الناتو على تعزيز التعاون وبناء القدرات الأمنية للدول الشريكة، وليس التدخل العسكري المباشر. ويعد حلف الناتو الخيار المُفضل للحصول على المشورة والمساعدة في المجالات التقنية، وبناء المؤسسات، والتدريب، والتعليم، والعلاقات الدفاعية مع المجتمع المدني، وقابلية التشغيل البيني. وخلال الحوار المستمر مع شركائنا الخليجيين، لم يطرأ أي خلاف يُذكر حول المبادئ الجوهرية للتعاون، مثل التشاور المستمر، ومكافحة الإرهاب، وتحديث أنظمة الدفاع، ومواجهة التحديات الأمنية المشتركة، وتعزيز التعليم المشترك حول القضايا الاستراتيجية.

ولقد كان الهدف هو تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي من خلال مشاركة جديدة عبر الأطلسي في المنطقة. فمن عساه أن

لنجاح الشراكة تم اعتماد مبدأ "شراكة ذات اتجاهين" لتكافؤ الفرص والمشاركة الفاعلة من قبل جميع الأطراف المعنية

يكون أكثر تأهيلًا من حلف الناتو للمشاركة في مجال الدفاع الواسع مع الجيوش العربية وأن يمد لها يد الصداقة بطريقة عملية ؟

وقد شهدت السنوات الماضية جهودًا دؤوبة لتعزيز مبادرة إسطنبول للتعاون وإرساء بنية تعاون دائمة. وشمل ذلك عقد اجتماعات رفيعة المستوى مع قادة دول الخليج. وخلال إحدى الاجتماعات الأولية، كان من دواعي سروري أن ألتقي مع الأمير سعود الفيصل، وزير خارجية المملكة العربية السعودية في ذلك الوقت، وهو الأطول خدمة في ذلك المنصب على مستوى العالم. وكان رجلًا يمتلك من الوضوح والفطنة الكثير. وبفضله، تم عقد مؤتمر كبير بمدينة الرياض في عام ٢٠٠٦م، حول عرض آفاق التعاون المستقبلي. وشهد حضور كافة أعضاء السلك الدبلوماسي. ومنذ ذلك الحين، جرت أحداث ولقاءات في كافة البلدان المعنية، ولم يبد أي منها معارضته. كما أعربت كل من البحرين، والكويت وقطر، والإمارات عن موافقتها للانضمام، وفي حين لم تتخذ المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان قرارًا رسميًا بشأن المشاركة الكاملة في مبادرة تعاون إسطنبول، فإنهما يشاركان في أنشطة معينة، مثل إيفاد ضباط إلى دورات كلية الدفاع التابعة للناتو. وتكتسب هذه المشاركة أهمية خاصة لتعزيز الروابط الشخصية وتبادل الخبرات.

إن الهدف الأساسي للتعاون، كما أراه، هو تحقيق "التوافق البيني بين العقول البشرية". ويمثل هذا التوافق حجر الزاوية لبناء صداقة دائمة بين الناتو ودول الخليج.

ثمة سبل مختلفة لتقييم نتائج مبادرة إسطنبول للتعاون بعد مرور ٢٠ عامًا. حيث ينبغي أن نناقش كلًا من البعد السياسي للحوار والبعد العملي للتعاون الأمني الذي يوظف مجموعة واسعة من الأدوات. وقد حقق التعاون، على مدى سنوات عديدة، تقدمًا ملحوظًا في كلا البعدين، وأسفر عن رضا جميع الأطراف. ورغم تباطؤ الوتيرة في السنوات الأخيرة، تظل النتائج إيجابية بالنظر إلى حجم التبادلات والاتصالات والاجتماعات الفنية الناجحة التي شهدتها المنطقة. عززت هذه الأنشطة الثقة المتبادلة بين الجهات العسكرية والمدنية في كلا الطرفين.

عند تقييم الشراكة بين الناتو ودول الخليج، من الضروري التأكيد على أن العلاقات الرسمية بين الجانبين كانت معدومة قبل إطلاق المبادرة. ويواجه العالم حاليًا مشهدًا دوليًا مختلفًا تمامًا، يتميز بتزايد حدة التهديدات الناشئة. وتتطلب هذه التطورات إعادة تقييم للشراكة لإعادة تعريف اتجاهها الاستراتيجي. وبعد مرور عشرين عامًا، تُعدّ إعادة التقييم خطوة طبيعية في مسار التعاون.

كما يتعين علينا أن نقر بالحقائق الراهنة، والاعتراف بأن الأزمة في أوكرانيا والعدوان الروسي قد أصبحا على رأس أولويات اهتمام الناتو. وفي الوقت نفسه، تواجه دول الخليج تزايداً هائلاً في التهديدات الأمنية المباشرة، بما في ذلك الهجمات الجوية وتكتيكات حرب غير متماثلة، وحرب هجينة يشنها جهات فاعلة غير حكومية.

آفاق الشراكة المتجددة

يمكن أن يصبح هذا العام نقطة فارقة في مجال "الأمن التعاوني". وبحسب ما جاء في بيان قمة الناتو الأخيرة في فيلنيوس (الفقرة ٢٢)". يواجه الجوار الجنوبي لحلف الناتو، وخاصة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تحديات أمنية وسياسية وديموغرافية واقتصادية مترابطة. تتفاقم بسبب....." إلخ. وإدراكًا لتلك التحديات، قررت القمة ما يلي: "استجابة للآثار العميقة لهذه التهديدات والتحديات داخل المنطقة الأوروبية الأطلسية وبالقرب منها، كلفنا اليوم مجلس حلف الناتو بأن يكون في حالة انعقاد دائم من أجل إطلاق العنان للتفكير الشامل والمعمق ... حول فرص الانخراط مع الدول الشريكة لنا".

من الممكن استكشاف سيناريوهات مختلفة لقمة واشنطن القادمة. وبغض النظر عن السيناريو المفضل، فمن الواضح أن نافذة جديدة من الفرص تُفتح الآن من أجل إعادة تحديد الأهداف والاختصاصات والتعاون بين الناتو والخليج. لا يزال الحوار في مراحله المبكرة، والآن هو الوقت المناسب لتقديم الآراء والمقترحات، بحيث يكون صوت المنطقة مسموعًا ومؤثرًا، وهي فرصة لا ينبغي تفويتها بأي حال من الأحوال.

في السياق ذاته، تعد الذكرى السنوية الـ ٧٥ لتأسيس حلف

لم يعد ممكنًا إغفال الأهمية الاستراتيجية لشمال إفريقيا والشرق لقربها الجغرافي من أوروبا ومنطقة اليورو-الأطلسي

الناتو علامة فارقة في مسار أطول تحالف سياسي عسكري في التاريخ. مع انتقاله من معاهدة موقع عليها في الأساس من قبل ١٢ عضوًا إلى منظمة تضم ٣٢ عضوًا.

نرى الآن أكثر من عامل "لتغيير قواعد اللعبة". هكذا صرح مارك روته، رئيس الوزراء الهولندي السابق والأمين العام الجديد للحلف الذي بإمكانه بلا شك أن يمنح دفعة جديدة للتحالف الغربي. جاء روته ليخلُف سلفه ينس ستولتنبرغ، الذي يغادر منصبه بعد قضاء ١٠ سنوات. وركز الأمين السابق على الأزمة في أوروبا الشرقية في مرحلة ربما بدا فيها الشرق الأوسط أقل أهمية.

يفتح تولي السيد روته لهذا المنصب الباب أمام عقد تحالفات مبتكرة وتعزيز أمن الممرات الملاحية الاستراتيجية بالمنطقة، وهو ما يصب في مصلحة التجارة العالمية. ومع ذلك، لا يغفل حلف الناتو عن التحديات الأمنية الراهنة، ولا سيما تلك التي تُلقي بظلالها على منطقة البحر الأحمر.

ويملك حلف الناتو سجلاً حافلاً بالنجاح في مجال العمليات البحرية، بما في ذلك عملية "المسعى النشط" التي أُطلقت في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر لمكافحة الإرهاب وتهريب الأسلحة في البحر الأبيض المتوسط، وكذلك عملية "درع المحيط" التي تصدت للقرصنة في خليج عدن والمحيط الهندي، والتي تعد الثانية من نوعها في هذا المجال.

في اعتقادي أن المنطقة الخليجية لا تزال تمثل أولوية في حسابات حلف الناتو، نظرًا لأهميتها الاستراتيجية الدائمة، والتهديدات القادمة من إيران وطموحاتها النووية، وانعدام الأمن الذي تمثله حرب غزة المأساوية، ووجود الجهات الفاعلة العدوانية غير الحكومية، وهشاشة دول في المنطقة مثل العراق ولبنان. وبينما يمكن أن يكون لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ شركاء محتملون، إلا أن الخليج يتمتع بميزة قربه من المنطقة الأوروبية الأطلسية، وخاصة مع وجود تجربة تاريخية قوية مثل مبادرة إسطنبول للتعاون.

وبما أنني قمت شخصيًا بالعديد من الجولات داخل المنطقة طوال سنوات عدة من أجل بناء هيكل لصداقة دائمة، فإنني ما زلت مقتنعًا بأن ذلك يمكن أن يصبح واقعًا ملموسًا يصب في مصلحة البلدان المعنية مباشرة. على أن يتم تدعيمه من خلال التعاون بأشكال مختلفة مع مجموعة قوية من الحلفاء.

بالنسبة للمملكة، فإن إبرام اتفاقية دفاع محتملة مع الولايات المتحدة، مماثلة على سبيل المثال، لتلك التي وقعتها مع اليابان، سيكون نتيجة منطقية مترتبة على الشراكة مع حلف الناتو. وسيكون ذلك مكملًا طبيعيًا من المنطلق العملي والسياسي على حد سواء.

وختامًا يمتلك الجانبان كليهما، حلف الناتو ودول الخليج العربي، تاريخًا طويلاً من التعاون المشترك، مما يُشكل أرضية صلبة لبناء شراكة استراتيجية أوثق. هذه هي اللحظة المناسبة لاتخاذ الخيارات الصحيحة لأنه من الصعب إيجاد حلول وسط بيئة دولية مجزأة ومحفوفة بالمخاطر. إنني على يقين أن الحلف الأطلسي وجميع أعضائه سيكونون على استعداد لمد يد الصداقة. ولكن لا ينبغي أن يكون هناك أي تردد من قبل دول مجلس التعاون الخليجي الست، لجعل أصواتهم مسموعة، أكثر مما كانت عليه في الماضي. إن بناء شراكة قوية يُمثل خطوة جوهرية نحو عالم أكثر أمنًا وازدهارًا.

* رئيس مؤسسة كلية الدفاع التابعة لحلف الناتو ـ نائب الأمين العام السابق لحلف الناتو

استثمارات الأقمار الصناعية تجارة الكبار في اقتصاد الفضاء وإيراداتها ٣٥٠مليار دولار

إنشاء مصنع رقمي لإنتاج الأقمار الصناعية في السعودية بتكلفة ١١٠ ملايين دولار

لم تعد الأقمار الصناعية كما هو معروف ومتداول عالميًا، الوسيلة الأهم لتسهيل وتبادل الاتصالات هذا فضلًا عن العديد من الخدمات الأخرى التي تنفرد بها، ولا يوجد من ينافسها في هذا المجال، بل دخلت وبقوة عالم الاستثمار والصناعة والاستحواذ، خاصة أنها تحقق الكثير من النجاحات الاقتصادية التي لا تحتمل الخسارة، حيث يعد عالم الأقمار الصناعية واحدًا من القطاعات الاقتصادية المهمة التي يكون فيه الإبداع جزءًا حيويًا في تحقيق استثمارات كبيرة ببلايين الدولارات للدول المستثمرة، وحاليًا يتوافر آلاف الأقمار الصناعية العاملة، والكثير منها في مدارات أرضية واطئة، وعدد منها في مدارات أرضية ثابتة.

د: شاهيناز العقباوي

ويدور حول الكرة الأرضية ٣٣٧٢ قمرًا صناعيًا، تستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية على معظمها بعدد ١٨٩٧ قمرًا، وتأتي الصين في المرتبة الثانية بعدد ٤١٢ ثم روسيا بواقع ١٧٦ قمرًا، وذلك بحسب قاعدة معلومات الأقمار الصناعية لدى اتحاد العلماء المعنيين في الولايات المتحدة UCS المحدثة في بداية ٢٠٢١م.

وتقود بريطانيا القارة الأوروبية في مجال الاستثمار في الفضاء، وأشار تقرير حديث إلى أنها الوجهة الأكثر جاذبية في هذا المجال، بعد الولايات المتحدة، حيث اتجهت أكبر ٩ شركات بريطانية إلى الاستثمار في هذا القطاع منذ عام ٢٠١٥م، حيث تقدَّر قيمة الاستثمارات المباشرة في هذا القطاع بحوالي ١٧,٥ مليار جنيه استرليني بنسبة ١٧٪ من الاستثمارات العالمية، وتتركز أوجه نشاطها بشكلٍ خاص في المراقبة وتصنيع الأقمار الصناعية وتطوير تكنولوجيات الاتصال والمعلومات، كما تصل قيمة إسهاماته والصناعات المغذية له في الاقتصاد البريطاني بنحو ٣٧٠ مليار جنيه استرليني، وشهد عام ٢٠٢١م، وحده، دخول مستثمرين جدد بنسبة نمو بلغت ٦٣٪، وهو ما يعكس الأهمية المتزايدة للاستثمار في تقنيات الفضاء. ويتزامن زيادة اهتمام دول الشرق الأوسط بقطاع الفضاء مع توقعات دراسة حديثة لبنك مورغان ستانلي بتجاوز حجم اقتصاد الفضاء تريليون دولار عام ٢٠٤٠م، مع زيادة التركيز على خدمات الأقمار الصناعية والصواريخ، وسوف يدفع الاستثمار في الفضاء قطاعات أخرى بخلاف الطيران والدفاع، مثل قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقدرت الدراسة حجم إيرادات صناعة الفضاء عالميًا بقيمة ٣٥٠ مليار دولار حاليًا، مرجحة أن تتمثل أهم الفرص الاستثمارية على المدى القصير والمتوسط في الوصول إلى الإنترنت عبر الأقمار الصناعية، متوقعة أن تمثل الأقمار الصناعية ٥٠٪ من النمو المتوقع لاقتصاد الفضاء العالمي خلال الـ٢٠ عامًا المقبلة.

وعلى الرغم من أن صناعة الفضاء والأقمار الصناعية مكلفة، لاسيما أن إطلاق صاروخ إلى الفضاء تصل تكلفته إلى ١٠٠ مليون يورو وأكثر. إلا أن الاستثمار في الفضاء مجد اقتصاديًا، ويمكن القول إنَّ الفضاء اكتسب أهمية متزايدة، وأصبح صناعة ديناميكية سريعة التقدُّم، باعتباره جزءًا لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي، مع توقعات بأن تحقق معدَّل نمو بنسبة ١١٪ لتصل إلى ١,٤تريليون دولار بحلول عام٢٠٣٠م، و٣ تريليونات دولار بحلول عام٢٠٥٠م، مقارنةً مع حوالي ٤٧٠ مليار دولار في عام٢٠٢٢م، لتسجل أسرع معدَّل نمو في السنوات العشر الأخيرة. وقد كان عام٢٠٢٢م، استثنائيًا في قطاع الفضاء، حيث تم إطلاق ١٨٦ صاروخًا ناجحًا بنسبة نمو تقدَّر بنحو ٢٢٪ مقارنةً

أطلقت السعودية أول قمر صناعي عربي في عام "عرب سات إيه ١"
وأطلقت المملكة ١٦ قمرًا صناعيًا إلى الفضاء في عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٩

مع عام ٢٠٢١م، وهو ما يشير إلى تحوُّل سريع في هذا القطاع، يلعب فيه التقدُّم التكنولوجي وزيادة استثمارات القطاع الخاص والطلب المتزايد على البيانات والمنتجات والخدمات الفضائية، الدور الأكبر خاصةً بعد تضاؤل التحديات التي كانت تواجه تصنيع وإطلاق وتشغيل الأقمار الصناعية وغيرها من الأصول الفضائية، حيث تم "تصغير حجم الأقمار الصناعية"، وأصبحت تكلفة إنتاجها وتشغيلها أقل من أي وقت مضى، وبفضل الصواريخ القابلة لإعادة الاستخدام، أصبحت تكاليف الإطلاق أقل بكثير اليوم، وهو ما أسهم بدوره في دخول شركات عالمية جديدة، فعلى سبيل المثال تصل تكلفة إطلاق قمر اصطناعي ٦٠ مليون دولار حاليًا مقارنةً بـ ٢٠٠ مليون دولار قبل سنوات. وأعلنت "تاليس ألينيا سبيس"، وهي شركة إيطالية فرنسية، مؤخرًا عن استثمار أكثر من ١١٠ ملايين دولار لإنشاء مصنع رقمي بالكامل لإنتاج الأقمار الصناعية بتقنيات متقدِّمة وبأحجام مختلفة، في منطقة تكنوبولو تيبورتينو بروما. ويُقدر حجم سوق الأقمار الصناعية الصغيرة بـ ١٦٦,٤٠ مليار دولار عام ٢٠٢٤م، ومن المتوقع أن يصل إلى ٢٦٠,٥٦ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٩م، بمعدل نمو سنوي مركب قدره ٩ ٪ خلال الفترة من (٢٠٢٤-٢٠٢٩م). وفي دراسة أصدرها مصرف «مورجان ستانلي» بالولايات المتحدة يتوقع أن يتخطى حجم الأرباح من «اقتصاد الفضاء»، الترليون دولار عام ٢٠٤٠م، وتعتقد الدراسة أن المداخيل الأساسية ستكون من عوائد خدمات الأقمار الصناعية والصواريخ، وذلك نتيجة لكثافة الطلب على «إنترنت الأقمار الصناعية» وتوصيل الطرود بالصواريخ. فضلًا عن أن خدمات الاتصالات التي تقدمها نصف هذه الأقمار تساوي بلايين الدولارات، حتى أنه في عام ٢٠١٣م، حقق الاقتصاد العالمي المتعلق بالفضاء الخارجي دخلًا بحدود ٢٥٠ بليون دولار.

أقمار الاتصالات

وتعد أقمار الاتصالات من أهم أسواق الفضاء الجديدة، وتتشكل الثلاثة قطاعات الرئيسية في هذه السوق من صناعة الأقمار الصناعية وملحقاته الفرعية، ومعدات الدعم الأرضي ومحطات الهواتف، والبوابات، ومحطات التحكم، وكذلك صحون أقمار البث المباشر وبعض الأمور التقنية المتخصصة الأخرى، أما سوق صناعة معدات الإطلاق فقائم على خدمات الإطلاق

الأقمار الصناعية تمثل ٥٠٪ من نمو اقتصاد الفضاء العالمي خلال الـ ٢٠ عامًا المقبلة وحققت ٢٤ مليار دولار عام ٢٠١٨

وصناعة المركبات، والأنظمة الفرعية.

وتهيمن دول مجموعة السبع على سوق صناعة الفضاء، وذلك بسبب الاستثمار الكبير الذي يبذل في هذا المجال من قبل هذه الدول سواء في مجالات الفضاء والملاحة وتمثل الولايات المتحدة وحدها ما يقرب من ثلث المركبات الفضائية العاملة حاليًا في مدار حول الأرض، تعد مهمات أبولو للهبوط على سطح القمر ومحطة سكايلاب الفضائية ومكوك الفضاء ومحطة الفضاء الدولية (ISS) و Mars Exploration Rover Opportunity – و Mars Rover Curiosity هي أحجار الزاوية في برنامج الفضاء للدولة ومواقع الأقمار الصناعية.

ووفقًا لتقرير تيكنافيو للأبحاث الذي نقله بيزنس وايز. ينقسم سوق الأقمار الصناعية إلى الأقمار الصناعية الصغيرة، والدقيقة، النانوية، الفيمتو ساتلايت، ومن المتوقع أن ينمو سوق الأقمار الصناعية الصغيرة بمعدل سنوي يزيد على ١٤٪. من المنتظر أن تصبح الهند لاعبًا رئيسيًا على مستوى العالم في صناعة هذا النوع، حيث تقوم منظمة أبحاث الفضاء الهندية (ISRO) بتحويل معظم أنشطتها التجارية المتعلقة بالفضاء إلى الصناعة وتعمل الحكومة بالترويج لمبادرات لجلب المنظمات الخاصة الكبرى في صناعة الفضاء للتعاون والعمل معًا. هذا وتستثمر الصين بكثافة في تكنولوجيا الفضاء وذلك وفقًا لإدارة الفضاء الوطنية الصينية (CNSA)، وتتوقع إطلاق حوالي ١٠٠ قمر صناعي بحلول عام ٢٠٢٥م، وبالنظر إلى الزيادة في الأنشطة المتعلقة بالفضاء في المنطقة، يعمل مصنعو الأقمار الصناعية على تعزيز إنتاجهم وقدراتهم للاستفادة من إمكانات الأسواق الناشئة لاسيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. في الوقت الذي حققت فيه أسواق أمريكا الشمالية والمنطقة الأوروبية تقدمًا كبيرًا نظرًا لوجود البنية التحتية اللازمة لتطوير صناعة الاتصالات، عبر الأقمار الصناعية والتركيز القوي على تطوير الأبحاث الفضائية والاتصالات السلكية واللاسلكية.

وعلى نفس الوتيرة كشف تقرير مؤسسة راند الاقتصادية عن "قدرات الفضاء التجارية " أن صناعة الأقمار الصناعية حققت حوالي ٢٤ مليار دولار خلال عام ٢٠١٨م، عبر تقديم خدمات المعلومات من خلال التليفزيون والراديو، هذا فضلًا عن المساعدات لبعض المستهلكين والشركات الخاصة والحكومات في جميع أنحاء العالم. وذكر أنه منذ عام ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠١٨م، أصبحت تلك الصناعة لا تعتمد على القطاع الحكومي وحده، حيث شكلت الإيرادات منه ٢١٪ من إجمالي إيرادات مجموع الشركات الكبرى في هذا المجال. ويعتبر الاستشعار عن بعد من الاستثمارات المهمة في مجال الأقمار الصناعية والذي بدوره، يتعلق بالقدرة على الحصول على المعلومات من مسافة بعيدة، حيث يمكن لأقمار الاستشعار عن بعد أن تستضيف أجهزة الاستشعار، كالرادار ومقاييس اتجاه الرياح وسرعتها، فضلًا عن أجهزة الاستشعار الأخرى بالأشعة المنعكسة، مثل أجهزة قياس الإشعاع ومقاييس الطيف وموجات الضوء. لاسيما أنه في أوائل ٢٠٢٠م، كان هناك حوالي ٢٢٥ من الأقمار الصناعية التي تعمل بالاستشعار عن بعد في المدار، وهي زيادة كبيرة مقارنة بعددها الـ ٢٥ التي كانت تعمل عام ٢٠١٠م، وبدأت تلك الزيادة الملحوظة في عام ٢٠١٣م، ويعود هذا النمو الهائل إلى استخدام أعداد أكبر من الأقمار الصناعية الصغيرة من قبل الشركات الناشئة مقارنة بمقدمي الخدمات والأقمار الكبيرة، مثل DigitalGlobe الذين استخدموا أعدادًا أقل من الأقمار ولكن ذات قدرات عالية.

وكشف التقرير أنه من المجالات المهمة التي يتم الاستثمار بها هي المراقبة البيئية ولمتابعة حالة الطقس الجوية والبحرية وإمداد الجهات المعنية بهذه البيانات، وتعتبر الشركات الناشئة هي المسؤولة عن هذا الدور وتعتمد بشكلٍ كبير على التمويل الحكومي وتركز في مهماتها على الرصد البيئي الحكومي. ومن أبرز الشركات في هذا المجال تلك التي عملت على جمع البيانات البيئية للنظام العالمي للملاحة عبر الأقمار الصناعية (GNSS-RO)، والتي يمكن الاسترشاد بها في التنبؤات الجوية الأرضية ومراقبة المناخ وطقس الفضاء. وكشف التقرير أن التكلفة الباهظة لإرسال قمر صناعي متكامل للرصد البيئي تعد أحد العوائق التي تحول دون التوسع في هذا المجال، إضافة إلى تذبذب الطلب من قبل الجهات الحكومية وغير الحكومية على هذه البيانات.

يدور حول الأرض ٣٣٧٢ قمرًا صناعيًا تستحوذ الولايات المتحدة على معظمها وإطلاق صاروخ تكلفته ١٠٠ مليون يورو

يتزامن زيادة اهتمام المنطقة بقطاع الفضاء مع توقعات نك مورغان ستانلي بتجاوز حجم اقتصاد الفضاء تريليون دولار عام ٢٠٤٠

الوطن العربي

تاريخ الأقمار الصناعية في الوطن العربي طويل، كما أنه ليس منفصلًا عن المساعي العالمية الرامية إلى غزو الفضاء، والعمل على تحقيق أكبر استفادة من خلاله. والتي أدت إلى وجود طفرة هائلة في عدد الأقمار؛ إذ يدور حاليًا أكثر من ١٩٥٠ قمرًا صناعيًا نشطًا حول الأرض، ويمكن أن ينضم إليهم المزيد قريبًا. وأدت التكاليف المنخفضة والمنافسة المتزايدة، إلى وصول عدد متزايد من الأقمار الصناعية التجارية إلى مدار الأرض، والتي على عكس برامج الفضاء الوطنية، لا تعترف بالحدود الوطنية. ومؤخرًا أعلنت المملكة العربية السعودية، إتمام شركة «ASpace» الصينية استثماراً بقيمة مليار ريال لتأسيس أول مصنع للأقمار الصناعية المتقدمة في السعودية، على أن يرتفع حجم الاستثمار تباعاً مع مراحل المشروع الذي يتضمن البحث والتطوير وصناعة المكونات والأنظمة الفرعية وصولاً إلى الأقمار الصناعية.

وستستفيد من موقع المملكة الجغرافي بوصفها منصة لتعزيز قدرات الفضاء بالمنطقة عبر الاستثمار في الأقمار الصناعية المتقدمة التي تمثل ٧٠ ٪ من سوق الفضاء، الأمر الذي سيعزز من قدرات السعودية في تصنيعها من خلال نقل المعرفة والخبرات إلى جانب تنمية القدرات الوطنية في تقنيات القطاع.

ووصف المهندس خالد الفالح، وزير الاستثمار، نيل «ASpace» أول رخصة استثمار بمجال الأقمار الصناعية النواة الأولى في السعودية للاستثمار بهذا المجال الذي يشهد تطوراً غير مسبوق، وهو من ضمن المجالات المستقبلية، التي تتضمن فرصاً عالمية واعدة، مبيناً أن هذه الخطوة ستفتح الباب أمام العديد من الشركات للاستثمار بالمملكة، والتي تشهد نهضة استثنائية على جميع الأصعدة، وستعزز من تنافسية البلاد عالمياً.

وأطلقت السعودية أول قمر صناعي عربي في عام ١٩٨٥م، وهو القمر "عرب سات إيه ١"، بعدها أطلقت مصر القمر الصناعي "نايل سات ١٠١" في عام ١٩٩٨م، ثم تلاه القمر الثاني "نايل سات ١٠٢" في أغسطس ٢٠٠٠، تلاها إطلاق الإمارات العربية المتحدة للقمر الصناعي "الثريا ١" في عام ٢٠٠٠م، وكلها أقمار خاصة بالاتصالات والبث التليفزيوني الفضائي.

واستطاعت السعودية إطلاق ١٦ قمرًا صناعيًا إلى الفضاء بين أعوام ٢٠٠٠ و٢٠١٩م.

وأطلقت جامعة الملك سعود، مؤخرًا، القمر الصناعي المكعب CubeSat من قاعدة بايكونور في كازاخستان على متن الصاروخ الروسي "Soyouz2"، وبذلك يرتفع عدد الأقمار الصناعية التي أطلقتها السعودية إلى الفضاء إلى ١٨ قمرًا صناعيًا، وكانت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية قد أعلنت عن إطلاق قمر الصناعي...

وأصدرت هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية تقرير الفرص الاستثمارية في سوق الفضاء في المملكة، والذي يستعرض رحلة المملكة في مجال الفضاء منذ عام ١٩٧٦م، وفرص وتحديات نمو سوق الفضاء الذي يتوقع أن يشهد نموًا متسارعًا، كما كشف التقرير عن حجم سوق الفضاء في المملكة في عام ٢٠٢٢م والذي بلغ ٤٠٠ مليون دولار، ويهدف التقرير إلى إلقاء الضوء على الفرص الواعدة في قطاع الفضاء، وتنمية سوقه ورفع التنافسية فيه، ودعم المستثمرين ورواد الأعمال في القطاع.

وسلط التقرير الضوء على أبرز الفرص الاستثمارية في سوق الفضاء بالمملكة والمتمثلة في تصنيع الأقمار الصناعية، وخدمات الإطلاق، وتطوير قطاع المحطات الأرضية في المملكة للارتقاء بمستوى البنية التحتية المستقبلية لتصبح المملكة مركزًا رائدًا على المستوى الإقليمي، بالإضافة إلى فرص الاتصالات عبر الأقمار الصناعية، ورصد الأرض من خلال بناء أنظمة محلية متكاملة وقادرة على المنافسة عالميًا وتطوير البنية التحتية للأقمار الصناعية متعددة المستشعرات، إلى جانب فرصتي علوم الفضاء والاستكشاف، ومجالات الفضاء الناشئة.

ويذكر خبير علوم الفضاء "أرون سورنسون"، أن المملكة صنعت التاريخ بعد عودة أول رائدي فضاء سعوديين إلى الأرض، وهما "ريانة برناوي" و"علي القرني" في سابقة تاريخية، تسلِّط الضوء على تطلعاتها وخططها لتصبح لاعبًا إقليميًا في مجال استكشاف الفضاء، مضيفًا: على الرغم من أنها في مرحلة مبكرة من تطوير قطاع الفضاء، إلا أنها حقَّقت إنجازات بارزة، من خلال مشاركتها الطويلة في مجال تكنولوجيا الأقمار الصناعية، وإنشاء وكالة الفضاء السعودية، وإقامة شراكات دولية.

وحقق قطاع الصناعات الفضائية في دولة الإمارات، طفرة تنموية كبيرة تحول معها إلى أحد أبرز القطاعات الاقتصادية التي تتمتع بمزايا تنافسية وفرص استثمارية واعدة قادرة على جذب كبرى الشركات الوطنية والأجنبية العاملة في هذا المجال. وبلغ حجم استثمار الدولة في الأنشطة الفضائية حتى أكتوبر ٢٠١٩(٢٢ مليار درهم) وأطلقت الإمارات ٢١ قمرًا ،

متوقع أن تصبح الهند لاعبًا رئيسيًا في صناعة الأقمار الصناعية الصغيرة وتتوقع الصين إطلاق ١٠٠ قمر صناعي بحلول ٢٠٢٥

فيما وصل هذا الشهر القمر الصناعي "دي إم سات-١"، القمر البيئي النانومتري الأول من نوعه، إلى مداره حول الأرض، وتم إطلاق ظبي سات ويستهدف القمر الأخير جمع وتحليل البيانات البيئية التي تشمل جودة الهواء وقياس نسبة التلوث والغازات الدفيئة، والتغيرات الموسمية في توزيعها وكثافتها، بغرض تحليلها للاستفادة منها في وضع خطط مكافحة التلوث والاحتباس الحراري، والوصول إلى فهم علمي دقيق لكيفية تحسين جودة الهواء في الإمارات

وبدأت الجزائر برنامجها للأقمار الصناعية بإطلاق قمر "السات ١" عام ٢٠١٣م، ضمن برنامج تعاوني يربط المركز الوطني الجزائري للتقنيات الفضائية، ونيجيريا، وتركيا، والمملكة المتحدة.وشمل هذا التعاون ٥ أقمار صناعية، وأطلقت الجزائر قمرها الصناعي السادس "الكوماست ١" عام ٢٠١٧م؛ لتلبية احتياجات قطاعات الدولة العسكرية، والاستراتيجية، وللأغراض التجارية المدنية.

وفي عام ٢٠٠١، أطلقت المغرب القمر الصناعي "زرقاء اليمامة" وهو مخصص بالاستشعار عن بعد، كما سيرت، قمرين صناعيين إلى الفضاء هما "محمد السادس" عام ٢٠١٧م"محمد السادس ب" في العام ٢٠١٨م؛ واستخدمت لرسم الخرائط وأنشطة مسح الأراضي، والتنمية الإقليميّة، والوقاية من الكوارث الطبيعيّة وإدارتها، ورصد التغيرات في البيئة والتصحر، ومراقبة الحدود والسواحل.

وأطلقت دولة قطر قمرين صناعيين إلى الفضاء، "سهيل ١" ٢٠١٣، و"سهيل٢" ٢٠١٨م، ويستخدم القمران في الأغراض التجارية، مثل: البث الفضائي، والأخبار، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وخدمات الإنترنت.

كذلك أطلقت تونس أول قمر صناعي مصنع محليًا بالكامل عبر شركة الاتصالات التونسية في العام ٢٠٢١م، وكان يحمل اسم "التحدي ١"؛ حيثُ كان مخصصًا لشبكة الإنترنت الخاصة بالأجهزة المتصلة "إنترنت الأشياء، وأطلقت العراق قمرها الصناعي "دجلة سات"، وهو قمر صناعي للأغراض العلمية والبحثية.

تاريخ الاستثمار

كان أول استغلال تجاري للفضاء عند إطلاق القمر الاصطناعي تيلستار ١ عام ١٩٦٢م، والذي مثّل أول عملية إطلاق فضائي بتمويل خاص من خلال إيه تي آند تي ومختبرات بل للهواتف. كان تيلستار ١ قادرًا على ترحيل إشارات التلفزيون عبر المحيط الأطلسي، وكان أول قمر صناعي يقدم خدمة البث المباشر للتلفزيون، وبث الإشارات الهاتفية، وإشارات الفاكس، وإشارات البيانات الأخرى. وطورت شركة طائرات هيوز، بعد ذلك بعامين، القمر الصناعي سينكوم ٣، استأجرته وزارة الدفاع الأمريكية. وقتها أدرك الناس الإمكانيات التجارية التي تقدمها الأقمار الصناعية بشكل أكبر عندما استُخدم سينكوم ٣، الذي يدور حول الأرض بالقرب من خط التاريخ الدولي، لبث الألعاب الأولمبية لعام ١٩٦٤ تلفزيونيًا من طوكيو إلى الولايات المتحدة. وأطلقت وكالة ناسا سلسلةً من الأقمار الصناعية الخاصة بالطقس، بين عامي ١٩٦٠ و١٩٦٦م، وعُرفت بالأقمار الصناعية التليفزيونية للرصد بالأشعة تحت الحمراء (تيروس). وأحدثت طفرةً في تقدم علم الأرصاد الجوية بجميع أنحاء العالم؛ بسبب استخدام الصور المُلتقطة لإجراء توقعات الأحوال الجوية بشكل أفضل، مما يخدم المصالح العامة والتجارية. وفي السادس من أبريل عام ١٩٦٥م، وضعت شركة طائرات هيوز القمر الصناعي للاتصالات إنتلسات ١ في مدار أرضي جغرافي متزامن فوق المحيط الأطلسي. بُني لصالح شركة الاتصالات الفضائية (كومسات)، وسمح بإجراء اتصالات شبه فورية بين أوروبا وأمريكا الشمالية من خلال الإرسالات التلفزيونية، والهاتفية، والفاكس. وأطلق الاتحاد السوفيتي، بعد عامين، القمر الصناعي أوربيتا، والذي قدم خدمة بث إشارات التلفزيون عبر روسيا، لتبدأ أول شبكة وطنية روسية للتلفاز الفضائي. وبالمثل، أطلقت شركة تيليسات كندا القمر الصناعي «أنيك-إيه» عام ١٩٧٢م، ليسمح لهيئة الإذاعة الكندية أن تصل إلى كندا الشمالية للمرة الأولى. وبدايةً منذ عام ١٩٩٧، بدأت شركة إريديوم للاتصالات في إطلاق سلسلة من الأقمار الاصطناعية عُرفت باسم كوكبة أقمار إريديوم الصناعية، والتي قدمت أول أقمار صناعية تعمل على توفير خدمة الهاتف الفضائي.

وتستخدم الأقمار الصناعية لأغراض عديدة. لعمل خرائط للنجوم وسطح الكواكب، والتقاط صور للكواكب التي يتم إطلاقها اليها. كما تشمل الأنواع الشائعة للأقمار الصناعية العسكرية والمدنية لمراقبة الأرض، والاتصالات، والملاحة والخاصة بالطقس (أقمار الأرصاد الجوية)، والمراصد الفضائية (التلسكوبات). والمحطات الفضائية والمركبات الفضائية البشرية في المدارات

الفضائية ويمكن أن تعمل الأقمار الصناعية من تلقاء نفسها أو تكون جزء من نظام أكبر كنظام تحليق الأقمار الصناعية المجتمعة أو كوكبة أقمار صناعية.

وتختلف مدارات الأقمار الصناعية عن بعضها اختلافًا كبيرًا اعتمادًا على الغرض من القمر وتصنف هذه المدارات بعدة طرق، تشمل التصنيفات المعروفة (المتداخلة): المدار الأرضي المنخفض، والمدار القطبي، والمدار الثابت بالنسبة للأرض. ويوضع القمر في مداره باستخدام صاروخ يسمى (مركبة الإطلاق)، وعادة ما يتم إطلاق المركبة من منصة إطلاق على الأرض، وبعض مركبات الإطلاق يتم إطلاقها من البحر من خلال غواصة أو منصة بحرية متنقلة، أو من على متن طائرة.

إجمالًا: ورغم ما حققه الاستثمار بالأقمار الصناعية على المستويين العربي والدولي الواسع إلا أن عدد المستثمرين قليل، إذا ما قورن بحجم الأرباح المحققة وذلك لارتفاع تكاليف الاستثمارات، حيث يصل إجمالي ما يحتاجه إنفاق إطلاق قمر صناعي واحد ما بين٦٠ و ٢٥٠ و٥٠٠ مليون دولار، هذا فضلًا عن أن توفير المكان المناسب بالمدار الفضائي الخارجي يعتبر أمرًا صعبًا جدًا لاسيما في الوقت الحالي، ذلك أن كل دولة تتحكم بمجالها الفضائي الخاص بها، و الأماكن الموجودة بالمدار الفضائي موزعة علي الدول، وعدم وجود أماكن كافية يمنع بعض الدول من زيادة حجم استثمارها، هذا فضلًا عن أن دخول الكابلات البحرية منافسًا في جميع عمليات الاتصالات من أهم الأسباب التي تقف خلف قلة استخدام الأقمار الصناعية، خاصة مع محدودية السعات التي تقدمها الأقمار الصناعية مقارنة بما تقدمه وسائل الاتصالات الأرضية أو (الألياف الضوئية)، هذا إلى جانب أن إطلاق قمر صناعي يحتاج إلى تدخل الدولة، بينما الكابلات البحرية تمدها الشركات بسهولة .

فضلًا عن احتكار صناعة الأقمار الصناعية على بعض الدول التي تعتمد على تكنولوجيا متقدمة وكوادر مدربة، حيث إن تصنيع الأقمار الصناعية يعتبر مرحلة أولى تعقبها الأهم ألا وهي احتياجها إلى الرفع على صواريخ تسافر للفضاء وهو أمر ليس بالسهولة تحقيقه، لأنه يحتاج إلى اللجوء للدول التي تمتلك الصواريخ المسؤولة عن رفع القمر للفضاء، وتوفير مدار فضائي مستقر يصل إليه لذا فحاليًا في أغلب الأحوال، فالاستثمار في هذا المجال يقتصر على الدول وليس القطاع الخاص، لكن الوضع في أمريكا مختلف إلى حد ما حيث منحت بعض الشركات رخصة العمل لتطوير الأقمار الصناعية لاسيما الصغيرة منها، لتقوم بدورات كاملة حول الأرض وبالفعل هناك دول تشترى من الشركات الأمريكية الخاصة العديد من البيانات والصور . لكن الوضع في الدول النامية صعب تنفيذه في الوقت الراهن لأنها ترى أنه بدخول القطاع الخاص هذا المجال تصبح بياناتها متاحة للأفراد وبالتالي يتم تسريبها مما يهدد أمنها القومي. وعربيًا تسعى العديد من الدول للدخول في هذا المجال لاسيما المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج وشمال إفريقيا ذلك أنه من الاستثمارات المستقبلية الواعدة.

* رباحثة وكاتبة بمؤسسة الأهرام ـ مصر

قراءة في كتاب: "الناتو ودول الخليج العربي: تحليل خمسة عشر عامًا من الشراكة الاستراتيجية"

٤ معوقات تعترض تطور التعاون بين دول الخليج والناتو والمبادرة تقدم استشارات لكل دولة منفردة

ضمن خياراتها الأمنية أولت دول الخليج العربي كدول صغرى ومتوسطة الشراكات الاستراتيجية مع القوى الكبرى والمنظمات الدفاعية أهمية بالغة بالنظر لدور تلك القوى في الحفاظ على التوازن الإقليمي من خلال تلك الشراكات، وضمن هذا الإطار يجئ هذا الكتاب الذي يتناول تقييم مبادرة إسطنبول التي أطلقها حلف شمال الأطلسي "الناتو" عام ٢٠٠٤م، للشراكة الأمنية مع دول الخليج العربي لمؤلفه الدكتور أشرف محمد كشك والكتاب هو الترجمة العربية للنسخة الإنجليزية التي صدرت عن دار النشر العالمية سبرنجر عام ٢٠٢١م، بعنوان NATO and the Gulf Countries

An Analysis of the Fiftee Year Strategic Partnership

تأليف وعرض: د أشرف محمد كشك

وقبيل الخوض في محتويات الكتاب تجدر الإشارة إلى أن المؤلف اعتمد على تحليل العديد من الوثائق التي صدرت عن حلف الناتو وكذلك المراجع المهمة بالإضافة لخبرة المؤلف في المؤسسات الأكاديمية للحلف على مدى عشر سنوات من خلال الاحتكاك المباشر بالعناصر المدنية والعسكرية من مسؤولي الحلف ومن ثم التعرف عن قرب عن مضامين سياسات الحلف وآليات تنفيذها، من ناحية ثانية يعد المؤلف أول من تناول مبادرة إسطنبول في أطروحته للدكتوراه من جامعة القاهرة عام ٢٠٠٩م، ومن ثم فإن الكتاب ارتكز على تراكم علمي لدى المؤلف، وأخيراً خبرة المؤلف في مجال دراسات أمن الخليج العربي التي امتزجت بخبرته لدى مؤسسات حلف الناتو لإنتاج هذا العمل الفكري باللغتين الإنجليزية والعربية.

يبدأ الكتاب بعرض نشأة حلف الناتو وتطور أدواره من خلال الإشارة إلى أنه بالرغم من أن حلف الناتو تأسس عام ١٩٤٩م، بين ١٢ دولة من خلال ميثاق تكون من ديباجة و١٤ مادة أهمها على الإطلاق المادة الخامسة والتي تتضمن أن أي هجوم على إحدى دول الحلف يعد هجوماً على كل الدول الأعضاء بما يستوجب الرد الجماعي،فإن الحلف كان موجوداً حتى قبل هذا التاريخ من خلال التحالف بين بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، ومع أن المعيار الجغرافي هو المحدد لأعضاء الحلف من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية فإن البعد الاستراتيجي أيضاً كان حاضراً عند تأسيس الحلف، حيث يضم في عضويته دولتين بعيدتين جغرافياً عن تلك الدول وهما تركيا واليونان بما يعنيه ذلك من أن الهدف من تأسيس الحلف أيضاً كان تطويق الاتحاد السوفييتي خلال حقبة الحرب الباردة، كما يناقش الكتاب التكييف القانوني للحلف فالناتو يجسد مفهوم المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة التي تتيح للدول فرادى وجماعات حق الدفاع عن نفسها،ويتناول الفصل كذلك هيكل الحلف والذي يضمن مجلس الحلف ولجنة تخطيط الدفاع وكذلك اللجنتان العسكرية والسياسية،وعلى الرغم من أن مجال عمل الحلف هو أراضي دوله الأعضاء إلا أن حقبة الحرب الباردة وما تلاها من تطورات أجازت للحلف التدخل عسكرياً خارج أراضيه ومن ذلك البوسنة والهرسك ١٩٩٥م ، وكوسوفو ١٩٩٩م، أفغانستان ٢٠٠٢م، وليبيا ٢٠١١م، فضلاً عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م، والتي كانت مثار جدل بين الولايات المتحدة والحلف حيث رأت الإدارة الأمريكية آنذاك أن الحلف لم يقدم ما يكفي من دعم للولايات المتحدة في أعقاب تلك الاعتداءات الأمر الذي حدا بالحلف القيام بثمانية إجراءات منها نشر قوات بحرية دائمة تابعة للحلف في شرق المتوسط"المسعى النشط" لتفتيش السفن التي يشتبه بأنها تحمل جماعات إرهابية أو تقوم بعمليات

البعد الاستراتيجي كان حاضرًا عند تأسيس الناتو بضم تركيا واليونان لتطويق الاتحاد السوفيتي خلال حقبة الحرب الباردة

تهريب وقد تم تغيير مسماها عام ٢٠١٦م ليصبح "حارس البحر "ولاتزال تعمل حتى الآن،وفي أعقاب انتهاء حقبة الحرب الباردة عام ١٩٩٠م انتهج الحلف سياسات توسعية لضم أعضاء جدد من دول الاتحاد السوفيتي السابق وفق برنامج الشراكة من أجل السلام والذي تضمن شروطاً حددها الحلف للدول الراغبة في نيل عضوية الحلف وقد بلغ عدد أعضاء الحلف حتى الآن ٣٢ دولة، فضلاً عن إصدار الحلف مفهوماً استراتيجياً كل عشر سنوات عبارة عن مراجعة أمنية للبيئة العالمية وسبل مواجهة تهديدات دوله الأعضاء.

وضمن هذه السياسات لم تكن المنطقة العربية والخليج ببعيدة عنها فقد أطلق الحلف مبادرة الحوار المتوسطي مع ٧ دول من حوض البحر الأبيض المتوسط وهي مصر، والأردن، وإسرائيل وتونس ،والجزائر، والمغرب، وموريتانيا ويستهدف إجراء حوارات دورية بين الحلف وممثلي تلك الدول ثنائياً وجماعياً من مستويات مختلفة حول أبرز التهديدات الأمنية وسبل مواجهتها ثم مبادرة إسطنبول والتي أطلقها الحلف عام ٢٠٠٤م، وانضمت إليها أربع دول خليجية وهي: الإمارات، والكويت، والبحرين، وقطر فيما بقيت كل من السعودية وعمان خارج تلك المبادرة، وبشكل مختصر تتضمن المبادرة ستة مجالات اختيارية وللدول الشريكة حرية اختيار ما تراه مناسباً لها وهي تقديم استشارات في مجال الإصلاحات الدفاعية،تشجيع التعاون العسكري- العسكري، مكافحة الإرهاب من خلال تبادل المعلومات والمساهمة فيما يقوم به الحلف لمكافحة أسلحة الدمار الشامل،تشجيع التعاون في مجال أمن الحدود، تشجيع التعاون في مجال التخطيط لحالات الطوارئ المدنية، وقد ارتكزت المبادرة على مبادئ منها تكاملها مع المبادرات الدولية الأخرى في المنطقة وعدم التعارض معها،التركيز على المنافع المشتركة والمبادرات العملية التي يمكن للحلف تقديم قيمة مضافة فيها،ولاتتيح المبادرة للدول الشريكة الانضمام لعضوية الحلف،وتنتهج مبدأ الكل +١ أي مايقدمه الحلف يكون لكل دولة على حدة وليس بشكل جماعي وذلك من خلال برامج الشراكة والتعاون الفردي بين الحلف وكل دولة خليجية بشكل منفرد، وقد رحبت الدول الخليجية الأربع بتلك الشراكة وكان مجمل التصريحات الرسمية أن تلك الشراكة تدعم الأمن في الخليج العربي بالنظر لخبرات الناتو ولكونه أيضاً يضم في عضويته دولاً كبرى لها شراكات أمنية مع دول الخليج العربي، إلا أن سلطنة عمان رفضت الانضمام لتلك المبادرة انطلاقاً من سياسة الحياد التي تنتهجها، بينما رأت المملكة العربية السعودية ضرورة إبعاد المنطقة عن التحالفات.

وخلال السنوات التي تلت انضمام دول الخليج العربي الأربع للمبادرة أسفرت عن تعاون أمني بين تلك الدول والحلف من خلال توقيع الدول الأربع اتفاقيات بشأن تبادل المعلومات،فضلاً عن اتفاقية المعابر بين الحلف ودولة الكويت عام ٢٠١٧م، والتي تتضمن عبور قوات الناتو عبر الكويت لدول أخرى شريطة ألا تستخدم تلك القوات لدعم هجوم عسكري ينطلق من الأراضي الكويتية، وكذلك إجراء مناورات بين الحلف ودول المبادرة عام ٢٠٠٨م، استضافتها دولة الكويت، ومع أهمية مجالات التعاون تلك فقد كان للأمن الناعم نصيب كبير فخلال الفترة من عام ٢٠٠٩ وحتى عام ٢٠٢٠م، عقدت كلية الدفاع بحلف الناتو دورات دراسية بعضها استغرق ستة أشهر والبعض الآخر شهرين ونصف تضمنت تقديم محاضرات في كافة القضايا ذات الصلة بالأمن الإقليمي لدول الخليج العربي شارك فيها أكثر من ٦٠٠ مشارك من دول الحلف ودول الخليج أعضاء المبادرة مدنيين وعسكريين بالإضافة لمشاركين من كل من عمان والسعودية بالرغم من كونهما لايزالا خارج المبادرة وقد أتاح ذلك الالتقاء المباشر التأسيس لفهم مشترك لواقع البيئة الأمنية وكيفية العمل معاً لمواجهة تهديداتها.

وقد واصل الحلف اهتمامه بمنطقة الخليج العربي من خلال الزيارات رفيعة المستوى وكذلك من جانب دول الخليج لمقر الحلف ومؤسساته التعليمية وتوج ذلك التعاون بافتتاح الحلف المركز الإقليمي لحلف الناتو ومبادرة إسطنبول في الكويت عام ٢٠١٧م، والذي يضطلع بتقديم دورات تدريبية في مجالات أمن الطاقة والأمن السيبراني والأمن البحري وإدارة الأزمات.

ومع أهمية استفادة دول الخليج العربي من مبادرة إسطنبول على النحو المشار إليه يقدم الكتاب مقترحات أخرى منها إمكانية استفادة دول الخليج العربي من العقيدة الدفاعية للحلف سواء من حيث كيفية هيكل القوات المسلحة التابعة للحلف والتي تضم قوات الرد السريع والدفاع الأساسية وقوات التعزيز، فضلاً عن ضرورة استجابة الحلف لتلبية الاحتياجات الأمنية الراهنة لدول الخليج العربي وخاصة في مجالات الأمن البحري والأمن السيبراني وإدارة الأزمات والكوارث البحرية.

واستهدف مؤلف الكتاب تقديم تحليل استراتيجي للإطار الإقليمي الأوسع لعمل الحلف من خلال تخصيص فصل كامل تضمن تهديدات الأمن البحري والتهديدات الإيرانية وتجربة حلف الناتو في دعم قوات الأمن العراقية وكذلك مكافحة الإرهاب وصولاً إلى أمن الطاقة وهي مجالات لم تكن ضمن مبادرة إسطنبول التي اتسمت بنودها بالعمومية بما يعنيه ذلك من أن الإطار الإقليمي يعد جزءًا لا يتجزأ من أمن الخليج العربي الذي يجب أخذه بالاعتبار من جانب الحلف مستقبلاً.

كما تضمن الكتاب تحليل معوقات تطور التعاون بين حلف الناتو ودول الخليج العربي أعضاء مبادرة إسطنبول وهي طبيعة المبادرة ذاتها والتي تحول دون تقديم الحلف مساعدة أمنية عاجلة لأي دولة شريكة بسبب المادة الخامسة التي تنص على دعم الدول الأعضاء فقط،بالإضافة للطابع الفردي للمبادرة التي تنهض على مبدأ الكل+١ بما يحول دون حدوث تكامل أمني بين دول الخليج العربي في علاقتها مع الحلف، من ناحية ثانية فإن لدول الخليج شراكات أمنية متميزة مع الدول الكبرى في الحلف وهو مايثير تساؤلات حول حدود الالتقاء والتعارض بين التزامات دول الخليج ضمن المسارين،ومن ناحية ثالثة الجدل حول تدخل حلف الناتو عسكرياً خارج أراضيه ،صحيح أنه كانت هناك حالات منها ليبيا عام ٢٠١١م، ولكن الحلف يرى أنه حصل على تفويض أممي لذلك،ومن ناحية رابعة يواجه الحلف عدة تحديات سواء على صعيد التزام دوله الأعضاء بإنفاق نسبة ٢٪ من الناتج القومي الإجمالي على الدفاع في الحلف وأيضاً الحرب الأوكرانية وغيرها من التحديات التي ربما تحد من دور فاعل للحلف تجاه منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط عموماً.

وقد خلص الكتاب لعدة نتائج مهمة منها أن حلف الناتو وإن ارتبط وجوده بالصراع بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي خلال حقبة الحرب الباردة فإن انهيار الاتحاد السوفيتي قد حدا بحلف الناتو تغيير استراتيجيته سواء في مناطق العمل، أو أسلوب الشراكات ليتحول إلى لاعب دولي مهم في مناطق مختلفة من العالم، أيضاً استفادة دول الخليج العربي من المبادرة ليس على الصعيد العسكري البحت وإنما من خلال ما قدمه الحلف من مفهوم القيمة المضافة للأمن من خلال دعم قدرات دول الخليج العربي عبر البرامج الدراسية والدورات التدريبية وكذلك تقديم الاستشارات ولكن بالإمكان تعظيم الفائدة من تلك المبادرة مستقبلاً كما أشار الكتاب لذلك تفصيلاً، وعلى صعيد تهديدات الأمن الإقليمي فعلى الرغم من أنها لم تغب عن اهتمامات الحلف ولكن ربما لم ينخرط الحلف لمواجهة تلك التهديدات بشكل مباشر ومنها الأمن البحري ومواجهة التهديدات الإيرانية بالنظر لسياسة الحلف التي تقوم على مفهوم الردع أكثر منها المواجهة العسكرية المباشرة،وأخيراً يقترح مؤلف الكتاب لتطوير مبادرة إسطنبول بحيث تتضمن ضمانات أمنية لدول الخليج العربي في ظل تهديدات التكنولوجيا العسكرية الراهنة على سبيل المثال ، بالإضافة لتغيير مبدأ تعاون الحلف مع دول الخليج العربي بأن يكون الكل مقابل الكل.

وأخيراً الكتاب هو مساهمة متواضعة لتأسيس حوار فكري حول سياسات الناتو تجاه منطقة الخليج العربي من خلال مبادرة إسطنبول والتي أثارت-ولاتزال-الكثير من الجدل حول توقيت إطلاقها والهدف منها وهو تساؤل يجب أن يكون محل اهتمام بعد مرور عشرين عاماً على إطلاق الحلف لتلك المبادرة.

* الناشر: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة ـ سنة النشر 2021

المطلوب من "الناتو" تجاه المنطقة

جمال أمين همام
jamal@araa.sa

بمناسبة مرور ٢٠عامًا على صدور مبادرة إسطنبول للتعاون (يونيو ٢٠٠٤م) والتي جاءت لتحقيق تعاون حلف شمال الأطلسي مع الدول العربية بصفة عامة ودول مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة، والتي انضم إليها ٤ دول من دول مجلس التعاون هي الإمارات، والبحرين، وقطر والكويت، ولم تنضم إليها حتى الآن المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، وفي الذكرى العشرين لإعلان المبادرة تجري النخب الخليجية تقييمًا لنتائج هذه المبادرة للوقوف على ما حققته من أهدافها الخمس التي تم الإعلان عنها وقتئذ، ويستطلعون ماذا يمكن أن يقدم الناتو لدول مجلس التعاون الخليجي في إطار هذه المبادرة للمساعدة على دعم استقرار المنطقة المتفائلون يعتقدون أنه بمقدور "الناتو" أن يقدم الكثير لدول مجلس التعاون الخليجي في نطاق الأهداف الخمس للمبادرة والتي تشمل رفع مستوى الاستقرار الأمني في المنطقة وتدريب القوات الخليجية، واستفادة دول الخليج من خبرات "الناتو" باعتباره أقدم منظومة دفاعية في العالم بدأت منذ منتصف القرن العشرين تقريبًا ولديه خبرات متراكمة خاصة في مجالات التدريب والتأهيل العسكري ومواجهة الإرهاب، وحماية الممرات البحرية وكذلك الاستفادة من تعهد دوله بإيجاد الحل المناسب للقضية الفلسطينية وفق المبادرات الدولية وإقامة الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية، وأنه تم بالفعل تنفيذ فعاليات مع دول مجلس التعاون تؤكد على التعاون المفيد بين الجانبين والواقعيون يرون أن حلف الناتو لا يستطيع أن يقدم كثيرًا لدول المنطقة على أرض الواقع لأسباب كثيرة من أهمها العقيدة الدفاعية للحلف التي تقر أن الناتو يدافع عن الدول الأعضاء فقط ولا يخرج عن هذه الدائرة، كما أن الناتو يواجه تداعيات الحرب الروسية / الأوكرانية ومساندة الحلف لأوكرانيا، وهذه الحرب تمثل استنزافًا مستمرًا لدول الحلف، كما أن الحلف يواجه معضلة تكلفة توسعه وانتشاره في الدول المنضمة حديثًا في شرق أوروبا والتي كانت من قبل أعضاء في حلف وارسو التابع للكتلة الشرقية، وإضافة إلى ما سبق يواجه الناتو خلافات داخلية سبق أن ظهرت إلى العلن بين الولايات المتحدة الممول الأكبر للحلف والدول الأوروبية الأعضاء بسبب تكلفة تجهيزات قوات الحلف، حيث ترى الولايات المتحدة أنها تتحمل العبء المالي الأكبر للدفاع عن أوروبا، إضافة إلى موقف الدول الأوروبية من الصراع التجاري الأمريكي - الصيني والتنافس الحاصل على النظام الدولي الجديد حيث يزداد التبادل التجاري بين أوروبا والصين رغم المواقف والسياسات الأمريكية تجاه بكين، وقد أدى ذلك إلى فتور الاهتمام الأمريكي بالحلف خاصة بعد زوال خطر الاتحاد السوفييتي، ولكن عندما بدأت الحرب الروسية على أوكرانيا عادت الولايات المتحدة للاهتمام بالناتو باعتباره الذراع العسكري الأقوى الذي يواجه هذه الأزمة المسلحة غير المسبوقة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهو الذي يستطيع الدفاع عن أوروبا أمام صحوة روسيا الساعية لاستعادة إرث الاتحاد السوفييتي كما أن دول منطقة الخليج تنظر بعدم ارتياح لموقف دول الناتو من الحرب الإسرائيلية على غزة و تقديمها الدعم العلني لإسرائيل التي تنفذ حرب إبادة ضد الشعب الفلسطيني وأيضًا توجد نظرة سلبية تجاه الحلف لعدم اتخاذه موقفًا جادًا حيال البرنامج النووي الإيراني الذي يثير قلق دول مجلس التعاون، وكذلك تجاه الميليشيات المسلحة التي تمولها إيران في المنطقة وتعيث فسادًا في الكثير من الدول العربية، إضافة إلى عدم تدخله لتثبيت أركان الدولة في السودان وسوريا واليمن، والمساهمة في إعادة تأهيل الدول الفاشلة أو الرخوة في المنطقة على غرار مشروع مارشال الذي أعاد إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، ولم يتدخل الحلف أيضًا بفاعلية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتهريب التي تنعكس سلبًا على الدول العربية خاصة الدول العربية المتوسطية التي يطالبها الحلف بالتصدي لهذه الظاهرة وبسبب هذه الصورة الذهنية غير الجيدة عن الناتو في المنطقة، على الحلف أن يعيد تحسينها لدى صانع القرار والرأي العام في المنطقة بطرح سياسات ومواقف جديدة أكثر إيجابية تجاه منطقة الخليج، وعليه أن يتفاعل أكثر مع القضايا والتحديات العربية، وأن يولي أهمية أكبر للأمن البحري، وحماية الممرات الملاحية التجارية الدولية، واستقرار المنطقة بصفة عامة وأن يتبنى سياسة أكثر اعتدالًا وحيادية تجاه القضية الفلسطينية، وأن يكون أكثر اهتمامًا بالملف النووي الإيراني وتقليم أظافر الميليشيات المسلحة الممولة من خارج المنطقة، خاصة أن دول حلف الناتو بحاجة إلى دول المنطقة أكثر من حاجة هذه الدول للحلف ،على ضوء الأزمات التي خلفتها الحرب الروسية / الأوكرانية، وتحديات الحلف الأخرى الداخلية والخارجية .

*مدير التحرير

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

آراء
حول الخليج

للمزيد من المعلومات او للاشتراك : www.araa.sa